مجلة نسوية غير دورية
تصدرها مؤسسة المرأة الجديدة

العدد الحادي والعشرون
أغسطس 2024

النساء وفلسطين والتحرر الوطني

طيبة

مؤسسة المرأة الجديدة

مؤسسة المرأة الجديدة منظمة مصرية غير حكومية ذات توجه نسوى وقد بدأت نشاطها عام ١٩٨٤ بتشكيل مجموعة غير رسمية ثم قامت بالتسجيل في عام ١٩٩١ كشركة مدنية غير هادفة للربح باسم مركز دراسات المرأة الجديدة. ثم سجلت كمؤسسة خاصة طبقاً للقانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ مع وزارة الشئون الاجتماعية باسم مؤسسة المرأة الجديدة. نؤمن بحق النساء غير المشروط في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية كما نؤمن أن حقوق النساء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحقوقهن الإنجابية والحق في المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وفى هذا الإطار ترى المؤسسة أنه لا يمكن فصل النضال من أجل حقوق النساء عن نضال الأمم والشعوب من أجل العدالة التحرر من القمع.

أهداف المؤسسة

- المساهمة فى بناء وتطوير حوار وخطاب يركزان على حقوق النساء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من منظور تأثير الظروف الحالية على حالة النساء.
- الإسهام فى تغيير هيمنة الثقافة الأبوية والذكورية السائدة اجتماعياً تعزيز ودعم النساء المهمشات اللواتى يعانين أشد المعاناة من أثر السياسات المختلفة من أجل دعم قدراتهن على التعبير عن النفس والمطالبة بحقوقهن.
- المساهمة في تطوير حركة نسائية منظمة وضاغطة فى مصر قادرة على إنجاز تطوير في حقوق النساء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- تعزيز آليات الديمقراطية وبناء المجتمع المدنى من خلال المشاركة الكاملة للفئات المهمشة والمحرومة في المجتمع.
- الإسهام في تغيير السياسات التي تؤثر سلبياً على وضع النساء فى المجتمع سواء فى المجال العام أو الخاص.
- تفعيل آليات التضامن بين جميع الجهود العالمية القاصدة لدعم ممارسة النساء لحقوقهن وربطها بتطور العدالة فى مجتمعات ترفض جميع أشكال القهر والتسلط.

الآراء الواردة في المقالات تحمل وجهة نظر كاتباتها، ولا تعبر بالضرورة عن موقف المؤسسة

طيبة

العدد الحادي والعشرون ـ أغسطس ٢٠٢٤

رئيسة تحرير العدد

إلهام عيداروس

سكرتيرة تحرير العدد

يارا صالح

هيئة التحرير

آمال عبد الهادي الدروي

إيمان عبد الواحد أبو زيد

سلاف طه

منى إبراهيم متولي

نولة يوسف درويش

نيفين عبيد فهيم

هالة كمال

الهيئة الاستشارية

إلهام عيداروس

خالد فهمي

سلمى النقاش

سلمى شاش

عماد أبو غازي

هويدا عدلي

ياسمين الرفاعي

يسرى مصطفى

(الأسماء مرتبة أبجديًا وفقًا للاسم الأول مع حفظ الألقاب)

مجلة نسوية نظرية غير دورية
الحادي والعشرون - أغسطس ٢٠٢٤
رقـم الإيـــداع : ٢٠٠٣/١٢١٣٨
العنـــــــوان : ١٩ ش سالم سالم، العجوزة، خلف كافتيريا نعمة
تليـفـــــــون : ٢٠٢-٣٣٣٨٢٧٠٦
بريد إلكتـــروني : nwrc@nwrcegypt.org
الموقع الإلكتروني : www.nwrcegypt.org

تصـــميـــم : أماني أبوزيد، أيمن حسين
غلاف العدد : أمنية محمود
طبـــــاعـــة : بروموشن تيم، تليفون: ٣٣٣٦٧٤٤٩

newwomanfoundation
newwomanfoundation
NewWomanFoundation
newwomanfoundation
@nwf_woman
nwrcegypt.org

المحتـــــويـات

الافتتاحية ٦

- **مقالات**

- حول عسكرة أجساد الفلسطينيات في حرب الإبادة على غزة — سفانة أبو صافية ١٣
- من الاستعمار إلى التحرّر: فلسطين في ضوء مسارات الشعوب المحرّرة — إخلاص الدجبي ٢٦
- ومضات من تاريخ التضامن النسوي/ النسائي اليساري مع القضية الفلسطينية في المنطقة العربية (١٩٣٨-٢٠٢٤) — سلمى شاش ٥٢
- التضامن النسوي: مخرج آمن أوحد — شيرين أبو النجا ٧٦

- **ترجمات**

- عرض كتابيّ «إضاءة طريق الحرية: سلسلة أصوات نساء من غزة» و«رد الصوت لغزة: تأملات في المقاومة» — كيتلين بروكتر، ترجمة مروة بركات ٨٧
- الاحتجاجات النسوية في فلسطين: خريطة النضال من أجل تحرر النساء في غزة والضفة الغربية — فداء الزعانين، ترجمة فاطمة إمام ٩٣
- عندما يقول دُعاة إلغاء أنظمة الإستعباد والقمع «حرروهم جميعًا»، فإننا نعني فلسطين أيضًا — نادين النبر، ترجمة شهرت العالم ١٠٥

- **عروض**

- الكتابة بلغة الآخر: قراءة في رواية سوزان أبو الهوى «في مواجهة عالم لا يعرف الحب» وجماليات الروايات الأكثر مبيعًا — لميس النقاش ١١٦
- خالدة جرار: في سجون إسرائيل وعنها — سلمى النقاش وإلهام عيداروس ١٢٧
- فيحاء عبد الهادي والتاريخ الشفهي: الفلسطينيات يُعدن كتابة التاريخ — مريهان فؤاد ١٣٦

- دراسة «تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري» — أيلين كتاب ونداء أبو عواد وريما حمامي ولينة ميعاري عرض نولة درويش — ١٤٣
- جدتي وأمي وأنا: مذكرات ثلاثة أجيال من النساء العربيات لـ«جين سعيد مقدسي» — فريال غزول — ١٥١
- الأبعاد الجندرية لإعاقة التنمية في القدس الشرقية: التفكير من خلال الحياة اليومية — نادرة شلهوب-كيفوركيان وراشيل بوسبريدج عرض أمنية خليل — ١٥٦
- كتاب إصلاح جاد «الحركة النسائية الفلسطينية: القومية والعلمانية والإسلامية» — عرض ملك لبيب — ١٦٣
- أوراق مؤتمر معهد دراسات المرأة (٢٠١٦) «حول الحقل السياسي ما بين المشاركة والاغتراب» — عرض فاطمة عبد اللاه — ١٦٨

- **وثائق**

- من أرشيف الأمم المتحدة: قراءة في وثائق قديمة حول الصهيونية كنظام عنصري — آمال عبد الهادي — ١٧٧

افتتـــاحـيـة العدد

لماذا هذا العدد؟

أُطلقت دعوة الكتابة لهذا العدد في يناير/ كانون الثاني من هذا العام، في خضم حرب الإبادة المستمرة على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، والعدوان الغاشم الذي يطال أرض فلسطين وشعبها بأكمله. ورغم أن الأهوال التي شهدها قطاع غزة قد تكرَّرت في تاريخ فلسطين وغيرها من البلدان المُستعمَرة، فإننا شاهدناها هذه المرة مُصوَّرةً وموثَّقةً لحظةً بلحظة، والأخطر أنها وقعت بعد عقود من تجارب سابقة في العالم رُفع بعدها شعار (Never Again).

كذلك، طرحت هذه اللحظة التاريخية أسئلةً جوهريةً على الحركات النسوية والتحررية في منطقتنا والعالم، أسئلة ربما طُرحت على أجيال سابقة، لكننا مُطالَبات اليوم بالسعي للإجابة عليها في سياق عصرنا الحالي، مُسترشِدات بالتاريخ ومُتفاعِلات مع التحديات والإمكانات الجديدة التي أفرزها واقعنا.

يأتي هذا العدد في جزءٍ منه محاولةً للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع نسائه وحركاته النسوية، خاصةً اللواتي يواجهن عنف الاحتلال وقمعه وتنكيله في هذه اللحظة، سواء داخل غزة أو في الضفة الغربية أو الداخل أو الشتات. وفي الوقت ذاته، يسعى العدد لفتح المجال أمام فهم واشتباك أعمق مع الأسئلة المطروحة.

فلسطين في «طيبة»

اهتمام مجلة «طيبة» ومؤسسة «المرأة الجديدة» بفلسطين بوصفها قضيةً تحرريةً ليس جديدًا. فمنذ العدد الأول لنشرة «المرأة الجديدة» في نوفمبر ١٩٨٥، نجد إشارة إلى المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين المنعقد عام ١٩٣٨. وتناولت العديد من أعداد النشرة موضوعات مرتبطة بفلسطين والصراع العربي-الصهيوني.

كذلك، لم تغِبْ فلسطين والفلسطينيات عن مجلة «طيبة»؛ ففي العدد الأول التجريبي عام ٢٠٠٢ تحت عنوان «النسوية والهوية» نشرت نهلة عبده مقالاً بعنوان «الوطنية والنسوية: المرأة الفلسطينية والانتفاضة: لا تراجع»، وتضمَّن العدد وعدًا بأن يكون في كل إصدار موضوع واحد على الأقل عن فلسطين. رغم أن هذا الوعد لم يُنفَّذْ بالكامل، تضمَّن كثيرٌ من أعداد «طيبة» موضوعات أو إشارات وتفاعلات مع كتابات لفلسطينيات وعن فلسطين، على سبيل المثال:

تضمَّن العدد الثاني بعنوان «النساء والمقاومة» مقالات «أين ذهبت كل النساء وأين ذهب كل الرجال؟ تأمُّلات حول قضايا النوع والانتفاضة الفلسطينية الثانية» لبيني جونسون وأيلين كتاب، و«حركة استقلال المرأة الفلسطينية» لرباب

عبد الهادي، و«اصرخن كي نراكن» لنادين النبر.

العدد الخامس بعنوان «النساء والفضاء الخاص» تضمَّن مقال «العلاقات بين الجنسين والميراث: الفرد والسلطة والمِلكية في فلسطين» لأينليس مورز.

وفي العدد السادس بعنوان «الحركات النسائية العالمية»، نُشر مقال «الحركة النسوية في فلسطين المعاصرة: بين النزعات الاستعمارية والقومية والنزعة الإسلامية» لإصلاح جاد.

العدد السابع بعنوان «الحركة النسائية المصرية المعاصرة» أشار إلى وضع القضية الفلسطينية في أجندة الحركة النسائية المصرية وتفاعل مع أطروحات بعض الرفيقات الفلسطينيات.

حتى في الأعداد التي لم تحتوِ بشكلٍ رئيسيٍّ على موضوع كامل مرتبط بفلسطين، كانت هناك إشارات دائمة إلى أدوار وأفكار الفلسطينيات، أو تناول للعلاقة بين القضية الفلسطينية والأوضاع المحلية في بلدان عربية مختلفة، مثل عرض كتاب «مسرح المرأة في مصر» لسامية حبيب في العدد العاشر عن «النساء والإبداع»، ومقال «النساء والديمقراطية: الكويت نموذجًا» لهيلين ريزو في العدد الحادي عشر عن «النساء والديمقراطية».

العدد الثالث عشر تحت عنوان «النساء والقومية» تطرَّق إلى القضية الفلسطينية بشكل كبير في عدَّة موضوعات، مثل «النسوية المستحيلة» لشيرين أبو النجا و«حارسات الهوية»، ليسري مصطفى، و«النساء والنوع الاجتماعي والنزعة القومية الجديدة» لشريف زهور، وعرض كتاب «رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن» لمارجو بدران.

وفي العدد الخامس عشر عن «النساء والتاريخ»، عُرض كتاب فيحاء عبد الهادي «أدوار المرأة الفلسطينية في الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات ١٩٥٠ – ١٩٦٥».

وهكذا، نجد أن فلسطين كانت وما زالت في قلب اهتمامات المجلة وهيئة تحريرها على مدار السنين بشكل يعكس التزامًا طويل الأمد بالقضية الفلسطينية وبالتضامن النسوي والوطني مع نساء فلسطين.

محتويات عدد طيبة ٢١ «النساء وفلسطين والتحرر الوطني»

يضم العدد مجموعةً من المقالات والترجمات التي تتناول قضايا متعلقة بقضايا فلسطين والتضامن النسوي والتحرر الوطني، بالإضافة إلى عروض لأعمال كاتبات ومناضلات فلسطينيات.

عن **الحرب الحالية** على فلسطين كتبت سفانة أبو صافية، وهي لاجئة فلسطينية مقيمة في الأردن، مقالاً بعنوان «عسكرة أجساد النساء في حرب الإبادة على غزة»، تستعرض فيه كيف تتجلَّى أشكال العنف المجندرة خلال هذه الحرب. وكتبت

إخلاص الدجبي، من تونس، مقالاً بعنوان «فلسطين في ضوء مسارات الشعوب المحررة»، تبحث فيه عن التقاطعات بين تجارب شعوب فلسطين وجنوب إفريقيا والجزائر وناميبيا، مع التركيز على الاستيطان والفصل العنصري والإبادة الجماعية كواقع ومفاهيم قانونية، وعلاقتها بالعنف المجندر.

وعن تطور خطاب وممارسات **التضامن النسوي** مع الشعب الفلسطيني، قدمت سلمى شاش مقالة بعنوان «ومضات من تاريخ التضامن النسوي/النسائي اليساري مع القضية الفلسطينية في المنطقة العربية (١٩٣٨-٢٠٢٤)»، تسلط فيها الضوء على محطات مهمَّة مثل المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين (١٩٣٨)، ولجنة الدفاع عن الثقافة القومية (١٩٧٩-١٩٩٦)، بالإضافة إلى خطابات التضامن بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. فيما تأخذنا آمال عبد الهادي في «قراءة في وثائق قديمة حول الصهيونية كنظام عنصري» من أرشيف الجمعية العامة للأمم المتحدة. نلاحظ في مقالي سلمى شاش وآمال عبد الهادي عودةً للتاريخ بنظرة تفاعلية نقدية تتسم بالاعتزاز من دون الوقوع في فخ التقديس.

يتضمن هذا العدد مقالات تحلل بعمق تضامن الحركات النسوية مع نضال الشعب الفلسطيني والنساء الفلسطينيات ضد النظام الصهيوني الاستيطاني وحرب الإبادة العرقية التي يشنها على الشعب الفلسطيني. تميزت هذه الخطابات بمواقف واضحة ورؤية صريحة، مما يؤكد على أهمية توثيق العلاقات مع الحركة النسوية العالمية، وخاصة نسويات الجنوب. ركّزت شيرين أبو النجا في مقالها «التضامن النسوي: مخرج آمن أوحد» على تحليل اتجاهات التضامن النسوي العالمي، لا سيما من دول الجنوب، مع الشعب الفلسطيني. وقامت شهرت العالم بترجمة مقال لنادين النبر، وهي فلسطينية أمريكية، عن محاربة النزعة العسكرية وأبنية القمع في الولايات المتحدة وفلسطين والعلاقة بينهما، حمل عنوان «عندما يقول دُعاة إلغاء أنظمة الاستعباد والقمع «حرِّروهم جميعًا»، فإننا نعني فلسطين أيضًا».

وعن أوضاع **الحركة أو الناشطية النسائية/ النسوية في فلسطين**، يقدم هذا العدد مجموعة متنوعة من المساهمات التي تستعرض جوانب متعددة من الوضع في فلسطين. ترجمت فاطمة إمام مقال فداء الزعانين، وهي فلسطينية، بعنوان «الاحتجاجات النسوية في فلسطين.. خريطة النضال من أجل تحرر النساء في غزة والضفة الغربية»، والذي يستعرض حراك «طالعات» الذي بدأ في عام ٢٠١٩ واستمر حتى توقف عن النشاط في منتصف عام ٢٠٢٣ تقريبا، وكأن فداء كانت تتنبأ حين تساءلت في مقالها (المكتوب ٢٠٢١) حول مدى قدرة هذا الحراك على الاستمرار. كما قدَّمت لميس النقاش في مقالة بعنوان «الكتابة بلغة الآخر» قراءة في رواية الروائية والناشطة سوزان أبو الهوى «في مواجهة عالم لا يعرف الحب»، وهي فلسطينية أمريكية مولودة في الكويت. أما ملك لبيب فقد قدَّمت عرضًا لكتاب إصلاح جاد، من فلسطين، بعنوان «الحركة النسائية الفلسطينية: القومية والعلمانية والإسلامية»، الذي يناقش النشاط السياسي للفلسطينيات بين القومية والعلمانية والإسلامية. يغطي هذا الكتاب فجوة مهمَّة في الدراسات النسوية، وهي الخاصة بالنساء الإسلاميات عامة وفي حركة حماس خاصة.

إضافة إلى ذلك، عرضت فاطمة عبد اللاه أوراقًا من مؤتمر لـ«معهد دراسات المرأة» بجامعة بيرزيت حول «الحقل السياسي ما بين المشاركة والاغتراب»؛ حيث تُعرفنا أمورًا كثيرة لا عن فلسطين فقط وإنما عن منطقتنا كلها ومنها ضرورة عدم قياس التمكين السياسي للنساء بالمشاركة في المؤسسات الرسمية للسلطة/ الدولة فقط، بل أيضًا في حراك وتنظيمات المجتمع مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات إلخ.

وفي محاولة لفهم **الواقع الفلسطيني** المعقد من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثيراته على النساء، ترجمت مروة بركات عرضًا لكيتلين بروكتر عن كتاب سارة روي «رد الصوت لغزة» وكتاب «إضاءة طريق الحرية»، وهو تاريخ شفوي لصهباء البربري. كما قدَّمت أمنية خليل عرضًا لعمل نادرة شلهوب-كيفوركيان وراشيل بوسبريدج حول «الأبعاد الجندرية لإعاقة التنمية في القدس الشرقية» الذي يستعرض تأثيرات سياسات الاحتلال على الحياة اليومية للنساء ومقاومتهن للاحتلال من خلال آليات الحياة اليومية. أما نولة درويش فقد عرضت دراسة بعنوان «تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري» لأيلين كتاب ونداء أبو عواد وريما حمامي ولينة ميعاري. في السياق نفسه، عرضت سلمى النقاش أعمال خالدة جرار المتعلقة بالسجون كآلية استعمارية قمعية في حياة الفلسطينيات، متناولة تجربة خالدة نفسها في السجون في موضوع بعنوان «خالدة جرار: في سجون إسرائيل وعنها». مسألة السجن أو الأسر يظهر ثقلها وتأثيراتها الجندرية في موضوعات أخرى في العدد لا سيما «تشكلات الذكورة».

كما عرضت مريهان فؤاد بعض أعمال فيحاء عبد الهادي، من فلسطين، وهي باحثة متخصصة في **التاريخ الشفوي**، وخاصة كتابي «ذاكرة حية» و«أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢». وكتبت فريال غزول، من العراق، عن **مذكرات** جين سعيد مقدسي «جدتي وأمي وأنا: مذكرات ثلاثة أجيال من النساء العربيات»، مستعرضة تجارب متعددة لأجيال من النساء في فلسطين.

تحديات العدد

أصعب ما واجهناه في إنتاج هذا العدد كان أن نكتب أثناء وقوع الحدث. أن نكتب ونحن نشاهد يوميًّا فصول الإبادة الجارية، ونحن مشتتات بين الرغبة في الفعل والحاجة إلى الفهم، سواء كنا في العالم العربي حيث قُمعت وسائل الاحتجاج، أو في دول الشمال التي تدعم معظمها الإبادة بشكل مباشر وفجّ، بينما تعبّر شعوبها بشكل غير مسبوق عن رفضها لما يجري.

كان هذا التحدي صعبًا أيضا بالنسبة للفلسطينيات، وربما لهذا السبب لم تشارك سوى كاتبة فلسطينية واحدة - مقيمة في الأردن - بكتابة جديدة. فمعظم الفلسطينيات إما يعشن تحت وطأة القصف والتجويع في غزة، وإما يعانين من

الاضطهاد والتنكيل بالسجن وغيره في الضفة والداخل، وإما منخرطات بالفعل في الحركة الاحتجاجية التضامنية لا سيما فلسطينيات الشتات. ومع ذلك، سعينا لتعويض هذا النقص من خلال ترجمة وعرض أعمالهن الفكرية وجهودهن الغنية، ومنهن نساء يدفعن الآن أثمانًا باهظة، مثل خالدة جرار (الضفة)، نادرة شلهوب (الداخل)، وزينب الغنيمي (غزة)، وغيرهن.

بعض الكتابات تناولت تجارب وحركات شاركت فيها النسويات المساهمات في هذا العدد أو تابعنها من مواقعهن المختلفة. ولأننا نتقاسم نفس الهموم والأسئلة، نجد أن كاتبات من بلدان متنوعة تناولن نفس القضايا من زوايا مختلفة من دون تنسيق مُسبق، ما يعكس الترابط العميق بين تجاربنا. وقد تجد بعض النسويات الناشطات أنفسهن في هذه النصوص. حدث هذا معي شخصيًّا أثناء قراءة المقالات المقدمة للعدد؛ مثلاً، رصدت سلمى شاش التطور في التجرؤ على تناول الأبعاد الجنسانية والحميمة للاحتياجات الإنسانية في الحرب، سواء من خلال تضامن النساء في مصر أو في يوميات زينب الغنيمي من تحت القصف في غزة. كذلك، تناولت سفانة أبو صافية أهمية التجرؤ على الحديث عن خطر الاغتصاب من الأعداء وأهمية الانتباه للاحتياجات الجنسية للناس حتى في ظل الحرب. وجدت نفسي وأنا أقرأ هذه السطور أتذكَّر نقاشًا دار بيني وبين الزميلات في حملة لجمع التبرعات لصالح نساء غزة، عندما طرحت بعضنا ضرورة إضافة الواقي الذكري أو حبوب الإجهاض الطارئة إلى المساعدات بجانب الفوط الصحية وحبوب منع الحمل، وتخوَّفت الأخريات من رفض الهلال الأحمر لهذه المواد أو تعرض الحملة للانتقادات فلم نضع هذه المواد في الحملة في النهاية.

إنتاج هذا العدد بالنسبة لنا كان أكثر من مجرد اختبار للكتابة؛ كان محاولة لإيجاد مساحة للفهم والتضامن وسط الصدمة والألم، وبحثًا عن وسائل تعبير تعكس التفاعل الحي مع ما يحدث على الأرض.

تقاطعات ومشتركات بين محتويات العدد

موضوعات هذا العدد تُبرز مقدار الكفاحية النسائية/النسوية للفلسطينيات، سواء في حياتهن اليومية والمجال الخاص أو في المجال العام. يظهر العنف بشكل عام، والعنف المجندر بشكل خاص، كخيط أساسي في حياة الفلسطينيات، سواء في فلسطين التاريخية أو في المنافي. كذلك نجد أن إسكات النساء عن الحديث عن هذا العنف ظاهرة ملحوظة سواء داخل الوطن كما نقرأ في مقال سفانة أبو صافية أو في المنافي كما حدث مع رسمية عودة التي حدثتنا عنها نادين النبر في مقالها. أو في إسقاط تهمة الاغتصاب عن المعتدين على جميلة بوباشا، كما ذكرت إخلاص الدجبي في مقالها الذي يتضمن الكثير عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

السؤال عن العلاقة المركبة بين أشكال تواجد النساء في المجال العام سواء في منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية أو التنظيمات المسلحة أو الاحتجاجات الشعبية يتصدر اهتمامات الفلسطينيات دومًا في إطار السعي الدائم إلى تحرير

الوطن ونسائه، وتتنوع إجاباتهن وحساسياتهن حول هذه العلاقة بشكل كبير. وإجاباتهن -على تنوعها- شديدة الإلهام لنا.

كثيرٌ من القضايا التي نراها اليوم على الساحة الدولية كانت موجودة منذ سنوات، لكنها تكثَّفت وانكشفت بوضوح. من أبرز هذه القضايا الدعم السافر للاحتلال وجرائمه، والتواطؤ الدولي الذي يتيح لسلطات الاحتلال الإفلات من العقاب. تهديد الأونروا بعد أكتوبر ٢٠٢٣ على سبيل المثال ليس أمرًا جديدًا، وهي تُعدُّ الآلية الأساسية التي أنشأها النظام الدولي للتعويض ولو بشكل بسيط عن جريمته التاريخية ضد الفلسطينيين، تلك الجريمة التي بدأت بوعد بلفور ١٩١٧ وصك الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩٢٢، ولم تنته بقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧. كما أظهرت حرب الإبادة والتفاعلات العالمية معها الطابع العنصري للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وأثَّرت بشكل كبير في الوعي الشعبي في دول الشمال وانعكست في حركة احتجاجية تضامنية غير مسبوقة تدعو لتحرير فلسطين ووقف الإبادة الجماعية بحق شعبها في غزة والضفة الغربية.

دروس/مهام نسوية عرفناها من العدد

كما لاحظنا، تطرح فلسطين علينا جميع الأسئلة الصعبة التي طالما عرفها العالم منذ بداية القرن العشرين. ولكن، ربما لأن تحررها تأخر عن باقي دول الجنوب، فإن حركتها النسوية لا تقنع بالإجابات التي قد تكون الأجيال الأقدم من النساء قبلتها في المراحل السابقة من حركات التحرر الوطني، مثل تأجيل الاهتمام بتحرير النساء لما بعد تحرير الوطن أو الفصل التعسفي بين القضايا النسوية والقضايا السياسية.

تعلمنا أثناء إعداد هذا العدد أن نتجاوز التصورات التبسيطية بشأن القضية الفلسطينية، أو عن الشعب الفلسطيني، وخصوصًا النساء، والتعامل معهم/ن ككتلة بشرية صماء في مواجهة الاحتلال. ففلسطين، مثلها مثل أي مجتمع آخر، هي مجتمع متنوع طبقيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا ودينيًّا وجندريًّا إلخ. لكن هذا التنوع يُضاف إليه تنوع آخر ناتج عن التاريخ الاستعماري الذي قسَّم الشعب الفلسطيني جغرافيًّا وقانونيًّا بين الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المُحتلة والشتات. هذا التنوع يجب أن تأخذه حركات التحرر الوطني -وحركات التضامن أيضًا- بعين الاعتبار.

تنويهات

تتنوَّع آراء الكاتبات في هذا العدد، ومن المهم أن نُوضِّح أن هيئة التحرير لا تتبنَّى بالضرورة وجهات نظر كل الكاتبات. ومع ذلك، نعتبر أن جميع الموضوعات المُقدَّمة تستحق القراءة والتفاعل. الشروط الوحيدة التي وضعناها لقبول المقالات كانت الالتزام بمنهجية منضبطة ومعالجة القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وليست مجرد مأساة إنسانية، أما تنوُّع وجهات النظر حول آليات وإستراتيجيات وتكتيكات وأدوات التحرر الوطني فكان مقبولاً تمامًا بالنسبة لنا.

ملحوظة لغوية: كثير من الكتابات الفلسطينية تستخدم لفظ «نسوي» للإشارة إلى ما هو «نسائي». ومع ذلك، في «طيبة» وفي المجال النسوي المصري بشكل عام، نميز بين «نسوي» (feminist) و«نسائي» (women's). حيث يشير «النسوي» إلى كلِّ ما يتعلَّق بالتحرُّر من الأبويَّة والتمييز بين الجنسين وتعزيز المساواة، بينما «النسائي» يُشير إلى ما يخص النساء، سواء كان يدعم أجندة نسوية أم أبوية.

الكلمات المفتاحية:
الإبادة الجماعية – الفصل العنصري - العنصرية والتمييز - الفلسطينيات - الحقوق الإنجابية في فلسطين – التضامن النسوي - التحرر الوطني - الاستعمار والعنف - النضال النسوي - العنف ضد النساء - الاستعمار الاستيطاني - العنف القائم على النوع الاجتماعي - الاحتلال الإسرائيلي – التاريخ الشفهي الفلسطيني.

حول عسكرة أجساد الفلسطينيات في حرب الإبادة على غزة

سفانة أبو صافية

لاجئة فلسطينية، مقيمة في الأردن، وباحثة وناشطة نسوية ومحامية متدربة

المحتويات

١. مقدمة

٢. فقر الدورة الشهرية: دم فوق شلال دم.

٣. الحمل والميلاد في غزة: وجهان يبكيان.

٤. الصحة الجنسية والإنجابية: ترف الحروب ومأساة ستتكشف تاليًا.

٥. خيارات الفلسطينيات الإنجابية: بين «وما جنيت على أحد» و«فلسطين ولّادة».

٦. العنف الجنسي ضد الفلسطينيات: بين وحشية محتل وإنكار مجتمع.

٧. الخصوصية في ظل اكتظاظ النزوح.

٨. الإبادة الجماعية الإنجابية: رصاصة تقتل اثنين.

٩. امتداد عسكرة أجساد النساء إلى ميادين السلم.

١٠. الإبادة المستمرة: حكاية لا تنتهي.

١١. بين إبادتين: السودان وغزة.

مقدمة

نعيش في منطقة من العالم يصفها البعض بالنقطة الساخنة، إشارةً إلى حدة تجاذباتها السياسية والعسكرية. هذا يعني أن النساء، حتى في أوقات السلم، يواجهن ظروفًا صعبة، بينما تصهرهن نار الحرب حين تشتعل. لقد اختار الساسة هذا العنوان لوصف واقع الشرق الأوسط، حيث لدينا إرث قانوني وسوابق قضائية حول استخدام أجساد النساء في حروب سابقة، من جرائم الحرب في رواندا إلى معسكرات الاغتصاب في البوسنة والهرسك. ولكن هذا الإرث، على الرغم من ثِقله، لا يضيء لنا الطريق.

تمر الحرب في السودان فوق أجساد النساء والفتيات، تضع الحرب سلامتهن الجسدية والجنسية في موقد الحرب، ويمضي رجالات الحرب في جني مكتسباتها، بينما تظل للنساء ندب الجسد والروح. تخبرنا الصديقات والأخوات السودانيات عن حاجتهن الماسة لحبوب منع الحمل، بعد أن انقطعت من الأسواق، يطلبنها ليهربن من احتمالية الحمل القسري جراء عمليات الاغتصاب الممنهجة التي تقع عليهن، وكذلك يطلبن حبوب الإجهاض للتخلص من هذا الحمل، يطلبن ذلك بعدما

فقدن الأمل في إيجاد طريقة حماية تمنع استخدام سلاح الاغتصاب ضدهن في الحرب. هذا السلاح الذي لا يكتفي بانتهاك أجساد النساء، بل يمتد إلى إذلالهن وعوائلهن، وذلك عبر تنفيذ الاغتصاب الجماعي الممنهج، وتصويره ونشره بين الناس، أو حتى إتمام الاغتصاب أمام أفراد العائلة. في الحرب الدائرة في السودان، طال سلاح الاغتصاب أجساد الفتيات الطفلات، ومنهن طفلة تعرضت للاغتصاب المتكرر من قبل قوات الدعم السريع، التي وثقت جريمتها بفيديو مصور. الانتحار محرّم حسب الشريعة الإسلامية، وكذلك الاغتصاب، لكن رجال الحرب أباحوه، ما دفع بعض النساء، اللاتي حاولن النجاة بأجسادهن، لطلب فتوى تجيز انتحارهن [١] هربًا من واقع الاغتصاب المحتوم.

هالة الكارب، المديرة الإقليمية لـ«المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي»، [٢] تحدثت في جلسة لمجلس الأمن بعنوان «مشاركة المرأة في السلم والأمن الدوليين: من النظرية إلى الممارسة»، عن حالة النساء في السودان وكيف جرى اعتبارهن مجرد أضرار جانبية، بينما في الواقع، أصبحت أجسادهن ساحة حرب. فالاغتصاب والاعتداء الجنسي ونزع الممتلكات والتهجير القسري، كلها جرائم ارتكبها نظام الرئيس السابق عمر البشير، بالتعاون مع مليشيات الجنجويد، التي أصبحت لاحقًا مليشيات الدعم السريع.

وفي غزة، تعيش النساء والفتيات منذ ما يقارب العام تحت نار الحرب، الحرب التي وافقت محكمة العدل الدولية على التحقيق فيها - بناءً على طلب من دولة جنوب أفريقيا - للاشتباه في ارتكاب إسرائيل جريمة الإبادة الجماعية. تبدو السلامة الجسدية والجنسية للنساء والفتيات في حروب المنطقة رفاهية بعيدة المنال، لكنها تختفي تمامًا في حرب الإبادة، حيث أن الأزمة الإنسانية التي تُشكّل أثرًا يوميًا مستمرًا للحرب في غزة تضرب النساء بقوة. حيث تواجه النساء فجوات خطيرة في الرعاية الصحية، لا سيما فيما يتعلق بحياتهن الجنسية وصحتهن الإنجابية. خلال النصف عام الماضي، اختبرت النساء في غزة أشكالاً متعددة من الانتهاكات وعسكرة أجسادهن على يد قوات الاحتلال.

فقر الدورة الشهرية.. دم فوق شلال دم

تعاني النساء والفتيات الفلسطينيات في غزة من فقر الدورة الشهرية في ظل الإبادة. لا تتوفر الفوط الصحية في الأسواق، وإن وُجدت في الصيدليات رغم ندرتها، فإن أسعارها تكون «فلكية» كما تصفها النساء في القطاع، مما يجعل من الصعب على العائلات النازحة تأمينها. وحتى في طرود المساعدات، تصل الفوط بأعداد أقل مما تحتاجه العائلة الواحدة، وذلك في حال وصول تلك الطرود. كما لا تتوفر الأقمشة البديلة، ما دفع النساء النازحات إلى قطع أجزاء من قماش خيامهن في مراكز النزوح لاستخدامها كحل لاحتواء النزيف. هذه الأقمشة تفتقر إلى أي مستوى من النظافة أو التعقيم، إلى جانب غياب المياه النظيفة للاغتسال، والافتقار إلى دورات مياه، حيث يشترك الآلاف من الناس في دورة المياه الواحدة، هذا إن وجدت. هذا النقص في المياه والخصوصية والإمدادات الصحية الخاصة بالدورة الشهرية أجبر النساء على اللجوء إلى حيل لتأخير الدورة الشهرية، مثل تناول حبوب منع الحمل لمنع تدفق دم الحيض، مما يزيد من مخاطر التعرض لمضاعفات صحية خطيرة.

غزة مدينة من المدن التي يُعتبر فيها الحديث عن الدورة الشهرية من المحظورات في المجال العام. تتجنب النساء الكلام عن حيضهن في أيام السلم وكأنه عار. وفي أيام الحرب، التي تزعزع كل شيء تقريبًا، يبقى هذا المنظور المتشدد تجاه قضايا وتجارب النساء والفتيات ثابتًا. لهذا السبب، ليس من السهل على النساء أن تُلطخ ملابسهن بدم حيضهن، فإلى جانب فقر الدورة الشهرية، هناك الهاجس المخيف بأن هذا الدم «عيب» ويجب ألا يراه أحد. هذه ثقافة متجذرة في فلسطين عمومًا، وفي غزة على وجه الخصوص، حيث تنشأ الفتيات على هذا الفكر. ثم جاءت الحرب، حرب الإبادة، التي لم تأبه

بثقافتهن. جاءت وسحقت سلامتهن الجسدية والجنسية تمامًا، دون مراعاة لتفاصيل حياتهن اليومية أو لأعرافهن الثقافية

وهذه ليست مسألة جانبية في الحرب، فالأرقام تقول إن أكثر من ٦٩٠,٠٠٠ امرأة وفتاة مراهقة في سن الحيض في قطاع غزة يحتجن إلى منتجات النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية. ويتعقد الاحتياج أكثر عندما نتحدث عن حقيقة أن معظم هذه الأعداد تعيش في ظروف النزوح المتكرر منذ ما يقارب العام.

الحمل والميلاد في غزة.. وجهان يبكيان

ثلاثة مآلات تنتظر الأم الحامل في قطاع غزة: الإجهاض أو الولادة المبكرة أو الولادة بلا طبابة. الأخيرة تفتح بحر من الاحتمالات العالية الخطورة للمضاعفات، والتي قد تتضمن استئصال الرحم لأبسط العوارض الطبية.

والخط الزمني لهذه المآلات يتشكل طيلة فترة الحمل حيث تعيش النساء الحوامل في قطاع غزة بين مأساتي الإجهاض أو الولادة المبكرة. جراء الخوف والذعر والقلق النفسي من القصف المستمر برًّا وجوا وبحرًا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا التفصيل ذو ارتباط وثيق بالصحة الإنجابية للنساء ومن ثم الجنسية في تداعيات الحالة الصحية فيما بعد. عديد من النساء أجهضن في نوبات الهلع المتأتية من القصف المستمر. وعديد منهن أنجبن قبل ميعاد ولادتهن، وهنا تبرز مأساة مركبة على صحة الأمهات بالبداية، خاصة في ظل انعدام الخدمات الطبية، ومن ثم على الوليد/ة في ظل حرب قوات الاحتلال المستمرة على المستشفيات بما في ذلك أقسام الحضانات بما فيها من خدج تحت العناية والمراقبة، ولنا في حصار مشفى الشفاء الأول في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٣، تلك الذكرى المفجعة لصورة الخدج بعد قصف أجزاء من المستشفى وعدم سماح قوات الاحتلال بإمداد المنشأة الطبية بالوقود اللازم، وفقدان عدد من الخدج خلال محاصرة مستشفى الشفاء.

مئات النساء تلدن يوميًّا في قطاع غزة بلا أي مساعدة طبية، وحيدات تمامًا والمحظوظة من تجد مقص لقطع الحبل السري أو ماء ساخن يسهل ميلادها. إحدى الفتيات خافت بعد أن وضعت وليدها وحيدة في المنزل، خافت من قطع الحبل السري، ضمت الطفل إليها وذهبت نازفة على الأقدام تحت القصف الفظيع إلى أقرب مستشفى تطلب منهم قطع الحبل السري.[٣] هذه ليست حالة فردية، ففي غزة ٥٠ ألف امرأة حامل ٤٠٪ منهن صنف حملهن على أنه عالي الخطورة، مما يعني أن النساء مفتوحات على احتمالية الاعتلال أو وفاة الأمهات. كما أجريت العديد من عمليات الولادة بلا تخدير،[٤] فقد منعت قوات الاحتلال دخول المساعدات بما في ذلك المواد الطبية والمحاليل المخدرة بشكل تام، ثم سمحت فيما بعد بدخول أقل القليل، الذي لا يسد احتياج القطاع. النساء تنظر إلى بطنها المفتوح أمامها خلال العمليات القيصرية التي أجريت بلا أي مخدر، وبمساعدة طبية بدائية، وبـ»فلاش الموبايل» كبديل عن الكهرباء المقطوعة منذ بداية حرب الإبادة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى أرضيات المستشفيات كبديل عن الأسرة الممتلئة بالجرحى، يحدث ذلك كله بألم جسدي شديد وصدمة نفسية فظيعة. ضرب المستشفيات، واستهدافها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فاقم مأساة النساء على صعيد صحتهن الجنسية والإنجابية. واللاتي وجدن مستشفى قادر على استقبالهن في قسم التوليد طُلب منهن المغادرة في غضون ثلاث ساعات من الوضع، وذلك لاكتظاظ المستشفيات وامتلاء طاقتها الاستيعابية. لذلك اختارت كثير من النساء أن يلدن في بيوتهن أو في مراكز الإيواء، لأنها توفر لهن الخصوصية بشكل أكبر. لكن أي مما ذكر، أي لا المستشفى ولا البيت ولا مراكز الإيواء، قادرة على توفير الأمان لهن في أكثر لحظات الألم اختبارًا. وحين تتم الولادة تحرم النساء الوالدات من فرصة التنظيف بشكل صحيح وطبي بعد الولادة، هذه الأسباب أدَّت إلى استئصال أرحام العديد منهن، لأن القطاع الطبي غير قادر على تقديم أبسط الخدمات الصحية بعد الولادة بما في ذلك السيطرة على نزيف ما بعد الولادة.

الصحة الجنسية والإنجابية.. ترف الحروب ومأساة ستتكشف تاليًا

ليست لدينا دراسات دقيقة ونهائية سوى بقدر ما هو محدث ومنشور حتى الآن، ولكن نستشرف الآتي ونعرف أن هذه الحرب ستترك فظائع على حياة النساء الصحية الجنسية والإنجابية، وعندما تضع الحرب أوزارها سنجمع القصص المتفرقة والحكايات وسنعرف عدد اللاتي فقدن أرحامهن، أو بالأحرى استؤصلت أرحامهن نتيجة النزيف الحاد، عدد اللاتي فقدن قدرتهن على الإنجاب، عدد اللاتي فقدن رغبتهن في الإنجاب، فاللاإنجابية خيار المقهورات والمقهورين، الذين فهموا أن «هذا العالم ليس لهم»، وأن هذا ليس مجرد تعبير أدبي لغسان كنفاني،[٥] وسنعرف كيف أثرت هذه الحرب على الصحة الجنسية والإنجابية. ونعرف أنه حتى الآن تعاني أكثر من ٦٩٠،٠٠٠ من النساء اللاتي يحِضن والمراهقات في غزة من محدودية الوصول إلى منتجات النظافة الخاصة بالدورة الشهرية، بالإضافة إلى عدم كفاية المياه والنظافة والوصول إلى المراحيض والخصوصية. وهذا يعرضهن لخطر الإصابة بالتهابات الجهاز التناسلي والمسالك البولية والمخاطر المرتبطة بغياب الوسائل الوقائية الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة المصابات بالأمراض المنقولة جنسيًّا. وكل ذلك سيؤثر على صحتهن الجنسية والإنجابية باحتمالات مرتفعة في قادم الأيام. كذلك تعاني النساء اللواتي لديهن اللولب الرحمي من النزيف والالتهابات بسبب الظروف غير الصحية في المخيمات. لا توجد حاليًّا خيارات لإزالة اللولب في غزة، مما يشكل مخاطر طويلة الأجل على الصحة الإنجابية للمرأة، بما في ذلك النزيف الحاد.

خيارات الفلسطينيات الإنجابية.. بين «وما جنيت على أحد» و«فلسطين ولّادة»

في المقابل، النساء اللواتي لا يرغبن في الحمل في ظل الإبادة لا يجدن ما يكفي من حبوب منع الحمل في المراكز الطبية. لذا، تقاسمت النساء ما تملكن من تلك الحبوب في صورة من التضامن النسوي التي تضئ لنا النور في وسط هذه العتمة المرعبة. ومع ذلك، قد لا تكون عبارة «غير الراغبات» تعبيرًا دقيقًا عن الواقع؛ فالرغبة من عدمها ليست العامل الوحيد الذي يحدد القرار الإنجابي. هذا القرار يتأثر بظروف مختلفة من امرأة لأخرى في هذا الواقع الفظيع، الذي فرضته علينا فلسطينيتنا. فلماذا سنجني على أطفال نبعث بهم فلسطين من العدم؟ في هذا السياق، يبرر خيار الإنجاب الحرب الديمغرافية المفروضة على الفلسطينيين، وعلى الفلسطينيات بشكل خاص، كونهن يُعتبرن وعاء لاستمرار الهوية الفلسطينية. بينما يبرر إرجاء الإنجاب التذبذب بين الخوف من الحرب وغياب الآدمية عن تفاصيل العيش، وبين الأمل في عودة الحياة إلى طبيعتها.

ولكن الحاضر بين جلّ الخيارات: الممارسة الجنسية، فالناس لم تتوقف عن ممارسة الجنس، ويبدو حديث الجنس وكأنه الترف وسط الموت، لكنه جزء من الاحتياجات والرغبات الطبيعية التي لا بد وأن الناس تخترع آلية لتلبيتها بما يتكيف وظرف الحرب.

حبوب منع الحمل نفدت من الأسواق في الأسابيع الأولى، واستمرت النساء في طلبها صراحةً كحل لتأخير الحيض، لكن الصوت لا يعلو في المطالبة بهذه الحبوب للاستفادة من غاية صنعها الأساسية: منع الحمل. فحديث الجنس في حياة النساء يجري خلف الجدران المغلقة قبل الحرب، فكيف الحال أثناءها. والحديث عن الحاجة للواقي الذكري أو الأنثوي غير واردة.

المساعدات التي دخلت القطاع لم تلب العجز في مستلزمات النساء المتعلقة بفترة الحيض، لا فوط صحية تغطي فقر الدورة. كذلك لا حبوب منع حمل تأخر الحيض أو تمنع الحمل. بالإضافة إلى عوز تثيره حالات الاغتصاب المتكررة، وهو الاحتياج الملح للوسائل والمستلزمات الطبية المتعلقة بمرحلة العلاج بعد التعرض، كحل وقائي يجنب المغتصبات احتمالية الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب أو غيره من الأمراض المعدية بعد التعرض للاغتصاب. وفي نفس السياق، تفتقر

المساعدات لموانع الحمل الطارئة. ويعلمنا الحال بين إبادتين. السودان وغزة، مدى الحاجة لتوفير هذه المساعدات في ظل عجز وتعاجز الإنسانية والمجتمع الدولي عن إنهاء حالة الاستباحة لأجساد النساء في الحروب وعسكرتها. ومما يعمق ضرورة تعميم هذه الاحتياجات في الاستجابة لوضع النساء في الحروب، أن للتجربة التاريخية ذكرى قريبة من معاناة أطفال الاغتصاب في معسكرات البوسنة ومنهم آينا جوستيش حيث تحدث العالم وتعلمه عبر خشبة المسرح في مسرحية «باسم الأب» عن حال الضحية ابنة الضحية، فتقول: «أظن أن أمي تكرهني لأنني تذكار حيّ على أكثر تجربة مروعة عاشتها». هذه الكلمات العميقة والحقيقية حد التفجع تعني بالضرورة أن إستراتيجية المساعدات واستجابة الطوارئ يجب أن تتسق وواقع النساء والمخاطر المتربصة بهن.

العنف الجنسي ضد الفلسطينيات.. بين وحشية محتل وإنكار مجتمع

ألم الاغتصاب. هذا ألم يبقى ولا يزول، إنكار الاغتصاب في السياق الفلسطيني خلال حرب الإبادة كان أقل مما كان عليه في مراحل عسكرية سابقة من عمر الاحتلال. الصحافة المحلية والمراصد الحقوقية العاملة في الميدان تؤكد ذلك، تؤكد وعي غير مسبوق في التعاطي مع العنف الجنسي في سياق الحرب، فقد وثق المرصد الأورومتوسطي مقابلات ميدانية مع عشرات النساء اللاتي أكدن تعرضهن للتحرش الجنسي واللفظي.

مع ذلك المجتمع الفلسطيني اليوم بالتأكيد ليس منفتحًا تمامًا على تصديق الناجية أو الضحية، حتى حين يكون مغتصبها خصم الرجل ذاته. ربما لأن جسد النساء في تأصيل الفكر الفلسطيني هو الشرف في الغالب الأعم، والرجل الفلسطيني ينشأ على أن مسألة الشرف دونها الحياة، لكن احتمالات الحياة أعدمتها إسرائيل في حرب الإبادة. فالأكثر تماشيًا مع القيم والعجز في الدفاع عن القيم أن نصدق أن إسرائيل لا تجرؤ على أجساد النساء، رغم علمنا المسبق أنها في النكبة تجرأت على أجساد النساء، [٦] فاغتصبت العصابات فتاة قاصر وأعدمتها، وفي الطنطورة كذلك [٧] وفي دير ياسين [٨] وفي قرى كثيرة قرر أهلها أن ينسوا الحكاية، أن يجعلوا الصمت لغتهم.

ذلك كله يفسر الارتياح لتكذيب شهادة جميلة الهسي، الفلسطينية التي أدلت بشهادة لتلفزيون «الجزيرة» في مارس/آذار من العام ٢٠٢٤ [٩] حول الاغتصاب الذي تعرضت له إحدى محاصرات مستشفى الشفاء. ورغم ذلك، قرر جزء من أبناء الشعب أن يرى أنها مختلقة في تعاطيه رغم وجود تقارير وتصريحات لمسؤولين أممين ومواطنات عن العنف الجنسي ضد الفلسطينيات. [١٠] وربما يعود هذا التشكيك والإنكار إلى صدمة مجتمعية ناتجة من سماع الأمر من خلال صوت امرأة حقيقية وليس تقرير أممي جاف. وربما لأن الاعتراف بأن جريمة الاغتصاب وقعت يستدعي معنى شرف الرجال وليس انتهاك سلامة النساء الجسدية والمعنوية. ومعنى الشرف يستدعي الانتقام، والانتقام صعب بين رجال مدنيين ووحش كبير اسمه إسرائيل. ربما يدفع الرجال ثمنًا ثقيلاً اليوم، ثمن ملكية الأجساد بلفظة اسمها الشرف، ولكن حتى حين تجبرهم آلة الحرب على دفع هذا الثمن، فإنهم يخرجون هذا الثمن من جيب إنكار أوجاع النساء وقضاياهن واغتصابهن! وفي العنف الجنسي يتقاطع على النساء وضع مركب بين وحشية الاحتلال، وعدم جهوزية المجتمع للتعامل مع الوحشية الجنسية ضد النساء.

النساء في الخيام نمن ليلهن في ذعر بعد شهادة جميلة الهسي، إذ أن الخيام بلا أبواب تصد الغاصبين أو المغتصبين. في مراكز الإيواء، تدثرت النساء بكثرة الأجساد المحيطة بهن في زحمة الاكتظاظ، ونمن مع هواجس لا تفارقهن، بأن كل واحدة منهن قد تكون التالية. النساء في الشمال عرفن أن الحرب ستمر فوق أجسادهن لا محالة. وتظل أجساد المعتقلات مسرح جرائم الاحتلال الجنسية، ليست معتقلات هي الكلمة الدقيقة، فالنساء اقتدن إلى جهات غير معلومة، لم يكن معتقلات بل مختطفات. هنالك المختطفات وقصص معظمهن لا تزال مختطفة، حتى يخرجن بها من يد المحتل. هديل الدحدوح،

أخبر زوجها قصتها، امرأة محجبة أجبرها الجنود على خلع حجابها وسيقت وحيدة بين الأسرى الرجال. يريد الإعلام أن يقول إنهن أسيرات حرب، رغم أنهن مدنيات. ويريد العالم أن يصمت عن انتهاك أجسادهن واستقلاله. هديل من المحظوظات اللاتي وثقت الكاميرا ظرف اعتقالها. تلك المرأة الوحيدة في شاحنة الاحتلال التي تحمل الرجال الفلسطينيين العراة. هل تتباين الحظوظ في شدة الشدائد؟ يبدو أنها في غزة تتباين. بين المأساوي حد السواد والمأساوي الحالك.

ثم هنالك التفتيش العاري في أماكن الاعتقال المجهولة الوجهة، هنالك الخطف للنساء، هنالك ضرب للأسيرات وإهانات تنتهك كل معايير حفظ السلامة الجسدية، ونعرف من الشهادات الحية، أن النساء قد جردن من ملابسهن على الحواجز. أما السلامة الجنسية فنعرف غيابها في ظل الإبادة في غزة ونعرف غياب الحديث عنها، لا يزال الحديث عن الانتهاكات الجنسية والعنف الجنسي طي الكتمان في حالات كثيرة، وهذا في غزة وعموم المنطقة، الخوف من العار المجتمعي الذي يرتبط بهذا النوع من الانتهاكات يشل النساء، واليأس من آليات العدالة يؤخر الحديث. والإحساس بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي فوق القانون. ومركبات المجتمع الصعبة قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول تجاه قضايا النساء. كلها أسباب تؤثر في الحديث عن سردية النساء وتعميمها.

الخصوصية في ظل اكتظاظ النزوح

اللاتي قطعن طرق النزوح المتعددة، دون أن تختطفهن قوات الاحتلال، اللاتي وصلن في طريق الموت من موت وشيك إلى موت محتمل في أماكن النزوح، عرفت أجسادهن مع جملة الانتهاكات فقدان الخصوصية. في مراكز إيواء تضم الآلاف، أو في بيوت تستضيف عشرات العائلات، أو في خيام تكتظ بكل أفراد العائلة، في خيام تلاصق الواحدة منها الأخرى. في خيام إن أخبرت في ليلها امرأة شريكها بأنها تحبه، غالبًا سيسمعها الجار في الخيمة المقابلة قبل أن يفعل شريكها.

غزة إحدى تلك المدن التي يكثر بين نسائها الحجاب حد أن يكون هو الغالب في طريقة الظهور، وغزة المنكوبة أجبرت العوائل على البقاء في بيوت وخيام مشتركة، تمر أيام والنساء تنام بحجابها. لا خصوصية ولا أماكن تمارس فيها النساء الأمهات عملية الرضاعة، فأماكن الإيواء تكتظ بالنازحين، وكذلك الخيام وما تبقى من بيوت، وغزة إحدى تلك المدن التي لا ترضع فيها النساء في المجالات العامة. نتساءل بأسى أين تذهب النساء العازمات إطعام أطفالهن، لا مكان يحمي أجسادهن. لا مكان يحقق الخصوصية التي تطلبها النساء. هذا إن تجمع الحليب في صدورهن التي نشفها الجوع والتجويع والمجاعة المفروضة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في حرب الابادة.

الإبادة الجماعية الإنجابية.. رصاصة تقتل اثنين

وعن الإبادة الإنجابية تشير **الإبادة الجماعية الإنجابية** إلى السياسات والخطابات والممارسات التي تحدد أو تقيد أو تستهدف أو تقلل من القدرات الواهبة للحياة والخيارات والوصول والصحة على المدى القصير والصحة طويلة الأجل وفرص الحياة للمجتمعات التي أصبحت عرضة للخطر بسبب العنف العسكري المنهجي والاحتلال والحصار والاستعمار الاستيطاني، [١١] وإسرائيل تفهم تمامًا حالة توزيع الأدوار الجندرية، والدور الإنجابي المُناط بالنساء في المجتمع الفلسطيني، تفهم أنهن الوعاء الإنجابي، ومن ثم تفهم دورهن الأمومي في توزيع الأدوار، تفهم أن الأمومة تعني تربية وطنية، وتفهم أن التربية تعني تمرير الهوية الفلسطينية لجيل آخر، وأن الجيل الآخر يعني صناعة الإنسان المناضل، فتقرر إسرائيل أن تقتل النساء في غزة، لتقتل «العماليق» المحتملين. [١٢] لسن أضرارًا جانبية، كما يفسر حلفاء إسرائيل ارتفاع عدد المدنيين من الضحايا في نار الاحتلال الإسرائيلي. بل هن الهدف، وفي استهداف كل امرأة تقتل إسرائيل شخصين، الأم وطفلها إن كانت حاملاً ساعة قتلها، والأم وطفلها المحتمل إن لم تكن كذلك ساعة قتلها.

جندرة الإبادة لم تقف عند حدود الأجساد، بل امتدت لتطال ملابس النساء، بما في ذلك الكشف عن ملابسهن الداخلية. ففي بعض الحالات، يرتدي جنود الاحتلال حمالات صدر تركتها فتاة فلسطينية بعد أن أُجبرت على النزوح وترك منزلها، وفي حالات أخرى يرتدي الجنود اللانجيري الخاص بإحدى النساء الفلسطينيات. البيوت فارغة، والجنود المحتلون يركزون على ملابس الفلسطينيات التي لم تتسع لها حقائب النزوح الصغيرة. يجولون بين أرفف خزائن النساء المهجورة بعد النزوح، ويجندرون الإبادة بالسخرية، سخرية ذات بعد جنسي. وكأن هذه السخرية ستسرق ليل النساء، وكأنها ستهين الرجال الذين كانوا قبل الإبادة يمتلكون أجساد نسائهم وملابسهن في إطار العلاقات البنيوية.

عندما مرت العسكرة على أجساد النساء في غزة، استلبت سلامتهن الجسدية وأمانهن الجنسي. شمل ذلك استهداف النساء الحوامل وقدرة النساء والفتيات على الإنجاب، بالإضافة إلى استهداف المراكز والمستشفيات الرعائية والنسائية. بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف قسم الولادة في مستشفى الشفاء، ثم انتقل الهجوم إلى مستشفيات ومراكز أخرى. خلال الشهر الثاني من الإبادة، كان مستشفى واحد فقط يعمل في كامل القطاع بعد أن استهدف جيش الاحتلال المستشفيات بالقصف الجوي والبري، الأمر الذي سيؤثر بالتأكيد على الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، حتى أصبح يُنظر إلى عمليات جيش الاحتلال الإسرائيلي على أنها إبادة إنجابية. في هذا السياق، أقتبس عن مؤسسة «تقاطعات» النسوية أن: «استهداف الاحتلال لأجساد النساء الفلسطينيات ليس فقط لكونهن فلسطينيات، بل هو استهداف للدور الإنجابي.» هؤلاء النساء يُعتبرن استمرارية للشعب الفلسطيني المناضل، وقتلهن وقتل أرحامهن هو وسيلة الاحتلال للتعامل مع المناضلين المحتملين، فبهذا ينهون وجودهم قبل أن يبدأ. وهذا ما يفسر أن عدد الشهيدات الفلسطينيات مع الأطفال شكل نحو ٧٠٪ من أهداف الاحتلال، وهذا ما يفسر استهداف الاحتلال للبيوت التي يعلم مسبقًا أن ساكنيها من النساء والأطفال، خصوصًا القصف في ساعات النهار حين يكون الرجال في الأسواق والنساء في المنازل، ثم تحت ركامها بعد القصف. وهذا ما يفسر أيضًا استهداف قناصي الاحتلال للنساء في الشوارع، اللواتي يبحثن عن سبل الحياة تحت الإبادة.

امتداد عسكرة أجساد النساء إلى ميادين السلم

عسكرة أجساد النساء لا تقتصر على أوقات الحرب فقط، بل قد تمتد أيضًا إلى حالات السلم. في الحرب، تظهر عسكرة أجساد النساء في استخدامهن كأداة حرب، بينما تتجلى في السلم من خلال تهديد الاستقلال الجسدي.

أما أنا، وغيري ربما كثيرات من النساء الآمنات من نار الحرب، حين قررنا النزول إلى الشوارع في المظاهرات والمسيرات للتضامن مع غزة ورفض الإبادة، كانت العسكرة تمتد نحو أجسادنا أيضًا. شعرت بذلك حين شهدت حالات التحرش الجنسي واللفظي في المظاهرات. أدركت كيف يكون التحرش وسيلة لاستلاب المساحات النضالية العامة من النساء، وكيف تُستخدم أجسادنا كورقة ضغط لمنعنا من الوقوف إلى جانب ما نؤمن به من قضايا إنسانية ومواقف سياسية وتضامن نسوي.

في عمان، كانت الفتاة الشجاعة محمولة على الأكتاف، في مشهد لا تعترف به عمان للنساء. في مظاهرة خرج بها الآلاف، رفعت صوتها بهتاف يندد باغتصاب النساء في غزة: «شرفك يلي بتحلف فيه ما شفنا وين مخبي». لكن العسكرة طالتها، حتى أصبح من يمارسها جزءًا من الشعب. فقد يمارس الشعب نفسه العسكرة على النساء، حيث أن الدولة العنيفة في بوليسيتها تفرض العنف كصفة أساسية للتعامل بين مواطنيها. تجلى ذلك في التعدي اللفظي العنيف على جسدها، والوصاية على أخلاقها، والشتم، والشيطنة، والتحريض الممنهج، الذي كان ينتظر الفتاة المحمولة على الأكتاف. وهكذا، شيطن الشارع النساء في عمان، [١٣] النساء اللواتي حملن الشارع وتقدمن على الرجال لمنع اعتقالهم، وتنظمن ذاتيًا في بلد استلبت شوارعه.

تعمد الأمن الأردني إبعاد النساء عن ساحات التظاهر، بدءًا بمنع اصطحاب الأطفال إلى أماكن المظاهرات. كان هذا القرار، الذي بدا ظاهره متعلقًا بسلامة الأطفال، في الحقيقة يستهدف إقصاء الأمهات، حيث أن منعهن من اصطحاب أبنائهن يعني إنهاء مشاركتهن في الاحتجاجات. بينما كانت المظاهرات سلمية، إلا من هراوات الأمن وقنابل الغاز. وفي أحيان أخرى، كانت النساء يتعرضن للسحل والاعتداء على أجسادهن من قبل رجال الأمن أثناء عمليات اعتقال المتظاهرين.[١٤] اعتقل رجال الأمن المتظاهرات وليس النساء من الشرطة النسائية المكلفة بهذا الدور خلال أعمال الضابطة العدلية. كان مشهد النساء وهن يسحلن مكشوفات الجسد نتيجة السحب والشد، مشهدًا تحذيريًا. كأن الفتاة المسحولة كانت عبرة لمن يعتبر، وبالفعل، سُرق الشارع من النساء.

الإبادة المستمرة.. حكاية لا تنتهي

هل هذه أول إبادة تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني؟ قانونيًّا غطت المادة (٢) من اتفاقية «منع الإبادة الجماعية» معنى الإبادة فنصت على أنها تعني أيًّا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًّا أو جزئيًّا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

في ضوء هذا التأطير والمعنى، فإن ممارسات الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لم تكن غزة أول مسرح لها، بل هي استمرار لإبادة دامت طويلاً. لقد كانت الإبادة مستمرة، صامتة في بعض الأحيان لكنها لم تغب يومًا. يختار التوجه السياسي أن يسميها حين يقرر إنصاف مظلومية هذا الشعب المنكوب منذ ٧٥ عامًا، بأنها «جريمة التطهير العرقي» ويسمي المذبحة «مجزرة» بدلاً من الإبادة. رغم أنها قانونيًّا تتسق والأوصاف القانونية التي نظمتها الاتفاقية، في حالات كثيرة، في الطنطورة في ١٩٤٨، وفي دير ياسين، وفي صبرا وشاتيلا لحقت الإبادة الفلسطينيين نحو أماكن لجوئهم، بقرار إسرائيلي ويد عربية على زناد التنفيذ، وقد وجهت إلى عاموس يارون وإسرائيل تهمة الإبادة عن مجزرتي صبرا وشاتيلا، في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢، ومثلوا أمام محكمة الضمير[١٥] المنعقدة في كولالمبور المناط بها نظر جرائم الحرب. وقد وجدت المحكمة في قرارها أن ما تم من عاموس هو قتل جماعي وأن الفلسطينيين جماعة قومية بحدود اتفاقية منع الإبادة الجماعية، معتبرة أن عاموس لم يمتلك نية تدمير الجماعة فحسب، بل شرع بتدميرها بالفعل عندما قتل ثلاثة آلاف فلسطيني، واعتبرت المحكمة أن التهمة تمتد لتشمل إسرائيل بوصف عاموس ضابطًا في جيشها، بالإضافة لتيسير إسرائيل دخول ميليشيا القوات اللبنانية إلى محيط المخيم والحي، ومنع أهله من الخروج منه عبر تطويق المكان الذي شكل مسرح عمليات القتل الجماعي. وامتد حكم المحكمة إلى اعتبار أن كل ما مورس ضد الشعب الفلسطيني بعد النكبة هو من قبيل الإبادة المستمرة هذه الإبادة التي بقراءة أرقام الشهداء في الضفة الغربية وحدها نجد أنها إبادة مستمرة صامتة. موت يومي دون حرب ولا تصعيد، موت اعتيادي لمن يخطئه الحظ على الحواجز وفي مداخل المدن وفي أزقة المخيمات.

وبالعود الى **الإبادة الإنجابية**، فإنها ذات ارتباط وثيق بالعدالة الإنجابية، تلك العدالة التي غادرت الفلسطينيات والفلسطينيين منذ قيام إسرائيل، بل وقبل ذلك، منذ زمن العصابات الصهيونية، فاستهداف النسل الفلسطيني تمظهر أول ما تمظهر في بقر بطون الحوامل في دير ياسين وإخراج الأجنة من مستقرها على يد العصابات الصهيونية، ثم تبلور في حرمان الأسرى الفلسطينيين من الرفاه الإنجابي والحق في التناسل، فقد منعت إسرائيل اللقاءات الجنسية بين الأزواج لمن تسميهم سجناء أمنيين من الفلسطينيين، فيما سمحت بها للمجرمين الجنائيين! كذلك الأمر بالنسبة للتثبيط الجنسي الذي تمارسه إسرائيل على الأسرى الفلسطينيين، من فعل تعرية قاسية أثناء التعذيب يعتقد أن له أثره على القدرات الجنسية فيما بعد لدى الأسرى، وعطب المقدرة الجنسية ومن ثم الإنجابية سواء خلال التعذيب الجسدي أو بالطعام المثبط لتلك القدرات. [١٦]

النساء الفلسطينيات كانت أجسادهن أداة إسرائيل في قتل الروح الفلسطينية، ليس في ظل حرب الإبادة وحسب. لقد كانت أنهار الديك، الأسيرة الفلسطينية السابقة، تمر بأفظع أسر في سجون الاحتلال خلال أشهر حملها، يرافقها هاجس الميلاد في الزنزانة الانفرادية مكبلة اليدين والأقدام. للمصادفة السوداء في كوميديتها كانت أنهار قد اعتقلت في يوم المرأة العالمي من العام ٢٠٢١ أي في الثامن من مارس/آذار وهي حامل في شهرها الثالث، ثم خرجت بمعجزة قبل الولادة بأيام. لكن الأسر لم يخرج منها، أصيبت بعد ولادتها باكتئاب ما بعد الولادة بشكل حاد، ربما لم تكن لتصل حدته لما وصلت إليه، لو أن حملها كان يشبه حمل نساء العالم، حمل تنتبه فيه إلى غذائها ونمو جنينها، عوضًا عن عد الأيام، ومراقبة تعاقب الليل والنهار في رطوبة الزنزانة الانفرادية. سقطت أنهار عن سطح منزلها في الضفة الغربية في فبراير/ شباط ٢٠٢٤، في ذات التوقيت الذي سقطت به أخواتها الغزاويات في كماشة الاحتلال التي هرست أجسادهن بتدرج يبدأ بالقتل ولا ينتهي بالاغتصاب.

بين إبادتين.. السودان وغزة

سيقول المحللون إن ما يحدث في السودان هو حرب أهلية، ليتنصل العالم من مسؤوليات الضمير. وسيصف العالم الأول ما يجري في غزة بأنه مجابهة للإرهاب. وسنقول إنها الحروب التي اجتاحت أجساد أخواتنا، والتي فشلنا في إيقافها. لكننا لم نفشل في تعميم السردية للعالم. ربما نجحنا في رفع مستوى الوعي بالإبادة في غزة أكثر مما فعلنا في السودان، لكن إقرار العالم بوقوع الإبادة في غزة لم يوقفها. وكان التعاطي مع غزة المذكورة في كل نشرة إخبارية مشابهًا تمامًا للتعاطي مع السودان المنسي إلا من شلال الدم.

لا ملح في المدن المنكوبة لندمل جراح الفتيات. ماذا نقول للنساء في السودان؟ هل الأطماع في جبال الذهب التي تغني السودان الفقير والمُفقر سيستخرجها رجالات الحرب من أرحامهن؟ ماذا نقول لهن؟ لماذا تمتد الأيادي نحو أجسادهن؟

وماذا نقول للنساء في غزة؟ هل الوصول إلى منجم الغاز في غزة يستلزم أن تتحول أجسادهن إلى طريق لدبابات الاحتلال وأزلامه؟ [١٧]

وماذا نقول والذي عسكر البحر والسماء والأرض عسكر أجساد النساء؟ والحروب القادمة ستكون أشرس لا محالة، فكل حرب تبدأ عنفها من حيث انتهت الحروب السابقة. هذا يعني أن مستوى العنف سيبدأ من حيث ستقف هذه الحروب، بعد السودان وغزة. العسكرة ليست أضرارًا جانبية للحروب، بل هي أدوات منهجية لتنفيذها. وهذا يعني أن جميعنا مستهدفون في منطقة من العالم يسمونها نقطة ساخنة، والنساء على قدر نارها الذي يغلي بالفظائع.

العنف العسكري على أجساد النساء يرسخ الاستباحة، وعلينا أن نتضامن ونتساند مع النساء والفتيات في غزة والسودان. لأن ذلك لا يعني فقط تأكيد أختيتنا تجاههن، بل أيضًا تضامننا مع أنفسنا في مواجهة حروب قد تأتي وتكون أجسادنا حطبها. فلنختم بالسلام على آلام النساء في غزة والسودان وفي كل مكان في العالم.

كلمات مفتاحية

العنف الجنسي في الحروب - المرأة والصراعات المسلحة - الاغتصاب كأداة حرب - الانتهاكات الجسدية للنساء - الصحة الجنسية والإنجابية - العنف ضد النساء في غزة - فقر الدورة الشهرية - الحمل والإجهاض في النزاعات - العنف الجنسي في السودان

هوامش الكاتبة

(١) مؤسسة تقاطعات وهي مؤسسة نسوية، عملت في إعداد التقارير حول ما يحدث في السودان على أساس الاعلام الشعبي، أي ما ينشر من رسائل للنساء، ومن شهادات حية، وما تداولته مواقع التواصل السودانية، في ظل غياب للعمل المؤسسي. أكدت هذا الخبر كذلك، الصحيفة الإلكترونية النسوية «شريكة ولكن» عبر مادة موسومة بـ: كيف ننجو.. حرب تقام على أجساد السودانيات، لصبا حسام، منشورة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣.

(٢) شبكة المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي هي منظمة مجتمع مدني تأسست في منتصف تسعينات القرن العشرين من قبل نشطاء في حقوق المرأة من دول مختلفة في القرن الأفريقي، بما في ذلك السودان.

(٣) انظر شهادة فتاة من غزة على منصة إكس (تويتر) بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٤.

https//:x.com/fala7iruba/status1750471684287562116/

(٤) تقول رهام جعفري- مسؤولة التواصل والمناصرة في منظمة أكشن إيد فلسطين - إن «آلاف النساء في غزة يخاطرن بحياتهن من أجل الولادة، ويخضعن لعمليات قيصرية وعمليات طارئة دون تعقيم أو تخدير أو مسكنات».

المصدر: أكشن إيد، (٢٠٢٣). إجراء العمليات القيصرية للنساء في قطاع غزة بدون تخدير أو أدوية مسكنة.

https://palestine.actionaid.org/ar/news/2023/ajra-almlyat-alqysryt-llnsa-fy-qta-ghzt-bdwn-tkhdyr-aw-adwyt-msknt

(٥) «عالم ليس لنا» هو عنوان مجموعة قصصية نشرها غسان كنفاني لأول مرة في ١٩٦٥ في بيروت.

(٦) للمزيد حول واقعة اغتصاب وقتل فتاة في النكبة:

Lavie, Aviv & Gorali, Moshe. (2003).«I Saw Fit to Remove Her From The World.» Haaretz.

https://www.haaretz.com/2003-10-29/ty-article/i-saw-fit-to-remove-her-from-the-world/0000017f-db62-d856-a37f-ffe2fa5b0000

(٧) واقعة الاغتصاب في قرية الطنطورة وثق لها الفيلم الوثائقي الإسرائيلي «الطنطورة» من إخراج ألون شوارتز.

(٨) حوادث الاغتصاب في قرية دير ياسين، مصدرها كتاب المؤرخ إيلان بابيه «التطهير العرقي في فلسطين» الصادرة ترجمته إلى العربية عن «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» في بيروت، ٢٠٠٧.

(٩) حذفت قناة الجزيرة الفيديو من موقعها من دون أن تعتذر صراحة، ونشرت فيديو آخر حول تضارب الروايات، لكن فيديو شهادة جميلة ما زال موجودًا على حسابات مختلفة على مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك، صرح شقيق جميلة الهسي بأن هناك شهادات غير رسمية عديدة عن أشكال عنف جنسي مختلفة ضد الفلسطينيات وقال إن شقيقته كانت محاصرة فعلاً في مجمع الشفاء.

(١٠) انظر: تقرير صادر من مجموعة خبراء بالأمم المتحدة في ١٩ فبراير/ شباط ٢٠٢٤ يشير إلى حالتين على الأقل لاغتصاب محتجزات فلسطينيات لدى إسرائيل:

- United Nations. (2024). Israel/oPt: UN Experts Appalled by Reported Human Rights Violations Against Palestinian Women and girls.

وأيضًا شهادات لمواطنات غزاويات أخريات، وتصريحات ريم السالم المقررة الخاصة:

https://x.com/NoorMAshour/status/1771677114091110829

القاهرة الإخبارية. (٢٠٢٤). الأمم المتحدة: اغتصاب جنود الاحتلال للنساء في غزة جريمة حرب.

(١١) للمزيد حول مفهوم الإبادة الجماعية الإنجابية، انظر التجمع النسوي الفلسطيني في تناوله للمفهوم وعلاقته بالعدالة الإنجابية في السياق الفلسطيني بشكل عام والحرب على غزة بشكل خاص.

- The Palestinian Feminist Collective. (2024). The Palestinian Feminist Collective Condemns Reproductive Genocide in Gaza.

https://palestinianfeministcollective.org/the-pfc-condemns-reproductive-genocide-in-gaza/

(١٢) وفقًا للوصف التوراتي القديم، العماليق شعب معاد للقبائل العبرانية عداءً أزليًّا: «فالآن اذهب واضرب عماليق، وَحَرِمُوا كُل مَا لَه وَلَا تَعْف عَنْهُم بَل اقْتُل رَجُلا وَامرَأَة، طِفْلا ورضيعا، بقرا وغنما، جملا وحمارا». وقد أحيت الصهيونية هذا المفهوم وصار ضمن سردية «أرض بلا شعب» فجاء المستوطنون إلى فلسطين معتبرين أنفسهم «العبرانيين» ومعتبرين السكان الأصليين «عماليق». وفي دولة إسرائيل الإحلالية والمصطنعة، صار الفلسطيني وأسرته هو ذلك العماليق. وفي حرب الإبادة الجارية على غزة، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ صرح نتنياهو: «يجب أن تتذكروا ما فعله عماليق بكم، كما يقول كتابنا المقدس». وصرح سموتريتش: «يجب أن ندمّر رفح ودير البلح والنصيرات.. ليس نصف تدمير، بل دمار مُطلق وكامل.. يجب أن نمحو ذكرى العماليق تمامًا.

(١٣) قد يكون هذا الفيديو المنشور على منصة «شريكة ولكن»مفيد لتوضيح جوانب مما كان يحدث في الشارع وإن كان لا يعكس حجم العنف. لكنه ربما يعطي لمحة.

https//:www.instagram.com/reel/C5TBHJdt8_G?/igsh=MXgyYjV3NWMyc3VveA3%D3%D

(١٤) فيديو يوثق اعتقال وسحل متظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية بالأردن، منشور في مارس ٢٠٢٤ على «مجلة ميم.. مرآتنا» بعنوان: **الأمن الأردني يعتقل ويسحل نساء من أمام سفارة إسرائيل**.

https//:www.youtube.com/watch?v=sTs8dyVCZLQ

(١٥) محكمة الضمير مصطلح يطلق على المحاكم التي تنشأ لمحاكمة مجرمي الحرب محاكمة صورية غير ملزمة فهي ليس لها ما للمحاكم الجنائية من سلطان، سواء كانت وطنية أم دولية. وإنما هي محكمة صورية من حيث إلزاميتها، ولكنها تسعى لتحقيق ما تحول السياسة عن فعله لإحقاق العدالة. وكانت أول محكمة ضمير قد أسس لها المفكر برتراند راسل مع الفرنسي جان بول سارتر. وكانت تعرف بمحكمة سارتر، وكان هدفها محاكمة أمريكا على حربها على فيتنام. عقدت محاكم الضمير في دول عديدة، وفي كل مرة تكون لنظر جرائم حرب قد ارتكبت في نطاق عدوان ما، محكمة الضمير في كوالالمبور عقدت لمحاكمة عاموس يارون ودولة إسرائيل.

(١٦) مسألة العقم لدى الأسرى السابقين كانت على الطاولة، وفي ٢٠١٤ قررت وزارة الصحة الفلسطينية رصد مبلغ ١٥٠ ألف شيكل لعلاج **عقم الأسرى المحررين**:

وكالة معًا الإخبارية. (٢٠١٤). «وزارة الصحة تقرر علاج حالات العقم لدى الأسرى المحررين.»

(١٧) مصطفى، جمانة. (٢٠٢٣). «**هل هي حرب الغاز الفلسطيني أيضًا؟ عن التريليونات التي تنتظر التنقيب في غزة**.» رصيف ٢٢.

المراجع

١ أبو الغيط، عبد الرحمن ومهذب، إيمان وخضر، علاء الدين ودرويش، عبد الصمد وأبو العُلا، عبد الرحمن. (٢٠٢٣). «**إدانات واسعة لاقتحام مجمع الشفاء وواشنطن تتبرأ من العملية**.» الجزيرة.

٢ جوسيتش، آينا. (٢٠١٩). «**أطفال المُغتَصبات في حرب البوسنة.. آينا جوسيتش تروي قصة الضحية بنت الضحية**.» ترجمة وتقديم سفيان البالي. الترا صوت.

٣ الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). **مدافعات حقوقيات يطالبن المجتمع الدولي بالتحرك لحماية النساء السودانيات من العنف الجنسي**.

٤ الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). **وكالات أممية: النساء والأطفال حديثو الولادة يتحملون وطأة الصراع في غزة**.

٥ الأمم المتحدة. (٢٠٢٣). **خبيرة أممية: النساء يتحملن، بشكل غير متناسب، وطأة الصراع في غزة وإسرائيل**.

٦ الأونوروا. (٢٠٢٤). **قصف متواصل وتهجير قسري وانهيار للنظام الصحي: أزمة للنساء والفتيات في غزة**.

٧ البرغوثي، أيسر. (٢٠١٧). «**القدرات الجنسية للأسرى السابقين.. السجن ما زال هنا.**» الترا فلسطين.

٨ الجزيرة. (٢٠٢٤). «**شهادات مروعة لمحاصَري مجمع الشفاء والصحة العالمية تدعو لإنهائه فورًا**.»

٩ الجزيرة مباشر. (٢٠٢٤). «**الأمم المتحدة: يجب التحقيق في مشاهد كشف ملابس داخلية لنساء في غزة**.»

[١٠] الحلبي، مادلين. (٢٠٢٤). نساء غزة خلال الإبادة: النساء والحرب والمقاومة. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[١١] العربية. (٢٠٢٣). «صحة غزة: مستشفى واحد فقط بات يعمل في القطاع.»

[١٢] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. (٢٠٢٤). غزة: الأورومتوسطي يوثق شهادات لمعتقلات تعرضن للعنف الجنسي والتعذيب من قبل الجيش الإسرائيلي.

[١٣] المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. (٢٠٢٤). الأورومتوسطي لحقوق الإنسان يوثق شهادات تعذيب ومعاملة قاسية لمعتقلي غزة لدى الجيش الإسرائيلي.

[١٤] سي إن إن العربية. (٢٠٢٣). «وزارة الصحة في غزة: ٧٠٪ من الفلسطينيين الذين قُتلوا في القطاع خلال الحرب من النساء والأطفال.»

[١٥] شريكة ولكن. (٢٠٢٤). «رحيل الأسيرة المحررة أنهار الديك.. كم مرة قتلها الصهاينة.»

[١٦] عوض، سميرة. (٢٠٢٣). «نساء غزة.. احتياجات يومية تضاعف معاناتهن.» الجزيرة.

[١٧] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠١٤). إدانة العميد عاموس يارون في مذابح صبرا وشاتيلا وإدانة إسرائيل بالإبادة الجماعية. الطبعة الأولى. سلسلة ترجمات الزيتونة.

[١٨] منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٤). الأردن: أوقفوا قمع الاحتجاجات المؤيدة لغزة وأفرجوا عن المتهمين لممارستهم حريتهم في التجمع والتعبير.

[١٩] هيومان رايتس ووتش. (٢٠٢٣). دارفور: «قوات الدعم السريع» ومليشيات حليفة تغتصب العشرات.

الكلمات المفتاحية:
العنف الجنسي - المرأة والصراعات المسلحة - الاغتصاب كأداة حرب - الانتهاكات الجسدية للنساء - الصحة الجنسية والإنجابية - العنف ضد النساء في غزة - فقر الدورة الشهرية - الحمل والإجهاض - العنف الجنسي في السودان.

من الاستعمار إلى التحرُّر: فلسطين في ضوء مسارات الشعوب المُحرَّرة

إخلاص الدجبي

طالبة وباحثة تونسية في مجال القانون الجزائي وعلوم الإجرام

المحتويات

١. مقدمة
٢. القسم الأول: المشترك الاستعماري
أ. البناء الأيديولوجي للاستعمار
ب. الأبعاد الجندرية والعنصرية والديموجرافية للجرائم الاستعمارية وصولاً للإبادة
٣. القسم الثاني: أنساق التحرر الوطني
أ. دور النساء في حركات التحرر الوطني
ب. المساءلة الدولية
٤. خاتمة

مقدمة

«إن محوَ الاستعمار، وهو يستهدف تغيير نظام العالم، إنما هو برنامج لقلب النظم قلبًا مطلقًا. ولكنه لا يمكن أن يُفهَم ويصبح واضحًا لنفسه إلا بمقدار إدراك الحركة الصانعة للتاريخ التي تهب له شكله ومضمونه.»

فرانز فانون، معذبو الأرض

لم تبدأ المقاومة الوطنية الفلسطينية في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، كما تروِّج إلى ذلك بعض السرديات، بل تمتد جذورها إلى بداية القرن العشرين مع الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحت الانتداب البريطاني. مع تأسيس دولة إسرائيل، تحوَّلت المقاومة من عمل شعبي إلى نشاط سياسي وعسكري أكثر تنظيماً. مرَّت المقاومة الفلسطينية بثلاثة أجيال: الأول من ثلاثينيات القرن العشرين حتى ١٩٤٨، الثاني من خلال المنظمات الفلسطينية التي نشطت على الحزام الفلسطيني مع الدول المجاورة وفي الخارج حتى عام ١٩٩٢، والثالث في الداخل الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو ١٩٩٢

وحتى اليوم. فالقضية الفلسطينية هي في الأساس قضية تحرر وطني وسعي إلى حق تقرير المصير ونزع الاستعمار.

مصطلح الاستعمار، مشتق من الكلمة اللاتينية «Colonus» التي تعني المزارع. يُذكرنا جذر الكلمة بأن ممارسة الاستعمار تتضمن عادة نقل السكان إلى مناطق جديدة يعيشون فيها بوصفهم مستوطنين، مع الحفاظ على ولائهم السياسي لبلدهم الأصلي.[1] ويُميِّز بعض الباحثين بين مستعمرات الاستيطان ومستعمرات الاستغلال الاقتصادي. أما مصطلح الوطنية، فيحيل إلى معنى الانتماء للوطن، وقد اكتسب مع الوقت معنى الهوية السياسية. وعندما نتحدَّث عن حركات التحرر الوطني، نشير إلى ما يقوم به الوطنيون لإنهاء الاستعمار. ترتبط الحركة الوطنية بعدة عوامل داخلية مثل الموروث الثقافي والتركيبة الاجتماعية والاقتصاد، وأخرى خارجية كالاحتلال والثقافات الأجنبية والاقتصاد العالمي. هذا التفاعل يخلق ملامح الحركة،[2] كما يخلق مُقاربات بينها وبين حركات التحرر الوطني الأخرى.

التأمل في الإبادة الحالية في غزة وردود الفعل الدولية عليها يُبرز كيف تُسهِم القوى الغربية – المهيمنة – في تشكيل سرد مضلل يدعم إسرائيل، ترسم من خلاله الحضارة ضد الهمجية والإرهاب، مما يبرر جرائم الحرب البشعة ضد الفلسطينيين. هذا يُظهر استمرار الكولونيالية في عالمنا، فما حدث ويحدث في فلسطين نموذج مشابه لحالات دول عديدة من الجنوب العالمي قد رزحت تحت وطأة الاستعمار وخاضت أشواطًا مضنية للتحرر. كما تثير المشاهد المؤلمة لقتل المدنيين، خاصة النساء والأطفال، تساؤلات حول احترام حقوق هذه الفئات خلال الحرب والتزام الهيئات الدولية بحمايتها، خاصة بعد إعلان اتفاقية سيداو عام ١٩٧٩ التي ربطت بين حق تقرير المصير وتحقيق المساواة بين النساء والرجال، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، والذي أكَّد تأثير النزاعات المسلحة على النساء، ودورهن في بناء السلام.

تثير هذه المعطيات عدة تساؤلات حول الدروس المستفادة من حركات التحرر الوطني لشعوب عانت انتهاكات حقوق الإنسان تحت الاستعمار، وعن التقاطعات النسوية الممكنة مع الاضطهاد والنضال الوطني. سنركز في موضوعنا على دراسة التقاطعات النسوية الممكنة من خلال أمثلة استعمارية من أفريقيا، مثل: الجزائر وناميبيا وجنوب إفريقيا. تم اختيار هذه الأمثلة لتشاركها زمنيًا مع الحركة الكولونيالية الغربية وتقاربها مع القضية الفلسطينية في عدة جوانب، أبرزها **الاستيطان** و**الفصل العنصري** و**الإبادة الجماعية**. سيتناول التحليل جوانب الاستعمار المُشترك وأنساق التحرر الوطني لاستخلاص الدروس الممكنة.

القسم الأول: المشترك الاستعماري

أ. البناء الأيديولوجي للاستعمار

تتأسَّس الحركات الاستعمارية عادةً على أيديولوجية **عنصرية** ترى في المجموعة المستعمِرة أنها أعلى مرتبةً وأكثر استحقاقًا للموارد والأرض مقارنةً بالمجموعة المُستعمَرة. رغم أن دوافع الاستعمار غالبًا ما تكون اقتصادية وسياسية، فإننا نركز هنا على البُعد الفكري الذي يثبت الاستعمار.

ظهرت **الصهيونية** في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر في صورة **حركة قومية** في أوروبا الوسطى والشرقية، ردًّا على معاداة اليهود واضطهادهم. وضع ثيودور هرتسل [٣]الركائز الفكرية الأولى لمشروع الدَّولة القومية لليهود، وعقد المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧. [٤]ربط قادة الحركة هذا الإحياء القومي باستعمار فلسطين، مستغلين مكانتها المقدسة في الديانة اليهودية واعتبارها «أرض الميعاد». فالمشروع الصهيوني يقوم في جوهره على فكرة إعادة اليهود المشتتين في بقاع الأرض المختلفة إلى أرض هي -حسب سردية دينية- ملكهم وقد توارثوها عن الأسلاف. [٥]تدريجيًا بدأت مقولة «الأرض الخالية من السكان» في التسلل إلى بعض جوانب **التراث الديني** في أوروبا في القرن التاسع عشر. والتي عززتها الكتابات الأوروبية، خاصة البريطانية، التي صورت فلسطين كأرض جرداء تنتظر الاستيطان. تبنَّى الصهيونيون هذه الفكرة، مثل الكاتب والناشط اليهودي يسرائيل زانجويل، الذي روَّج لمقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» في كتاباته. وبعد اكتشاف وجود العرب في فلسطين بالفعل، كانت استجابة زانجويل أنه دعا إلى الاستعداد والتجهيز لطردهم من الأرض.[٦] عمومًا، اكتسب المشروع الصهيوني خصائصه من مصدرين أولهما الكولونيالية الاستيطانية الأوروبية وثانيهما سردية دينية تشكل أيديولوجيته.

تتقارب الرؤية الأيديولوجية للصهيونية مع سياسة الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢) في استخدام البعد الديني كأداة للاستعمار الثقافي. في البداية، كانت وظيفة القساوسة والرهبان المرافقين للجنود الفرنسيين تقديم الدعم الروحي، لكن تحت قيادة الكاردينال شارل لافيجري، الذي عُيِّنَ كبير القساوسة الأساقفة بمدينة الجزائر في ١٨٦٧، تطوَّرت المهمة إلى الدعوة لاستعادة المسيحية في أفريقيا، مُدعمة الفكرة بأن الدين يعيق الغزو الكامل للجزائر. [٧]تتشابه الأيديولوجيات الاستعمارية للصهيونية والاحتلال الفرنسي في توظيف الدين لتبرير الاحتلال وما يترتب عليه من قتل وعنف ونهب واستيطان، مستندة إلى سرديات دينية وتاريخية برموزها المقدَّسة لتعزيز العنصرية والتعصب الديني والقومي. كذلك، تلعب **اللغة** دورًا أساسيًّا في المشروعات الاستعمارية، ففُرضت الفرنسية على الجزائر بينما أحيت الصهيونية اللغة العبرية وحدَّثتها لتكون لغة المشروع القومي الجديد. إلَّا أن الفرق الرئيسي بين الحالتين هو أن الصهيونية سعت إلى إنشاء وطن قومي لليهود، مما جعل التوظيف الديني أكثر مركزية وقوة.

وعلى الرغم من محاولات المستعمر اختلاق سرديات وأدوار مقدسة، لا يمكنه فصل الأحداث عن سياقها التاريخي الذي يكشف عن المصالح التوسعية العسكرية والاقتصادية للبلدان الغربية. تزامنت الأحداث التي نطرحها مع مرحلة تنافس جديدة بين القوى الاستعمارية الغربية، حيث دخلت الصهيونية سوق التنافس الاستعماري، وسهَّل الانتداب البريطاني في فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨) الاحتلال الصهيوني اقتصاديًّا وسياسيًّا. استخدمت الصهيونية خطابًا مُهادنًا، وادَّعت أن دورها سيكون مُكملاً للأدوار الاستعمارية الكبرى، وأن الدولة اليهودية ستكون «متراسًا لأوروبا ضد آسيا». [٨]هذا الخطاب وغيره مهَّد لإصدار بلفور، وزير خارجية بريطانيا، تصريحه الشهير في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٧ بدعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مما أسَّس لتحالف بريطاني صهيوني مبنيٍّ على المصالح المُتبادلة.

في نفس السياق، اكتشف الأوروبيون منطقة جنوب أفريقيا مبكرًا، فمثّلت وصلة زمنية بين حركات الاكتشاف الكبرى والتوسع الاستعماري، وعلى وجه الخصوص منطقتي جنوب غرب أفريقيا أو ما يُعرف بدولة ناميبيا الآن ومنطقة الكاب أو دولة جنوب أفريقيا الآن. في ١٤٨٧ وصل المستكشفون البرتغاليون إلى منطقة الكاب، تلاهم الهولنديون الذين دخلوا المنطقة بين ١٦٠٢ و١٦٥٢ وأسسوا ميناءً بحريًّا لصالح شركة الهند الشرقية الهولندية. رغم بداية إفلاس الشركة في نهاية القرن الثامن عشر، استمر التواجد الهولندي حتى وصول البريطانيين إلى الكاب عام ١٧٩٥. تبع ذلك نشاط تبشيري واسع، ثم وصلت أول جماعة كبيرة من المستعمرين الإنجليز عام ١٨٢٠، حيث بدأت بريطانيا في تحويل أفريقيا الهولندية إلى الإنجليزية واستبدال الدولار الهولندي بالجنيهات وتعزيز حضورها، مما أدَّى إلى تغييب السكان الأصليين. منذ القرن الثامن عشر أيضًا، بدأت البعثات الأوروبية في استكشاف الشمال الغربي من منطقة الكاب. ومع وردود المعلومات حول أهميتها، أرسلت بريطانيا بعثة علمية من الكاب في ١٨٠٦ لاستكشاف المنطقة. جذب ذلك انتباه ألمانيا التي بدأت في الاستعمار بعد تحقيق وحدتها القومية في ١٨٧٠، وبالفعل أقدمت على اجتياح إقليم جنوب غرب أفريقيا في ١٨٨٠. [٩]

ولمواجهة التنافس الاستعماري المتزايد، عقدت الدول الغربية مؤتمر برلين في ١٨٨٤، الذي هدف إلى تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية. على إثر هذا المؤتمر، أقرَّت ألمانيا حقها في احتلال ناميبيا، المعروفة آنذاك بجنوب غرب أفريقيا الألمانية. ورغم أن الاستعمار ظاهرة متكررة في تاريخ الإنسانية، فقد غير الاستعمار الأوروبي بشكل جذري ملامح العالم الحديث، وأضفى على مفهوم الحضارة اعتبارات أنثروبولوجية استخدمها لتبرير استعماره لشعوب لم تكن بمستوى قوته.[١٠]وبالمثل، فإن الأيديولوجيات الاستعمارية، التي تقاطعت في سياقات تاريخية مشتركة تميزت باستخدام أساليب ووسائل متشابهة لتبرير هيمنتها واستعمارها.

ب. الأبعاد الجندرية والعنصرية والديموجرافية للجرائم الاستعمارية وصولاً للإبادة

يُجسِّد الاستعمار بوصفه مشروع هيمنة أبعاد النزعة الأبوية للسلطة، إذ يجد العرق والنوع (الجندر) معناهما الحقيقي فيه. يطرح مفهوم «الاستعمار المجندر» الذي قدمته ماريا لوجونوس[١١]فكرة التقاطع بين العرق والطبقة والجنس، مما يؤدي إلى تهميش **النساء** السود بشكل خاص، ووضعهن في أدنى درجات الهرمية الطبقية. هذه التقاطعات أسفرت عن جرائم فظيعة في حق المستعمرات.

مصطلح «**الإبادة الجماعية**» أو «Genocide» صاغه الكاتب والمحامي البولندي اليهودي رفائيل ليمكين عام ١٩٤٤ في كتاب له بعنوان «حكم دول المحور في أوروبا المحتلة» لوصف الجرائم التي ارتكبتها ألمانيا النازية بحق اليهود بأوروبا. وبفضل مبادرته، تحول المصطلح إلى مفهوم معياري بموجب قرار الأمم المتحدة ٩٦ (د - ١) عام ١٩٤٦، والذي نصَّ على أن «الإبادة الجماعية جريمة بموجب القانون الدولي، سواء ارتُكبت الجريمة على أساس ديني أو عنصري أو سياسي أو أي أساس آخر.» لكن الأمر تطلَّب تقديم العديد من التنازلات، مما أدَّى إلى تقليص تعريف ليمكين الأصلي بشكل كبير، قبل أن تعتمده الجمعية العامة في ٩ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ في اتفاقية «منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها،» والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٥١. ورغم أن الاتفاقية جاءت كاستجابة من النظام الدولي للهولوكوست، تشمل الأصول والسياقات التاريخية والاجتماعية والأشكال المحددة للإبادة الجماعية أيضًا العنف الجماعي المرتكب خلال الاستعمار وأشكال التوسعات العنيفة التي تؤدي - أو تستهدف - القضاء على الشعوب الأصلية في المستعمرات **الاستيطانية**، مما يدعم رؤية رافائيل ليمكين الأصلية -التي تم تجاهلها-بأن الإبادة الجماعية لها جذورها في العقول والممارسات الاستعمارية.[١٢]تناول ليمكين أيضًا الاستعمار الفرنسي **للجزائر**، واتهم فرنسا بارتكاب إبادة جماعية خلال استعمارها للبلاد بدعوى مكافحة الإرهاب، كما تعاون مع الوفود العربية في الأمم المتحدة لمقاضاة القادة الفرنسيين لارتكابهم هذه الإبادة.[١٣] ورغم أن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استعمارًا استيطانيًا جلب حوالي مليون مستوطن، لا تركز دراسات الاستعمار الاستيطاني عليه كثيرًا،[١٤]ربما لاختلاف مساره عن مسارات الاستعمار الاستيطاني التقليدي، خاصة بعد عودة المستوطنين إلى بلدهم الأصلي بعد التحرير.

وفي **فلسطين**، حيث تتواصل الإبادة الجماعية منذ عقود، بدأت أولى الجرائم خلال النكبة،[١٥]التي أسفرت عن ثلاث نتائج رئيسية: فقدان الجزء الأكبر من أرض فلسطين، وقيام إسرائيل، وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين العرب. خلال النكبة، ارتُكبت جرائم إبادة استهدفت تقليل عدد الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم، منها مجزرتا دير ياسين والطنطورة في عام ١٩٤٨.[١٦]هذه المجازر لم تتوقف عبر السنين، منها مجازر قبية في الضفة الغربية (١٩٥٣)، وفي غزة مجزرتي خان يونس الأولى والثانية (١٩٥٦)، ومجزرة مخيم صبرا وشاتيلا في لبنان (١٩٨٢)، وجنين في الضفة الغربية (٢٠٠٢). [١٧]ورغم

هذا التاريخ الطويل من المجازر، فإن ما يجري في قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ يُعد من أبشع الانتهاكات للإنسانية، حيث كان المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، أهدافًا مباشرة للهجمات الإسرائيلية، مما أدى إلى سقوط أعداد غير مسبوقة من الضحايا. تستند الإبادة الجماعية في فلسطين إلى استخدام القوة العسكرية المتفوقة، وتستهدف بشكل منهجي ومخطط جوانب متعلقة بالعرق والدين والثقافة. يتم تنفيذ هذه الإبادة ضمن إطار استعماري عنصري متطرف، مما يجعل الحالة الفلسطينية مشابهة لحالات الاستعمار الاستيطاني الأخرى، مثل الجزائر وناميبيا، حيث استخدمت القوى الاستعمارية أساليب قمعية وعنفًا ممنهجًا لتحقيق أهدافها التوسعية.

سارت ألمانيا على نهج الاستعمار من خلال **توطين** الأوروبيين والاستيلاء على الأراضي وطرد السكان الأفارقة الأصليين إلى محميات ومعاملتهم كفئة أدنى. وفيما يُعرف اليوم بدولة **ناميبيا**، أثارت هذه السياسة الاستعمارية غضبًا شعبيًّا قاد إلى مقاومة ضد الاستعمار الألماني في عام ١٩٠٤. قاد شعب الهيريرو ثم شعب ناما ثورة اعتمدت على حرب العصابات ضد الجيش الاستعماري، فرد الألمان بوحشية، معلنين أن من لا يغادر «الأراضي الألمانية» سيتم إطلاق النار عليه حتى يتم إبادتهم جميعًا. من أُسروا من السكان الأصليين سُجنوا في معسكرات اعتقال في ظروف مروعة، مما جعل الحرب والمعاملة اللاحقة للناجين بمثابة إبادة جماعية من حيث النية والتدبير والوسائل والنتائج، حيث قُضي على نحو ثلثي شعب الهيريرو وثلث إلى نصف شعب ناما نتيجة لهذه الحرب. أما شعوب دامارا وسان فقد أصبحت أهدافًا للإبادة من قبل المستوطنين طوال فترة الحكم الألماني.[١٨]

أما في الجزائر، من أبرز الجرائم ضد الشعب الجزائري كانت مجزرة ٨ مايو/أيار ١٩٤٥. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، خرج الجزائريون مطالبين بتلبية فرنسا لوعدها بالاستقلال نظرًا لمساهمتهم في الحرب، إلا أن فرنسا قابلت المتظاهرين بالأسلحة الرشاشة والقنابل، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من الشهداء في سطيف وقالمة في وقت قصير. وقدرت فرنسا عدد القتلى بـ١٥ ألفًا، بينما قدره «حزب الشعب الجزائري» بـ٤٥ ألفًا، حيث استمر القمع نحو سنة كاملة عانى فيها الجزائريون من صنوف القمع المختلفة. [١٩]

العنف الاستعماري، الذي تصل أقصى تجلياته في الإبادة الجماعية، لا يقتصر على قتل أفراد الجماعات المستعمَرة، بل يتضمَّن أيضًا **العنف الجنسي** كأداة فعَّالة في الحروب، وهو نتاج خالص لفكرة «الاستعمار المجندر». ورغم أن اتفاقية منع الإبادة الجماعية لم تُشر صراحةً إلى العنف الجنسي كجريمة إبادة جماعية، فإن حالات الإبادة التاريخية قد وظفت العنف الجنسي كأداة للجريمة، بالتوازي مع التدابير التي تستهدف الحد من الإنجاب داخل الجماعة. [٢٠]

تم تجريم العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية في نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨، ولكن حتى وقت

قريب كان هذا الموضوع مُهمَلاً في الدراسات التاريخية والسياسية وكانت الاستجابات المجتمعية والقضائية له ضعيفة في معظم الحالات.[٢١]انتقد باحثون/ات تعريفات الإبادة الجماعية لكونها محايدة جنسانيًّا ولا تتناول الجرائم ضد الرجال والنساء بشكل منفصل. فالإبادة الجماعية تؤثر بشكل مختلف على النساء والرجال، حيث تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف غير المميت، بما في ذلك العنف الجنسي الذي يُستخدم ضمن عناصر الإبادة. رغم ذلك، نادرًا ما ينظر المحللون إلى الاغتصاب باعتباره وسيلة للإبادة الجماعية.[٢٢]بعض التحليلات ترى الاغتصاب خلال الحروب نتيجة لعوامل مثل الانتهازية والجشع والكراهية العرقية وعدم المساواة بين الجنسين.[٢٣]ومع ذلك، تشير بعض الباحثات النسويات إلى الاغتصاب بوصفه «تقنية مركزية» في الإبادة الجماعية، حتى من دون قتل الضحايا، وأنه يتناسب مع تعريفات اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٦.[٢٤]

مثَّل العنف الجنسي، وبخاصة الاغتصاب، موضوعًا حيويًّا في تحديث موضوع القانون الجنائي الدولي، وذلك بفضل جهود الحركات النسوية والمنظمات غير الحكومية، بعد الصدمة التي شكَّلها الكشف عن جرائم التطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة ورواندا خلال حدثين من أبرز أعمال التطهير العرقي في نهاية القرن العشرين. لكن العنف الجنسي كان حاضرًا أيضًا في الإبادات الجماعية الأقدم في فلسطين والجزائر وناميبيا. في **فلسطين**، كانت الأدلة على العنف الجنسي خلال النكبة محدودة، وموثقة أساسًا من قبل منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والصليب الأحمر والأرشيفات الإسرائيلية وبعض شهادات الضحايا. [٢٥] صار واضحًا في وقت لاحق أن العنف المجندر (جنسي وغير جنسي) يعزز الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ويدعم الهيمنة على الشعب الفلسطيني. فمثلاً، تُذكرنا عضوة «التجمع النسوي الفلسطيني» ندى إيليا بدعوة وزيرة الداخلية الإسرائيلية أييليت شاكيد علنًا إلى قتل النساء الفلسطينيات لأنهن يلدن «ثعابين صغيرة.» هذه التصريحات وغيرها من الخطابات الإسرائيلية التي تستهدف الأمهات الفلسطينيات -لكونهن أمهات- تعكس استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى تقليل معدل الإنجاب بين الفلسطينيين والحفاظ على معدلات عالية من حالات الإجهاض القسري عبر فرض قيود على الموارد الأساسية مثل المياه والإمدادات الطبية، وخلق ظروف غير إنسانية، بينها حرمان النساء من الوصول إلى المستشفيات وتأخيرهن عند نقاط التفتيش والحواجز، مما يجبرهن أحيانًا على الولادة عند الحواجز، ويؤدي إلى الإجهاض والوفاة، سواء في الضفة الغربية أو غزة.[٢٦]هذا يشكل بوضوح أحد أفعال جريمة الإبادة الجماعية، ويتمثل في فرض تدابير تهدف إلى الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

كما يمثل العنف الجنسي والتعذيب المنهجي واقعًا مريرًا يواجهه **السجناء** السياسيون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، حيث تستهدف دولة الاحتلال السجناء، نساءً أو رجالاً، عبر التهديد باغتصاب أفراد أسرهم أو تنفيذ الاعتداءات أمامهم، وهو ما يستند إلى الافتراضات بأن الثقافة العربية تحكمها مفاهيم شرف العائلة والعار.[٢٧]

أما في **الجزائر**، كانت النساء ضحايا القمع الذي مارسه المُحتل الفرنسي، حيث كن هدفًا رئيسيًا في الحرب النفسية التي استهدفت جعل الجزائر جزءًا من فرنسا من خلال النساء. كانت الاعتداءات الجنسية تحدث إما بشكل ممنهج خلال العمليات العسكرية في المناطق المتمردة، أو بشكل عرضي خلال عمليات التمشيط الروتينية. في كلتا الحالتين، استخدم الجنود الفرنسيون الاغتصاب وسيلةً للترهيب والقهر. ثم بدأ الجيش الفرنسي يدرك تدريجيًّا دور المرأة في النضال، وبعد أن كان يُشتبه في النساء لكونهن زوجات المقاومين، اعتبرهن لاحقًا عدوات مباشرات للمستعمر. وفي نهاية عام ١٩٥٧، تم افتتاح قسم خاص في معتقل «تيفيشون» بولاية تيبازة لجمع النساء. تميز العنف ضد النساء الجزائريات بخصائص جنسية واضحة، مثل حروق في الثديين واستخدام أقطاب كهربائية في مناطق حساسة.[٢٨]

كذلك كانت للإبادة الجماعية في **ناميبيا** أبعاد جندرية وعرقية بارزة، حيث حُرم الناجون من بين المجتمعات المحلية من تنظيمهم الاجتماعي، وحتى من الإنجاب، وكانت نساء الهيريرو أهدافًا خاصة للألمان. وبينما كان التحرش والاعتداء الجنسي شائعين قبل الحرب، أصبحا منهجيين خلال أعمال الإبادة. [٢٩] قامت ألمانيا أيضًا بإجراء تجارب طبية على البشر في ناميبيا، ومن بين الأسماء التي ارتبطت بهذه الجريمة الطبيب يوجين فيشر [٣٠] الذي انخرط في حركة تحسين النسل في أوائل القرن العشرين، والتي ارتبطت بأفكار نقاء العرق الآري، واستُخدمت أفكاره حول النقاء العرقي والحاجة إلى القضاء على السمات الوراثية «الأقل شأنًا» لاحقًا لتبرير سياسات مثل التعقيم القسري والقتل الرحيم والإبادة الجماعية. [٣١]ولهذا يبدو أن ألمانيا قد أنتجت فكرة **الفصل العنصري** والحفاظ على النقاء العرقي في التقائها بالمجتمعات الأفريقية

تجسَّدت فكرة الفصل العنصري في **جنوب أفريقيا** بشكل رسمي منذ عام ١٩٤٨، ليصبح نظام الأبارتهايد نظامًا سياسيًّا مستقلاً بذاته. نظريًّا كانت هذه السياسة تهدف إلى «التنمية المنفصلة» للمجتمعات المختلفة، لكن في الواقع تجسد الفصل العنصري كأيديولوجية عنصرية تهدف إلى حماية البيض من اختلاط الأجناس ومن العدد الأكبر من السكان السود. استند نظام الفصل العنصري إلى ثلاثة قوانين رئيسية: قانون تصنيف أو تسجيل السكان (١٩٥٠)، وقانون الإسكان المنفصل، وقانون الأرض، والتي فرضت تفريقًا عنصريًّا بين البيض والسود والملونين والآسيويين/ الهنود، وأجبرتهم على العيش بشكل منفصل وغير متساو، مع محاولة منع كل أشكال الزواج المختلط أو أي نوع من أشكال الالتقاء الاجتماعي بين المجموعات العرقية.[٣٢]تدريجيًّا، امتدت سياسة الفصل العنصري إلى جميع جوانب الحياة، وبلغت ذروتها بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٤ عبر سلسلة من القوانين القمعية. شملت هذه القوانين قانون لمكافحة «التآمر»،[٣٣]وقانون لإصدار الأحكام من دون محاكمات،[٣٤]بالإضافة إلى قوانين تمنع السود من الإقامة في المدن من دون عمل مؤكّد. كما منح أحد القوانين وزير التعليم سلطة إغلاق مدارس البانتوستان (المناطق الريفية المخصصة للسود).

كان لسياسة الفصل العنصري تأثير كبير على النساء في مجتمع السود والملونين في جنوب أفريقيا. ساهمت مسألة هجرة

العمالة في تفاقم الفجوات بين تجارب النساء الأفريقيات والنساء البيض، وأثرت سلبًا على استقرار الأسرة، يضاف إلى ذلك القيود الحكومية على تدفقات السكان من المحميات إلى المدن.[٣٥]

نظام الفصل العنصري امتد إلى **ناميبيا** بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، حيث أُعطيت إدارة ناميبيا لبريطانيا تحت نظام الانتداب التابع لـ«عصبة الأمم،» ثم تولت جنوب أفريقيا الإدارة بالنيابة عن التاج البريطاني بموجب اتفاق خاص عام ١٩٢٠. عزَّزت جنوب أفريقيا التمييز العنصري في ناميبيا، ما صاحبه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما شجَّعت هجرة البيض من أراضيها إلى ناميبيا. تذكرنا حالة ناميبيا، حيث انتقلت من الاحتلال الألماني إلى الاحتلال البريطاني/الجنوب أفريقي تحت نظام **الانتداب**، بحالة فلسطين ودور عصبة الأمم في نقلها من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الصهيوني. حتى بعد استقلال ناميبيا رسميًا في عام ١٩٩٠، لا تزال آثار الفصل العنصري تؤثر بشكل كبير على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.[٣٦]

كان نظام **الفصل العنصري** كذلك جزءًا من سياسة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي منذ تأسيس دولة إسرائيل، ويتبدى هذا النظام بأشكال متباينة بهدف مشترك وهو منح امتيازات لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين. فرضت إسرائيل هذا النظام عبر مجموعة استراتيجيات أساسية، تشمل تقسيم الفلسطينيين بين مناطق معزولة ذات نظم قانونية وإدارية مختلفة، ونزع ملكية الأراضي وهدم المنازل والإخلاء القسري، وفرض العزل والسيطرة من خلال قوانين تقيِّد حركة الفلسطينيين وتُبقيهم محصورين داخل معازل وخاضعين لإجراءات عدة تسيطر على حياتهم وتفصلهم عن الإسرائيليين. تهدف هذه السياسات إلى الإفقار المتعمد والحرمان الممنهج من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.[٣٧]

أما في مثال **الجزائر**، فقد أقامت فرنسا «مخيمات التجميع» خلال حرب التحرير الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢)، حيث زُجّ بنصف سكان القرى والفلاحين الفقراء فيها بعد طردهم من منازلهم وانتزاع أراضيهم.[٣٨]

ظهر الفصل العنصري في أمثلتنا من خلال استخدام أدوات العرق واللون، بالإضافة إلى العنصر الثقافي والديني، لإقامة حواجز بين المجموعات البشرية. وفي هذا الصدد، يقارب إدوارد سعيد المشروع الاستعماري بما أسماه «قانون الحجز»، أي تقييد فضاء حركة الأجساد كاستراتيجية للتحكّم والإخضاع وضبط المهيمَن عليهم ضمن مجال مكاني مراقب ومرسوم، وهي أداة مستنسخة من التجارب الاستعمارية الغربية في أفريقيا.[٣٩]يصفها فرانز فانون في كتابه «معذبو الأرض» بأنها ذلك العالم المقسم إلى قسمين على أساس فروق اقتصادية، والذي لا يمكن أن يحجب الوقائع الإنسانية.

القسم الثاني: أنساق التحرر الوطني

تعدُّ المقاومة استجابة تاريخية حتمية تُلازم الاضطهاد الاستعماري، ووفقًا لفرانز فانون، لا يُمكن لعملية القضاء على الاستعمار أن تعبر من دون تأثيرات ملحوظة، لأنَّها تتناول الوجود وتغيره بشكل جذري وتبرز فاعلين جدد. من بين أبرز هؤلاء الفاعلين في عملية الكفاح الوطني النساء (أ). ولكن عملية إنهاء الاستعمار تستلزم أيضًا المساءلة الدولية (ب)، والتي اتخذت أشكالاً مختلفة تبعًا للمرحلة والسياق الخاص بكل من البلدان الأربعة محل الدراسة.

ارتبطت الحركات النسوية في الجنوب ارتباطًا وثيقًا بمسارات مناهضة الاستعمار وما بعده. وفقًا لفرونسواز فيرجيز،[٤٠] تُعتبر **النسوية الديكولونيالية** جزءًا من نظريات نزع الاستعمار. وتعتبر فيرجيز أن نزع الاستعمار ليس مجرد عملية تنتهي بالحصول على الاستقلال، بل هو مسعى تاريخي مستمر يهدف إلى القضاء على الأنظمة التي تولّد عدم المساواة والظلم. لكن قبل كل شيء، تأتي النسوية الديكولونيالية إقرارًا ووفاءً لنضالات نساء الجنوب السابقة. وكما تسعى الحركات النسوية لتخليص الفكر والمعرفة وبنى المجتمع كلها من الأبوية، تهدف النسوية الديكولونيالية إلى تحرير النضالات التحررية نفسها من الهيمنة الأبوية.[٤١]وبالفعل كان تغييب دور النساء في النضالات التحررية واضحًا في الكتابات السابقة حول الحركات التحررية،[٤٢]وحتى الآن تظل المصادر التي توثق أدوارهن شحيحة وغالبًا ما تكون مصادر تصحيحية أو خاصة

وخلال مسيرة التحرر الوطني لكل بلد، كانت هناك محطات فارقة اتسعت فيها دائرة المقاومة الوطنية لتشمل مُختَلف فئات الشعب، بما في ذلك النساء. من أبرز هذه اللحظات الحاسمة: النكبة في فلسطين عام ١٩٤٨، وفرض نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في العام نفسه، وما تلاه من تطبيق لهذا النظام في ناميبيا كذلك، بالإضافة إلى تشكيل جبهة التحرير الوطني في الجزائر عام ١٩٥٤.

في **جنوب أفريقيا**، كان تاريخ التنظيم السياسي للنساء ونضالهن من أجل التحرر مُهمَلاً في النصوص التاريخية، ويرجع بعض الباحثين ذلك إلى الطبيعة التقليدية للمجتمع. على سبيل المثال، لم يُسمح للنساء بالمشاركة في المؤتمر الوطني الأفريقي (الذي تشكل في عام ١٩١٢) حتى عام ١٩٤٣، عندما أدرك الرجال السود الحاجة إلى الاتحاد ضد القمع الأبيض.[٤٣]

كان العامل الأساسي في زيادة النشاط السياسي للنساء السود هو تأثير نظام تصاريح العبور الصارم ومغادرة الرجال للعمل في مناطق البيض والآثار التي خلفها ذلك على الأسر، كما تم ذكره في القسم الأول (ب). تظاهرت النساء ضد نظام التصاريح لأول مرة عام ١٩١٣، وشُكِّلت رابطة نساء البانتو في الفترة بين ١٩١٣ و١٩١٤. خلال العشرينيات، ظهرت عدة مجموعات نسائية تضم نساء سوداوات أو بيضاوات أفريكانيات. وفي الثلاثينيات، انخرطت النساء في النقابات العمالية مع خروجهن إلى العمل في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وبدأن الانضمام للتنظيمات السياسية في الأربعينيات. وفي

عام ١٩٤٣، ضغطت النساء من أجل تشكيل رابطة نسائية داخل هياكل المؤتمر الوطني الأفريقي. في نفس الوقت، نمت النقابات العمالية السوداء بسرعة مدفوعة بتزايد الإضرابات والاحتجاجات ضد الأوضاع السيئة، مثل إضراب عمال المناجم الأفارقة في عام ١٩٤٦. اشتركت العاملات بقوة في تلك الاحتجاجات، وبدأت أسماء عاملات مناضلات مثل فرانسيس بارد وليليان نجوي، وبيرثا ماشابا تتردد داخل النقابات. فشهدت الأربعينيات والخمسينيات تحولاً في الدور الذي لعبته النساء الأفريقيات، وخاصة السود العاملات، في الاقتصاد السياسي لجنوب أفريقيا.(٤٤)

تطورت التنظيمات النسائية بشكل متصاعد بعد اعتماد الفصل العنصري في ١٩٤٨. وكان أكثر ما تخشاه النساء تدابير التحكم في تدفق المهاجرين وقوانين المرور التي فرضها نظام الفصل العنصري.[٤٥] برزت النساء في مبادرة «حملة التحدي» التي أطلقها المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا في ١٩٥٢، بهدف الضغط على الحكومة لإلغاء القوانين العنصرية. وفي ١٩٥٤، تم إعلان إطلاق اتحاد نساء جنوب أفريقيا (FEDSAW أو FSAW)، الذي هدف إلى جمع نساء جنوب أفريقيا لضمان المساواة الكاملة في الفرص بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة، وإزالة العوائق الاجتماعية والقانونية والاقتصادية. تم تقديم مُسوَّدة ميثاق المرأة[٤٦] التي جمعت بين أهداف المساواة العرقية والجنسية والطبقية. واستمرت النساء في الاحتجاج على نظام التصاريح وكافة أشكال الفصل العنصري، حتى بلغت احتجاجاتهن ذروتها في مسيرة ١٩٥٦ التي شارك فيها نحو ٢٠ ألف امرأة إلى بريتوريا.[٤٧]

أدَّى حظر المؤتمر الوطني الأفريقي في ١٩٦٠ إلى دفع المنظمات نحو العمل السري، مما أثر بشكل مباشر على النشاط النسائي في الستينيات، حيث تم اعتقال بعض الزعيمات ونفي البعض الآخر. وفي منتصف ١٩٦١، أسس «المؤتمر الوطني الأفريقي» و«مؤتمر الشعب الأفريقي» جناحين عسكريين، وانضمت النساء إلى الجناح المسلح لحزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» في السبعينيات، خاصة بعد انتفاضة سيوتو عام ١٩٧٦. تشكَّلت في السبعينيات أيضًا عدَّة نقابات عمالية برزت فيها النساء، وزاد عدد العمال فيها بشكل كبير بين ١٩٧٩ و١٩٨٢، مما جعلها قوة سياسية كبيرة. ومع تزايد قمع الحكومة في الثمانينيات، تأسَّست منظمة «ناتال للنساء» في ديسمبر ١٩٨٣، والتي ركَّزت على الدفاع عن حقوق المرأة وتشجيع النساء على تولي المناصب القيادية وتنفيذ حملات لتحسين الإسكان وإلغاء قوانين المرور وإقرار مزايا الأمومة ورعاية الأطفال.

وفي **الجزائر**، كان الخطاب الوطني السائد حتى ثمانينيات القرن العشرين يعدُّ «حرب التحرير الجزائرية شأن الرجال»[٤٨] حتى كسرت الدراسات الأولى جدار الصمت وكشفت عن دور النساء في المقاومة الوطنية. أبرز هذه الدراسات الأطروحة التأسيسية لجميلة عمران في جامعة ريمس عام ١٩٨٨. أشارت عمران إلى إقصاء المرأة الجزائرية من قبل الاستعمار والأحزاب الوطنية أيضًا،[٤٩] وإلى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء مقارنة بالرجال حتى خمسينيات من القرن الماضي. ورغم

ذلك، برزت نساء مثل لالة فاطمة نسومر في منطقة القبائل عام ١٨٥٧، وقادت ثورة ضد المستعمر. تندرج هذه الثورة ضمن عدة ثورات في القرن التاسع عشر، والتي كانت متفرقة بين القبائل قبل ظهور التنظيم الوطني الموحد.[٥٠]

كانت المحطة الفارقة هي «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» في عام ١٩٥٤، والتي قادت ثورة التحرير نحو الاستقلال في ١٩٦٢. لعبت النساء دورًا أساسيًّا في الجبهة، من إسعاف الجرحى وإعداد المؤن وخدمة ثكنات المجاهدين في الجبال إلى القيام بأعمال فدائية، ومنهنَّ أسماء بارزة مثل جميلة بوحيرد وسامية الخذاري وزهرة ظريف. بعد سجن جميلة بوحيرد والحكم عليها بالإعدام في ١٩٥٧، انتقلت قضية الجزائر إلى الأمم المتحدة وبدأ الضغط على فرنسا للتفاوض مع الثوار. اتخذ النضال طابعًا دبلوماسيًّا في المحافل الدولية، وكان لإقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها دور في تحريك النضال الدبلوماسي مع تكاتف جهود الدول الساعية للاستقلال.[٥١]

أما في **ناميبيا**، التي مرَّت بتجارب استعمارية متنوعة، فلم تظهر فيها حركة تحرير وطنية بالمعنى الحديث إلا في الستينيات لمقاومة نظام الفصل العنصري من جنوب أفريقيا. قبل ذلك، كانت المقاومة متفرقة بين القبائل بسبب اختلاف اللغة والثقافة وصعوبة العوامل الجغرافية. دخول النساء إلى المجال السياسي في ناميبيا كان متأخرًا بسبب النظام الأبوي وتعاقب السيطرة الاستعمارية التي خلقت حواجز معقدة.[٥٢]

وفي الفترة بين ١٩٦٠ و١٩٦٣، ظهرت منظمات مثل «شعب أوفامبولاند» (أوبو) و«الاتحاد الوطني لجنوب غرب إفريقيا» (سوانو)، التي ناهضت أعمال الحكومة المكثفة للترحيل الإجباري للسكان الأفارقة من أراضيهم إلى مناطق فقيرة معزولة. واستند عمل المنظمتين إلى مقاطعة الخدمات البلدية. نشأت منظمات سياسية أخرى في ناميبيا بين القبائل الأفريقية والملونين عارضت جميعها سياسة الفصل العنصري وطالبت بدولة جنوب غرب أفريقيا موحدة وديمقراطية، مستخدمة الوسائل السلمية لعرض قضيتها في الأمم المتحدة.

ثم برزت «منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا» (سوابو) عام ١٩٦٠، والتي تطورت من «منظمة شعب أوفامبولاند» (أوبو). قامت «سوابو» بنشاط مكثف داخليًّا ودوليًّا، ورسخت جذورها بين الطبقة العاملة في البلاد، كما عملت على تعبئة الرأي العالمي في الأمم المتحدة وأفريقيا. بدأت المنظمة بالإعداد المبكر للكفاح المسلح في ١٩٦١، وفي عام ١٩٦٢ بدأت كوادر الحركة في التدريب العسكري في عدة دول صديقة، فأوفدت «سوابو»، على سبيل المثال، نحو ٢٠٠ شاب للتدريب في القوات المسلحة المصرية، كما كان للجزائر دور كبير في مساعدة منظمة «سوابو» عندما كانت على وشك الاستقلال. وفي عام ١٩٦٦، تم إعلان الكفاح المُسلَّح رسميًّا، وذلك بسبب فشل جميع المساعي السلمية، حيث لم تكترث حكومة الفصل العنصري بأي مطالب. كما فشلت المساعي الدبلوماسية أمام الأمم المتحدة في تنفيذ قراراتها، فضلاً عن

الحكم السلبي لمحكمة العدل الدولية في ١٩٦٦ برفض دعوى قدمتها أثيوبيا وليبيريا ضد جنوب أفريقيا.[٥٣]

وعلى الرغم من انضمامهن المتأخر إلى صفوف المقاومة، تميَّزت النساء بشكل خاص في «منظمة سوابو»، حيث تأسَّس المجلس النسائي للحركة في ١٩٦٩، وبرزت النساء في الصفوف الأمامية للحراك السياسي الذي ظلَّ مستمرًا بجانب الكفاح المسلح، كما ساهمن في رفع الوعي المحلي والدولي بقضية ناميبيا. مثَّلت النساء «سوابو» في المؤتمرات الدولية للدعوة إلى إنهاء انتداب جنوب أفريقيا ونظام الفصل العنصري، كما عملن على تعزيز العلاقات مع المنظمات النسائية والحركات التضامنية حول العالم، وانخرطن أيضًا في النضال المسلح.[٥٤]

يمكن القول إن التنظيمات النسائية المبكرة برزت في **فلسطين** وجنوب أفريقيا بشكل خاص. في فلسطين، بدأت مشاركة النساء في النضال الوطني منذ أواخر القرن التاسع عشر، مع بناء أولى المستوطنات اليهودية. ظهر أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ في بلدة العفولة عام ١٨٩٣، حينما تظاهرت الفلسطينيات ضد بناء مستوطنة جديدة. شهد عهد الانتداب البريطاني صعودًا في نشاط النساء الخيري والاجتماعي والاحتجاجي. وبعد مقتل تسع فلسطينيات في أحداث حائط البراق عام ١٩٢٩، تأسست أول جمعية نسائية عربية و»الاتحاد النسائي العربي،» وشرعت هذه الجهات في القيام بجهود اقتصادية واجتماعية وثقافية ووطنية، مثل تنظيم المظاهرات وكتابة الرسائل للقادة العرب ودعم المقاومة المسلحة. كما أسست منظمات نسائية مسلحة مثل «زهرة الأقحوان» التي شاركت في محاربة العصابات المسلحة اليهودية حتى سقوط يافا عام ١٩٣٣.[٥٥]

تسببت النكبة في انهيار الاقتصاد والحياة الاجتماعية الفلسطينية، وتأسس «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام ١٩٦٤ وصار مركزًا لنشاطات النساء في مجالات النضال المختلفة. وبعد هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وسيناء المصرية تصاعدت المقاومة الفلسطينية، وانخرطت أغلب الناشطات في فصائل المقاومة الفلسطينية وفي العمل السياسي والاجتماعي، كما برزت نساء في العمل المسلح مثل شادية أبو غزالة وليلى خالد ودلال المغربي.[٥٦] ثم جاءت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وشاركت النساء في احتجاجات ضخمة ولعبن دورًا فاعلاً في تشكيل اللجان الشعبية التي قدمت خدمات في الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية على مستوى الأحياء، حتى اعتقلت ٤٣٣ امرأة بين ١٩٨٧ و١٩٩٠ نتيجة للمواجهات. ساهمت هذه المشاركة في بلورة وعي جديد لدى المرأة وفرض دورها الجوهري في حركة التحرير الوطني. لكن مع انتهاء الانتفاضة بتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، تراجعت المقاومة النسائية، بينما استمرت النساء في النضال الداخلي وأصبحن سفيرات الثقافة والذاكرة الفلسطينية.

في المجمل، واجهت النساء في المستعمرات تحديات كبيرة بين القمع الاستعماري والنظام الأبوي المحلي، لكن هذه التحديات ذاتها دفعتهن للتنظيم والنضال الاجتماعي والسياسي وحتى المسلح.

ب. المساءلة الدولية

وفي ظل اهتزاز الثقة في قدرة القانون الدولي على مواجهة حرب الإبادة الجماعية في غزة، نشط حراك قانوني عالمي يستخدم أدوات القانون الدولي لوقف ومعاقبة جرائم الاحتلال. تصدَّرت دول من الجنوب العالمي هذا الحراك، من خلال مبادرتها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية.[٥٧]

كانت القضية الفلسطينية قد طُرحت لأول مرة أمام محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طلبت رأيًا استشاريًّا بشأن الجدار العازل.[٥٨]أصدرت المحكمة فتوى أكدت اختصاصها بالنظر في القضية واعتبرت الجدار مخالفًا للقانون الدولي، مشددة على أن الدول يجب أن ترفض الاعتراف بالوضعية غير الشرعية الناتجة عنه، وهو ما تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٥٩]

وعلى إثر الإبادة الجارية في غزة، حركت جنوب أفريقيا، والتي عانى شعبها لعقود من نظام الفصل العنصري الذي كان بدوره حليفًا لإسرائيل،[٦٠]دعوى في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤ أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة. ذكّر فريق الادعاء بأن الفلسطينيين كمجموعة وطنية وعرقية لديهم حق الوجود الذي تنتهكه الجرائم إسرائيل. وفي يناير/ كانون الثاني، أصدرت المحكمة قرارًا أوليًّا بالتدابير المؤقتة وقبلت الدعوى بشكل مبدئي على أساس أن الأدلة المُقدَّمة كافية للقول بوجود مخالفة محتملة لاتفاقية الإبادة الجماعية. وفي مارس/ آذار ٢٠٢٤، قدمت نيكاراجوا دعوى ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية، مُتهِمةً إيَّاها بخرق التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقيات جنيف، وطالبت بإصدار أوامر عاجلة لوقف المساعدات العسكرية الألمانية لإسرائيل. ولمقاضاة ألمانيا رمزيةً بالنظر إلى تاريخها الحديث في الحقبة النازية، حيث ارتكبت إبادة جماعية بحق اليهود وفئات أخرى من غير العرق الآري. كما أنها قامت بأول إبادة موثقة في القرن العشرين ضد قبائل الهيريرو والناما في ناميبيا. لاحقًا، في يوليو/ تموز ٢٠٢٤، اعتبرت محكمة العدل الدولية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني، بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيها الاستشاري في ٢٠٢٢. تعد هذه القضية الأكبر في تاريخ المحكمة، حيث شملت أكثر من خمسين عامًا وشاركت فيها ٦٢ دولة وثلاث منظمات دولية.

سمح هذا الوضع بإعادة الصراع إلى إطاره التاريخي والتأكيد على أنه لم يبدأ في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية تُعدُّ قضية إنسانية عالمية، فقد كشفت الجلسات العلنية عن إعادة رسم حدود الانشقاق بين دول الشمال والجنوب، ما يتزامن مع عدم قيام المحكمة الجنائية الدولية بالفصل في جرائم الاحتلال حتى الآن. ويبقى نظر المحكمة الجنائية الدولية في القضية الفلسطينية محدودًا زمنيًّا بتاريخ انضمام فلسطين في يناير/ كانون

الثاني ٢٠١٥. وقد قدمت فلسطين في نفس شهر انضمامها طلبًا للتحقيق على إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو/ تموز ٢٠١٤، وفُتح التحقيق في مارس/ آذار ٢٠٢١. وفي مايو/ أيار ٢٠٢٤، أعلن المدعي العام للمحكمة عن طلب إصدار أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت، وثلاثة من قادة حماس بتهم ارتكاب جرائم حرب.

أعادت الحرب الجارية على غزة القضية الفلسطينية إلى صدارة القانون الدولي، وولَّدت فضاءً من الأسئلة حول فاعليَّة الأجهزة القضائية الدولية وغياب آليات تنفيذ الأحكام. ورغم ذلك، يُحسب للجنوب العالمي، وبخاصة جنوب أفريقيا، عمله على وضع حد لإفلات إسرائيل المتكرر من الملاحقة والعقاب، وسعيه إلى تفكيك هيمنة القوى العظمى.

أما الإبادة الجماعية التي ارتكبتها ألمانيا ضد شعب **ناميبيا** فقد ظلت من دون مساءلة دولية لسنوات. بعد استقلال ناميبيا في ١٩٩٠، زارها الرئيس الألماني بعد ثماني سنوات، وطالبه الهيريرو بالاعتذار عن المجازر. لم يحدث الاعتذار إلا في أغسطس/ آب ٢٠٠٤، عندما قدمت وزيرة ألمانية اعتذارًا عن الفظائع التي ارتكبتها القوات الألمانية، وأشار مسؤولون حكوميون إلى الفظائع باعتبارها «إبادة جماعية» وطلبوا الصفح عن تجاوزاتهم. ومع ذلك، لم تبدأ مفاوضات رسمية بين ألمانيا وناميبيا حتى ٢٠١٥. وأُعيد رفات الضحايا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨، ولكن من دون اعتذار رسمي أو مفاوضات مع أحفاد الضحايا أو الجمعيات الممثلة لهم. وفي ٢٠١٧، رفع ممثلو الهيريرو والناما دعوى قضائية ضد ألمانيا أمام محكمة أمريكية، ولكن المحكمة ردت الدعوى في ٢٠١٩.

وفي مايو/ أيار ٢٠٢١، أعلنت ألمانيا وناميبيا عن «إعلان مشترك» بشأن إبادة شعب الهيريرو والناما يلتزم فيه الجانب الألماني بدفع ١,١ مليار يورو على مدى ٣٠ عامًا لمشاريع تنموية في ناميبيا. ورغم ذلك، رفضت ألمانيا استخدام كلمة «تعويض»، وانتقدت جمعيات الهيريرو والناما الإعلان واعتبرته غير كافٍ، بينما اعتبرت الحكومة الناميبية الإعلان خطوة أولى. لكن ألمانيا استبعدت تقديم أي تعويضات مالية لأحفاد الضحايا أو منحهم حقوقًا في الأراضي، معتبرة أن «اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها» ليس لها أثر رجعي. ورغم هذا الموقف، لم يحبط التعنت الألماني عزيمة ممثلي الهيريرو والناما، الذين رفعوا في بداية ٢٠٢٣ دعوى قضائية أمام المحكمة العليا في ناميبيا ضد الإعلان المشترك الذي يحرم الضحايا من التعويضات، والذي يبدو أن المضي فيه قدمًا أصبح أكثر صعوبة بعد بدء الحرب على غزة، خاصةً بعد انتقاد رئيس ناميبيا لألمانيا، واعتبارها غير مؤهلة كمرجع أخلاقي في قضية الإبادة الجماعية.[٦١]

وبالعودة إلى **الجزائر**، فبعد اتفاقية إيفيان في مارس/ آذار ١٩٦٢،[٦٢] والتي وضعت حدًّا للمعارك في البلاد، أُعلن عن عفو عام عبر مرسومين: الأول يعفي الجزائريين المحكوم عليهم أو الصادرة بحقهم مذكرات بحث من قبل السلطات الفرنسية، والثاني يعفي القوات الفرنسية من الجرائم التي ارتكبتها في الجزائر.

يرى المؤرخ الفرنسي فابريس ريسبوتي أن هذا العفو كان قرارًا سياسيًّا لفرض النسيان على المجتمع. بعد الاستقلال، تطلب الأمر جهدًا كبيرًا لإنقاذ قضيتين رئيسيتين من النسيان بعد أكثر من ثلاثين عامًا: الأولى هي المجازر ضد المتظاهرين الجزائريين في باريس في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦١، والثانية هي التعذيب. هذا الوضع ساهم في إفلات القادة العسكريين من العقاب، مثل جان ماري لوبان وموريس شميت، اللذين كانا متهمين بارتكاب جرائم التعذيب خلال ثورة تحرير الجزائر. علاوة على ذلك، ترفض فرنسا الاعتراف بمبدأ عدم تقادم جرائم الاختفاء القسري إلا في حالات الجرائم المرتكبة خلال الحرب العالمية. يُرجع المؤرخ سبب رفض فرنسا الاعتراف الأخلاقي والسياسي بتاريخها الاستعماري إلى تورط جميع القوى السياسية، وليس فقط اليمين المتطرف، في الجرائم الاستعمارية.[٦٣]

أثر العفو العام أيضًا على قضايا أخرى في الجزائر، مثل قضية جميلة بوباشا، التي اعتُقلت في سبتمبر ١٩٥٩ بتهمة زرع قنبلة تم إبطال مفعولها قبل انفجارها. احتُجزت جميلة سرًّا لأكثر من شهر في مكان تابع للجيش الفرنسي، حيث تعرضت للاغتصاب والتعذيب بالحرق والصعق الكهربائي. صار لقضية جميلة بوباشا رمزية كبرى، ودافعت عنها جيزيل حليمي وسيمون دي بوفوار، وهما من الشخصيات البارزة في الحركة النسوية في فرنسا. أنشأت حليمي ودي بوفوار لجنة لدعم بوباشا، معتبرتين إياها رمزًا للعلاقة الوثيقة بين الاغتصاب وانتهاك حقوق الإنسان. سعت حليمي إلى إثبات أن اعترافات جميلة بوباشا انتُزعت تحت التعذيب، وبالتالي تجنب حكم الإعدام، وأرادت أيضًا إدانة العنف الجسدي والجنسي الذي تعرضت له، وأخيرًا معاقبة العسكريين المتورطين في الجريمة.[٦٤]ومع ذلك، تم إسقاط تهمة الاغتصاب أثناء المحاكمة، وأصبحت التهم الرئيسية هي التعذيب والاختطاف. كانت جميلة بوباشا آخر «إرهابية» تُنشر قضيتها، وأُطلق سراحها في مايو ١٩٦٢. ولم يمثل المعتدون أمام القضاء بفضل العفو الشامل.

وفيما يتعلق بـ**جنوب أفريقيا**، تم إلغاء نظام الفصل العنصري رسميًّا في يونيو/ حزيران ١٩٩١، لكن التحول الديمقراطي لم يكن سهلاً وشهدت البلاد أعمال عنف كبيرة. تأسست «لجنة الحقيقة والمصالحة» بموجب قانون تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية رقم ٣٤ لعام ١٩٩٥، بعد نقاشات مكثفة بين الحكومة والبرلمان والمنظمات غير الحكومية. يعود القانون إلى المفاوضات السياسية الصعبة التي أدت إلى الاتفاق على دستور مؤقت في عام ١٩٩٣ وإجراء انتخابات يشارك فيها الجميع في ١٩٩٤. أقرت الحكومة الجديدة في عهد مانديلا قانونًا لإنشاء لجنة تحقيق متعددة المهام تتمتع بصلاحيات واسعة تشمل منح العفو وسلطة التحقيق والاستدعاء وإصدار التوصيات، بما في ذلك دفع تعويضات لضحايا الانتهاكات.

قامت «لجنة الحقيقة والمصالحة» في جنوب أفريقيا على نظام طلب العفو المشروط أو الجزئي، حيث كان المطلوب من منتهكي حقوق الإنسان الاعتراف بجرائمهم وطلب العفو من ضحاياهم بدلاً من فرض عقوبات. تلقت اللجنة حوالي سبعة آلاف طلب للعفو، معظمها من أفراد سابقين في الأجهزة الأمنية. عُقدت الجلسات العلنية أمام «لجنة العفو العام

المستقلة،» وهي لجنة فرعية تابعة لـ»لجنة الحقيقة والمصالحة». من بين هذه الجلسات، قُدمت أكثر من خمسين حالة لأفراد اعترفوا باستخدام التعذيب أو وسائل أخرى ضد المعتقلين، أو في حالات اختطاف ضحايا ثم قتلهم لاحقًا.[٦٥] وبتجربة المصالحة الوطنية، لم تتهرب جنوب أفريقيا من ماضيها أو تسقطه من الذاكرة بل تصدت له، مما أتاح مساحة لإعادة التذكر والتعلم.

وعند النظر في عملية المساءلة والمحاسبة عن الجرائم الاستعمارية في ناميبيا والجزائر وجنوب أفريقيا، نلاحظ أن النسيان قد فُرض كرهًا على ناميبيا والجزائر، إما بسبب العفو الشامل الذي فرضته فرنسا، أو بسبب عامل الزمن الذي ساهم في تفاقم الوضع في ناميبيا، حيث لم تُطبق اتفاقية الإبادة الجماعية بأثر رجعي. في كلا الحالتين، استمرَّت القوة الاستعمارية في تجاهل الماضي مقابل ذاكرة مفتوحة للمستعمرات. وهو عكس ما حدث في جنوب أفريقيا، حيث تم رفض العفو الشامل.

وفي كل الأحوال، يلعب **التوثيق والأرشيفات الوطنية** دورًا أساسيًّا في التعامل مع القضايا المتعلقة بالاستعمار، سواء التي تحركها المستعمرات السابقة أو الحالية ضد مستعمريها. هما أيضًا ضروريان لحفظ الذاكرة وإنقاذ التاريخ والحقيقة من الإنكار. في هذا السياق، يعتبر فابريس ريسبوتي الأرشيف الاستعماري الفرنسي مصدرًا مهمًّا، ولكنه مليء بالتحديات. فرغم أن القانون الفرنسي يتيح فتح الأرشيف، (نظريًّا) بعد ٥٠ سنة، توجد استثناءات متعددة لحماية الأشخاص الأحياء أو أبنائهم، بالإضافة إلى قرار الحكومة الفرنسية باعتبار بعض الأرشيفات ما زالت ذات قيمة استعمالية، مثل الأرشيف المتعلق بالحرب الكيماوية على الجزائر. لذا يدعو ريسبوتي إلى الفتح الكامل وغير المشروط للأرشيف الكولونيالي المتعلق بالحرب في الجزائر، ويشدد على أهمية الاستماع إلى أصوات ضحايا التعذيب والانتهاكات من الجزائريات والجزائريين.[٦٦]

تتجلَّى قيمة التوثيق والأرشيف بشكل خاص في الحالة الفلسطينية. ويوضح المؤرخ إيلان بابيه[٦٧]أن الرواية الصهيونية الرسمية حول نكبة ١٩٤٨ تشوهها لتزعم أنها كانت «انتقالاً طوعيًّا» جماعيًّا قام به الفلسطينيون لفتح المجال أمام الجيوش العربية التي كانت تسعى لتدمير الدولة اليهودية الوليدة. ومع ذلك، ظهر في الثمانينيات تيار تصحيحي من بعض المؤرخين الإسرائيليين الذين استخدموا الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية لإثبات زيف هذه الرواية. وفي الوقت نفسه، برز دور المؤرخين والمؤرخات الفلسطينيين الذين تمكنوا في السبعينيات من استعادة جزء كبير من الصورة التي حاولت إسرائيل محوها، من خلال التوثيق والتأريخ لما حدث لشعبهم.

يدفعنا هذا إلى التفكير في مستقبل التحرير الفلسطيني بعد كل هذا الكفاح المضني، سواء المسلح أو السياسي أو الدبلوماسي أو الشعبي، في مواجهة احتلال ارتكب جميع أنواع الجرائم الإنسانية من تهجير وتجويع وإبادة وتعذيب

وفصل عنصري واغتصاب. فهل يمكن للزمن أن يطوي صفحة هذا الاضطهاد؟ وأي نوع من العفو يمكن أن يغفر لهذه الوحشية؟ وأي مستقبل للمصالحة يمكن تصوره؟

خاتمة

تبدو القضية الفلسطينية أكثر تعقيدًا من أي مثال استعماري آخر. ورغم أن امتدادها الزمني قد سبب مأساة إنسانية حقيقية، فإنه يوفر لها أيضًا أدوات لم تكن متاحة لشعوب أخرى في السابق. والنظام الاستعماري ينشأ في الأساس في بيئة يسودها الفكر العنصري الجنساني المحكوم بالجشع والهيمنة والتوسُّع الذي يعمل على إعادة إنتاج نفسه بوسائل مختلفة، وهذا هو الرابط المشترك بين القضية الفلسطينية والتجارب الاستعمارية في الجزائر وناميبيا وجنوب أفريقيا، حيث فرض الاضطهاد الاستعماري واقع الإبادة والعنف الجنسي والتعذيب والفصل العنصري والتهجير والاستيطان. ورغم اختلاف الطرد الجماعي والتهجير في فلسطين عن الإزاحة الداخلية في الأمثلة الأفريقية الأخرى، فإنها تشترك في فرض الحواجز والمعابر والمحميات، كما تتشابه في توظيف المستعمر للعنف الجندري.

ومع بروز المقاومة تتجلَّى التقاطعات بوضوح بين هذه التجارب التي تراوحت بين المقاومة السياسية والدبلوماسية والاحتجاجية الشعبية والمقاومة المسلحة. وإن كانت الحركات التحررية قد تنوعت وتلوَّنت بخصوصيات مجتمعاتها، كان التحول الأبرز والحدث الفارق هو انتقال المرأة من دورها التقليدي إلى المشاركة الفعالة في جبهات المقاومة والتنظيم السياسي.

ويبقى السؤال المطروح: هل ظلَّت هذه الحركات وفيَّة لنضالات النساء؟ وما مدى احترام دول ما بعد الاستقلال لحقوق المرأة والمساواة؟ وهل يمكن لفلسطين أن تستفيد وتعتبر من التجارب النسائية بين المقاومة والاستقلال ضمن استراتيجيات حركات التحرر الوطني الحالية وخطط بناء دولة كاملة السيادة في المستقبل؟

الهوامش

(١) انظر/ي:

- Kohn, Margaret and Reddy, Kavita. (2006). "Colonialism". *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Stanford University.

(٢) انظر/ي: علقم، نبيل. (٢٠٠٥). **تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها. مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني**. جمعية إنعاش الأسرة. البيرة. فلسطين. ص٢٠-٢١.

(٣) أصدر ثيودور هرتزل في عام ١٨٩٦ كتابًا حمل عنوان «**الدولة اليهودية**»، مفاده تأسيس كيان سياسي قومي لليهود في إطار حركة أطلق عليها الصهيونية.

(٤) انظر/ي: الجزيرة. (٢٠١٦). «الصهيونية: رحلة إقامة دولة يهودية».

(٥) انظر/ي: سخنيني، عصام. (٢٠١٢). **الجريمة المقدسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني**. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، بيروت. ص.٧١.

(٦) المصدر السابق. ص. ٣٢-٢٩

(٧) انظر/ي: حدة، طيطوش. (٢٠١٩). «الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشيرية في الجزائر: ١٨٦٧-١٨٨٠م.». **مدارات تاريخية**. المجلد الأول، العدد ٤، الصفحات ٥٢٠-٥٣٩. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات.

(8) Herzl, Theodor. (1896). *The Jewish State*. Translated from the German by Sylvie D'Avigdor. American Zionist Emergency Counsil. New York. p.15.

مذكور في: عصام سخنيني، مصدر سابق، ص. ٢٣

(٩) انظر/ي: الفهد، عبد الرزاق مطلك. (١٩٨٥). **حركة التحرّر الوطنيّة الأفريقية: من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال**». منشورات مكتبة بسّام. الموصل. ص. ٣٨٧-٣٩٠ و ٤٢٩-٤٣١.

(١٠) انظر/ي: قرم، جورج. (٢٠٠٩). **تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب**. دار الفارابي. بيروت. ص.٩٦.

(11) Lugones, Maria. (2019). «La Colonialité du Genre». *Les cahiers du CEDREF*. Le Centre d'Enseignement de Documentation et de Recherche pour les Études Féministes, p. 46-89.

(12) Melber, Henning. (2024). «Colonialism, Genocide and Reparations: The German-Namibian Case». *The International Institute of Social Studies*. The Hague.

(13) Irvin-Erickson, Douglas. (2016). *Raphael Lemkin and the concept of genocide*. University of Pennsylvania Press. Philadelphia. p.217-218

(١٤) لمزيد عن الاستعمار الاستيطاني في الجزائر، انظر/ي:

- Barclay, Fiona, Charlotte Ann Chopin, and Martin Evans. (2017). «Introduction: settler colonialism and French Algeria». *Settler Colonial Studies*. 8. no. 2. P:115-130.

(١٥) «النكبة» هي اللفظة التي أطلقت على النتائج التي أسفرت عنها الحرب العربية الصهيونية الأولى، والتي امتدت من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ -عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية- إلى يوليو/ تموز ١٩٤٩ عندما وقعت اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية.

(١٦) انظر/ي: بابيه، إيلان. (٢٠٠٧). **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة. **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، الطبعة الأولى، بيروت. ص. ٩٧-١٠٢

(١٧) انظر/ي: بن بردي، الزبير. (٢٠٢٣). «التاريخ الأسود لمجازر الصهيونيين بحق الفلسطينيين.. منذ ما قبل النكبة حتى «مجزرة المعمداني». **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**.

(١٨) للمزيد عن هذه المذبحة: بي بي سي عربي. (٢٠٢١). «المذبحة المنسية التي ارتكبتها ألمانيا في ناميبيا».

(١٩) أصوات مغاربية. (٢٠٢٤). «٨ مايو ١٩٤٥.. روايتان متضاربتان لأكبر مجزرة فرنسية بالجزائر».

(٢٠) تنص المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية أنه: يُقصد بالإبادة الجماعية أيًّا من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه: (د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(21) Bouvier, Paul. (2015). «Sexual Violence, Health and Humanitarian Ethics: Towards a Holistic, Person-centred Approach». *International Review of the Red Cross*. 565-584.

(22) Sharlach, Lisa. (2000). «Rape as Genocide: Bangladesh, the Former Yugoslavia, and Rwanda». *New Political Science*. p.89-102.

(23) COHEN, DARA KAY. (2013). «Explaining Rape during Civil War: Cross-National Evidence (1980–2009) .A*merican Political Science Review*. Vol 107. no.3. p. 462-463

(٢٤) ليزا شارلاخ. (٢٠٠٠). مصدر سابق (٢٢).

(٢٥) إيلان بابيه. (٢٠٠٧). مصدر سابق (١٦)، ص. ٢٣٧.

(26) Naber, Nadine. (2021). «Palestinian Feminists Are Resisting Colonization by Fighting Sexual Violence» . *Truthout*.

(٢٧) المصدر السابق. (٢٦)

(28) Branche, Raphaëlle. (2002). "Des Viols Pendant La Guerre d'Algérie". *Vingtième Siècle, Revue d'histoire*. Éditions Presses de Sciences Po. p: 123 à 132.

(29) Moshenberg, Dan. (2012). "Namibia: Herero women challenge German amnesia". The Guardian.

(٣٠) وُلِد فيشر عام ١٨٧٤ في كارلسروه بألمانيا. درس الطب في جامعة فرايبورج وأصبح فيما بعد أستاذًا للأنثروبولوجيا والطب وتحسين النسل في جامعة برلين.

(31) Anele, Uzonna. (2023). «Eugen Fischer: The German Doctor Who Conducted Human Experiments on Herero and Namaqua People in Namibia from 1904-1908». *Talk Africana*.

(32) HUSSON, SÉVERIN. (2011). «L'Apartheid, Histoire d'un Régime Raciste en Afrique du Sud». *La Croix*.

(33) Bulletin of the International Commission of Jurists. (1962). No. 14. P:31.

(34) Bulletin of the International Commission of Jurists. (1963). No 6. P:39.

(35) South African History online. «History of Women's Struggle in South Africa». *Collections in the Archives*.

(٣٦) لقراءة المزيد عن تاريخ الفصل العنصري والاستيطان والإبادة الجماعية في ناميبيا وآثاره الباقية، انظر/ي:

- European Center for Constitutional and Human Rights. (2019). *Colonial Repercussions: Namibia: 115 years after the genocide of the Ovaherero and Nama.*

(٣٧) انظر/ي: منظمة العفو الدولية. (٢٠٢٢). **نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين**.

(٣٨) لملوم، ألفة. (٢٠٢٤).»حروب استعمارية على الفلسطينيين والمهاجرين غير النظاميين». **المفكرة القانونية**، العدد ٢٩.

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) انظر/ي:

- Vergès, Françoise. (2019). *Un féminisme décolonial*. Édition La fabrique. Paris. p.14.

(41) Verschuur, Christine and Destremau, Blandine. (2012). «Féminismes Décoloniaux, Genre et Développement, Histoire et Récits des Mouvements de Femmes et des Féminismes aux Suds". *Revue Tiers Monde*. N. 209. P :7 à 18.

(٤٢) المصدر السابق. ص ١٣.

(٤٣) انظر/ي: مصدر سابق رقم (٣٥).

(٤٤) انظر/ي: مصدر سابق رقم (٣٥).

[٤٥] في عام ١٩٥٢، شددت تعديلات القوانين الأصلية من قيود تدفق المهاجرين، فجعلت من تواجد أي أفريقي (بما في ذلك النساء) في أي منطقة حضرية لأكثر من ٧٢ ساعة جريمة ما لم يكن بحوزته الوثائق اللازمة. وكانت النساء الوحيدات اللاتي يمكنهن العيش بشكل قانوني في البلدات هن الزوجات والبنات غير المتزوجات للرجال الأفارقة المؤهلين للحصول على الإقامة الدائمة.

(46) South African History online. «The Women's Charter». In History of Women's Struggle in South Africa. *Collections in the Archives.*

(47) Twinkl. *What was the 1956 Women's March.*

(48) LIAUZU, Claude. (1991). «Djamila AMRANE, Les Femmes Algériennes dans la Guerre, Plon, 1991 ; Des Femmes dans la Guerre d'Algérie, Karthala, 1996».*Clio. Histoire, Femmes et Sociétés.*

[٤٩] انظر/ي المصدر السابق. ص.٣١.

[٥٠] هاشمي، كوثر. (٢٠٢٣). «المقاومة الشعبية في الجزائر ١٨٣٠-١٨٧١، مقاومة المقراني أنموذجا». **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. المجلد ٧. العدد ٢، ص. ٢٤٢-٢٥٣، الجزائر.

[٥١] لحسن، جاكر. (٢٠١٢). «موقف الرأي العام العالمي من الحكم بالإعدام على المجاهدة جميلة بوحيرد ١٩٥٧ – ١٩٥٨». **الحوار المتوسطي**. المجلد ٣. ص: ٢٠٦-٢١٤.

(52) Auburn Avenue Research Library. (2023). «Martha Akawa: Women, Gender, and the Namibian Liberation Movement». Interview. *Youtube.*

[٥٣] انظر/ي: العلام، هدى عبد الرحمن. (٢٠٢٣). **القضية الناميبية: دراسة تاريخية في كفاح شعب ناميبيا ضدّ السياسة العنصرية ١٩٦٠-١٩٦٨**. دار المسيرة. تونس. الصفحات ١٤٣-١٧٠.

[٥٤] انظر/ي: مصدر سابق رقم (٥٢).

(55) Alsaafin, Lina. (2014). «The role of Palestinian women in resistance». *OpenDemocracy.*

[٥٦] المصدر نفسه.

[٥٧] محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وتتولى المحكمة الفصل طبقًا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقدم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

[٥٨] اعتمدت الحكومة الإسرائيلية في أبريل/ نيسان ٢٠٠٢ مشروع بناء الجدار الفاصل بحجة منع تسلّل المقاتلين

الفلسطينيين لتفجير أنفسهم على أراضيها، وبدأ تشييد الجدار في السنة نفسها وفق مسار يتجاوز الخط الأخضر (خط الهدنة في ١٩٤٩) في أكثر من موضع، ليضُم ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية لصالح المستوطنات ويعزل بلدات عديدة ومئات آلاف السكان الفلسطينيين عن أهاليهم.

(٥٩) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-10/15 الصادر في ٢٠ يوليو/ حزيران ٢٠٠٤.

(٦٠) تطوّر التحالف السياسي والعسكري بين إسرائيل وحكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا خلال سبعينيات القرن الماضي، في ظل حكومة إسحاق رابين، و قد عقد البلدان عددًا من الصّفقات العسكرية منها عرض إسرائيل بيع رؤوس نووية لجنوب أفريقيا. وعلى مدار سنوات، عززت صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا الاقتصاد الإسرائيلي، وساعدت من جهة أخرى في تعزيز نظام الفصل العنصري المحاصر والمعزول في بريتوريا. كما شكّلت الدولتان تحالفًا سمح لجنوب أفريقيا بتطوير تكنولوجيا الصواريخ النووية المتقدمة، وزود إسرائيل بالمواد الخام ومساحة الاختبار التي تحتاج إليها لتوسيع ترسانتها من الصواريخ والأسلحة النووية.

(٦١) انظر/ي: أيوب. رازي. (٢٠٢٤). «حكاية ناميبيا والإهانة الألمانية: من بداية الاستعمار إلى بداية الاعتذار». **المفكرة القانونية**.

(٦٢) تم توقيع الاتفاقية في ١٨ مارس ١٩٦٢ من قبل ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإجراء نقل السيادة في فرنسا إلى دولة جزائرية جديدة في إطار مرحلة انتقالية وتحديد العلاقات المستقبلية بين الدولتين.

(٦٣) لملوم، ألفة. (٢٠٢٤). «حوار مع المؤرخ فابريس ريسبوتي: لهذه الأسباب تواصل فرنسا طمس جرائمها في الجزائر». **المفكرة القانونية**. العدد ٢٩.

(٦٤) انظر/ي:

- Vergès, Françoise. (2017). Le Ventre des Femmes : *Capitalisme, Racialisation, Féminisme*. Édition Albin Michel. pp. 170-173

(٦٥) انظر/ي: الريس، عفراء. (٢٠٢٢). «لجنة الحقيقة والمصالحة في دولة جنوب أفريقيا». **مجلة كلية التربية الأساسية. جامعة بغداد.** العدد ١١ المجلد ٢٧.

(٦٦) انظر/ي: ألفة لملوم، مصدر سابق رقم (٦٣).

(٦٧) انظر/ي: إيلان بابيه ٢٠٠٧ مصدر سابق رقم (١٦). ص: ٤ إلى ٧.

المراجع

المراجع العربية

١ الريس، عفراء. (٢٠٢٢). «لجنة الحقيقة والمصالحة في دولة جنوب أفريقيا». **مجلة كلية التربية الأساسية. جامعة بغداد.** العدد ١١ المجلد ٢٧.

٢ الفهد، عبد الرزاق مطلك. (١٩٨٥). **حركة التحرّر الوطنيّة الأفريقية: من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال.**» منشورات مكتبة بسّام. الموصل.

٣ بابيه، إيلان. (٢٠٠٨). **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة. **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، الطبعة الأولى، بيروت.

٤ بن بردي، الزبير. (٢٠٢٣). «التاريخ الأسود لمجازر الصهيونيين بحق الفلسطينيين.. منذ ما قبل النكبة حتى «مجزرة المعمداني». **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**.

٥ حدة، طيطوش. (٢٠١٩). «الكاردينال لافيجري و أبعاد مهمته التبشيرية في الجزائر: ١٨٦٧-١٨٨٠م.». **مدارات تاريخية**. المجلد الأول، العدد ٤، الصفحات ٥٢٠-٥٣٩. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات.

٦ سخنيني، عصام. (٢٠١٢). **الجريمة المقدسة: الإبادة الجماعية من أيديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني**. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، بيروت.

٧ فانون، فرانز. (٢٠١٤). **معذّبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي وجمال الآتاسي. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة.

٨ قرم، جورج. (٢٠٠٩). **تاريخ أوروبا و بناء أسطورة الغرب**. دار الفارابي. بيروت. ص.٩٦.

٩ لملوم، ألفة. (٢٠٢٤).»حروب استعمارية على الفلسطينيين والمهاجرين غير النظاميين،» **المفكرة القانونية**، العدد ٢٩.

المراجع الأجنبية

1 Amrane, Djamila. (1991). *Les Femmes Algériennes dans La Guerre*. FeniXX.

2 Anele, Uzonna. (2023). «Eugen Fischer:The German Doctor Who Conducted Human Experiments on Herero and Namaqua People in Namibia from 1904-1908». *Talk Africana*.

3 Branche, Raphaëlle. (2002). «Des Viols Pendant La Guerre d'Algérie.» *Vingtième Siècle, Revue d'histoire*. Éditions Presses de Sciences Po. p: 123 à 132.

[4] Bouvier, Paul. (2015). «Sexual Violence, Health and Humanitarian Ethics: Towards a Holistic, Person-centred Approach.» *International Review of the Red Cross*. 565-584.

[5] Codaccioni, Vanessa. (2010). «(Dé)Politisation du Genre et des Questions Sexuelles dans un Procès Politique en Contexte Colonial : Le Viol, Le Procès et L'Affaire Djamila Boupacha (1960-1962).» *Nouvelles Questions Féministes* . Vol. 29. p. 32 à 45.

[6] COHEN, DARA KAY. (2013). «Explaining Rape during Civil War: Cross-National Evidence (1980–2009).» *American Political Science Review*. Vol 107. no.3. p. 462-463

[7] HUSSON, SÉVERIN. (2011). «L'Apartheid, Histoire d'un Régime Raciste en Afrique du Sud.» *La Croix*.

[8] Kohn, Margaret and Reddy, Kavita. (2006). «Colonialism.» *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*. Stanford University.

[9] LIAUZU, Claude. (1991). «Djamila AMRANE, Les Femmes Algériennes dans la Guerre, Plon, 1991 ; Des Femmes dans la Guerre d'Algérie, Karthala, 1996.» *Clio. Histoire, Femmes et Sociétés*.

[10] Melber, Henning. (2024). «Colonialism, Genocide and Reparations: The German-Namibian Case.» *The International Institute of Social Studies*. The Hague.

[11] Naber, Nadine. (2021). «Palestinian Feminists Are Resisting Colonization by Fighting Sexual Violence.» *Truthout*.

[12] Quijano, Aníbal. (2007). «Race : Et Colonialité du Pouvoir.» *Mouvements*. 2007/3. N. 51. P : 111 à 118.

[13] Rabinbach, Anson. (2008). «Raphael Lemkin et le Concept de Génocide.» *Revue d'Histoire de la Shoah*. P : 511 à 554. Edition Mémorial de la Shoah.

[14] Sharlach, Lisa. (2000). «Rape as Genocide: Bangladesh, the Former Yugoslavia, and Rwanda.» *New Political Science*. p.89-102.

[15] South African History online. «History of Women's Struggle in South Africa.» Collections in the Archives.

[16] Verschuur, Christine and Destremau, Blandine. (2012). «Féminismes Décoloniaux,

Genre et Développement, Histoire et Récits des Mouvements de Femmes et des Féminismes aux Suds.» *Revue Tiers Monde*. N. 209. P : 7 à 18.

17 Vergès, Françoise. (2019). *Un féminisme décolonial*. Édition La fabrique. Paris. p.14.

18 Vergès, Françoise. (2017). Le Ventre des Femmes : *Capitalisme, Racialisation, Féminisme*. Édition Albin Michel.

الكلمات المفتاحية:
فلسطين - الاستعمار الاستيطاني - الإبادة الجماعية - حق تقرير المصير - التحرّر الوطني - النسوية الديكولونيالية - التوثيق والأرشيف الوطني.

ومضات من تاريخ التضامن النسوي/النسائي اليساري مع القضية الفلسطينية في المنطقة العربية (١٩٣٨-٢٠٢٤)

سلمى شاش

طالبة دكتوراه في قسم التاريخ بجامعة كاليفورنيا، من مصر، وعضوة في حزب العيش والحرية

المحتويات

١. مقدمة
٢. الومضة الأولى: المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين (١٩٣٨)
٣. الومضة الثانية: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (١٩٧٩-١٩٩٦)
٤. الومضة الثالثة: خطابات التضامن بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣
٥. خاتمة

في عام ١٩٨٥، وبينما كانت النسوية المصرية نوال السعداوي على وشك إلقاء كلمتها خلال مؤتمر الأمم المتحدة عن النساء في نيروبي، اعترضت طريقها بيتي فريدان - إحدى رائدات الموجة الثانية من الحركة النسوية بالولايات المتحدة الأمريكية - طالبة منها ألاَّ تتحدث عن فلسطين، فهذا «مؤتمر للمرأة وليس مؤتمرًا سياسيًّا» على حد تعبير فريدان. [١] لا تزال العديد من المجموعات النسوية الغربية البيضاء تتردد في دعم القضية الفلسطينية أو تدعم الصهيونية بشكل واضح انطلاقًا من مبررات منحازة بالكامل للاستعمار الإسرائيلي مثل «حق إسرائيل في الوجود» وحقها في الدفاع عن نفسها أو معاداة حماس كمجموعة إرهابية. وبالرغم من ذلك، يمكننا رصد تغير في الخطاب النسوي الداعم للقضية الفلسطينية على مستوى العالم، حيث تبنت بعض المجموعات النسوية، خاصة مجموعات النسوية السوداء والحركات الكويرية، شعار «فلسطين قضية نسوية» و«لا يمكنك أن تكوني نسوية وصهيونية في آن واحد»، باعتبار النسوية نظرية تحررية تقاوم جميع أبنية القمع والاستغلال ولا يمكنها التواطؤ مع الاستعمار أو العنصرية كما تقول مريم البرغوثي ردًّا على بعض الخطابات النسوية المؤيدة لإسرائيل.[٢] ورغم أن الحركات النسوية في العالم قد تتردد أو تتأرجح تاريخيًّا في صياغة تعارض النسوية مع الصهيونية بهذا الوضوح، [٣] فإن التضامن مع فلسطين كان مسألة بديهية بالنسبة لأغلبية النسويات في المنطقة العربية منذ تبلور الصهيونية كمشروع استعماري استيطاني في بدايات القرن العشرين. فبالطبع، يؤثر الموقع الجغرافي والخبرات التاريخية والنضالية على الخطاب التضامني لأي مجموعة، لذلك كان من الطبيعي أن تحتل القضية

الفلسطينية مكانة أكثر مركزية عند النسويات في المنطقة العربية وكذلك بدرجات مختلفة في دول الجنوب وداخل المجموعات المضطهدة والمهمشة في المجتمعات الغربية.[٤] عبرت المجموعات النسوية في المنطقة العربية عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني منذ ثلاثينيات القرن الماضي حتى الآن. ولكن المعاداة التاريخية للصهيونية في المنطقة لا تعني أن أشكال وأدوات وخطاب التضامن النسوي مع فلسطين لم تختلف طيلة هذا القرن.

ترصد هذه المقالة بعض لحظات التضامن النسوي/النسائي مع القضية الفلسطينية في المنطقة العربية منذ الثلاثينيات وحتى السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، مع التركيز على الحركة النسوية/ النسائية المصرية ومع النسويات/ النساء المنتميات لليسار بشكل خاص. لا تقدم هذه المقالة دراسة شاملة حول تاريخ التضامن النسوي اليساري في المنطقة العربية أو في مصر، بل تركز على ومضات بعينها من هذا التاريخ لتسليط الضوء على بعض المحطات الهامة من تضامن النسويات المصريات وفي المنطقة العربية مع القضية الفلسطينية. أركز على ثلاث لحظات بالأساس: اللحظة الأولى هي وقائع المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة عام ١٩٣٨، اللحظة الثانية هي وثائق لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التي أُسست تحت راية حزب التجمع التقدمي الوحدوي[٥] في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وكانت مقررتها النسوية اليسارية لطيفة الزيات، أما اللحظة الأخيرة فتتمثل في بعض الحملات والخطابات النسوية التضامنية مع غزة - والقضية الفلسطينية بشكل عام - بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. في كل من هذه الومضات المختارة أحاول تحليل الخطاب التضامني مع القضية الفلسطينية وأضعه في سياقه التاريخي.

بالإضافة إلى المصادر الثانوية، اعتمدت على بعض المصادر الأولية مثل وثائق المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين وجميعها متاحة على «أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي» وفي كتاب «**المرأة العربية وقضية فلسطين**» وأعداد نشرة «المواجهة» الصادرة عن «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» وهي متاحة إلكترونيًّا، وكذلك بعض المذكرات والسير الذاتية، بالأخص مذكرات النسوية اليسارية المصرية إنجي أفلاطون، حيث تحتوي على جانب توثيقي مهم للحركة النسوية والتنظيمات اليسارية في الأربعينيات والخمسينيات، ووثائق غير منشورة لـ«اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية»،[٦] وأخيرًا البيانات والحملات الإلكترونية لبعض المنظمات والأحزاب بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول.

الومضة الأولى: المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين (١٩٣٨)

أركز في هذا الجزء على المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين الذي عقد في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٣٨ في القاهرة بمقر «الاتحاد النسائي المصري» وبرئاسة هدى شعراوي، وحضرت فيه مندوبات من فلسطين والعراق ولبنان وسوريا وإيران ومصر، وكان أول اجتماع من نوعه للحركة النسائية في المنطقة العربية حول المسألة الفلسطينية.[٧] نُظم

هذا المؤتمر بدعوة من هدى شعراوي بعد مناشدات من عدة نساء فلسطينيات وعربيات لها «للدفاع عن قضية فلسطين أمام الهيئات الدولية». ومن بين هذه المناشدات خطاب «لجنة السيدات العربيات بالقدس» المرسل لـ«الاتحاد النسائي المصري» عام ١٩٣٦. [٨] يشكل هذا المؤتمر محطة مهمَّة من محطات التضامن النسوي مع فلسطين حيث أن له طابعًا نسويًّا وإقليميًّا خالصًا، وأتى مبكرًا في تاريخ القضية الفلسطينية، قبل حتى تأسيس دولة إسرائيل. استمر المؤتمر لثلاثة أيام وانطلق من مبدأ معاداته للصهيونية والانتداب البريطاني ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل الاستقلال، وتوصل في ختامه إلى اثنين وعشرين قرارًا تم رفعها إلى الملك فاروق الأول والمفوضيات الأجنبية والجهات الرسمية. من أهم القرارات أو المطالب التي نتجت عن المؤتمر: إلغاء الانتداب البريطاني، إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفض تقسيم فلسطين رفضًا تامًّا والإفراج عن المعتقلين السياسيين. [٩] كما أسفر عن المؤتمر كتاب جامع لوثائقه «وخصص صافي إيراد الكتاب لصالح منكوبي فلسطين ونسائها وأبنائها وأراملها». [١٠]

بقراءة وثائق المؤتمر، وبالأخص القرارات الصادرة عنه وخطابات المتحدثات على مدار جلسات المؤتمر الثلاثة، يمكننا تحليل بعض ملامح الخطاب النسوي التضامني مع القضية الفلسطينية في بدايات تكونه. أولاً، هناك وعي شديد الوضوح في جميع كلمات المؤتمر بطبيعة المشروع الصهيوني الاستعمارية وبخصوصية وضع فلسطين في المنطقة كشعب محتل من قوة استعمارية متمثلة في الانتداب البريطاني تسهل استعمار آخر استيطاني متمثل في الصهيونية. ومن اللافت للنظر أيضًا حرص بعض المتحدثات على عدم خلط الصهيونية بالدين اليهودي أو اعتبارهما شيئًا واحدًا، فتستخدم بعض المتحدثات لفظ «الصهيونية» و«الهجرات الصهيونية» كما تطرقت بعض المتحدثات أيضًا إلى حقيقة تعرض اليهود لاضطهاد في أوروبا وأن وجود اليهود في فلسطين لا يشكل مشكلة في حد ذاته. [١١] وبالرغم من أن بعض المتحدثات خلطن في كلماتهن بين الصهيونية واليهودية، فإن حرص بعضهن على عدم الانزلاق إلى شعارات رجعية أو تمييزية ضد اليهودية كدين مثيرٍ للإعجاب، وكذلك الفهم الدقيق للطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيوني. وبالطبع، الوعي بطبيعة الإمبريالية البريطانية وامتدادها في المشروع الصهيوني مفهوم في سياق المؤتمر التاريخي والذي أتت فعالياته أثناء الثورة العربية الكبرى في فلسطين التي استمرت من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٩، وبعد سنوات من النضال ضد الاستعمار في مصر والعراق ولبنان وسوريا، فجاء المؤتمر في فترة كانت الحركات المناهضة للاستعمار في أوجها في المنطقة. وحيث أن الحركات النسوية في المنطقة ولدت من رحم الحركات القومية وحركات التحديث وارتبطت بشكل وثيق بمناهضة الاستعمار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فوضوح الرؤية التحليلية للنساء المشاركات في المؤتمر حول طبيعة الاستعمار البريطاني والصهيوني أمر منطقي. بالتالي، في هذه الفترة تحديدًا من عمر الحركة النسوية فصل «قضايا المرأة» عن «السياسة» أو «القضية الفلسطينية» كما طلبت فريدان من السعداوي كان أمرًا مستحيلاً، حيث ارتبطت نشأة الحركات النسوية/ النسائية بالأساس بالتحرر الوطني. [١٢]

أتى المؤتمر أيضًا بعد أكثر من عقد من العمل النسوي المنظم في المنطقة العربية. ففي مصر كان «الاتحاد النسائي» قد أسس عام ١٩٢٣، كما تأسست جمعية «السيدات العربيات» في فلسطين عام ١٩٢٩ وتأسست نظيراتها من المنظمات النسوية في العراق ولبنان وسوريا في العشرينيات والثلاثينيات.[١٣] بالرغم من مطالبة هذه المنظمات بحقوق النساء في سياقاتهن المحلية، فإن المؤتمر لم يتطرق في كلمات رئيسته وعضواته، أو في القرارات والمطالب التي توصل إليها، إلى أي من حقوق النساء الفلسطينيات أو وضعهن تحت الاحتلال إلا فيما يخص تضحياتهن كشهيدات أو أرامل وأهمية مشاركتهن في النضال ضد الاستعمار إلى جانب الرجال. فحتى في قرارات المؤتمر، النقطة الوحيدة التي تطرقت إلى أي شيء يخص النساء هي القرار الرابع عشر، والذي يخص إنشاء لجان من السيدات للدفاع عن فلسطين من المندوبات في المؤتمر ومن ينضم إليهن لتنفيذ قرارات المؤتمر. فيبدو وكأن هناك فصل بين خطاب التضامن الإقليمي الخاص بمناهضة الاستعمار والمطالبات بحقوق النساء في المجتمعات المحلية، خاصة أن المشاركات في المؤتمر كانت لهن خطابات ومطالب نسوية صريحة في سياقاتهن المحلية في نفس الفترة.[١٤] ويبدو الشعب الفلسطيني ككتلة متجانسة في معاناته من الاحتلال في الخطاب الصادر عن المؤتمر. وربما يختلف «المؤتمر النسائي العربي لتوحيد جهود المرأة الشرقية وتقرير حقوقها المدنية والسياسية والدفاع عن قضية فلسطين» المنعقد عام ١٩٤٤ بعض الشيء، حيث جمع بين توصيات وقرارات تخص حقوق النساء العربيات عمومًا وتوصية تخص التضامن مع فلسطين تحديدًا.[١٥]

كتبت سيزا نبراوي - وكانت إحدى عضوات الوفد المصري في المؤتمر - مقالاً في مجلة «المصرية» (L'Egyptienne) - التي كانت رئيسة تحريرها - حول فعاليات المؤتمر بعد انتهائه. وكانت نبراوي أكثر المشاركات في المؤتمر قربًا من اليسار، حيث أسست فيما بعد «لجنة المقاومة النسائية الشعبية» مع إنجي أفلاطون عام ١٩٥١.[١٦] ولم يختلف خطاب نبراوي كثيرًا عن خطاب المشاركات في المؤتمر، فهي ركزت بشكل أساسي على أهمية تضامن النساء العربيات مع القضية الفلسطينية والدور البارز الذي يقمن به في مناهضة الاستعمار والدفاع عن استقلال الشعب الفلسطيني. ولكن يبرز بوضوح في مقالتها نقدها للنسويات الغربيات لموقفهن المرتبك على أحسن الفروض، أو المتواطئ على أسوأها، حيال القضية الفلسطينية. ربما لم تكن نبراوي تملك بعد الأدوات التحليلية لتقول «لا، لا يمكنك أن تكوني نسوية وصهيونية في آن واحد»، ولكنها ترى بوضوح هذا التواطؤ وتدينه، فتقول في مقالتها «لم يسمع صوت النساء المنبعث من الهيئات النسائية الدولية.»[١٧] وتطرح نبراوي بوضوح أكثر دعمها للمقاومة الفلسطينية فتنتقد دعوات وأهداف «السلام العام» التي تتبناها العديد من الهيئات النسائية الدولية باعتباره شيئًا لا يمكن إدراكه إلا إذا ساد العدل أولاً. وتطرقت كلمة نجلاء كفوري أيضًا، وهي إحدى مندوبات المؤتمر من لبنان، إلى ازدواجية معايير «الاتحاد النسائي الدولي»[١٨] الذي قرَّر مقاطعة اليابان لكونها قوة استعمارية ورفض مقاطعة إنجلترا بسبب تسهيلها الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عندما أثارت العضوات اللبنانيات

هذه النقطة، وجاء رد الاتحاد أن «فلسطين مسألة محلية لا علاقة لها بالشؤون الدولية.»[١٩] بالتالي، كان وعي النسويات العربيات بازدواجية النسوية الغربية البيضاء في مسألة فلسطين مبكرًا جدًّا كما عبرت عنه نبراوي وكفوري.

غلب على المؤتمر مشاركة النساء الأرستقراطيات اللاتي شكلن عضوية العديد من المنظمات النسائية في المنطقة في ذلك الوقت، ولكن كان هناك قدر من التنوع الأيديولوجي. فمثلاً شاركت زينب الغزالي رئيسة «جمعية الشابات المسلمات» من مصر وألقت كلمة في الجلسة الثانية من فعاليات المؤتمر. كما كان لهدى شعراوي وأخريات من عضوات «الاتحاد النسائي المصري» انتماءات سياسية معروفة نظرًا لقربهن من حزب الوفد وعضوية بعضهن فيه. بالرغم من ذلك ظلت مشاركة النساء اليساريات قليلة، إن لم تكن غائبة، عن تلك المؤتمرات التضامنية الأولى مع القضية الفلسطينية، وهو ما قد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها غياب تنظيمات يسارية قوية في تلك الفترة. ففي مصر مثلاً بعد حل «الحزب الاشتراكي المصري» في العشرينيات، لم تظهر تنظيمات يسارية قوية إلا في نهاية الثلاثينيات وبدايات الأربعينيات مثل «اسكرا» (الشرارة) و«الفجر الجديد» و«الحركة المصرية من أجل التحرر الوطني» (لاحقًا الحركة الديمقراطية من أجل التحرر الوطني أو «حدتو» بعد اتحادها مع «اسكرا»). وضمت بعض هذه التنظيمات خلال الأربعينيات والخمسينيات جيل من النساء اليساريات البارزات منهن لطيفة الزيات وإنجي أفلاطون وثريا أدهم وغيرهن، ولكن كان ذلك في مرحلة لاحقة على مؤتمر ١٩٣٨. [٢٠] ولكن كانت هناك أحزاب يسارية أخرى في المنطقة في تلك الفترة مثل «الحزب الشيوعي العراقي» و«الحزب الشيوعي الفلسطيني». وقد يرجع عدم وجود ممثلات لهذه الأحزاب إلى اتسام العمل اليساري بالسرية في المنطقة العربية في تلك الفترة، فحتى لو كانت هناك نساء منتميات إلى هذه الأحزاب ما كان سيتم تعريفهن بهذا الانتماء. وربما لم توجه دعوة للنساء المعروفات بانتمائهن للشيوعية لاعتبارهن راديكاليات أكثر من اللازم أو لموقفهن من السلطة، أو ربما كانت للنساء اليساريات تحفظات على طريقة عمل وتركيبة هذه المؤتمرات سواء من حيث المندوبات المشاركات أو من حيث علاقتهم بالدولة، ففي مؤتمر ١٩٣٨ تم تقديم القرارات الصادرة عن المؤتمر إلى الملك فاروق وأرسل المؤتمر مناشدات إلى الملوك والأمراء العرب حول قضية فلسطين، وفي مؤتمر ١٩٤٤ حضرت الملكة فريدة زوجة الملك فاروق المؤتمر. فربما لم تكن هذه الاستراتيجية في العمل مناسبة لمشاركة اليسار أو تحليله للسلطة وعلاقته بها.

وكان لليسار نشاط مستقل فيما يخص القضية الفلسطينية بداية من الأربعينيات تحديدًا. اتسمت الحركات اليسارية المختلفة بمعاداتها للصهيونية، بما في ذلك «الحزب الشيوعي الفلسطيني» نفسه (وذلك على الأقل حتى قبول الحزب قرار التقسيم بعد تأييد الاتحاد السوفيتي للقرار والعمل من خلال مؤسسات إسرائيل)[٢١] والذي كانت الغالبية العظمى من أعضائه من اليهود. بالرغم من وجود ارتباك داخل الحركة الاشتراكية المصرية حول أولوية القضية الفلسطينية على أجندة اليسار المصري، خاصة ومصر تخوض نضالها الخاص ضد الاستعمار وفيما بعد حول قرار التقسيم، توجد العديد

من الأمثلة على تضامن اليسار المصري مع فلسطين ومعاداته للصهيونية في تلك الفترة. كانت المجموعة التي عرفت باسم «الفجر الجديد» التي أسسها يوسف درويش وأحمد صادق سعد وريمون دويك الأكثر اهتمامًا بالقضية الفلسطينية، فدعمت المظاهرات المعادية للصهيونية في مصر في نوفمبر ١٩٤٥ (بالرغم من تحفظها على مهاجمة الإخوان المسلمين و»مصر الفتاة» اليهود وممتلكاتهم)، كما نشر أحمد صادق سعد أحد أوائل الكتب عن المسألة الفلسطينية عام ١٩٤٦.[٢٢] وكذلك كانت المجلات التابعة للمنظمات اليسارية مثل مجلة «الضمير» ومجلة «الجماهير» تنشر عن القضية الفلسطينية وتحذر من أخطار الصهيونية بدرجات متفاوتة في الأربعينيات والخمسينيات. وفي عام ١٩٤٦ أسس بعض الشيوعيين اليهود في منظمة «اسكرا»(الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية) [٢٣] بقيادة عزرا هراري، والتي نشطت لفترة وجيزة لمكافحة الصهيونية في الأوساط اليهودية المصرية مما أدى إلى بعض الاشتباكات العنيفة مع بعض اليهود الصهيونيين في الضاهر. وحلت الحكومة المصرية «الرابطة» عام ١٩٤٧.[٢٤] وللأسف لم أتمكن من الاطلاع على أرشيف متكامل متاح لهذه المجلات أو المبادرات لأتمكن من تقييم الخطاب النسوي اليساري حول القضية الفلسطينية. فهل كانت هناك نساء يساريات يكتبن بشكل منتظم في هذه المجلات في تلك الفترة؟ وهل تطرقن إلى قضية فلسطين؟ وهل تبنين منظور نسوي؟ وكيف يمكن مقارنته بخطاب نسويات المؤتمر الشرقي؟

على الرغم من أنني لن أتمكن هنا من الإجابة عن هذه الأسئلة بدقة، يمكننا من خلال السير الذاتية والمصادر الثانوية توثيق بعض لحظات التضامن من قِبل النسويات اليساريات. ومع ذلك، يبقى من الصعب تحليل الخطاب بشكل معمق من دون توفر أرشيف يوثق المبادرات والأطر التي عملن من خلالها. على مدار الأربعينيات أسست النسويات اليساريات العديد من الأطر التنظيمية للعمل النسوي إلى جانب عملهن داخل تنظيماتهن الحزبية، بداية من اللجنة النسائية في «دار الأبحاث العلمية»، التي استمرت من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦، وشاركت فيها إنجي أفلاطون وسعاد بدير وثريا أدهم ولطيفة الزيات، تلا ذلك تأسيس «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية» في عام ١٩٤٥، والتي عملت لمدة ثمانية أشهر فقط قبل أن تُحلّها الحكومة المصرية. كما لعبت النساء اليساريات دورًا بارزًا في «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، رغم أنها لم تكن إطارًا نسائيًا بحتًا.

وفي ١٩٤٦ أُسست «الجمعية النسائية الوطنية المؤقتة» بعد حل «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية» وغلق «دار الأبحاث العلمية». وظلت «الجمعية النسائية الوطنية المؤقتة» تعمل حتى مايو/ آيار ١٩٤٨. وفي ١٩٥١ أُسست «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» التي سبق ذكرها، ثم «الجمعية النسائية القومية» في أواخر عام ١٩٥٧ والتي تم حظر نشاطها سريعًا. كما شاركت النسويات اليساريات في العديد من المؤتمرات النسائية العالمية مثل مؤتمر باريس عام ١٩٤٥، الذي شاركت فيه سعاد زهير وسعاد كامل وصفية فاضل ونتج عنه تأسيس «الاتحاد النسائي الدولي الديمقراطي».[٢٥]

وبالرغم من عدم وجود أرشيفات لتلك الأطر التنظيمية أو وثائق باقية، فهناك بعض المعلومات التي تدل على موقفهم من القضية الفلسطينية وقضية الاستعمار. فمثلاً، طبقًا لبعض المصادر، استقالت سيزا نبراوي من عضوية «الاتحاد النسائي الدولي» بسبب موقفه المتخاذل من القضية الفلسطينية وانضمت إلى «الاتحاد النسائي الدولي الديمقراطي» عام ١٩٥٢ بسبب دعمه لقضايا التحرر الوطني، [٢٦] كما نشرت نيابة عن «الجمعية النسائية القومية» مقالة بعنوان «حداد وأمل» في الذكرى العاشرة من النكبة. وألقت لطيفة الزيات أيضًا محاضرة بعنوان «ما هي الصهيونية؟» عام ١٩٤٦ في «دار الأبحاث العلمية». [٢٧] وبالطبع كانت مناهضة الاستعمار بشكل عام قضية مركزية في كل هذه الأطر النسوية، فكان قسم «رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية»: «نحن نساء مصر نقسم قسمًا مقدسًا على الكفاح المستمر بمختلف أشكاله حتى نقضي على الرجعية والاستعمار قضاءً تامًا، وحتى تعم بلادنا ديمقراطية حقيقية. [٢٨]

بالتالي، كان التضامن النسوي في مصر والمنطقة العربية مع القضية الفلسطينية مبكرًا جدًا وبديهيًا إلى درجة كبيرة، لارتباط الإرهاصات الأولى من الحركة النسوية/ النسائية بالتحرر الوطني ومناهضة الاستعمار. وكان مؤتمر ١٩٣٨ - وبعده مؤتمر ١٩٤٤ - حالة تستحق التوقف عندها وإن كانت مشاركة اليسار به ضعيفة للغاية (يمكن اعتبار نبراوي المشاركة الوحيدة التي لها ميل يساري بعض الشيء) باعتباره الأول من نوعه، خاصة أن وثائقه تؤكد على وعي نسوي مبكر بطبيعة القضية وتعقيداتها وبأهمية تضامن الحركة النسوية معها. وكانت مشاركة النساء اليساريات في دعم القضية الفلسطينية في الأغلب من خلال أطر مختلفة للعمل مع وجود بعض النسويات مثل سيزا نبراوي اللاتي عملن من خلال الأطر اليسارية و«الاتحاد النسائي المصري» والمنظمات المماثلة له في دول المنطقة.

الومضة الثانية: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (١٩٧٩-١٩٩٦)

منذ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩ وحتى منتصف التسعينيات، كل أحد، في تمام الساعة السادسة مساءً في الشتاء والسابعة في الصيف، في أول قاعة على اليمين بمقر حزب التجمع، كان يعقد اجتماع «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية». كما يروي سيد البحراوي، «يتفاوت العدد بين العشرات والأفراد القلائل، حسب الأحوال، ولكن لن تخلو هذه القاعة في هذا الموعد أبدًا في كل الظروف، ستجد على الأقل لطيفة الزيات» [٢٩]. تأسست «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» في ٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٩ بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، إثر مؤتمر عقده حزب التجمع في مقره في ٢ إبريل/ نيسان ١٩٧٩. نشأت اللجنة تحت راية الحزب، ولكن كإطار للعمل المشترك بين أعضاء الحزب وغيرهم من اليساريين والمعادين لاتفاقية كامب ديفيد وللتطبيع مع إسرائيل بشكل عام. كانت أهداف اللجنة الرئيسية هي مواجهة التطبيع الثقافي والفكري مع إسرائيل ورفعت شعار «المقاطعة الكاملة لجميع عمليات التبادل الثقافي والعلمي والتربوي والفني مع المؤسسات الصهيونية. [٣٠] على مدار أكثر من ١٥ عامًا، نظمت اللجنة ندوات وحلقات نقاشية وأصدرت بيانات وكراسات عن

القضية الفلسطينية وعن الصهيونية والثقافة القومية، كما أصدرت نشرة سنوية بعنوان «المواجهة» التي صدر عددها الأول في يونيو/ حزيران عام ١٩٨٣. وبالرغم من أن اللجنة ليست إطارًا نسويًّا بالضرورة، فإنني أعتبرها محطة مهمة من محطات التضامن النسائي/النسوي مع القضية الفلسطينية لعدة أسباب. أولاً، استمرت لطيفة الزيات مقررة اللجنة حتى وفاتها [٣١] وأنا أعتبرها من أبرز اليساريات المساهمات في الحركة النسوية/النسائية منذ الأربعينيات، حيث شاركت في أطر عمل نسائية مثل «اللجنة النسائية في دار الأبحاث العلمية» كما أن كتاباتها الأدبية ذات طابع نسوي واضح، ولم تكن الزيات فقط تيسر أو تدير أعمال اللجنة ولكنها لعبت الدور الأساسي في تشكيل توجهاتها وقيادة معاركها. [٣٢] بالإضافة إلى ذلك، شاركت العديد من النساء اليساريات بشكل منتظم في تحرير نشرة «المواجهة». فكانت رضوى عاشور رئيسة تحرير النشرة وإنجي أفلاطون وأمينة رشيد وعفاف مراد وعواطف عبد الرحمن وفريدة النقاش من مستشاري التحرير. ويجب الإشارة هنا إلى أن العديد من هؤلاء النساء لم يكن يعرفن أنفسهن كنسويات أو فاعلات في الحركة النسوية/ النسائية بالضرورة (ربما باستثناء إنجي أفلاطون)، وكان يجمعهن الانطلاق من إطار «اليسار التقدمي»، ولكن يمكننا قراءة إسهاماتهن اليوم وتحليلها من منظور نسوي حتى إن لم تكن هذه الإسهامات تتبنى هذا الإطار. لذلك، تشكل اللجنة وبالأخص نشرة «المواجهة» مصدرًا مهمًّا لتحليل خطاب يساري تقوده مناضلة نسوية مثل لطيفة الزيات ومناضلات يساريات تقدميات أخريات في لحظة تاريخية فارقة. ومن المهم تحليل مساهمة النساء اليساريات في التضامن مع فلسطين وفي تشكيلهن للخطاب المعادي للصهيونية، حتى إن لم يكن ذلك من خلال أطر نسوية أو موضوعات تخص حقوق النساء في حد ذاتها، خاصة أن اللجنة من الأطر التنظيمية القليلة في تلك الفترة التي لها أرشيف رقمي. اعتمدتُ في هذا الجزء بالأساس على أعداد نشرة «المواجهة» - وبالأخص مقالات النساء فيها- وبعض إصدارات اللجنة الأخرى مثل وثائق مؤتمر المثقفين المصريين عام ١٩٩١ وملف خاص بقضية سليمان خاطر. [٣٣]

أغلب مقالات النشرة متعلقة بتحليل الهيمنة الثقافية الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة بعد كامب ديفيد وتحليل الإمبريالية الثقافية ودورها في قبول التطبيع مع إسرائيل ومخاطر التبعية الثقافية ودور المؤسسات الأمريكية فيما أسمته رضوى عاشور في مقالها «غزو العقول.. الجهاز الأمريكي لتصدير الثقافة» في الكتاب الثاني من النشرة الصادر في فبراير/ شباط ١٩٨٤. [٣٤] وهناك بعض الملامح التي تظهر جليًّا في كتابات النساء/النسويات اليساريات في تلك الفترة التي لم تكن متبلورة أو معبرًّا عنها في الوثائق التي عرضتها الورقة في الجزء الأول. أولاً، يتسع تعريف الإمبريالية والاستعمار بشكل أكثر تعقيدًا من تعريفه في الأربعينيات والخمسينيات عندما كانت شعوب المنطقة تواجه احتلالاً عسكريًّا مباشرًا. فتظهر التبعية الثقافية لشعوب الجنوب ومحاولات الهيمنة الثقافية من الرأسمالية والإمبريالية الأمريكية والإسرائيلية كأخطار وأشكال من الاستغلال لم تكن صياغتها ممكنة منذ عقدين أو ثلاثة. وبالطبع لم تكن أمريكا أصلاً تحتل مكانًا

مهمًّا في تحليل مناضلي المنطقة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في مقابل بريطانيا وفرنسا. وتتبنى النشرة موقفًا شديدًا العدوانية تجاه جميع مراكز الدراسات وجهات التمويل الأمريكية منها «مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية» (SSRC) و»جمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية» (MESA) والجامعات الأمريكية في بيروت والقاهرة كأذرع ثقافية للإمبريالية الأمريكية والإسرائيلية. [٣٥] وإن كنت أرى هذا الموقف متشددًا بعض الشيء خاصة مع تطور بعض هذه المنظمات - فمثلاً تبنت «جمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية» قرارًا بمقاطعة إسرائيل عام ٢٠٢٢، ولكن يمكن فهم هذا الموقف في سياقه في أعقاب كامب ديفيد وبداية التطبيع مع إسرائيل.

وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تخطى خطاب اللجنة وأنشطتها مسألة مقاومة التطبيع. وهنا يظهر ثاني ملمح مهم في خطاب اللجنة، وهو رؤية القضية الفلسطينية بوضوح كـ»قضية مصرية». كان هناك بعض التردد في الأربعينيات داخل اليسار حول أولوية القضية الفلسطينية خاصة ومصر تخوض معركتها الخاصة من أجل استقلالها. في وثائق اللجنة هناك حسم واضح أن مواجهة إسرائيل ليست مسئولية الفلسطينيين وحدهم بل مسئولية كل شعوب المنطقة العربية صاحبة المصلحة في إنجاز مشروع ديمقراطي عربي» وأن وجود الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وجنوب لبنان هو خطر على استقلال مصر» حتى وإن كانت مصر في سلام مع إسرائيل.[٣٦] عملت اللجنة خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي للبنان مع «اللجنة القومية المصرية لمناصرة شعبي فلسطين ولبنان»[٣٧] بل أن يتوقف نشاطها. ووضوح اللجنة في صياغة ما تشكله إسرائيل من خطر على مستقبل المنطقة وتعريفها «للثقافة القومية» كمفهوم يتخطى مصر كوطن يجعل مفهوم «التضامن» ليس كافيًا لوصف رؤية اللجنة للقضية الفلسطينية، فهو ليس تضامنًا مع شعب آخر، بل هو دفاع عن النفس. كما بدأت اللجنة في أخذ مسافة بعض الشيء من القيادة الفلسطينية المتمثلة في «فتح» منذ أواخر الثمانينيات ثم توجيه نقد لقيادة منظمة التحرير بالأخص بعد أوسلو واتفاق «غزة أريحا». وتعبر اللجنة عن ذلك بوضوح في الكتاب الجامع لوثائقها ومواقفها الصادر في ١٩٩٤ والذي يقول «حكمت الأوضاع على مر الأيام بتباعد في بعض الأحيان بين خط اللجنة وخط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد الطريق الرسمي الذي وضعته المنظمة لنفسها تدريجيًّا منذ الخروج من لبنان وحتى اليوم، والذي انطوى في رأي اللجنة على بعض التنازلات المجانية.»[٣٨] وبالإضافة إلى طرح خطاب راديكالي فيما يخص التطبيع فقد كان للجنة منجزات عملية أيضًا بالتعاون مع مجموعات أخرى مثل منع الكتاب الإسرائيليين من معرض الكتاب المصري بعد حملة بدأت عام ١٩٨١.

وبالرغم من أن نسويات مثل لطيفة الزيات وإنجي أفلاطون كن يكتبن بشكل منتظم في النشرة، فإنه قليلاً ما كان يتم التطرق لأي قضايا تخص النساء الفلسطينيات. بالطبع لا يقلل ذلك من كون النشرة أداة للتضامن مع فلسطين استخدمتها وساهمت فيها النسويات اليساريات، إلا أن غياب منظور النوع أيضًا مثير للتأمل. وربما الاستثناء الوحيد

في أعداد «المواجهة» التسعة هو مقال لطيفة الزيات في الكتاب الخامس الصادر بتاريخ سبتمبر/ آيلول ١٩٨٥ «قراءة في أوراق شهيدات» والتي تركز فيه على شهيدتين من جنوب لبنان وهما سناء محيدلي من «الحزب السوري القومي الاجتماعي» والتي نفذت عملية استشهادية عام ١٩٨٥ في جنوب لبنان، ولولا إلياس عبود من الحزب الشيوعي اللبناني التي «استشهدت خلال اشتراكها في هجوم على دورية للعدو الإسرائيلي في مدخل بلدة القرعون الجنوبي». [٣٩] وتكتب الزيات حول لولا وسناء كشهيدات ومناضلات ضد الاستعمار وتربط فيه التضحيات الشعبية في لبنان وفلسطين بمصر عبر التاريخ. ولأول مرة تتحدث الزيات في تضامنها مع الشهيدات المناهضات للاحتلال الإسرائيلي عن تجربتها هي كامرأة مناضلة. فتشرح أن إعجابها بسناء ولولا غير مرتبط بالتضحية الفردية ولكن بارتباط ذلك بالعمل الجماعي. وتفكر بإيجاز حول تجربتها هي كامرأة في بداية نشاطها الطلابي وحول إحساسها بجسدها التي كانت تحمله ك»وزر»، على حد تعبيرها، ولم يختلف إحساسها بجسدها إلا عندما نشطت في الحركة الطلابية وأعادت الجماهير صياغتها لهذا الجسد.[٤٠] (ويعتبر هذا الربط في المقال بين الشهيدتين وبين نشاط لطيفة الزيات نوعًا من التأملات عن علاقة المناضلات في المجال العام بأجسادهن وعن التناقض بين جسد النساء كشيء شخصي شديد الحميمية وبين المعنى الذي يكتسبه في العمل الجماعي سواء من خلال العمل المسلح أو العمليات الاستشهادية أو قيادة المظاهرات أو إلقاء الخطابات. ويعد هذا المقال من اللحظات النادرة على حد ما تتيحه لنا الوثائق التي يتم فيها ربط نضال النساء الفلسطينيات و/أو اللبنانيات بقضية الجسد ولو بشكل موجز ومختصر، والتي يكون فيها ربط مباشر بين النضال ضد الاستعمار ووعي المناضلات بأجسادهن.

وبالطبع كانت هناك عدة محطات ومبادرات يسارية/نسائية للتضامن مع الشعب الفلسطيني بالتزامن مع «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» وبعد توقف اللجنة عن العمل. ومن المفيد الإشارة إلى بعض هذه المبادرات قبل الانتقال للحديث عن سياق ما بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. وأود أن أسلط الضوء هنا على دور «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية» والتي تأسست عام ٢٠٠٠ وتوقف نشاطها عام ٢٠٠٤. تأسست اللجنة في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول بعد أسبوعين من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية بمبادرة من «مركز النديم لمناهضة العنف والتعذيب.»[٤١] دعا المركز إلى اجتماع تشاوري لدعم الانتفاضة ونتج عنه تشكيل نواة للجنة شعبية ثم انضم إلى اللجنة عدد من الشخصيات المنتمين إلى اليسار والتيار الناصري بشكل أساسي. وتعد اللجنة محطة شديدة الأهمية وإن لم تكن إطارًا نسويًا أو نسائيًا، حيث أن مؤسسات «مركز النديم» وهن صاحبات هذه المبادرة من المناضلات اليساريات البارزات كما لهن باع في النضال النسوي، حيث اهتم «مركز النديم» بمناهضة جميع أشكال العنف والتعذيب بما فيها العنف الأسري والعنف ضد النساء بشكل عام وإعادة تأهيل الناجيات/الضحايا. وتقول الدكتورة ماجدة عدلي وهي مناضلة يسارية ونسوية وإحدى مؤسسات «مركز النديم»، إن اللجنة شكلت لجانًا نوعية للأدوية والدعم الغذائي والعمل السياسي والعمل الجماهيري،

وبالإضافة إلى عمل تلك اللجان نظمت اللجنة تظاهرات لدعم الانتفاضة كان يستجيب لها عشرات الآلاف من المصريين. كما توسع عمل اللجنة خارج القاهرة وأصبح لها فروع في العديد من محافظات مصر. كما أطلقت اللجنة عريضتين إحداهما موجهة لرئيس الجمهورية والأخرى موجهة للأمم المتحدة، وسعت لجمع التوقيعات على هذه العرائض فيما أطلقت عليه «حملة المليون توقيع». [٤٢] وأرسلت اللجنة قوافل إغاثية شعبية كذلك. ومن ضمن المواقف الدالة على شعبية اللجنة استقبال أهالي العريش لقافلة اللجنة التي منعت من الوصول إلى رفح وتوقفت في العريش، حيث استقبلها أهالي العريش بشكل حافل وتحول هذا الاستقبال إلى مظاهرة حاشدة تنديدًا بسياسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي.[٤٣]

ويبرهن عم اللجنة مرة أخرى على اهتمام النسويات والنساء اليساريات بشكل عام بالقضية الفلسطينية وتمكنهن مع أطراف أخرى بتنظيم حملة شعبية يشارك فيها عدد كبير من عموم المصريين الذين تفاعلوا مع اللجنة سواء بالانخراط فيها أو بالتظاهر أو التبرع لها. ولكن مثل نشرة «المواجهة» ومؤتمر ١٩٣٨ لم يكن هناك تسليط خاص للضوء على معاناة النساء الفلسطينيات أو احتياجاتهن بالرغم من وجود نسويات في اللجنة ومن انخراط «مركز النديم» تحديدًا في مناهضة العنف ضد النساء. فوثائق اللجنة التي تمكنت من الاطلاع عليها من خلال الأرشيف الخاص غير المنشور للدكتورة ماجدة عدلي تتبنى مطالب تخص القضية الفلسطينية بشكل عام مثل غلق السفارة الإسرائيلية في مصر وإنهاء جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل. وتتحدث وثائق اللجنة التي تمكنت من الاطلاع عليها عن معاناة «الشعب الفلسطيني» والتضامن معه بشكل عام. وتقول د. ماجدة عدلي إنهن لم ينتبهن في ذلك الوقت إلى الاحتياجات الخاصة بالنساء في القوافل الإغاثية أو في أنواع الأدوية والمساعدات التي يتم إرسالها وأن الوعي بهذا النوع من الاحتياجات أتى في مرحلة لاحقة بعد توقف اللجنة عن العمل.

بالتالي قاد اليسار من خلال لجنة الدفاع عن الثقافة القومية على مدار الثمانينيات والتسعينيات خطابًا وحركة مناهضة للتطبيع وساهم في تعريف الإمبريالية الثقافية ونقدها، وكان للنسويات اليساريات دور بارز في تشكيل هذا الخطاب خاصة من خلال لطيفة الزيات كمقررة للجنة. كما ساهمت اللجنة أيضًا في إعادة صياغة القضية الفلسطينية كقضية مصرية وفي تطوير موقف نقدي من بعض فصائل المقاومة الفلسطينية. ولأن العديد من كتاب «المواجهة» كانوا من النساء، كانت هناك لحظات نادرة يتم التطرق فيها إلى قضايا النوع مثل مقال الزيات «قراءة في أوراق شهيدات». وشكلت «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية» لحظة أخرى من التضامن اليساري الذي شاركت فيه عدد من النساء والنسويات اليساريات بشكل لافت. وفي الحالتين، أخذت النساء اليساريات على عاتقهن واجب التضامن ودعم القضية الفلسطينية بأدوات مختلفة حتى وإن ظل هناك انفصال بعض الشيء بين نشاطهن في دعم هذه القضية باعتبارها قضية تحرر وطني ونشاط بعضهن في مجال حقوق النساء.

الومضة الثالثة: خطابات التضامن بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣

ظهرت كثيرٌ من خطابات وفعاليات التضامن النسوي في المنطقة العربية مع غزة إبان عملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ وما تلاها من حرب إبادة جماعية تقودها إسرائيل على غزة حتى كتابة هذه السطور. فمثلاً في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ نُشر بيان مشترك للتضامن النسوي مع فلسطين موقع عليه أفراد وكيانات وأحزاب من المنطقة العربية، من بينهم على سبيل المثال وليس الحصر مؤسسة «المرأة الجديدة» وحزب «العيش والحرية» (تحت التأسيس) ومؤسسة «قضايا المرأة المصرية» وغيرهم من مصر، و«المنظمة الوطنية لأمازونات ليبيا» و«معهد المرأة القيادية بالعراق» و«جمعية المرأة البحرينية» وغيرهم. لن يسعنا بالطبع تحليل جميع الخطابات أو الفعاليات التقدمية النسوية التضامنية في مصر أو المنطقة العربية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، وبالتالي سأركز على مثالين فقط شاركت بهما كيانات أو مجموعات يسارية وهما حملة «مش رفاهية» التي نظمتها أحزاب «العيش والحرية» (تحت التأسيس) والحزب «الاشتراكي المصري» والحزب «المصري الديمقراطي الاجتماعي» وحزب «الدستور»، وبيانات «التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان».

انطلقت حملة «مش رفاهية» في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤ واستمرت لمدة شهر تقريبًا حيث صدر بيانها الختامي في ٤ فبراير/ شباط ٢٠٢٤. وكان الهدف الرئيسي من الحملة، التي نظمتها الأحزاب الأربعة المذكورة أعلاه (ومن بينهم حزبان يساريان وحزبان يمكن اعتبارهما ديمقراطيين اجتماعيين أو من أحزاب الوسط) بالتعاون مع بعض المجموعات النسوية، هو جمع تبرعات لقافلة مساعدات شعبية تركز على احتياجات النساء في غزة مثل الفوط الصحية وأدوات النظافة الشخصية والملابس ولبن الأطفال ومثبتات الحمل والعلاجات الهرمونية، وانتهت الحملة يوم ٤ فبراير/ شباط بتسليم وفد من الحملة التبرعات التي تم جمعها على مدار شهر للهلال الأحمر. تقدم الأحزاب المشاركة في الحملة خطابًا سياسيًّا ونسويًّا أو على حد تعبيرهم «رسالة وطنية ونسوية.»[٤٤] فمن ناحية، تدين الحملة حرب الإبادة والصهيونية بشكل عام، كما توجه نقدًا للنظام المصري أيضًا لتقييده حرية التعبير وعجزه عن فرض سيادته على معبر رفح. ومن ناحية أخرى، تسلط الحملة الضوء بشكل خاص على معاناة النساء واحتياجاتهن في هذه الحرب. فعلى عكس مؤتمر ١٩٣٨ ووثائق لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، التركيز الأكبر هنا على وضع النساء كنساء في الحرب - وتحت الاحتلال بشكل عام - وما يتعرضن له من تمييز واستغلال على أساس نوعهن وليس فقط كشهيدات أو مناضلات من أجل الاستقلال. ويتضح هذا من هدف الحملة نفسه وبياناتها وكلمات عضواتها في المؤتمر الختامي، فتطرح الحملة غياب احتياجات النساء لسلامتهن الجسدية والنفسية سواء خلال فترة الحيض أو الحمل والولادة أو فترة انقطاع الطمث باعتبارها معاناة إضافية تتحملها النساء في الحروب.[٤٥] وعنوان الحملة نفسه «مش رفاهية» لا ينتقد فقط الاحتلال أو السلطة ولكنه موجه

أيضًا للمجتمع وخصوصًا لبعض المواطنين والمواطنات الذين صرحوا على مواقع التواصل الاجتماعي بأن معاناة النساء واحتياجاتهن في الحروب أمر ثانوي أو سفهوا من هذه الاحتياجات.

وفي ٧ إبريل/ نيسان، أي بعد انتهاء الحملة بشهرين صدر بيان بعنوان «لن نصمت على انتهاك أجساد النساء الفلسطينيات» يدين العنف الجنسي في قطاع غزة، خاصة بعد أحداث مجمع الشفاء الطبي والتي تعرضت فيها النساء الفلسطينيات إلى انتهاكات وحشية مثل تعرية واغتصاب عدد من النساء بعد حصار المستشفى. ويتطرق البيان إلى وقائع أخرى تعرضت فيها النساء الفلسطينيات إلى العنف الجنسي منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. ووقعت العديد من الكيانات والأفراد على البيان من بينهم كيانات شاركت في حملة «مش رفاهية» مثل حزب «العيش والحرية» (تحت التأسيس) وكيانات عربية وإقليمية. وتظهر حملة «مش رفاهية» والبيان المشار إليه وغيرهم من أمثلة مركزية قضايا النساء وتوثيق انتهاك أجسادهن سواء عن طريق العنف المباشر أو منع المساعدات الإنسانية. وترجع هذه المركزة إلى عدة أسباب. أولاً، احتلت قضية العنف الجنسي ضد النساء مكانة مركزية في الحركة النسوية المصرية والعربية كذلك على مدار العقدين الماضيين. فإذا اتبعنا تأريخ هالة كمال لموجات الحركة النسوية المصرية، فالموجة الرابعة والتي بدأت بعد ثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ هي موجة مناهضة العنف ضد النساء بامتياز.[٤٦] ويعتبر هذا امتدادًا طبيعيًّا أيضًا لنضال نسويات الموجة الثالثة في مصر- مثل نوال السعداوي ومؤسسة «المرأة الجديدة» - اللاتي نشطن حول الحقوق الإنجابية للنساء خاصة مناهضة الختان. بالتالي، أصبحت الحقوق الجسدية للنساء تحتل مكانة شديدة المركزية داخل الحركة النسوية. ثانيًا، ناضلت العديد من النساء اليساريات لتسييد قضية العنف الجنسي والحقوق الجسدية للنساء بشكل عام داخل اليسار المصري على مدار العقد الماضي.[٤٧] وبالتالي خرجت حملات مثل «مش رفاهية» أو بيان عن انتهاك أجساد النساء بمبادرة من أو بتوقيع أحزاب يسارية في مصر والمنطقة العربية. ويُعد البيان الذي توجهت به عدد من النساء (العديد منهن من النسويات واليساريات) إلى المكتب الإقليمى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ٢٣ إبريل/ نيسان ٢٠٢٤ تنديدًا بالجرائم المرتكبة ضد النساء في غزة والسودان مثال آخر على ذلك، حيث سلط البيان الضوء على سياق الاحتلال وتخاذل الهيئات الدولية عن تأدية دورها، ولكنه تطرق بشكل أساسي أيضًا إلى الجرائم التي تتعرض لها النساء وبالأخص الجرائم الجنسية كما تبنَّى عدة مطالب من بينها «دخول بعثة من مراقبين دوليين تابعين للهيئة وكل الهيئات الأممية المعنية للتحقيق في جرائم الحرب لا سيما الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيات والسودانيات.»[٤٨] وربما ينبغي الإشارة هنا إلى بعض أوجه التشابه في أدوات التضامن بين «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية» وحملات التضامن بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، مثل توجيه الخطابات للهيئات الدولية لوضعها أمام مسؤولياتها وجمع التبرعات وتنظيم القوافل الإغاثية، ولكن تتضح المكانة المركزية التي احتلتها قضايا الحقوق الجسدية والعنف ضد النساء

في السنوات الماضية في اختلاف أطر العمل والموضوعات التي تناولتها المجموعات النسوية التقدمية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. كما اختلفت بعض الأدوات أيضًا منذ الانتفاضة الثانية، فبينما كانت اللجنة الشعبية قادرة على تنظيم تظاهرات ضخمة وتجذير اللجنة الشعبية في المحافظات، لا يسمح السياق السياسي الحالي في مصر للنسويات اليساريات والتقدميات بالتحرك بشكل جماهيري. حاولت هؤلاء النساء تنظيم بعض التظاهرات السريعة بشكل مفاجئ لما يحمله التظاهر والنشاط السياسي بشكل عام في مصر من مخاطر، وخير برهان على ذلك هو انتهاء التظاهرة المشار إليها أمام مكتب الأمم المتحدة للمرأة بالقبض على ١٦ من المشاركات في هذه التظاهرة والإفراج عنهن في اليوم التالي. [٤٩]

أما «التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان» فهو ليس منظمة يسارية بالمعنى التقليدي، ولكنه إطار تنظيمي تقدمي تأسس عام ٢٠١٥ يضم عددًا من المدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية بعضهن يساريات. قام «التحالف» بالتفاعل مع الأحداث على أكثر من صعيد. فمثلاً قام بنشر رسالة من النساء المصريات بعنوان «رسالة إلى نساء غزة»[٥٠] و معا ضد التطهير العرقي في فلسطين[٥١] وبيان جماعي صادر بمناسبة يوم ٨ مارس/ آذار. [٥٢] وفي جميع هذه البيانات كما هو الحال في حملة «مش رفاهية» إلى جانب إدانة الاحتلال وحرب الإبادة بشكل عام، هناك تركيز على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء على أساس نوعهن وخاصة العنف الجنسي و«الإبادة الإنجابية»، كما تركز هذه البيانات أيضًا على «الأختية» (Sisterhood) بين نساء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالإضافة إلى تلك البيانات، ينشر التحالف بشكل منتظم - بالقدر الذي تتيحه ظروف الحرب - «يوميات مدافعة تحت القصف» والتي تكتبها زينب الغنيمي من غزة وهي محامية وباحثة ومديرة «مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة».[٥٣] كما تنشر شهادات لبعض النساء حول تجاربهن في الحرب والنزوح مثل الإعلامية مدلين شقلية.[٥٤] ويعد هذا النوع من التضامن عبر توثيق شهادات النساء الفلسطينيات أنفسهن شديد الأهمية خاصة في سياق حرب لا تهدف فقط للقتل والتدمير، ولكن أيضًا لطمس أي ملامح لغزة ومحو أي ذكريات عنها وجعل وجود سردية للفلسطينيين عن الحرب شبه مستحيل في ظل إطلاق آلة القتل المجنونة وقطع الاتصالات. ولفت نظري في يوميات زينب الغنيمي تطرقها لعدة موضوعات تخص وضع النساء داخل الحرب لا تصورهن فقط كبطلات أو شهيدات. مثلاً في مدونتها من يوم ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠٢٤ تطرح بجرأة مسألة الحميمية بين الأزواج خلال ظروف الحرب والنزوح وتأثير الحرب على العلاقات الإنسانية والعاطفية. وربما كان تناول هذه الجوانب من الحرب أكثر صعوبة أو أقل قبولاً لدى أجيال سابقة من النسويات أو في سياقات تاريخية أخرى.

وحيث أننا تطرقنا إلى موضوع العنف الجنسي ضد النساء الفلسطينيات، أريد الإشارة أيضًا إلى تناول بعض النسويات العربيات الادعاءات باغتصاب إسرائيليات في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول. ولفت نظري تحديدًا مقال غدى العنداري «عن فلسطين.. وأخواتنا النسويات اللاتي يكرهننا.» [٥٥] حيث تقول غدى «أتمسّك بمقولة «نصدق الناجيات» بصرف النظر

عن أصلهن وأماكن تواجدهن. ولا أضع نفسي في موقع التبرير أو الدفاع عن أي مجموعة من الرجال وأي مجموعة دينية و/أو مسلّحة، من دون أن يعني ذلك إلغاء تأييدي المطلق بحقّها في المقاومة بوصفها شعبًا مُستعمرًا مقهورًا، ذلك أنني كنسوية، سأظلّ أعي بشاعة الاستعمار، وما بمقدور الرجال اقترافه وإن كانوا من الفئات المقموعة، وكيف أن باستطاعتهم دومًا إلحاق العنف الجنسي والأذى بالنساء، وإن كانت هؤلاء الأخيرات من فئة القامع. لكن كما تحذر غدى - وأتفق معها - الاغتصاب والعنف الجنسي لا يجب أن يتحولا إلى أدوات يستخدمها الاستعمار و»النسويات» الصهيونيات لإسكات أو ابتزاز النسويات المتضامنات مع القضية الفلسطينية خاصة في ظل انتهاك إسرائيل أجساد النساء الفلسطينيات يوميًّا.

خاتمة

اختلفت أدوات النسويات اليساريات للتضامن مع فلسطين في المنطقة العربية - وفي مصر بالأخص - خلال القرن الماضي حسب السياق التاريخي والموضوعات ذات الأولوية على أجندة اليسار والحركة النسوية/ االنسائية من التحرر الوطني إلى مقاومة التطبيع وصولاً للعنف الجنسي. بدأ التضامن النسوي/النسائي في مصر والمنطقة العربية مع الشعب الفلسطيني مع تبلور المشروع الصهيوني من ناحية وتبلور الحركات النسائية في المنطقة من ناحية أخرى، ومؤتمر ١٩٣٨ خير دليل على ذلك، حيث برهن على فهم دقيق لطبيعة هذه القضية وارتباطها بالمبادئ النسوية، وإن كانت مشاركة النسويات أو النساء اليساريات به ضعيفة للغاية. ولكن استخدمت النساء اليساريات في الأربعينيات والخمسينيات أطرًا أخرى للتضامن مع فلسطين من خلال الندوات والمحاضرات. وكان الاهتمام والوعي المبكر بالقضية الفلسطينية أمرًا طبيعيًا بالنسبة للحركة النسوية/ النسائية في المنطقة لارتباطها الوثيق بحركات التحرر الوطني في تلك الفترة. ومع تأسيس دولة إسرائيل وتوحش الاحتلال الصهيوني في فلسطين والمنطقة وتطور التنظيمات اليسارية نفسها في مصر، احتلت القضية الفلسطينية مكانة شديدة المركزية داخل الحركة اليسارية. وبعد اتفاقية «كامب ديفيد» أصبحت مقاومة التطبيع مهمة رئيسية على أجندة اليسار المصري. ويظهر ذلك بوضوح في عمل «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» ونشرة «المواجهة» الصادرة عن اللجنة والتي شارك فيها عدد كبير من النساء اليساريات - وإن لم يكونوا بالضرورة نسويات - وكانت لطيفة الزيات وهي ذات إسهامات مهمَّة في الحركة النسوية/ النسائية في تلك الفترة مقررة اللجنة طوال فترة عملها. وساهمت «المواجهة» في تطوير خطاب مركب حول الإمبريالية والهوية والثقافة الوطنية، تخلله في أحيان نادرة جدًّا تحليل نسوي أو اهتمام خاص بالنساء الفلسطينيات. كما استخدمت النسويات أيضًا أدوات أخرى مثل قوافل الإغاثة وجمع التبرعات كما تكشف لنا تجربة «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية»، ونجحت المشاركات في هذه اللجنة في خلق حراك جماهيري حول القضية الفلسطينية من خلال إطار يساري واسع. وفي هذه الومضات الأولى يظهر أحيانًا فصل بين المطالب النسوية والتحليل النسوي الذي تتبناه النساء في الأطر النسوية وبين التضامن مع فلسطين أو الشعب

الفلسطيني باعتباره كتلة متجانسة. ولكن أشكال التضامن المتنوعة تلك مهمة في حد ذاتها حتى إن لم تتبنَّ مطالب نسوية خالصة. فهي تمثل مساهمة النساء/النسويات اليساريات على مدار عقود طويلة في تطوير خطاب نظري وحراك داعم للشعب الفلسطيني ومناهض للاستعمار بأوجهه المختلفة. وقد لا ينطبق هذا التحليل على كل أمثلة التضامن النسائي/النسوي اليساري خلال تلك الفترة ولكنه على الأقل ملمح متكرر في الأمثلة المحددة التي اشتبكت معها هذه الورقة. في أشكال التضامن بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ الاهتمام بالانتهاكات ضد النساء الفلسطينيات ومركزية أجسادهن يبدو أكثر وضوحًا، ويرجع ذلك من ناحية إلى مركزية قضايا الجسد والعنف داخل الحركة النسوية في العالم والمنطقة خلال العقدين الأخيرين وكذلك المحاولات المستمرة للنساء اليساريات لتبني منظور نسوي أو على الأقل حساس لقضايا النوع داخل التنظيمات وأطر العمل اليسارية.

وأخيرًا نحلم باليوم الذي نستطيع أن نكتب فيه كنسويات يساريات عن فلسطين حرة بلا محتل وبلا عنف وقمع واستغلال.

الملحقات

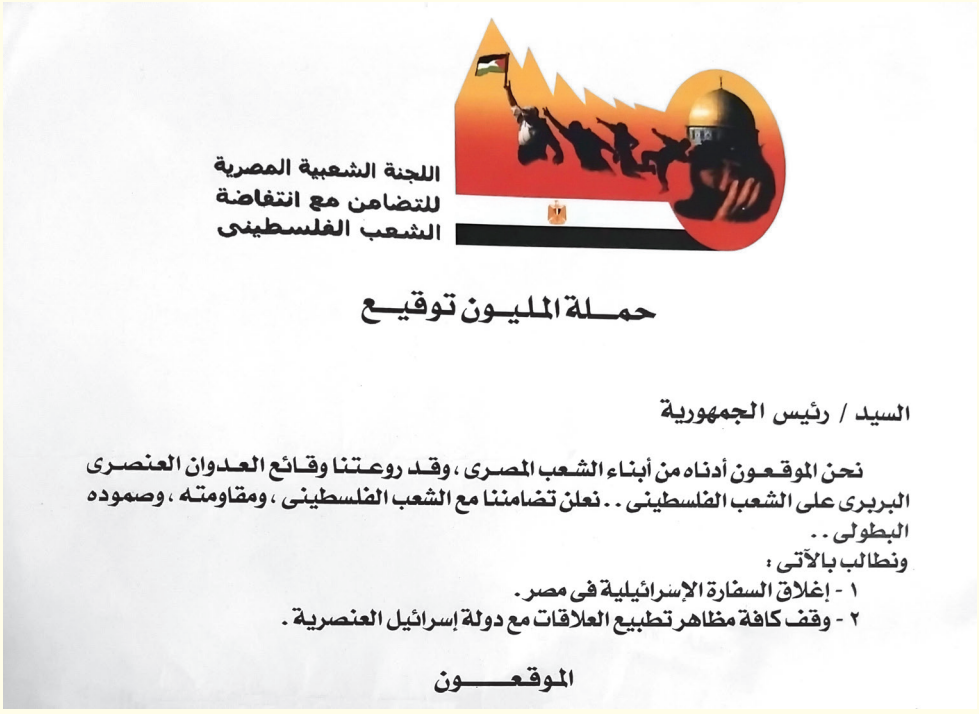

ملحق (١): نموذج من عريضة «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية» الموجهة لرئيس الجمهورية خلال «حملة المليون التوقيع.» المصدر: المكتبة الخاصة لد.ماجدة عدلي.

١٠ آلاف مواطن استقبلوا قافلة دعم الانتفاضة بالعريش ص ١٢

التأمين الصحى فى البحيرة بين الروتين وانعدام الرقابة وغياب المسئولين ص ٣

البحراوية

رئيس التحرير مدحت الزاهد
نائب رئيس التحرير محمد السعدنى
رئيس مجلس الإدارة د. زهدى الشامى
المدير العام ثروت سرور
أسبوعية . سياسية

السنه الرابعة - العدد ١٠٩ - الأثنين ٤ ديسمبر ٢٠٠٠ - ١٢ صفحة ٥٠ قرشا

عاجل

الليثى يكرم رئيس قرية الأبعادية

آخر خبر

اعتمادات لإستكمال الإصلاحات بمستشفى دمنهور

رئيس القطاع التجارى بمطاحن الإسكندرية فى قضية رشوة 2

هدية رمضان .. الدفع أو الحجز لسكان عمارات الصيانة بدمنهور 3

عمال البحيرة فى انتظار فرع الجامعة العمالية بالمحافظة 8

ورحل الشيخ محمد عبد الهادى صاحب الليالى الرمضانية 11

الافتتاحية

الانتفاضة وأبو حصيرة

د. زهدى الشامى

فى حركة رؤساء المدن

مصيلحى رئيسا لدمنهور وجاد للدلنجات وشريف لأبو المطامير وحسيب خارج المحافظة

أحمد الليثى

مصطفى عبد القادر

بأمر الوزارة .. إحالة مدير المدرسة الزخرفية للتحقيق

استقبال شعبى حافل فى العريش لقافلة المساعدات للشعب الفلسطينى

مظاهرات فى غزة للترحيب بالقافلة .. والمطالبة بفتح المعابر، ورفع الحصار

تغطية كاملة بالصور ص ١٢

بنك فيصل يرفض التعامل مع العاملين بالحقل الصحى بالبحيرة

إعلان

نوة المكنسة هددت سواحل مدينة رشيد

اعتماد مليون و٤٦ ألف جنيه لقرى رشيد

مجلس آباء مدرسة القطاع الشمالى الإعدادية

إنذار قضائى لمنع زيارة أبو حصيرة هذا العام

مديرة مدرسة .. فتوة ..!!

جرين لاند نادى العائلات

ألف مبروك الافتتاح

وقف مدير التأمين الصحى بأبو حمص ثلاثة شهور

تهنئة

ملحق (٢): الصفحة الأولى من جريدة «البحراوية»، العدد ١٩٠، بتاريخ ٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠ حول استقبال أهالي العريش لقافلة «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية». المصدر: المكتبة الخاصة لد. ماجدة عدلي

رسالة القافلة المصرية لفلسطين.. وصلت من العريش

مسيرات شعبية طافت المدينة تطالب برفع الحصار الإسرائيلي وفتح الطرق والمعابر والمينـاء والمطار

أعضاء اللجنة الشعبية ذابوا وسط طوفان الأهالى

أهالى العريش تظاهروا بالآلاف

عمال وفلاحون وطلبة فى قافلة اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة

الفنانة رغدة: خرافة الجبروت الإسرائيلى سقطت فى لبنان.. وبحجارة الأطفال فى فلسطين

الفنانة رغدة تتحدث

ومحسنة توفيق ضمن الوفد

سيارة ضمن القافلة محملة بالمساعدات المصرية الشعبية

مؤتمر فى الشارع

العميد الصول فى حديث مع رجال الأمن

على عبد الحميد يخطب وسط أبناء العريش

مداحت الزاهد

رسالة العريش وصول مسئول فلسطينى من وزارة الصحة الفلسطينية لتسلم مواد القافلة وحملها

حتى فتح المعبر يوم الغضب لكن هذا التعديل فى مسار

غزة تجاوبت مع مظاهرات العريش.. ورفعت الأعلام المصرية ترحيبا بالقافلة

العميد الصول ألقى قصيدة تاكتوس ... مرحبا فى المؤتمر الشعبى.. انتفاضة الحجارة

على مشارف العريش

فجر الأحد ٣٦ نوفمبر ٢٠٠٠ استقلت أمام النقابة ميهبا فقد اختلطت وجوه مصرية بوجوه فلسطينية (بابا، نجيب، ود، ريما، الخنساء). كما اختلط لون الشعر الأبيض الناصع بلون الشعر الرمادى والأسود الداكن فى تجمع ضم جميع الأجيال من أساتذة الجامعات (د. رشوى عاشور، د. سيد البحراوى) إلى طلبة المدارس (خلود بركات، وسمية سامى) مثلما اختلطت ملايين الجينز، ببدل العمال الزرقاء القادمين من كفر الدوار وشبرا وحلوان، مع جلاليب الفلاحين القادمين من كمشيش وسيد مقلد وعبد المجيد الخولى).

الفنان.. والمقاتل

وتمازج فى الكادر أيضا وجوه الفنانين يسرى نصر الله ورغدة ومحسنة توفيق وفتحية العسال وسمير عبد الباقى ومدلل السيوى مع وجه المقاتل المعهد متقاعد محمد السوال الحاصل على نوط الشجاعة فى حرب أكتوبر، والقادم من منهور. فى هذه الأثناء، كانت عساس فناة النيل للأخبار تسجل مشاهد إقلاع القافلة وتجرى حوارات مع بعض أعضاء الكرنفال الإدارية (شاهدة مقلد، عضوة المكتب السياسى لحزب التجمع والمهندس عادل السعدنى، منسق حملة التبرعات والمحاية رحمة رفعت، محامية رحمة العاملين توفيع). بينما صاحب القافلة وقد إعلامى شهم مع فناة النيل للأخبار مندوبين عن صحف الأهرام والأهالى والأحرار والبحراوية، سجلت عساسلهم يوما من الأيام المجيدة فى تاريخ مدينة العريش.

وكانت ٦ سيارات لوري، مغطاة بأعلام مصر وفلسطين، ومحملة بالمواد الغذائية والطبية، تم تحديدها بعد مشاورات بين اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية والجهات الفلسطينية المختصة، وتمويلها بحملة تبرعات شعبية، قد سبقت سيارات أعضاء الوفد إلى مشارف العريش.

وفى المسافة بين القاهرة والعريش جرت مياه كثيرة، غيرت خط سير القافلة، لكنها لم تغير الهدف.

كان خط السير كما حددته اللجنة الشعبية فى مؤتمرها الصحفى بدار نقابة الصحفيين، صباح الخميس نوفمبر رفح، على الحدود المصرية الفلسطينية، والذى أفلتته سلطات الاحتلال الإسرائيلى بهدف حصار وتجويع الشعب الفلسطينى، بإغلاق الطرق والمعابر والميناء والمطار، لمنع وصول إمدادات الإغاثة إلى شعب الانتفاضة، وإجباره على التراجع.

وكان الهدف التعبير عن تضامن الشعب المصرى مع الانتفاضة المظيمة، والضغط على سلطات الاحتلال لفتح معبر رفح لمرور قوافل الإغاثة من خلال الطيب الأحمر الدولى، وأجهزة الإعلام التى توافد مندوبوها على رفح الفلسطينية.

ومظاهرات غزة التى رفعت أعلام مصر لترحيبا بالقافلة وتنديدا بسياسة الحصار الإسرائيلى.

ومع هذا التطور الأخير، قررت أجهزة الأمن أن وصول القافلة الى رفح يمكن أن يؤدى إلى تداعيات خطيرة، على الأمن مع إصرار سلطات الاحتلال على بناء المنفذ مغلقا، ورتبت أجهزة الأمن فى قصف رفح الفلسطينية.

وفجر الأحد ٣ ديسمبر، وصلت القافلة إلى العريش، وتحولت شوارع المدينة إلى كرنفال كبير، وتجمع الآلاف من أهالى العريش لتحيى القافلة، وتحيى التضامن المصرى الفلسطينى، وتحرق أعلام أمريكا وإسرائيل.

وكانت اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية (لجنة العريش) قد وزعت بيانا قبل وصول القافلة دعت فيه أهالى العريش إلى التظاهر ضد سياسات الحصار الإسرائيلى، والمشاركة فى مؤتمر شعبى كبير للترحيب بالقافلة المصرية المتجهة إلى رفح.

وعلى مشارف العريش استقبل أشرف أيوب وأشرف الحفنى من أعضاء اللجنة الشعبية (أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع) القافلة الشعبية حيث انضمت سيارة ممثلى اللجنة الشعبية بالعريش مع سيارات أعضاء الوفد، وألوان المساعدات الطبية، ودخل الموكب مدينة العريش، تحيط به سيارات شعبية من أكثر من اتجاه وهن أيضا مصرية عربية، رفعت أعلام الصهيونية، بالروح، بالدم.. نفديك يا فلسطين، «ثورة ثورة فى كل مكان.. ضد صهاينة وأمريكان، «الحجارة والحصار» هما سياسة الجزار.

واختلطت حنجرة كمال أبو عيطة مع حناجر أهل العريش وتجهت المسيرة إلى الميدان الواجهه للمجلس المحلى للعريش حيث تحدثت الفنانة رغدة عن الصمود العظيم للشعب الفلسطينى، وعن خرافة الجبروت الإسرائيلى، التى سقطت فى لبنان، وبحجارة أطفال فلسطين.

وحيث شاهدنا مقلد كمال الشعب الفلسطينى وذكر قصيدة زهران ارسالة التضامن الشعب المصرى مع الانتفاضة الفلسطينية وضد سياسة الحصار، ودعا كمال أبو عيطة الى موقف حازم ضد السياسة الأمريكية والإسرائيلية، وندد على عبد الحميد بالسياسة العدوانية التى تستهدف حصار الشعب الفلسطينى، وحيا انتفاضة الحجارة، وتحدث أشرف أيوب عن يوم الغضب فى العريش، وعن جهود لجنة المدينة فى قضية الدور المصرى ضد الصهيونية، وطالب أشرف الحفنى بتضامن كل القوى الوطنية لمساندة ثورة الأرض المحتلة حتى ينتصر الشعب الفلسطينى بحق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

مسيرة إلى رفح

فى هذه الأثناء كانت قد تحركت من العريش إلى رفح مسيرة جماهيرية ضمت آلاف المواطنين، قطعت ٧ كيلو مترات، سيرا على الأقدام، حتى بلغتها أجهزة الأمن بفشل كل الاتصالات مع إسرائيل لفتح المنفذ، وإنقاذ مئول فلسطينى لتسلم مواد القافلة من ممثلى اللجنة الشعبية.

وطوال ساعات نهار الأحد، طافت المسيرات الشعبية بالعريش، التى توافد عليها ممثلو وكالات الأنباء ليبلغوا أجهزة الأمن فلسطين أثناء المظاهرات الجماهيرية التى توجهت إلى السفارة المصرية فى غزة، ترفع أعلام مصر، وترحب بالقافلة، وتندد بسياسة الحصار الإسرائيلى. وبالفعل قامت العريش بدورها فى بث الرسالة التى استهدفتها رحلة القافلة. وفى اليوم التالى أجبرت إسرائيل على فتح المنفذ، بينما وصلت محافر فلسطينية رحلة القافلة المصرية بأنها رسالة لشعرة الشعب الفلسطينى بدفء مصر، وفى الطريق غنت لنا رندا فيق شعبنا الصحية بالأهرام ويكفى يا فلسطينية، واصبح الآن عندى بندقية، والفى المصور محمد العول قصيدة كتبها على رمال سيناء أثناء ملحمة العبور فى حرب أكتوبر، وصف فيها بالوقائع الحية فى قصى الفتحام الموانع الحصينة والنماء شهداء بالآلاف الذين صنعوا الحياة.

ملحق (٣): صفحة داخلية من جريدة «البحراوية»، العدد ١٩٠، بتاريخ ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ حول استقبال أهالي العريش لقافلة «اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية». المصدر: المكتبة الخاصة لد. ماجدة عدلي

الهوامش

(١) انظر/ي كتاب: «أكبر من مجموع أجزائنا: النسوية، والدولية/القومية، وفلسطين» (Greater than the Sum of Our Part: Feminism, Inter/Nationalism, and Palestine)، للكاتبة ندى إيليا.

(٢) انظر/ي بيان «الحملة الأمريكية من أجل حقوق الفلسطينيين» بعنوان: «فلسطين قضية نسوية» (US Campaign For Palestinian Rights. Palestine is a Feminist Issue).

(٣) كانت هناك بعض لحظات التضامن النسوي العالمي مع فلسطين، مثل المؤتمر العالمي للمرأة بالمكسيك عام ١٩٧٥، والذي برزت فيه القضية الفلسطينية واحتوى تقريره على جزء خاص بالنساء الفلسطينيات، ولكن خفت هذا الاهتمام واختفي في المؤتمرات الثلاثة التالية حتى حدث الموقف المذكور أعلاه بين بيتي فريدان ونوال السعداوي في المؤتمر العالمي للمرأة بنيروبي.

(٤) من حوار مع د. رباب عبد الهادي، وهي أكاديمية وناشطة أمريكية من أصل فلسطيني. تشغل منصب أستاذة مشاركة في الدراسات العرقية ودراسات العرق والمقاومة، بعنوان «د. رباب عبد الهادي: حركات التضامن مع فلسطين، التاريخ، التأثير، المستقبل.»

(٥) أشير إليه باختصار فيما بعد كـ«حزب التجمع.»

(٦) من المكتبة الخاصة بد.ماجدة عدلي، مناضلة يسارية ونسوية وإحدى مؤسسات «مركز النديم» لعلاج وتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.

(٧) انظر/ي: «وقائع المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين، ١٥-١٨ تشرين الأول ١٩٣٨.» أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي.

(٨) انظر/ي: كتاب «المرأة العربية وقضية فلسطين من عام ١٩٣٨»، وهو بمثابة سجل تاريخي للمؤتمر النسائي الشرقي الذي انعقد في القاهرة ١٥-١٨ أكتوبر ١٩٣٨ للدفاع عن فلسطين، والمنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائي المصري بالقاهرة.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر/ي مثلًا إلى كلمات عقيلة شكري ديب وساذج نصار.

(١٢) انظر/ي: كتاب: «**الأمة و«نساؤها الجدد»: الحركة النسائية الفلسطينية**» (The Nation and its «New» Women: The Palestinian Women's Movement)، لإيلين فلايشمان.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) مثل الدفاع عن حق النساء في التعليم والحقوق السياسية للنساء خاصة حق التصويت وبعض الحقوق المتعلقة بالزواج والطلاق. ونجحت العديد من نسويات المنطقة في انتزاع حق النساء في التعليم تحديدا في العشرينيات والثلاثينيات.

(١٥) انظر/ي: مقال «قراءة عربية لمؤتمر نسوي» لإيناس الشافعي، المنشور في مجلة «طيبة».

(١٦) طبقًا لمذكرات إنجي أفلاطون، أسست اللجنة عام ١٩٥١ كلجنة جبهوية ضمت عدد من الجمعيات النسائية والشخصيات المستقلة، وكان من أهدافها «تقديم مساعدة مادية ومعنوية» للفدائيين في منطقة القناة و»تنظيم حملة مقاطعة رسمية وشعبية للبضائع الانجليزية» و»تكوين وحدة إسعاف من الشابات المصريات.»

(١٧) انظر/ي «**وقائع المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين**». أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) انظر/ي: كتاب «**العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك؟ السياسة الماركسية والصراع العربي الإسرائيلي في مصر وإسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٥.**» لجويل بينين.

(٢١) تأسس «الحزب الشيوعي الفلسطيني» في بداية العشرينيات في فلسطين، وأصبح عضوًا في «الكومنترن» (الشيوعية الدولية) عام ١٩٢٤. كان الحزب معاديًا للصهيونية ومع الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومع تنظيم الطبقات العاملة اليهودية والعربية في فلسطين بشكل جماعي ومتصل. كانت الغالبية العظمى من أعضاء الحزب من اليهود، ولكن عمل الحزب على ضم عضوية من الشيوعيين الفلسطينيين منذ الثلاثينيات. حدثت بعض الانقسامات والانشقاقات في الحزب في الأربعينيات. قبل الحزب قرار تقسيم فلسطين وعمل بعد عام ١٩٤٨ من داخل المؤسسات الإسرائيلية بأسماء مختلفة وأصبح موقفه من الصهيونية أكثر التباسًا وأقل رفضًا للصهوينية من حيث المبدأ.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) لفظ « الاسرائيلية» هنا يمكن فهمه باعتباره مرادف «لليهودية»، فقبل تأسيس دولة اسرائيل كانت كلمة «الإسرائيلية» تستخدم في الإشارة لليهود وليس لها أي علاقة بدولة اسرائيل أو بالصهيونية.

(٢٤) انظر/ي: بينين، «**العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك؟**»

(٢٥) انظر /ي:»**مذكرات إنجي أفلاطون من الطفولة إلى السجن**».

(٢٦) يوجد بعض التضارب في المعلومات بين المصادر المختلفة (مثل «مذكرات إنجي أفلاطون» و»ويكي الجندر» و»لها وجوه أخرى») حول ما إذا كانت استقالة نبراوي من «الاتحاد النسائي الدولي» أم «اتحاد النساء الدولي الديمقراطي» ولكني أميل إلى تفسير أنها استقالت من «الاتحاد النسائي الدولي» (خاصة أنه تم ذكر مواقفه السيئة من فلسطين من قبل في وثائق ١٩٣٨) وانضمت إلي «الاتحاد النسائي الدولي الديمقراطي» خاصة أن له مواقف جيدة من قضايا التحرر الوطني وكانت إنجي أفلاطون عضوة به، وهو ما يتسق أيضًا مع تطور الصداقة والتحالف النسوي الذي نشأ بين أفلاطون ونبراوي.

(٢٧) انظر/ي: رفعت السعيد «**تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠.**»

(٢٨) انظر /ي:»**مذكرات إنجي أفلاطون من الطفولة إلى السجن**».

(٣٩) انظر/ ي: مقال سيد البحراوي بعنوان «الكاتبة المصرية الراحلة لطيفة الزيات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية نموذجًا لوجهها السياسي،» المنشور على «السفير».

(٣٠) انظر/ي: «المواجهة..لماذا؟» من نشرة «المواجهة»، الكتاب الأول.

(٣١) كما استمر حلمي الشعراوي كأمين اللجنة.

(٣٢) انظر/ي: سيد البحراوي، الكاتبة المصرية الراحلة لطيفة الزيات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية نموذجًا لوجهها السياسي.»

(٣٣) انظر/ي: أعداد «نشرة المواجهة» أرشيف لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.

(٣٤) انظر/ي: رضوى عاشور، «غزو العقول: الجهاز الأمريكي لتصدير الثقافة.» من نشرة «المواجهة»، الكتاب الثاني.

(٣٥) انظر/ي: لطيفة الزيات، «شبكة أبحاث الشرق الأوسط في الولايات المتحدة أداة السيطرة على شعوب المنطقة. من نشرة «المواجهة»، الكتاب الثاني.

(٣٦) انظر/ي أعداد نشرة «المواجهة»، على أرشيف لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.

(٣٧) تشكلت اللجنة في مصر في يونيو/ حزيران ١٩٨٢ وضمت عددًا من الأحزاب (من بينهم حزب التجمع) ونقابات وشخصيات عامة لمناصرة الشعبي الفلسطيني واللبناني عن طريق الندوات والخدمات الطبية والإعلامية.

(٣٨) انظر/ي: «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة: مقالات ووثائق». (١٩٩٤). مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر.

(٣٩) انظر/ي: الصفحة الرسمية للحزب الشيوعي اللبناني. (٢٠١٨). «الذكرى الـ ٣٤ لاستشهاد الرفيقة البطلة لولا إلياس عبود.»

(٤٠) انظر/ي: لطيفة الزيات، «قراءة في أوراق شهيدات.» من نشرة «المواجهة»، الكتاب الخامس.

(١٤) «النديم» هو مركز حقوقي مصري تأسس عام ١٩٩٣ يعمل على تأهيل ضحايا التعذيب والعنف وعلى مناهضة العنف والتعذيب بشكل عام بما فيها العنف ضد النساء.

(٤٢) مقابلة شخصية مع د. ماجدة عدلي، مناضلة يسارية ونسوية وإحدى مؤسسات «مركز النديم».

(٤٣) مُنعت القافلة من الوصول إلى رفح من قبل الأمن المصري بعد تصعيد إسرائيلي في رفح الفلسطينية، حيث قصفت إسرائيل رفح الفلسطينية وأخبرت السلطات المصرية برفضها لفتح المعبر لمرور القافلة. للمزيد انظر/ي: ملحق (٢).

(٤٤) الصفحة الرسمية لحزب العيش والحرية (تحت التأسيس). (٢٠٢٤). «حملة مش رفاهية للتبرع بالاحتياجات الخاصة بالنساء في غزة.»

(٤٥) لسماع كلمات المؤتمر الختامي، يرجى الاطلاع على الصفحة الرسمية لحزب العيش والحرية (تحت التأسيس) بتاريخ ٥ فبراير/ شباط ٢٠٢٤.

(٤٦) انظر/ي: ورقة د. هالة كمال، «لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها.» المنشور في السلسلة البحثية «أوراق الذاكرة»، التي تصدر عن مؤسسة «المرأة والذاكرة».

(٤٧) للمزيد يمكنك الاطلاع على:

نظرة للدراسات النسوية. (٢٠١٧). ربيع العنف والنضال: تطور الحراك حول قضية العنف ضد النساء بعد ٢٠١١.

مؤسسة قضايا المرأة المصرية. (٢٠٢٠). «الخاص يخترق العام: الحركة النسوية المصرية المستقلة في موجتها الرابعة.»

(٤٨) لنص الخطاب الكامل انظر/ي الصفحة الرسمية لحزب العيش والحرية.

(٤٩) انظر/ي: رباب عزام، «ما نعرفه عن اعتقال ناشطات من أمام مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة.» زاوية ثالثة.

(٥٠) التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (٢٠٢٤). رسالة إلى نساء غزة.

(٥١) التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (٢٠٢٣). معًا ضد التطهير العرقي في فلسطين.

(٢٥) التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (٢٠٢٤). بيان صادر بمناسبة الثامن من مارس/ آذار: أين حقوق الفلسطينيات من يوم المرأة العالمي؟»

(٣٥) يمكنك الاطلاع على «يوميات مدافعة تحت القصف» لزينب الغنيمي، من غزة، على موقع التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(٤٥) يمكنك الاطلاع على شهادات مدلين شقلية على موقع التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(٥٥) انظر/ي: غنى الغنداري، « عن فلسطين.. وأخواتنا النسويات اللواتي يكرهْنَنا.»

المراجع

مصادر أولية ووثائق تاريخية

- أرشيف لجنة الدفاع عن الثقافة القومية. أعداد نشرة «المواجهة:»
- الزيات، لطيفة. (١٩٨٥). «قراءة في أوراق شهيدات.» المواجهة، الكتاب الخامس. **لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.**
- الزيات، لطيفة. (١٩٨٤). «شبكة أبحاث الشرق الأوسط في الولايات المتحدة أداة السيطرة على شعوب المنطقة.» المواجهة، الكتاب الثاني. **لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.**

- المواجهة. (١٩٨٣). «المواجهة..لماذا؟» الكتاب الأول. **لجنة الدفاع عن الثقافة القومية.**
- عاشور، رضوى. (١٩٨٤). «غزو العقول: الجهاز الأمريكي لتصدير الثقافة.» المواجهة، الكتاب الثاني. **لجنة الدفاع عن الثقافة القومية**
- أفلاطون، إنجي. (١٩٩٣). **مذكرات إنجي أفلاطون من الطفولة إلى السجن.** دار الثقافة الجديدة.
- الصفحة الرسمية لـ«التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.»
- الصفحة الرسمية لحزب «العيش والحرية» (تحت التأسيس).
- مقابلة شخصية مع د.ماجدة عدلي، بتاريخ ١٢ يوليو/ تموز ٢٠٢٤.
- وثائق اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية. المكتبة الشخصية لماجدة عدلي. (غير منشورة).
- وثائق المؤتمر النسائي الشرقي ١٩٣٨:

أرشيف المتحف الفلسطيني الرقمي. **وقائع المؤتمر النسائي الشرقي للدفاع عن فلسطين ١٩٣٨.** مجموعة محمود خريشة الفرعية الثالثة.

- شعراوي، سنية وقحف، مهجة. (٢٠٢٤). **المرأة العربية وقضية فلسطين: سجل تاريخي للمؤتمر النسائي الشرقي الذي انعقد في القاهرة ١٥-١٨ أكتوبر ١٩٣٨ للدفاع عن فلسطين.** روايات.

مصادر ثانوية

مصادر ثانوية باللغة العربية

- البحراوي، سيد. (١٩٩٦). «الكاتبة المصرية الراحلة لطيفة الزيات لجنة الدفاع عن الثقافة القومية نموذجًا لوجهها السياسي.» **السفير**.
- السعيد، رفعت. (١٩٧٧). **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠.** دار الثقافة الجديدة.
- الشافعي، إيناس. (٢٠٠٩). «قراءة عربية لمؤتمر نسوي». **مجلة طيبة**. المكتبة النسوية.
- العنداري، غنى. (٢٠٠٤). «عن فلسطين.. وأخواتنا النسويات اللواتي يكرهننا.» **الشبكة المتوسطية للإعلام النسوي.**
- بينين، جويل. (١٩٩٠). **العلم الأحمر هل كان يرفرف هناك؟ السياسة الماركسية والصراع العربي الإسرائيلي في مصر وإسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٥.** دار الثقافة الجديدة.
- عبيد، حسن. (٢٠٢٤). «حوار مع د.رباب عبد الهادي:حركات التضامن مع فلسطين، التاريخ، التأثير، المستقبل.» **مركز رؤية للتنمية السياسية.**
- عزام، رباب. (٢٠٢٤). «ما نعرفه عن اعتقال ناشطات من أمام مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة.» **زاوية ثالثة.**

- كمال، هالة. (٢٠١٦). «لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها.» أوراق الذاكرة. **مؤسسة المرأة والذاكرة**.

- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية. (١٩٩٤). «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة: مقالات ووثائق». **مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر**.

مصادر ثانوية باللغة الإنجليزية

- Daibes, Farah. (2023). "Political Feminism and the Case of Palestine." *Friedrich Ebert Stiftung*.

- Elia, Nada. (2023). *Greater than the Sum of Our Parts: Feminism, Inter/Nationalism, and Palestine*. Pluto Press.

- Fleischmann, Ellen. (2003). *The Nation and Its "New" Women: The Palestinian Women's Movement, 1920-1948*. University of California Press.

- Jabiri, Afaf. (2019). "Feminist Solidarity with Palestine," *Jadaliyya*.

- US Campaign for Palestinian Rights. *Palestine is a Feminist Issue*.

الكلمات المفتاحية:

التضامن النسوي - التحرر الوطني - اليساريات - الاستعمار - المؤتمر النسائي الشرقي - التطبيع - الهيمنة الثقافية - كامب ديفيد - الجنوب - مناهضة العنف.

التضامن النسوي: مخرج آمن أوحد

شيرين أبو النجا

أستاذة الأدب الإنجليزي والمقارن في جامعة القاهرة، من مصر. تركز أبحاثها على مسألة الجندر وتجلياته في الآداب والفنون

سيبقى تاريخ ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ دائمًا نقطة زمنية أيقونية، نقطة تشبه الخط الذي يفصل ويُميز ويؤرخ: فنقول قبل ٧ أكتوبر/ تشرين الأول وبعده. أسعى في هذه المقالة إلى نزع صفة الدقة عن تلك المقولة، إذ أن منح المركزية لهذا التاريخ يعني محو تاريخ كامل من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، نضال ربما قد بدأ قبل عام ١٩٤٨. كما أن سمة المفصلية للتاريخ تُسقط كل التهم السابقة عن الاحتلال، وتجعل جرائمه الحالية محصورة في كونه أتى برد فعل دفاعي عن وجوده الذي بدا للعالم هشًّا يفتقد إلى أي ثبات معرفي أو دفاعي. من ناحية أخرى، لا يُمكن إنكار مفصلية اللحظة في كونها أعادت ترتيب العالم بوضوح وأجبرت السلطة (الأبوية بالتعريف) على الكشف عن مصالحها وأولوياتها الاقتصادية والجيوسياسية، كما أنها كشفت عدم النزاهة - أو بالأحرى الانتقائية - فيما يتعلق بممارسة القيم الأخلاقية النابعة من الخطابين الحقوقي والديمقراطي، فقد اتضح أن أي تعارض بين هذه القيم والأولويات الغربية يمنح الأخيرة انتصارًا مؤكدًا. وكأن المركز المعرفي غير قادر على الصمود وعاجز عن إجراء أي مراجعة نقدية لخطابه في وجه نضال تحرري بامتياز. قد يكون كل ذلك ليس بالأمر الجديد، لكنني احتجت إلى إعادة التذكير به من أجل إعلان موقعي على الخارطة المعرفية النسوية. وهو ما يجعلنا نطرح هذه النسوية للسؤال مرة أخرى.

النسوية في الأصل والتعريف حركة نضالية تحررية، ومن ثم فإن التضامن مع النضال الفلسطيني قد يبدو محسومًا في هذا السياق. من الواضح أننا - نحن نسويات الجنوب العالمي- أدركنا أن هذا الحسم ليس إلا افتراض خاطئ بشكل كبير، وهو ما يجعل اللحظة مفصلية فيما يتعلق بالإطار المعرفي والمنهجي الذي تنطلق منه نسويتنا ورؤيتنا للعالم. فقد كان على النسويات (أفرادًا وتجمعات وشبكات وباحثات) بداية إعادة النظر في جوهر العلاقات العابرة للحدود، أي العلاقات التي تتجاوز الحدود الجغرافية للتشبيك ولتشكيل تكتلات تعمل على قضايا مشتركة؛ وهو ما يستدعي بنفس القدر قراءة واعية لبيانات التضامن التي ملأت أرجاء العالم في الشوارع والميادين والمواقع الإلكترونية. تدفقت البيانات التضامنية، ومع كل مشهد لا إنساني على الشاشة، ومع كل صرخة، وكل اجتياح لمستشفى، يأتي بيان من هنا وآخر من هناك ليهدئ

من روعنا قليلاً في ظل تخاذل أنظمة انتهت صلاحيتها؛ نقول «لسنا وحدنا»، أو «ليسوا وحدهم». في غمرة الاحتياج للمساندة لم نلتفت إلى طبيعة البيانات، ما إذا كانت خيرية تحاول التزام الصواب السياسي (الخاطئ!) الذي يرى طرفين متساويين أم هي بيانات تضامنية جذرية تفتح أفقًا جديدة للعمل النسوي الثوري.

تهدف هذه الورقة إلى قراءة وتحليل خطاب التضامن النسوي الذي ظهر في البيانات الدولية بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، سعيًا إلى تحديد جوهر التضامن النسوي المأمول، الواعي معرفيًّا وسياسيًّا، والذي ينطلق من رفض الاحتلال الاستيطاني والإمبريالية والعسكرة جذريًّا بوصفهم جميعًا أذرعًا فعالة للأبوية والرأسمالية. تنادي الورقة بضرورة تبني هذا الشكل من التضامن، والتشبيك معه فكريًّا ونضاليًّا، على مستوى الخطاب والممارسة، وهو ما يؤدي إلى تشكل حركة نسوية ديكولونيالية عابرة للحدود والقوميات، والفارق كبير بين ما بعد الكولونيالية والديكولونيالية وهو ما سيتم تفصيله. تكمن أهمية التعرف على وتحليل الخطاب النسوي التضامني العابر للقوميات في كونه قادرًا، في التحليل الأخير، على هدم الثنائيات المتناقضة بين النسوية العربية والنسوية البيضاء من ناحية، فيما يعني زحزحة الحدود الصارمة بين الجنوب العالمي والشمال العالمي. في لحظة نيو ليبرالية وأبوية بامتياز، يمكن تبني التضامن العابر للقوميات كأداة نسوية واستراتيجية نضالية تستمد قوتها من تشابه أنظمة القهر والقمع واعتماد السلطات الحاكمة على الترويج لنظام الامتيازات بكل تجلياته، بما يضع النضال النسوي في أدنى المراتب.

في البداية لا بد من تحديد مفهوم التضامن ومعناه والأسس التي يقوم عليها. التضامن الذي أعنيه بعيد كل البعد عن مفهوم التضامن القبلي الذي يسود في مجتمعاتنا ويتجلى بوضوح في الحياة اليومية؛ ذاك التضامن يُعلي من شأن التماثل والتطابق الكلي وينبذ كل ما هو مختلف عنه: في النوع واللون والعقيدة. وهو تضامن يغض بصره عن غياب النزاهة أحيانًا على طريقة «أنا وأخي ضد ابن عمي، وأنا وابن عمي ضد الغريب»، وهو شعار يُشكل نقطة انطلاق حملات الدعاية المضادة والهجوم التي تُشن يوميًّا على مواقع التواصل الاجتماعي ضد من تراه القبيلة مختلفًا في سلوكه أو رؤيته. هناك أيضًا تضامن يتخذ من الخطاب الخيري أداة للتعبير، خطاب يسعى إلى خلق شعور بالشفقة والعطف على المهزومين أو المغلوبين وهو ما يظهر في توظيف جملة «النساء والأطفال» في التقارير الإخبارية، وغالبًا ما يتم توظيف خطاب ديني في هذا الأمر للتعبير عن وجوبية المساندة والدعم كما هو حادث الآن على مواقع التواصل الاجتماعي التي تلجأ إلى التهديد والوعيد الديني لكل «من يتخلف عن نصرة غزة». أو التضامن المقنع بالإنسانية الذي ينادي بضرورة دخول المساعدات للمدنيين وأخذ احتياجات النساء في الاعتبار. وهناك بالطبع التضامن الذي يقوم على أساس مجتزأ من السياق الكلي فينادي بالتضامن مع نساء غزة بوصفهن ينتمين إلى جنس النساء. وفي هذا الأسلوب التضامني ما يُعتم على قضية الاحتلال ويُعيد التضامن على أساس الجنس إلى الصدارة على الرغم من المسيرة النضالية التي خاضتها

النسويات السود في أمريكا ضد الحملات البورجوازية البيضاء التي كانت تدعو إلى الأختية المطلقة بين النساء على أساس كونهن ضحية مشتركة للتمييز. هذه كلها أشكال تضامن تبدو على السطح وكأنها تساند القضية لكنها في الواقع ممارسات خطابية في المقام الأول تُسقط المسؤولية عن الاحتلال وعن الأنظمة الحاكمة المساندة له وتساهم في إبقاء الوضع على ما هو عليه ولا تشتبك مع المنظومة الفكرية التي تبرر الاحتلال وتُفرغ النضال من جوهره السياسي وإذا مددنا الخط على استقامته قد نصل إلى التطبيع (يُسمونه التعايش).

ما هو شكل التضامن النسوي المنشود مع فلسطين والذي يُمكنه - عبر التراكم- نسج تحالفات نسوية وتثوير الرؤية التنموية القاصرة لمصطلح التمكين التي روجت لها المنظمات الدولية للتنمية؟ بوصفي نسوية لا يصح أن أهمل الخبرات السابقة التي تُشكل في حد ذاتها جزءًا من المسيرة النضالية النسوية والتي لا يُمكن صياغة أية رؤية بمعزل عنها. وهنا يحضر نضال النساء السود في أمريكا. اجتمع النقاد والمحللين على الاشارة إلى عام ١٩٧٠ بوصفه لحظة فاصلة في تاريخ النسوية الأمريكية. تعددت المجموعات النسوية وانتشرت في أنحاء الولايات الأمريكية المتحدة وكان بعضها يقبل بالتعاون والبعض يعمل بموازاة الآخر، وتعددت المداخل المعرفية فهناك من ينادي بالإصلاح والبعض ينادي بالعمل خارج المؤسسة حتى ظهرت أنثولوجيا «الأختية قوية: كتابات من حركة تحرير النساء» التي أصدرتها روبين مورجان عام ١٩٧٠ وكانت بمثابة الحجر الذي حرك كل المياه، أو بالأحرى دفعها إلى اتجاه آخر يشتبك مع معنى النسوية وجدوى تعريفها من وجهة نظر أحادية (بيضاء). بظهور مصطلح «الأختية» تبلورت الإشكالية بين النسوية البيضاء والنسوية السوداء بوضوح: من الذي يحدد أشكال وعوامل القهر؟ ما هي أشكال القهر والتمييز؟ وإلى أي مدى تحتل العنصرية والطبقية والنخبوية موقعًا أساسيًا مساويًا للتمييز الجنسي في منظومة القهر؟ بهذا اندلع الخلاف الفكري وظهر أن أجندة النسوية البيضاء لا تتضمن مجابهة العنصرية وهو ما دفع المفكرات السود والملونات إلى تقديم إنتاج معرفي ثري نابع من حياتهن وتجاربهن ورؤيتهن للمسار الذي ينبغي على النسوية تبنيه إذا أرادت بناء حركة ثورية حقيقية خالية من التناقضات وقائمة على الاعتراف بوجود العنصرية. سأنتقي من هذه المسيرة النضالية مفكرتين لأنهما طرحتا المعنى المنشود لمفهوم التضامن وأيضًا اشتبكتا بشكل مباشر مع وجوب مجابهة العنصرية لضمان نجاح العمل النسوي الثوري؛ وهما رؤيتان، على الرغم من مرور الزمن، صالحتان لإلقاء الضوء على مسيرة النضال النسوي في الجنوب العالمي.

في عام ١٩٨٤، قدمت بل هوكس (١٩٥٢-٢٠٢١) رؤيتها في مقال «الأختية: التضامن السياسي بين النساء»، والذي كان أحد الفصول في كتاب «النظرية النسوية: من الهامش إلى المركز». يُعتبر هذا المقال من أوضح وأكثر الكتابات التي أرست معنى الأختية وفندت العوائق الفكرية والممارسات التي تحولها إلى مجرد سلوك اجتماعي بورجوازي سطحي لا يمس جوهر الأمور ولا يغير شيئًا من منظومة العلاقات العنصرية المرتكزة على أسس فكرية راسخة. تتناول هوكس مسؤولية

النساء البيض في مواجهة العنصرية إذا أردن أن يحققن مبدأ الأختية. ولذلك توضح موقفها الفكري والأيديولوجي وتؤكد أنها على قناعة كاملة أنه «لابد من تحدي سياسات الهيمنة التي تتجلى في القمع الإمبريالي والرأسمالي والعنصري والجنسي» من أجل إحداث نظام اجتماعي جديد (١٢٦). وتستطرد أنه بدلاً من قيام النسويات الاشتراكيات بنقد الاشتراكية من الأجدر أن يقمن برسم نظرية اشتراكية تحررية تشتبك مع «أنظمة القمع المتواشجة كالتمييز الجنسي والعنصرية والقمع الطبقي والإمبريالية...الخ» (المصدر نفسه). وهي الأجندة التي أرى أنه ينبغي أن تتبناها أي نسوية ملتزمة بالتغيير الثوري.

ثم تشتبك هوكس مع جوهر مفهوم الأختية كما طرحته مورجان، أي الأختية المرتكزة على فكرة التمييز الجنسي بوصفه القاسم المشترك بين النساء، وهو المفهوم الذي تطرحه البورجوازيات البيض سواء كن ليبراليات أو راديكاليات، وهو ما يخفي واقع النساء الحقيقي (١٢٧). بالطبع تمنح الأختية قوة للنساء لكن لا يمكن ممارستها عبر استخدام النموذج البورجوازي الذي يرى أن الأرضية المشتركة بين النساء هي المظلومية وكونهن ضحايا، إذ يعكس ذلك فكرًا ذكوريًّا يؤمن بتفوق الأبيض. فهذه الأيديولوجية ترسخ دور النساء كضحايا، «وهذا المنطق هو الذي دفع الناشطات البيض (والرجال السود) إلى رؤية أن النساء السود قويات ولا يحتجن أن يشاركن في الحركة النسوية. وهو أيضًا المنطق الذي دفع الناشطات البيض إلى مغادرة الحركة النسوية عندما أدركن أنه لم يعد هناك احتياج لتبني هوية الضحية» (١٢٨).

ترى هوكس أن التضامن بين النساء على أرضية هوية الضحية يعفيهن من مواجهة الواقع ومسؤولية دورهن في تأييد والحفاظ على التمييز الجنسي والعنصرية والطبقية وذلك عبر الإصرار على «أن الرجال هم العدو» (المصدر نفسه). وبذلك فإن الأختية لابد أن تنطلق من أرضية سياسية تسعى إلى إنهاء التمييز الجنسي والطبقي والعنصري. وتضيف هوكس «أن أحد الأسباب التي جعلت النساء البيض غير مستعدات لمواجهة العنصرية هو ذلك الافتراض المتعالي أن دعوتهن للأختية هي في حد ذاتها تصرف غير عنصري» (١٣٣). وبالتالي فإن التضامن السطحي عبر ترديد شعارات جوفاء لا تشتبك في التحليل النظري مع السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى إبادة وهدم المجتمع الفلسطيني وأنظمته المعرفية عبر إبادة النساء (والرجال بالطبع) ليس إلا- «محاولة من النساء البيض لإخفاء حقيقة أنهن غير مستعدات إطلاقًا إلى التنازل عن السيطرة المهيمنة على مجال النظرية والتطبيق» (المصدر نفسه). إذا أردنا تحقيق التضامن الجذري علينا كشف الأسس التي تنتج القمع بشكل متساو ومتشابك على عدة مستويات؛ وعلينا أن نأخذ في الاعتبار قيام الاستعمار بالإبادة الممنهجة للنظم المعرفية [1]، وعلينا أن نكون مستعدات لتحمل خسارة الامتيازات.

في العام ذاته أصدرت أودري لورد كتاب «الأخت الغريبة: مقالات ومحاضرات». يشتبك الكتاب مع فكرة الهوية التقاطعية التي تنهل من عدة محاور ولا يمكن اختزالها في محور التمييز الجنسي، وهو مماثل لما أسمته هوكس «أنظمة

القمع المتواشجة». تتناول لورد مسألة الاختلاف والأسلوب السائد للتعامل معه، فتقول: إن «الدعوة إلى مجرد التسامح مع الاختلاف بين النساء هو أكثر الأشكال الإصلاحية غلظة. إنه إنكار تام للوظيفة الإبداعية للاختلاف في حياتنا. فينبغي ألا يكون الاختلاف محتملاً على مضض وحسب إنما يجب أن يُرى على أنه مورد للأقطاب الضرورية التي فيما بينها يمكن لإبداعنا أن يلمع في صورة جدل»؛ مرة أخرى تحلل لورد السبب الكامن خلف الشعارات الجوفاء التي تعفي النساء البيض من مسؤولية مواجهة العنصرية وتهمة التواطؤ مع الأبوية، فهي تعلم «أن النساء بوصفهن أداة للسيطرة الاجتماعية تم تشجيعهن على قبول شكل واحد من الاختلاف، ذاك الذي هو بين الرجال والنساء» (١٢٢).

ترتكز فكرة لورد على انتزاع حق إعادة تشكيل الفكر عبر حق تعريف الذات وعدم قبول التعريفات المشوهة التي يقدمها النظام الرأسمالي العنصري، وتدفع نحو تعريض الذات في العمل والنضال إلى التعامل مع «هؤلاء الذين نعرفهم بوصفهم مختلفين عنا بالرغم من أننا نتشارك في نفس الأهداف» (١٢٣). كانت فكرة تعريف الذات التي استوعبت القهر الواقع عليها رئيسية في رؤية لورد. ففي محاضرة ألقتها عام ١٩٨٢ في جامعة هارفارد بعنوان «التعلم من الستينيات» قالت: «إذا لم أعرف نفسي لنفسي سوف يتم سحقي في فانتازيا الآخر وأؤكل حية» (١٣٧). من الواضح أن لورد وهوكس وأخريات لا يخضعن للدور المقرر سلفًا وهو الضحية، إذ أنه دور لا يقود إلى طريق التغيير، بل على العكس تمامًا فهو يحافظ على الوضع القائم. تسعى كلًّا من هوكس ولورد إلى الاشتباك مع علاقات القوى التي تحافظ على بقاء العنصرية بدون مساس، وهو ما يتطلب تضامن جمعي مبني على فهم عميق لجذور المشكلة: الاحتلال الاستيطاني الذي يصطحب معه العنصرية ويستمد قوته من الرأسمالية.

لا يُمكن تحقيق تضامن نسوي ينسج خطابه بدون إعادة النظر في مكوناته السياسية والفلسفية، فلا يُمكن مثلاً الجمع بين النسوية والصهيونية. وتؤكد مريم برغوثي «أن يكون المرء نسويًّا وصهيونيًّا لهو بمثابة تناقض في المصطلحات، فالصهيونية النسوية متواطئة في ترويج التفوق والسيطرة على مقدرات شعب من ناحية، ومن ناحية أخرى تنادي بإنهاء الأبوية». وتستطرد برغوثي أن هذا التناقض لابد وأن يستدعي النسوية البيضاء وموقفها من النساء السود والملونات، وتستشهد بما قالته بل هوكس عن توظيف الطبقة والعرق للسيطرة على النساء الأخريات (المختلفات) وكيف يعيق ذلك تحقيق الأختية.

في نوفمبر ٢٠١٣، كتبت الناشطة والأكاديمية السنغالية راما سالا دينج مقالاً ناريًّا (ونسويًّا) بعنوان «لماذا فلسطين قضية نسوية ومناهضة للاستعمار»، قامت فيه باستعادة ما حدث من إبادة في رواندا، مؤكدة أن تمهيد الطريق لأي إبادة يبدأ بنزع الإنسانية عن الطرف الآخر من أجل تحقيق الموت الاجتماعي، الذي يليه الإفناء الجسدي، وإذا تم استهداف النساء القادرات على الإنجاب وإعادة الإنتاج يكون الهدف قد تحقق. وتعلن أن ما يحدث في فلسطين من إبادة الآن «قضية

سياسية، قضية نسوية، قضية عدالة إنجابية، قضية اقتصادية، قضية عدالة بيئية، قضية عدالة زراعية، قضية أخلاقية، وقضية سيادة» (Dieng, ٢٠٢٣). تفتح دينج عدسة التحليل لتوضح أن إفناء النساء وسيلة لتحقيق غاية استعمارية استيطانية.

في مقال صدر عام ٢٠١٤ بعنوان «نحن على يقين أن فلسطين قضية نسوية»، يعلن ديفيد لويد «نحن على يقين أن النضال الفلسطيني وحملة المقاطعة هي قضايا نسوية»، ويلاحظ أنه «على الرغم من رواج هذه الحركة الحقوقية المسالمة، يظل تأثيرها على التضامن النسوي الدولي والتحليل السياسي والاجتماعي النسوي ليس كبيرًا.» ويستطرد قائلاً إن هذا التأثير الضعيف ليس بالضرورة علامة على تعاطف النسويات مع الصهيونية، بل هو أحيانًا ما يكون ناتجًا عن الصورة التي تقدم بها إسرائيل نفسها، كمجتمع ديمقراطي وليبرالي في الشرق الأوسط يتميز بأنه يمنح النساء الحقوق كاملة. وبذلك لا يتم تناول تأثير سياسات الاحتلال على وضع النساء الفلسطينيات. وفي هذا السياق تقدم نادرة شلهوب- كيفوركيان[٢] إسهامًا لافتًا للنظر في تحليلها للكيفية التي يتم بها «صهينة» السياسات والقوانين بما يضع النساء في مرمى النيران. فإذا كان الاحتلال يهدف إلى القضاء على المجتمع الفلسطيني، فالنساء بوصفهن يمتلكن القدرة على الإنجاب والقدرة على إعادة إنتاج الثقافة لابد أن يتم القضاء عليهن. وتقول إن «بناء رؤية معرفية وممارسة نسوية يتطلب وعيًا جديدًا بتفاعلات القوة. فهو يتضمن فهم طبيعة وأهمية التضامن مع المحرومين، وهو أمر فشلت فيه النسوية العالمية والقانون الدولي والنسوية الإسرائيلية. إن تحليل المعاناة المجندرة في اليومي والمعيش والتي يتم حفرها على أجساد النساء وحيواتهن يتحدى العدالة الدولية أو غيابها، ويرفع القناع عن الانتهاكات الدولية (Kevorkian -Shalhoub, ٢٠١٤).

يتطلب هذا الوعي الجديد بتفاعلات القوة فهم الخطاب الذي يسعى إلى الإبادة المعرفية عبر عدة أساليب ومنها تهميش التاريخ الشفوي وتصوير الوضع بوصفه مشاجرة عنيفة تنتظر إحلال السلام والتغاضي عن تأثيرات الاحتلال على الحياة اليومية للنساء وقتل العدالة الإنجابية بمعناها الواسع؛ بكل هذه الأساليب التي تروجها وسائل الإعلام الغربية - وبعض العربية - والبرامج الحوارية وتقارير بعض المنظمات الدولية والقوى الإمبريالية بالطبع، يتم اختزال الأمر في سردية أحادية تُشعر كل أطراف القوة بالراحة: هناك مأساة إنسانية تسبب فيها فصيل سياسي. اعتدنا على قراءة بيانات تضامن مع فلسطين تتوجه بحماس (وأحيانًا بالنوايا الحسنة) نحو المناداة بالحفاظ على حياة النساء والأطفال والسماح بدخول المساعدات.

في ظل كل ما أوضحته يطرح السؤال نفسه: ما جوهر التضامن النسوي المنشود، والمقصود هنا التضامن الذي لا يتوقف عند ممارسات خطابية، بل يتجاوز ذلك إلى التحفيز على الفعل الثوري والمنظم العابر للحدود الذي يـأخذ في الاعتبار تقاطع علاقات القوى مع الإمبريالية والآلية التي يتم بها الترويج لسردية الاحتلال الاستيطاني. ما الخطاب التضامني

الذي يمنح السردية المهمشة صوتًا ومساحة؟ من أجل الوصول إلى نقاط أساسية تُشكل بداية للعمل سأعمل على قراءة بعض بيانات التضامن الدولي [٣] من أجل تحديد مدى قدرتها على الدفع تجاه عمل نسوي تضامني جذري. فالغاية هي بناء تحالفات وأشكال تضامنية يمكنها تقديم إجابة على الأسئلة التي طرحتها شاندرا تلبيد موهانتي في تحليلها للزعم الديمقراطي في أمريكا واسرائيل: «كيف يمكن فهم هذه الديمقراطيات الإمبريالية وتنظيم مقاومة عابرة للحدود؟ مقاومة تبدد غموض وتتحدى هذه الحكومات المستبدة والعنيفة التي تم تعبئتها عبر المشهدية العسكرية؟».

بالنظر في بعض بيانات التضامن الصادرة من أنحاء مختلفة يمكن أن نقر بوعي الرؤية التي تم التعبير عنها بلغة متفاوتة في درجة جذريتها. في بداية طوفان الأقصى أصدر «التحالف النسوي للتغيير الاجتماعي» (COFEM) بيان تضامن مع شعب فلسطين. ولأن التحالف يجتمع على مناهضة العنف ضد النساء فقد جاء مباشرة في الفقرة الثانية شجبًا لكل الانتهاكات الواقعة على النساء في فلسطين والتي قامت منظمات دولية برصدها مثل «المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب» و«لجنة مناهضة التعذيب في إسرائيل». ثم يتوجه البيان إلى المجتمع الدولي داعيًا إياه إلى تبني منظور نسوي لقراءة الكارثة. أما الأهم في هذا البيان فهو مناداته بضرورة التخلي عن الرؤية الغربية الضيقة التي يتم تناول الأمور الراهنة بها، إذ لابد من الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي الطويل الذي عاش فيه الشعب الفلسطيني. ثم يتوجه البيان إلى الحكومات التي التزمت بممارسة سياسة خارجية نسوية ليذكرها «السياسة الخارجية النسوية الحقيقية هي بالضرورة مناهضة للإمبريالية وتمنح أولية لوقف عسكرة وتصاعد الحرب.» كما يؤكد البيان على رفضه لأي وصم أو تشكيك في المقاومة. في توظيف مصطلحات مثل مناهض للاستعمار ومناهض للإمبريالية والمقاومة، بالإضافة إلى شجب المنظور الغربي الضيق يصطف البيان مع الفعل الثوري ولا يتخذ موقف الدفاع عن «النساء والأطفال» من منظور التعاطف الإنساني. بمعنى آخر، لا يفرغ البيان القضية من جوهرها السياسي حتى أنه يعلن إيمانه بمشروعية المقاومة من أجل التحرير.

من ناحية أخرى، يعبر بيان تكتل «السياسة من أجلها» (Politics4Her) عن موقف مغاير حين يؤكد أن الدفاع عن النفس مُعترف به في القانون الدولي (أي دفاع الاحتلال عن نفسه)، وحق تقرير المصير (للفلسطينيين) أيضًا. ولأن «فلسطين ليست مستقلة، بل محتلة: فمن حقها أن تقاوم»، لكن «اختيار إسرائيل أن ترد على ما حدث لا يجب أن يؤدي إلى عقاب جماعي.» وإذا قرأنا ما بين السطور تكون الترجمة كالتالي: من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها لكن ليس بهذا العنف. هذا الخطاب الذي يساوي بين الاحتلال والمحتل، وكأنهما قوتان متساويتان، هو ما يُعتم على جوهر القضية بأكمله. فالبيان يشجب العنف المبالغ فيه في رد فعل إسرائيل ولا يتناول صراحة إشكالية الاحتلال وضرورة انهائه.

يجيء بيان «المسيرة العالمية للنساء» (WMW Women of March World) ليشفي الغليل (قليلًا) ويطمئننا (قليلًا) أن هناك نسوية قادرة على التعبير عن مجريات الأمور بكل تعقيدها وتشابكها. في المفتتح، يؤكد البيان على المجزرة والإبادة

العمدية للشعب الفلسطيني وللنساء والأطفال في غزة ومخيم جنين والضفة الغربية، ويطالب بإنهاء الاحتلال، كما يدين ويشجب محاولات شيطنة الفلسطينيين ونزع الإنسانية عنهم. يؤكد البيان أن كل ما تمارسه إسرائيل يعود إلى الحصانة الدولية التي تتمتع بها والتي تؤدي إلى غياب المحاسبية. وهنا يطرح البيان أمرين مختلفين عن بقية البيانات؛ أولاً: يدين البيان ما يعانيه شعب لبنان وسوريا من الهجمات الإسرائيلية وهو بذلك يتبنى نظرة تشمل المنطقة كلها ولا يحدد الأمر بما يحدث في غزة فقط؛ وهو ما يعني أيضًا أن النظرة العابرة للحدود تعمل على توجيه الرؤية؛ وثانيًا، يطرح فشل المؤسسات الدولية في حماية الشعوب عندما يتعلق الأمر بالقوى الاستعمارية والإمبريالية، وفشل الحكومات في الإتيان بأي رد فعل فيما عدا تحويل المجزرة إلى مشهد للفرجة في وسائل الاعلام الخاضعة لمصالح قوى إمبريالية عابرة للحدود.

يستمد البيان قوته من اللغة غير المراوغة والخطاب التحليلي الذي يشتبك مع الواقع بشكل مباشر دون اللجوء إلى الاختباء خلف اتفاقيات دولية أو قوانين؛ وأخيرًا لا بد من إدراك أن لغة البيان تُعبر عن رؤية ٥٨ منظمة نسوية تغطي العالم. ويؤكد البيان أن التحالف يشارك في العديد من المساحات التي تفتح النقاش وتقدم تحليلاً لما تقوم به إسرائيل من انتهاكات وجرائم حرب، وتنظم فعاليات مختلفة للتضامن. لا يأتي البيان على ذكر حق إسرائيل في الدفاع عن النفس - مثلما فعلت بيانات أخرى تحت دعوى التوازن - بل يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والنضال من أجل التحرير. هو بيان يسمي الأشياء بأسمائها.

أما تحالف «فريدا» (تبنيًا لاسم الفنانة المكسيكية FRIDA)، والذي يعمل على قضية العنف ضد النساء، فقد أصدر بيانًا لا تقل قوته عن البيان السابق، وتكمن أهمية هذا التحالف أنه قائم على عمل الشابات فقط (لا يضم كبارًا أو رجالاً). في مستهل البيان نطالع تحليلاً قويًّا لما يحدث في فلسطين منذ ٧٥ عام مشيرًا إلى أن ما يحدث الآن هو استمرار للنكبة، ويُحمل المسؤولية للاحتلال الاستيطاني ودولة التفوق الأبيض العنصري، وبالتالي تتحول مقاومة الشعب الفلسطيني إلى حق مشروع. ثم يعلن البيان «اتساقًا مع قيمنا ومبادئنا التي تؤمن بقدرة النسويات الشابات على مجابهة العنف والقهر، وقدرتهن على تخطيط وتنفيذ أفعال تضمن مستقبل حر ومُحرر، نؤكد على حق كل الشعوب المقهورة في تحديد المقاومة الخاصة بهم.» يكتسب هذا البيان قوة من الخطاب الفكري المُقاوم بشكل جذري المرتكز على أسس نسوية، ومثلما قام بيان «المسيرة العالمية» بإدانة الهجوم على مناطق متعددة ليسلط الضوء على سياسات استعمارية شاملة، يقوم بيان «فريدا» بتوجيه الاتهام لحلفاء الاحتلال الاستيطاني الذين يسعون إلى «السيطرة على السردية المساندة للتفوق الأبيض.» ثم يدعو البيان إلى اتخاذ إجراءات عاجلة أولها بالطبع الوقف الفوري لما يحدث من إبادة. أما المطلب الذي ينم عن فهم كامل لتاريخ الاستعمار فهو ذاك الذي ينادي بالتحالف والتضامن «القصدي» مع الشعب الفلسطيني. في تفصيل هذا المطلب ما يعبر عن التوجه الفكري الذي ينتشر تدريجيًّا بين النسويات وهو التوجه الديكولونيالي، أي إنهاء الاستعمار [٤]

فكريًّا ونفسيًّا وفي شكل الأفكار والاستراتيجيات التي تقوم عليها المقاومة؛ وهو ما يسمح بوقف الإبادة المعرفية وينطلق منها في الوقت ذاته.

يقوم الفكر الديكولونيالي[٥] على ركيزة أساسية تتعلق بمسألة إنتاج المعرفة، وهو ما يستدعي تحليلاً لكافة العوامل التي تسمح لإسرائيل وللمجتمع الدولي بممارسة كل هذه البلطجة والعربدة في المنطقة. وعليه، بقدر أهمية إحصاء عدد الضحايا وتوثيق الانتهاكات لا بد من أخذ التحالف القوي بين العنصرية والرأسمالية وهو ما يؤثر على النساء بقدر أكبر من الرجال. وبالتالي يقدم بيان «فريدا» وبيان «المسيرة العالمية للنساء» مساحات يمكن للنسوية العربية التحالف معها من أجل كسر الثنائيات المتضادة التي تضع النسوية العربية دائمًا في مأزق الاختيار بين المصالح الوطنية والأفكار البيضاء. من وجهة نظري، تُشكل هذه البيانات (وغيرها) أجندة للعمل التشبيكي والتضامن الذي لا بد من السعي له في لحظة نيو ليبرالية تزداد توحشًا عبر توظيف رأسمال عابر للحدود والقارات. وعلى هذه التحالفات النسوية العابرة للحدود أن تستفيد من الإنتاج الفكري النسوي المشابه، وذلك من أجل تجنب خلق فجوة بين الناشطي (Activism) والفكري.

في عام ٢٠١٩ أصدرت المفكرة الفرنسية فرانسواز فيرج كتابها نسوية ديكولونيالية، وهو كتاب صغير يضم قسمين، الأول عن معنى النسوية الديكولونيالية والثاني عن كيفية تطبيق هذا الفكر في القرن الحادي والعشرين. تشرح فيرج أن هدف النسوية الديكولونيالية هو هدم العنصرية والرأسمالية والإمبريالية. وتذكرنا بما قالته المفكرة والمناضلة السوداء أنجيلا ديفيز عن أن النسوية ليست قاصرة على النضال من أجل المساواة بين الجنسين فقط، بل هي تتقاطع مع عدة عوامل أخرى وهو ما يؤكد لنا ضرورة استعادة نضال النساء السود في أمريكا كما ذكرت في استهلال المقال. تبرر فيرج تبنيها لمصطلح النسوية الديكولونيالية بأنها تود استرداد وانتزاع مصطلح «النسوية» من أيدي «الأيديولوجيات الرجعية الجوفاء» (١٠). يؤكد هذا التوجه الديكولونيالي «ولائنا لنضالات النساء اللواتي سبقننا في الجنوب العالمي. وهو يعني الاعتراف بتضحياتهن، تكريم حيواتهن بكل تعقيدها، والمخاطر التي خضنها، بكل الصعاب والإحباط.» (المصدر نفسه). وتلفت الانتباه لضرورة فهم الانتهاكات ضد النساء والعنف الواقع عليهن (والذي أصبح مبررًا بأريحية)، فالأمر من وجهة نظرها ليس نابعًا من أبوية ذكورية، بل هو عنف مُدمر ناتج عن الرأسمالية. وبالتالي تعمل النسوية الديكولونيالية على نزع الأبوية عن النضالات الثورية. يجيب الفكر الديكولونيالي على أسئلة موهانتي المتعلقة بزيف ديمقراطية الأنظمة الامبريالية والعسكرة المبالغ فيها التي تجعل الحكومات تنتهج فكرًا أبويًّا صرفًا مع ممارسات ذكورية لا ترى غضاضة في العنف الواقع على النساء. ليس لنا في هذه اللحظة القاسية سوى تحالفات تضامنية، قادرة على كسر وهدم ثنائيات متضادة، تحالفات تتسم بالوعي المتقد لأنظمة القمع المتشابكة التي تجد من يبرر لها ويساندها. أُذكر نفسي دائمًا بما حسمته أودرى لورد مبكرًا: «لا يمكن استخدام أدوات السيد لنهدم منزله».

عن الكاتبة

أستاذة في الأدب الإنجليزي والمقارن ورئيسة قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب جامعة القاهرة، وبشكل جزئي تدرس الأدب العربي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. لها العديد من الأبحاث النقدية المنشورة باللغة الإنجليزية في دوريات أدبية وثقافية محكمة، مع التركيز على مسألة الجندر وتجلياته في الآداب والفنون. صدر لها باللغة العربية: «عاطفة الاختلاف: قراءة في نصوص نسوية» (١٩٩٧)، «نسوي أم نسائي؟» (٢٠٠١)، «مفهوم الوطن في فكر الكاتبة العربية» (٢٠٠٣)، «صورة الحجاب: محلي أم عولمي» (٢٠٠٧)، «المثقف الانتقالي بين الاستبداد والتمرد» (٢٠١٤). كما يصدر لها قريبًا كتاب عن الأمومة في الأدب والفنون. ترأست د شيرين كذلك لعدة سنوات لجنة تحكيم جائزة نجيب محفوظ التي تنظمها الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وطبقًا لوعيها بموقعها في العالم الثالث، ترى د. شيرين العالم من خلال منظور نسوي اشتراكي لا يهمل تقاطع عوامل أخرى في تشكيل الهويات واشتباكها مع تجليات الأبوية الجديدة، وهو ما يساهم في صعود النص الجديد كعلامة مقاومة.

الهوامش

(١) (Epistemicide) وهو مصطلح قام عالم الاجتماع البرتغالي بوفنتورا دي سوسا سانتوس بصياغته في إشارة إلى قيام الشمال العالمي والسياسات الامبريالية بقتل واسكات كل الأنظمة المعرفية الخاصة بالآخر.

(٢) نادرة شلهوب كيفوركيان هي باحثة نسوية معروفة وهي من فلسطينيي الداخل، تعمل أستاذة في الجامعة العبرية بالقدس. وفي 12 مارس 2024 قام رئيس الجامعة بإصدار قرار علني بإيقافها عن التدريس على خلفية مناداتها بإنهاء الصهيونية، ورؤيتها لما يحدث في غزة بوصفه أبادة وتجويع. بدا الأمر خطيرًا لما يعنيه من تهديد لحرية التعبير والحريات الأكاديمية، وانطلقت حملات التضامن المحلي والدولي بما أجبر الجامعة على التراجع عن القرار يوم 27 مارس.

(٣) لا تسعى الورقة إلى الحصر، بل التدليل على الرؤية والفكر اللذين يساعدان على تشكيل تحالفات نسوية عابرة للحدود تشترك في رؤية جذرية. وبالتأكيد هناك عدة بيانات تلبي هذه الشروط، وبالتالي ما أوردته أعلاه ليس إلا أمثلة.

(٤) هذه إشكالية ترجمة، في اللغة الإنجليزية تعبر كلمة (Decoloniality) عن هذا التوجه.

(٥) تبلور الفكر الديكولونيالي في أمريكا الجنوبية على يد أنيبال كويخانو (1918-1930) وهو عالم اجتماع من بيرو. انطلق من فكرة مفادها أن الاستعمار هو الأساس الداعم للحداثة الرأسمالية والامبريالية. تطور المفهوم وأصبح يشمل كولونيالية المعرفة، كولونيالية الجندر، كولونيالية القوة، وأصبح الآن مجالاً بحثيًّا يمتلك أدواته ومصطلحاته.

المراجع

1 Barghouti, Mariam. (2017). "No, You Can't Be A Feminist and A Zionist." *Forward*.

2 COFEM. (2023). *Statement of Solidarity with the People of Palestine*.

3 FRIDA. (2023). *Act With Transformational Feminist Solidarity with Palestine*.

4 Hooks, bell. (1984). *Feminist Theory: From Margin to Center*. Boston, MA: South End Press.

5 Lloyd, David. (2014). "It Is Our Belief That Palestine is a Feminist Issue." *Feminists@ law*. University of Kent.

6 Lorde, Audre. (1984). Sister Outsider: Essays and Speeches. *Crossing Press*.

7 Lorde, Audre. The Master's Tools Will Never Dismantle the Master's House. *Sister Outsider*, pp. 110-113.

8 Mohanty, Chandra Talpade. (2011). "Imperial Democracies, Militarized Zones, Feminist Engagements". *Economic and Political Weekly*. 76-84.

9 Politics4her. (2023). *Collective Punishment of Palestinians*.

10 Dieng, Rama Salla. (2023). "Why Palestine is a feminist and an anti-colonial issue?" *ROAPE*.

11 Shalhoub-Kevorkian, Nadera. (2014). "Palestinian Feminist Critique and the Physics of Power: Feminists Between Thought and Practice." *Feminists@law*. vol. 4, no. 1.

12 Vergès, Françoise. (2019). *Un féminisme decolonial*. Paris: La Fabrique éditions. 55.

13 World March of Women. (2023). *International Declaration of the WMW: Call to an end to the genocidal onslaught of the Israeli occupation against the Palestinian people!*

الكلمات المفتاحية:

التضامن - الإبادة المعرفية - النسوية الديكولونيالية - العدالة الإنجابية - حركات تحرير النساء - التحالفات النسوية - الأبوية والرأسمالية - مقاومة عابرة للحدود - النضال النسوي.

عرض كتابيّ «إضاءة طريق الحرية: سلسلة أصوات نساء من غزة» و«رد الصوت لغزة: تأملات في المقاومة»

كيتلين بروكتر

ترجمة مروة بركات

مترجمة ومهندسة وباحثة مصرية متخصصة في قضايا العمران والجندر

* هذه ترجمة لعرض كيتلين بروكتر لكتابيّ (Light the road of Freedom: Women's voiced from Gaza series) و(Unsilencing Gaza: Reflections of Resistance)، المنشور في «مجلة الدراسات الفلسطينية» في نوفمبر ٢٠٢٣.

أتمنَّى أن أعيش في دولة فلسطينية حرة، لكنني أعلم أنها أمنية بعيدة ولن تحدث في حياتي.. أؤمن أن نضالنا من أجل الحرية طويل الأمد، ولكن لكل إنسان أماني وأحلام، ومن دونها لا نستطيع أن نعيش. (البربري، ٩٩).

لقد قاوم الفلسطينيون. ومع ذلك، فإن مقاومتهم ليست كافية. يجب النظر إليهم وفهمهم بعيدًا عن الأوصاف السلبية والثابتة المفروضة عليهم... يجب أن يُنظر إليهم على أنهم الحل لمُشكلات منطقتهم. (روي، ٢٣٤).

يفصل بين هذين التصريحين حوالي خمسة عشر عامًا. تم إنتاج تسجيلات صهباء البربري في غزة لكتاب «إضاءة طريق الحرية» والكتب الأخرى ضمن سلسلة «أصوات نساء من غزة» [1] في فترة ثلاث سنوات قرب نهاية الانتفاضة الثانية. بحلول هذا الوقت، كانت سارة روي قد أمضت عقدًا من الزمن في العمل في غزة وعن غزة، وتنبع أعمالها الواردة في «رد الصوت لغزة» من بحثها منذ بداية الانتفاضة الأولى وحتى جائحة كوفيد-١٩. ينصح بقراءة كتاب «أضيئوا طريق الحرية»، وهو تاريخ شفهي لصهباء البربري، حررته غادة عقيل وباربرا بيل إلى جانب أحدث كتاب لسارة روي «رد الصوت لغزة». يُركِّز كلا الكتابين على تجارب الحياة اليومية للفلسطينيين من غزة وفيها؛ ويعطيان الأولوية لسرديات النساء والشباب وأولئك الذين غالبًا ما يتم استبعادهم من السجل التاريخي. يقوم أحد الكتابين بذلك من وجهة نظر امرأة فلسطينية من غزة، والآخر لخبيرة اقتصادية وباحثة سياسية أمريكية ولدت لأبوين يهوديين ناجيين من الهولوكوست، كرَّست جزءًا كبيرًا من حياتها لمحاولة تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس خارج فلسطين في غزة. وكلاهما

مليء بالتفاصيل المعقدة التي تمزج بين الحياة الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية، واستحضار صور لغزة تتميز بالحيوية وليس بالنقص. يوفر الكتابان لنا ما يقرب من قرن من الفهم النسوي للسياسة والحياة اليومية في هذا الجزء من فلسطين.

«إضاءة طريق الحرية» هو المجلد الثاني من سلسلة مؤلفة من سبعة كتب عن أصوات نساءٍ في غزة أو منها، وتروي هذه السلسلة عن الحياة في فلسطين قبل نكبة ١٩٤٨ وبعدها. تتكون السلسلة من قصص تاريخية شفهية، مسجلة باللغة العربية، تهدف إلى «إعادة توجيه قصة فلسطين من خلال ردها إلى راويها الأصلي: الشعب الفلسطيني» (ix). هذا المجلد تحديدًا هو قصة الشيوعية الفلسطينية البارزة في غزة، صهباء البربري، تحكي روايتها، تلك التي ولدت في غزة عام ١٩٣٢. قصة فلسطينية تمر بأبعاد مألوفة للكثيرين: المقاومة والسجن والمنفى والتحدي والعودة. فكما كتب رمزي بارود في تقديم المجلد: «إنها.. المثال الأمثل للمرأة الفلسطينية، التي تكافح ضد الضغوط الهائلة من الخارج - الاستعمار والاحتلال العسكري - وكذلك من الداخل - الخيانة العربية والسلطة الأبوية الخانقة» (xx). بعد التحاقها بجامعة القاهرة للحصول على درجة البكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس، عادت البربري إلى غزة في عام ١٩٥٧ حيث أصبحت معلمة، فضلاً عن نشاطها الاستثنائي في تعبئة المجتمع – أدَّت هذه الناشطية إلى كونها أول امرأة يتم احتجازها في سجن عسكري للرجال في مصر. وعلى حد تعبير البربري: «كان السجن تجربة جيدة جدًا بالنسبة لي، فقد تعلمت الكثير» (٤٧). اعتُقِلت مع زوجها الشاعر والمثقف الشهير معين بسيسو، بالإضافة إلى صحافيين وكتاب وفنانين ومعلمين، جميعهم أعضاء في الحزب الشيوعي. وبقيت هناك لمدة أربعة أشهر قبل أن تُنقَل إلى سجن النساء لمدة اثني عشر شهرًا أخرى، حيث طوَّرت ما أصبح علاقات مدى الحياة مع الناشطات المصريات.

جزء مما يجعل هذا الكتاب رائعًا للقراءة هو تواضع البربري. فحتى صدور فيلم نجاح عوض الله الوثائقي «حاملة الجمرة»، كان يُشار إلى البربري مرارًا بلقب «زوجة معين»، دون الاعتراف بعملها ورحلتها – بما في ذلك بالفعل عملها في نسخ كثيرٍ من أشعار زوجها وكتاباته الأخرى طوال فترة حياته. في الفيلم، توضح عوض الله أن الأمر استغرق سنوات حتى وافقت البربري على إنتاج الفيلم الوثائقي عن نفسها وليس عن بسيسو. عند قراءة «إضاءة طريق الحرية» يظل معنا نفس اليقين بأنها تصنِّف نفسها امرأة فلسطينية عادية جدًا عاشت حياة فلسطينية شيوعية منتظمة - واعترفت مرة واحدة فقط: «أفخر بقولي إنني كنت واحدة من أوائل النساء الفلسطينيات اللاتي عرفن ودرسن الإيديولوجية الماركسية في غزة، في الوقت الذي كانت تعتبر فيه منافية لتقاليدنا وديننا ومجتمعنا» (٤٥). وفي بقية الكتاب، تتطرق إلى التفاصيل الدقيقة للاختيارات التي اتُخِذَت، والقرارات القسرية، وتأثير الأحداث السياسية التي أجبرتها على المنفى المتكرر، وحياتها العائلية، والفرص والنضالات من أجل التحرير الفلسطيني. الطريقة التي تروي بها قصتها عبر فصول حياتها المختلفة،

بدءًا من ذكريات طفولتها في غزة: طائرة ورقية تحلق بالقرب من معصرة السمسم الخاصة بجدها؛ الأفلام المُنتقاة التي استمتعت بها؛ الصيف على الشاطئ، والأيام التي قضتها في حمام السمراء في البلدة القديمة في غزة. وتوالي الحكايات عن الحياة الفكرية والأدبية وحياة المجتمع المدني المزدهرة في غزة بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي. ثم ينتقل الكتاب إلى دراستها في القاهرة، واعتقالها وسجنها، وحياتها الزوجية، والعقود التي قضتها في المنفى: أكثر من أحد عشر عامًا في بيروت، وأكثر من عام في دمشق، وثمانية أشهر في ليبيا، وثلاث سنوات في مصر، وأربعة عشر عامًا في تونس. يعد هذا الكتاب، وهذه السلسلة بالتأكيد، مساهمة مطلوبة بشدة في أرشيف التاريخ الشفهي الفلسطيني من غزة. وكما لاحظت نهلة عبده ونور مصالحة في مجموعتهما الأخيرة، لم يكن هناك تسجيل كافٍ للتاريخ الفلسطيني وتجارب المجتمعات والأفراد. [٢] تعرض قصة حياة البربري في هذا الكتاب - كما كتب المحررون - بأقل قدر من التدخل أو التأويل. وفي حين أن التأمل في ظروف المقابلة (أو المقابلات) كان من الممكن أن يكون إضافة مثيرة للاهتمام للمقدمة، إلى جانب معلومات حول مدى توفر الأرشيف لمئات الساعات من التسجيلات التي أُجرِيَت في هذه العملية، إلَّا أن القرار بالسماح بالنصوص الأولية تقريبًا أن تتحدَّث عن نفسها هو أمر قوي ومثير للعواطف بشكل عميق.

«رد الصوت لغزة» هو نتاج ما يقرب من أربعة عقود من العمل الذي قامت به سارة روي في غزة وعن غزة منذ عام ١٩٨٥. الكتاب عبارة عن مجموعة من كتاباتها المختارة على مدى السنوات الست عشرة الماضية، إلى جانب نصوص كتبت وترجمت خصيصًا لهذه المجموعة. ينقسم الكتاب إلى ثمانية أجزاء، مع خمسة وعشرين نصًّا منسوجين معًا لتحليل البُنى والأحداث التي أثرت على غزة خلال العقد الماضي، إلى جانب الفرص التي كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة. وبالنسبة لأولئك الذين تابعوا الكم الهائل من أعمال روي حول غزة، فإن قراءة هذه المجموعة من النصوص معًا تشبه رؤية لغز مكتمل. هناك كثيرٌ من الاتساق والاستمرارية في مسار كتابتها وفي التزامها بأهمية البحث الدقيق والتوثيق والشهادة. لقد وضعت روي منذ فترة طويلة معايير عالية للباحثين غير الفلسطينيين حول ما يعنيه أن تكون حليفًا في الأوساط الأكاديمية وخارجها، وهذه المجموعة من مقالاتها ورسائلها ومقالاتها وملاحظاتها الميدانية وترجماتها والنصوص غير المنشورة سابقًا تعزز ذلك فحسب.

وتتكوَّن فصول الكتاب من منشوراتها منذ عام ٢٠٠٧ فصاعدًا، واستنادًا إلى عملها التجريبي في غزة الذي بدأ عام ١٩٨٥. تعكس الفصول المختلفة فترات سابقة في غزة، وبذلك يكاد الكتاب يبدأ من حيث ينتهي كتاب «إضاءة طريق الحرية». يرسم القسمان الأولان مشهد التاريخ الحديث في غزة، مع التركيز على إخفاقات السياسة الأمريكية والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على غزة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢. وبالانتقال إلى أعقاب هجوم عام ٢٠١٤ في الجزء الثالث، تتأمَّل روي في التأثير طويل المدى للتدخل الإنساني في غزة والتهديدات التي تواجه الأونروا – وكالة الأمم المتحدة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. ويستكمل هذا النقاش في الجزء التالي حول أحداث عام ٢٠١٨ وقرار إدارة ترامب بقطع التمويل عن الوكالة بشكل جذري. الجزء الخامس عبارة عن مجموعة من ست رسائل ومقالات تعكس بطرق مختلفة عملها في غزة وهويتها اليهودية، وينتقل الجزء السادس إلى تحية لاثنين من الفلسطينيين اللذين دعما روي في بحثها: إياد السراج، وهو طبيب نفسي رائد في رعاية الصحة العقلية وطرق معالجة الصدمات النفسية لدى الأطفال في غزة، ونصير العاروري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في دارتموث، والمدافع عن حقوق الإنسان والعضو السابق في المجلس الوطني الفلسطيني. أمَّا المؤثر بشكل خاص فهو الجزء السابع، الذي يحمل عنوان «الماضي كمستقبل: دروس منسية»، وعلى وجه التحديد الفصل الذي يحمل عنوان «عندما لا يكفي رغيف الخبز» - والذي يستحضر شعارًا من الانتفاضة الأولى «رغيف الخبز لا يكفي» - ويعتمد كليًّا على ملاحظات روي الميدانية من السنة الثانية للانتفاضة الأولى عندما كانت تعيش في غزة. يحتوي الفصل على العديد من الأوصاف الأولية ومقتطفات من المحادثات مع المحاورين وتأملاتها المباشرة: «انظري كيف علينا أن نعيش. هذا هو الدليل. هذا حقيقي. ألقي نظرة فاحصة.» لقد احتفظوا بروح الدعابة والفخر بشكل مذهل. ألقيت العديد من النكات حول ظروف المعيشة الفاخرة، ولكن عبر الضحكات، ظلت الأيدي الملحة والعنيدة تمسك بي، وتسحبني بلطف إلى نفس الغرفة، ونفس الزاوية، ونفس الشق، لإلقاء نظرة أخرى» (١٩٤). وفي وصف آخر تقول: «كانت الأرضيات حجرية، مبللة من الرطوبة وباردة جدًا. جلس طفل صغير على الأرض ومعه قطعة من الورق يحاول الكتابة.. كان الجو باردًا جدًا وقاسيًا في الداخل.. ولم تكن هناك مصادر للحرارة ولا يستطيع الكثير من الناس شراء مدفأة. استحييت من ارتعاشي» (١٩٥). إن تأثير مشاركة هذه الملاحظات الميدانية مشابه لنهج التأويل المحدود من المحرر في «إضاءة طريق الحرية». الكلمات تتحدث عن نفسها وتسمح للقارئ بفهم عميق للسياق دون إضافة طبقات من النظرية. من النادر أن نرى أحد كبار الباحثين يشارك ملاحظاته الميدانية بهذا النوع من الحميمية والإحساس بعدم الكفاية والتجرد من أي شعور بالامتياز. يعد تواضع روي في القيام بذلك سمة مميزة لعملها.

وفي حين أن «إضاءة طريق الحرية» هو في جوهره قصة حياة شكلتها السياسة بالأساس، ويعكس كيف أن امرأة في غزة تعمل من أجل التحرير قد تحدت الظروف السياسية والاقتصادية وراوغتها وتحملتها، فإن النهج التحليلي لـ «رد الصوت لغزة» مبني حول السياسات والأحداث السياسية الرئيسية، كما تُفهَم من خلال تجارب الأفراد والمجتمعات. مع بعض التداخل من حيث الإطار الزمني، يدور أحد الكتابين حول الحياة لفلسطينية من غزة، بينما يدور الآخر حول غزة. وفي حين تشترك المؤلفتان في نهج مماثل في إعطاء الأولوية للطريقة التي تعيش بها الفلسطينيات من غزة السياسة، فإن موقعيّة المؤلفتين والفترات الزمنية المختلفة التي تغطيانها تقدم نقاطًا مهمة للمقارنة والتأمل.

ومن الأمور التي تعد قراءتها بالتوازي قوية التأثير بشكل خاص هي روايات الانتفاضة الأولى في غزة كما عاشها شخص غريب (روي، «كل ما أريده هو مصنع وعلم»، ١٩٦) وتلك القادمة من تونس كما عاشتها امرأة فلسطينية في المنفى (البربري، «تونس»، ٧٩). ومن المتوازيات الأخرى المثيرة للاهتمام هي الطريقة التي تستخدم بها كل من البربري وروي تجاربهما الخاصة للتفكير في المجتمعات الأوسع التي تنتميان إليها. في معرض حديثها عن تحديات الحصول على وثائق الهوية والحفاظ عليها واستخدامها داخل أسرتها (الطلبات المقدمة، أو رفض التصاريح أو تعثرها بسبب الأحداث السياسية) كتبت البربري: «معظم الأسر الفلسطينية لديها نفس القصة - قصة الفصل بين أعضائها والتهجير والتشريد والإنكار المستمر. قصتنا ليست استثناءً» (٩١). في الفصل الذي يحمل عنوان «دموع الملح: إسرائيل وفلسطين وفيروس كورونا»، والذي كتب خصيصًا لهذا الكتاب، تقول روي: «كيهودية، أشعر بالفزع من سلوك إسرائيل ولكنني خائفة أيضًا بطريقة جديدة تمامًا، حتى بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا.. إنني أشعر بالخوف من الضمور الأخلاقي الذي يصاحب بالضرورة السياسات التي تتكيف بسهولة وبشكل مقصود لحجب التدابير الضرورية لإنقاذ حياة شعب غير محمي، بأي شكل من الأشكال» (١٤١ - ١٤٢).

ويختتم كتاب البربري خلال الانتفاضة الثانية باليقين بأن لا شيء سيثني الفلسطينيين عن المطالبة بحقوقهم: «إن استخدام كل أنواع الأسلحة الحديثة لن يمنحكم الأمن، ولن يضع حدًّا للقضية الفلسطينية. لا أنتم ولا أمريكا تستطيعون أن تفعلوا هذا، لا الآن ولا بعد ألف عام» (١٠٤). في المقابل، في نهاية كتابها «رد الصوت لغزة»، تتأمَّل روي في دهشتها من قلة معرفة الشباب في غزة بالماضي، وتحديدًا الانتفاضة الأولى وما حدث خلال السنوات الأولى لأوسلو (١٨٢). واستنادًا إلى المقابلات التي أجرتها خلال زيارة إلى غزة في عام ٢٠١٦، كتبت عن الطريقة التي يبدو بها الشباب في غزة أكثر انشغالاً بالحاضر وتطلعاتهم إلى الحياة الدنيوية (١٠٥ - ١٠٦). ننتقل سريعًا إلى عام ٢٠٢٠، فتشارك روي كلمات صديق في غزة: «لا أحد يتحدث عن القدس أو حق العودة. نريد فقط الأمن الغذائي وفتح المعابر» (٢٣٠). على الرغم من أنه يجب أيضًا أخذ موقعية كلتا المؤلفتين في الاعتبار، إلا أن كلا الكتابين يُقدمان تأملات قوية حول الطرق التي أثرت بها خمسة عشر عامًا من الحصار على الفلسطينيين في غزة وكيف يفكرون في المستقبل.

يعرض كتابا «إضاءة طريق الحرية» و«رد الصوت لغزة» تفاصيل الحياة في غزة من وجهة نظر امرأتين تضعان تجارب الناس العاديين في المركز. وبينما يرسم نسيج كلا النصين لقاءات مع المثقفين والمحللين، فإن العمق الدقيق لكلا النصين يكمن في تفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين في غزة وخارجها، وفق تأثرها بالمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. توضح سلسلة أصوات نساء من غزة أن هناك حاجة كبيرة لإعطاء الأولوية لوجهات النظر الفلسطينية بشأن قضية فلسطين. وعلى حد تعبير إدوارد سعيد، فإن سارة روي «ملتزمة إنسانيًّا ومهنيًّا بطريقة لا مثيل لها من قبل أي باحث آخر

غير فلسطيني». [٢] إن قراءة هذين الكتابين بالتوازي تشكل مقارنة مذهلة لمنظوري المحلية/ والغريبة واللتان توجههما نفس السياسات، وفهمنا لمدى القرب الذي من الممكن أن تقرأ به تأويلات بيانات البحث والشهادات الشفهية بحيث تعكس التجارب الحية.

* تمَّت كتابة هذا العرض قبل وقوع الإبادة الجماعية في غزة. لم يكن الأمر أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى أن يتم توثيق وحفظ أصوات الفلسطينيين في غزة وتاريخهم بدقة. لا يسعنا سوى التأكيد على أهمية هذين الكتابين في مثل هذا الوقت المرعب.

نتوجه بخالص الشكر لمجلة الدراسات الفلسطينية على السماح لنا بترجمة عرض كيتلين بروكتر. إن دعم المجلة وتعاونها يعزز من وصول هذه الأفكار الهامة إلى جمهور أوسع.

عن الكاتبة:

كيتلين بروكتر هي أستاذة غير متفرغة في مركز سياسات الهجرة التابع لمعهد الجامعة الأوروبية، وزميلة أبحاث ماري سكلودوفسكا كوري في مركز معهد جنيف للدراسات العليا المعني بالصراع والتنمية وبناء السلام. وهي عالمة أنثروبولوجيا سياسية، يُركِّز عملها على الأطفال والشباب والهجرة القسرية في فلسطين والأردن وسوريا وتونس.

هوامش المترجمة

(١) سلسلة «أصوات نساء من غزة» هي سلسلة من ٧ مجلدات صادرة عن مطبعة جامعة «ألبرتا». تُكرِّم السلسلة وجهات نظر النساء الفريدة والممثلة تمثيلاً ناقصًا حول الواقع الاجتماعي والمادي والسياسي للحياة الفلسطينية. بدأت السلسلة في الصدور في خريف ٢٠٢٠، وحمل الكتاب الأول اسم «كذبة بيضاء» للكاتبة الفلسطينية مديحة حافظ البطة.

(2) Abdo, Nahla and Masalha. Nur, eds. (2019). *An Oral History of the Palestinian Nakba.* London. Zed Books.

(٣) في كتاب «رد الصوت لغزة» قبل صفحة العنوان بدون ترقيم.

المراجع

- Procter, Caitlin. (2023). «Light the Road of Freedom: Women's Voices from Gaza Series and Unsilencing Gaza: Reflections on Resistance.» *Journal of Palestine Studies*. 52(4), 120–124.

الكلمات المفتاحية:
تجارب الفلسطينيات- التاريخ الشفهي الفلسطيني - التوثيق التاريخي لفلسطين – نساء غزة - سلسلة أصوات نساء من غزة - سرديات النساء الفلسطينيات – مقاومة وثقافة.

الاحتجاجات النسوية في فلسطين: خريطة النضال من أجل تحرر النساء في غزة والضفة الغربية

فداء الزعانين

ترجمة فاطمة إمام

باحثة ومترجمة نسوية مصرية، مهتمة بتقاطعية الجندر واللون والعرق. نشطت في الحراك النوبي منذ الثورة وحتى الوقت الحاضر

* هذا النص ترجمة لمقال (Feminist Protests in Palestine: Mapping the Fight for Women's Liberation in Gaza and West Bank) للكاتبة الفلسطينية فداء الزعانين، المنشور في مارس ٢٠٢١، على موقع مؤسسة «روزا لوكسمبورج».

لفلسطين تاريخ طويل من التنظيم النسوي يعود إلى عام ١٩١٧، وبها أيضًا تاريخ زاخر من المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء في البلاد، إلا أن الاعتصامات والتظاهرات النسوية التي حدثت في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ فاجأت البعض.

في ذلك اليوم، خرجت آلاف النساء الفلسطينيات - بعضهن لأول مرة في حياتهن - للشوارع في ١٢ مدينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومخيمات اللاجئين وفي الشتات، وتضمن ذلك تظاهرة في برلين وأخرى في لندن. خرجن استجابةً لدعوة أطلقتها المجموعة الناشطة «طالعات» للاعتراض على تفشي العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة جرائم قتل الشرف المتزايدة في المجتمع الفلسطيني.[1] استنكرت المتظاهرات كل أنواع العنف سواء كان ناتجًا عن الأبوية أو الذكورية السامة أو العنف الجنسي أو التحرش الجنسي في أماكن العمل أو الاستغلال الاقتصادي أو الإقصاء السياسي المحلي أو القوانين المتحيزة ضد النساء أو الاستعمار.

كان مقتل الشابة الفلسطينية إسراء غريب ذات الواحد وعشرين عامًا هو العامل المحفز في تكوين هذه الحركة النسوية، قُتلت إسراء بأيدي أفراد أسرتها في الضفة الغربية. إن قيام النساء بالتعبئة والحشد ليس أمرًا غير معتاد في فلسطين، فلم تكن هذه مرة فريدة أو أولى من نوعها. إلا أن هذه التعبئة القوية والمنسقة كانت بشكل ما تطورًا حديثًا ويمكن عزوه إلى الخطاب النسوي القوي الذي ربط بين القضايا السياسية والاجتماعية في أزمنة الاضطراب، وكذلك لزيادة العنف بوجه عام ضد النساء الفلسطينيات.

جاءت هذه التعبئة بعد سنوات مما اعتبره كثيرون من المراقبين ركودًا في الحركة النسائية وتهميشًا متزايدًا لأصوات واهتمامات النساء في النضال الوطني الفلسطيني. لقد تطور الحراك بدون لجوء المُنظِمات إلى أدوات الحشد التقليدية، بالتحديد من دون الموارد والشبكات الخاصة بالمنظمات النسائية المرتبطة بالأحزاب السياسية الفلسطينية. مجموعة «طالعات» مجموعة مستقلة، ويعني هذا أن الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية ليس لها سلطة عليها وعلى الأدوات والتكتيكات التي تستخدمها على خلاف المنظمات النسائية الفلسطينية الأخرى.

بصيص أمل

بدأت «طالعات» في التعبئة كحراك عاجل تحت شعار «لا وطن حر بدون نساء حرة»، وحازت بسرعة على اهتمام واسع النطاق محليًّا بين أقسام عريضة من الدوائر التقدمية الفلسطينية والمجموعات النسوية العربية وعالميًّا بين العديد من التجمعات النسوية في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة.

نجحت الناشطات المنخرطات في تجاوز نقاط التفتيش العسكرية والتشرذم الجغرافي والحدود المادية. تمكنت المُنظِمات من التواصل مع مجموعات وأفراد مختلفين في مدن مختلفة من خلال العلاقات الاجتماعية وقنوات الاتصال الخاصة بهم، بعضهن كنَّ يعرفن بعضًا كناشطات سياسيات أو ناشطات اجتماعيات قبل هذا الحراك، أما الأخريات فالتقين لأول مرة. استخدمت المُنظِمات وسائل التواصل الاجتماعي أداةً أساسية في التعبئة والحشد، وعلقن اللافتات في عدة مدن.

مثَّلت تلك التعبئة لبعض الفلسطينيات بصيصًا من الأمل في إمكانية تحقق مستقبل أفضل وأكثر عدالة للجميع في وطن حر. وعلى الرغم من الثناء والتفاؤل والدعم والتضامن الذي قوبلت به هذه التعبئة بشكل عام، والذي يعود غالبًا إلى الخطاب النسوي التقدمي والموقف الحاسم من كل أشكال القهر، حدثت ردة فعل متوقعة من الرجعيين والمحافظين الفلسطينيين الذين يرفضون النسوية تمامًا ويرونها أيدلوجية غربية ومستوردة تهدف إلى تدمير قيم الأسرة وتمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني. كذلك جاء رد الفعل هذا من الفلسطينيين الذين يؤمنون بأن تحرر النساء لا يمكن أن يتحقق إلا لاحقًا بعد تحقق التحرر الوطني، ويقولون صراحةً إن كرامة النساء وحيواتهن ليست أولوية الآن.

خبرات متنوعة وخطابات متنوعة

فتحت «طالعات» نافذة للنساء الفلسطينيات اللاتي يأملن في تغيير سياسي واجتماعي حقيقي يجعل أصواتهن مسموعة ويضع أجندة نسوية تقدمية في قلب التحرر الوطني الفلسطيني – أجندة تتطلع لترسيخ التحرر كقيمة في كل مناحي الحياة. أشعلت «طالعات» أيضًا حوارًا على الإنترنت بين النساء الفلسطينيات عن النسوية - المفهوم في حد ذاته، وما يمكن أن تتضمنه النسوية وما لا يمكن أن تتضمنه، وأخيرًا ماذا يعني كونك نسوية في السياق الفلسطيني اليوم.

بخصوص السؤال الأخير، دار نقاش حول أي نوع من الحلفاء والداعمين مرحب بهم في الحركة النسوية الفلسطينية. على أساس هذا النقاش، رُفضت محاولات انضمام مجموعات نسائية إسرائيلية لحركة «طالعات». وتأكيدًا على أن كونك نسوية في فلسطين اليوم يعني التمتع بسيطرة تامة على السردية النسوية. أصدرت حركة «طالعات» بيانا رسميا شرح بالتفصيل لماذا ستُرفض هذه المحاولات دائمًا.[٢] كما تطوَّرت نقاشات مهمة بين النساء والناشطات حول الخطاب النسوي في فلسطين. النقاشات التي لاحظتها كانت صحية، وابتعدت عن الحديث عن النساء الفلسطينيات ككتلة صماء، بل على العكس كانت تعترف بخلفياتهن السياسية والاجتماعية المتنوعة.

إن الاعتراف بهذا التنوع يسمح ببلورة الخبرات المعاشة للنساء الفلسطينيات كما تشكلها مواقعهن وهوياتهن وتعرضهن لطبقات متعددة من القهر. هذا التنوع يمتد لمساحات حاجات النساء واهتماماتهن وتوقعاتهن وأحلامهن. أدرك كثيرون أنه لكي تنشأ أي منظمة نسائية أو نسوية فلسطينية مستقلة يجب أن تعترف بهذه الاختلافات. بدون هذا لن تكون إلا محاولة أخرى عديمة الجدوى تستفيد منها بعض النساء على حساب الأخريات ولن تصل بنا إلى التحرر الكامل. وهذا يعني أنه من المستحيل برغم وصف كل الخطابات النسوية وأجنداتها على الأرض، أو تغطية كل المواقف ووجهات النظر المتنوعة للنساء الفلسطينيات اللاتي تعرفن أنفسهن على أنهن نسويات. إن هذا إجراء معقد جدًّا، حيث أن المجال لم يُدرس بشكل كافٍ بعد. وإضافة إلى ذلك، مصطلحات مثل «النسوية» و«الخطاب النسوي» و«التقاطعية» و «الأبوية» لم تصبح شائعة في المجال العام وفي النقاشات سوى مؤخرًا.

على الرغم من ذلك، هناك طيف متنوع بشكل واضح من الخطابات النسوية واتجاهات النشاط النسوي والنسائي الذي نشأ بشكل عضوي، لسبب بسيط وهو أن نظام العنف البنيوي هذا يؤثر فيهن بشكل مختلف، وأن الأفكار والخطابات التي يطورونها بمرور الوقت تكون مبنية على اهتماماتهن. وتتفق هذه الخطابات النسوية المختلفة على العديد من النقاط البارزة وتتقاطع حول الأسئلة المركزية مثل التحرر الوطني والمشاركة السياسية وقتل النساء ووضع النساء في سوق العمل والصحة والحقوق الإنجابية للنساء. لكنها تختلف في العدسات والإستراتيجيات التي يوظفونها لفهم هذه الأسئلة والاشتباك معها.

النسوية المحافظة

في مجتمع محافظ ثقافيًّا مثل فلسطين، يكون للتعاليم والمعتقدات الدينية أثر قوي على كيفية بناء الناس لحياتهم اليومية، والخطابات النسوية والنسائية ليست استثناءً من هذا. إن الخطاب النسوي المحافظ المنتشر في فلسطين يرى الدين مرجعيةً لمطالبه، ومعيارًا لما هو مقبول وما هو غير ذلك. وعليه تكون هذه النسوية المحافظة محصورة إلى حد

كبير فيما هو مقبول اجتماعيًّا وتكون أهدافها عادةً محدودة بالإصلاحات القانونية مثل الدفع بإصلاحات تحمي حقوق النساء في الميراث طبقًا للشريعة الإسلامية وحماية هذا الحق من التهديدات مثل التزوير والتلاعب.

يتحاشى هذا الخطاب أيَّ موضوعات تمثِّل مخالفة للتعاليم الإسلامية مثل حق النساء في الخروج للمجال العام بدون غطاء الرأس، أو أن تسافر من دون موافقة ولي الأمر، أو العمل بالجنس أو الحق في الجنسانية. هذه المسائل - في امتزاجها بالمعايير الاجتماعية الأبوية - تشكل حدود الخطاب المحافظ وتضع سقفًا منخفضًا للغاية للمطالب مقارنة بالخطاب النسوي السائد الآخر ألا وهو الخطاب العلماني.

لكن هذا الخطاب المحافظ - لأنه أقل تصادمًا مع المجتمع - يُمنَح مساحة ليقوم بحملاته الدعوية بأمان بدون أن تتم شيطنته أو استهدافه على عكس ما يحدث مع نظرائه العلمانيين. ولقد فتح الخطاب الديني المحافظ نقاشات بخصوص النسوية أو حقوق النساء متعلقة بالحق في التعليم وإتاحة الخدمات الصحية والحق في العمل وحقوق الإعاقة والأمور المتعلقة بما يُسمَّى «قانون الأحوال الشخصية» والعنف ضد النساء.

أحد النقاشات الساخنة المستمرة في غزة يدور بالتحديد حول تغيير القوانين المتعلقة بحضانة الأطفال وحقوق الرؤية والاصطحاب، بهدف تبني نفس القوانين المطبقة في الضفة الغربية على الأقل. في غزة، تفقد النساء المطلقات حضانة أطفالهن فور بلوغهم سن سبع سنوات للذكور وتسع سنوات للإناث. وفي أغلب الحالات، يُحرَمن من حقوق الرؤية والاصطحاب عقابًا لهن ويمكن ألاَّ يرون أطفالهن مرة أخرى. في نفس الوقت، تستمر حضانة الأم للأطفال الذكور والإناث في الضفة الغربية حتى سن الخامسة عشر، مع ترتيبات وآليات أفضل لحق الرؤية والاصطحاب للوالدين.

اشتعلت شرارة النقاش حول حضانة الصغار في يونيو ٢٠٢٠ مع مقتل مادلين الجرابعة ذات العشرين عامًا التي قُتلت لأنها تواصلت مع أمها المطلقة. بعد شهر، قُتلت الطفلة آمال الجمالي ذات العشر سنوات على يد أبيها بعد خلافات بينه وبين أمها. نمط وقائع القتل هذا شجع الأمهات والنساء - وأغلبهن من المطلقات - أن يبدأن حملة للمطالبة بالعدالة عن طريق تغيير القانون. تتشكل المجموعة اليوم من ١٥٠٠ امرأة قمن بالفعل بتنظيم حملات إعلامية وصياغة عريضة وتنظيم احتجاجات أمام المجلس التشريعي وهتفن وحملن لافتات عليها أحاديث نبوية وآيات قرآنية متعلقة بالقواعد المنظمة للعلاقات الزوجية أثناء الزواج وبعد الطلاق.

النسوية العلمانية

على الجانب الآخر، يمكن ملاحظة خطاب نسوي علماني تقوده شبكة أوسع من ناشطات ومجموعات حقوق النساء. تنطلق المطالب المطروحة في هذا الخطاب إلى مدى أبعد، والمُتبنيات لهذا الخطاب أكثر حرصًا على تحدي المعايير

الاجتماعية والأبنية الأبوية سواءً كانت الدين أو الأبوية المحلية أو العنف البنيوي من المؤسسات الرسمية. في هذا الخطاب يمكن تمييز كلا الاتجاهين الإصلاحي والراديكالي، بما في ذلك النسويات الليبراليات أو اليساريات أو اللاتي يعارضن الإسلام السياسي.

قضايا العنف ضد النساء و»جرائم الشرف» تكون في صدارة الأجندة هنا، وكذلك تسييس أجساد النساء والعنف الجنسي والتحرش في أماكن العمل والاستغلال الاقتصادي والحجاب وحرية الحركة والصحة الإنجابية للنساء وحقوق العمل والإصلاحات القانونية وتغيير القانون الجنائي والحماية الحكومية للنساء وتشديد القوانين وضمان أن تكون القوانين متسقة مع الاتفاقيات الدولية المصدق عليها مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء المعروفة بالسيداو

جيل أجرأ وأكثر شبابًا

جزء من هذا الخطاب العلماني يتمثل في جيل شاب ناشئ حديثًا يُعرِّف نفسه على أنه نسوي ولا يخجل من المصطلح خوفًا من رد الفعل السلبي. تعد «طالعات» أحد نماذج هذا الجيل، ومنه أيضًا المنظمة الكويرية النسوية «القوس» ومقرها القدس ولها مكاتب في رام الله وحيفا ويافا. وفي غزة هناك «أنا أيضًا غزة» (#MeTooGaza) التي تركز على التحرش الجنسي وجرائم الشرف.

هذا الجيل الشاب أجرأ بشكل واضح ولديهم فهم أدق للنظام الأبوي وعلاقات القوى وديناميات النوع الاجتماعي وكيفية ارتباط كل أنظمة القهر ببعضها في النظرية والتطبيق. يرجع مستوى الفهم إلى حد كبير إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم القدرة على الوصول إلى المعلومات سواء المتعلقة بالنظرية النسوية أو المدارس النسوية أو النضالات النسوية في العالم. وبلا شك تأثرت مجموعة (#MeTooGaza) بحركة (#MeToo) العالمية بشكل كبير.

يوجد فرق واضح بين هذه المجموعات والجيل الأقدم من الناشطات اللاتي يمكن أن يكن واعيات بأوجه عدم المساواة بين الجنسين لكنهن لا ينخرطن في هذه القضايا سوى بدرجة محدودة. إن الجيل الأقدم مرتبط بالأحزاب السياسية الفلسطينية القائمة، التي قيدت نسويتهن في الممارسة العملية أحيانًا وعطلتهن سياسيًّا أيضًا. إحدى عضوات «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» وهي المؤسسة الرسمية التي تمثل الفلسطينيات في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم تمثل الفلسطينيات من كل الأحزاب السياسية، أوضحت ما يلي في مقابلة شخصية:

على النساء في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وكل المنظمات غير الحكومية المرتبطة به أن تعطي الأولوية لمصالح الحزب قبل مصلحة النساء. ليس لديهن خيار. إذا اعتبر الرجال في الحزب السياسي أن الشيء الذي يشغل تلك النساء غير

مهم، فلن يكون أولوية على أجندة تلك النساء.. إن عضوات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية اللاتي من أحزاب سياسية لا يعطين أولوية إلا لدعم ومساندة العضوات في نفس الحزب.

ومن الناحية الأخرى، الموضوعات التي تتم مناقشتها على الإنترنت في دوائر النسويات الشابات تتجاوز النسوية المستندة إلى الجنسانية المغايرة، فيناقشن الميول الجنسية والهويات الجندرية والعبور الجندري، ويفتحن حوارات حول إعادة تشكيل الأدوار الجندرية في المنزل، حيث تبدأ عدم المساواة ويجري التطبيع معها. كذلك يفتحن نقاشات عن المتعة والجهد العاطفي والعمل بالجنس والاغتصاب الزوجي وحقوق الإجهاض والتقاطعية والسيطرة الذكورية على أجساد النساء وجنسانيتهن. وهن أكثر صراحةً فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والعنف الجنسي في المجال الخاص. وهذا يعد أمرًا مهمًّا جدًّا في مجتمع يعتبر كل شيء متعلق بالجنسانية والتعبير الجنسي من المحرمات.

يدرك الجيل الصاعد من النسويات الشابات بشكل كامل أن تناول المسائل الاجتماعية كقهر النساء هو أيضا مسألة سياسية. وبالتالي، هنَّ أيضًا ناقدات للممارسات النيوليبرالية مثل نزع الطابع السياسي عن «هموم النساء الجماعية» عن طريق التحول لمنظمات غير حكومية يتم احتواؤها بعد ذلك في مشروعات تشجعها الجهات المانحة ويكون لها مواعيد تسليم كما يحدث كثيرًا في غزة والضفة الغربية. هذا أحد الأسباب التي جعلت «طالعات» تنأى بنفسها علانيةً عن هذا النوع من النسوية التي يعتبرونها سطحية، معلنات أن حراكهن مستقل تمامًا حيث فقدت كثيرٌ من النساء الثقة في المنظمات غير الحكومية المدافعة عن النساء وأجنداتها.

إن الجيل النسوي الصاعد ينتقد أيضًا الاتجاهات الإصلاحية في الخطاب النسوي العلماني ويرفض تجاهل الطبيعة الأبوية للنظام السياسي، وفي نفس الوقت يرفض فكرة تقليص الأجندة النسوية في تغييرات سطحية تفيد نساء النخبة فحسب. علي سبيل المثال، لا يثمنون التغيرات التي يمكن استخدامها في خدمة السلطة الفلسطينية أو مساعدتها على تحسين صورتها العامة.

لا يقبل هذا الجيل خدش سطح المشكلة فحسب، عن طريق تعيين المزيد من النساء في أبنية السلطة الفلسطينية وتعيين النساء في الشرطة وحصر المشاركة السياسية في الأفعال التي تشرك النساء في النظام واستخدام أدوات النظام مثل وجود نساء أكثر في الحكومة. يرى هذا الجيل بوضوح السلطة الفلسطينية ومؤسساتها جزءًا من النظام الأبوي المسئول عن العنف ضد النساء وإعادة إنتاج العنف ضد المجموعات المُهمَّشة، وهو ما يحتاج بالتالي إلى تفكيك في إطار عملية التحرر الكامل. هناك بالطبع ناشطات في مجال حقوق النساء يختلفن مع هذا التقييم ويرون السلطة الفلسطينية فاعلاً مهمًّا لا يمكن محوه من المعادلة.

خطاب متغير

بالنظر إلى الخطاب والنشاط النسوي الظاهر في فلسطين في الخمس سنوات الماضية، يتضح أن نضوجًا معينًا قد نشأ في خطاب اليوم ويستمر في التغيير وإن كان هذا يحدث ببطء. أصبح الخطاب أكثر تدقيقًا، واكتسبت موضوعات جديدة مساحة أكبر، كما يظهر في النقاشات المعاصرة عن موضوعات مثل التقاطع بين الطبقة وقهر النساء، وأهمية إنتاج معرفة نسوية باللغة العربية وحتى موضوعات مثل النسوية السوداء القائمة على ضرورة إلغاء كافة أنظمة الاستعباد والقمع.

بالإضافة إلى ذلك، تتم مناقشة أمور تُعدُّ من المحرمات مثل الجنس والجنسانية، وإن كان ذلك يحدث في دوائر صغيرة أو في الفضاء الافتراضي. لكن هذه الحوارات ما زالت لا تمثِّل التيار السائد، وربما تتم فقط في مجموعات نسوية تقدمية خاصة.

الصمت والتواطؤ حول جرائم قتل الشرف

إن العنف القائم على النوع الاجتماعي وما يعرف غالبًا بـ»جرائم الشرف» هما الموضوعان الرئيسيان اللذان يؤرقان النساء في فلسطين. وكلاهما يُكنَس تحت السجادة باعتباره «أمورًا خاصة» و»موضوعات شخصية»، وهو ما يتفق مع الخطاب الذي يعتبر هذه الانتهاكات المرعبة حالات فردية وليست جرائم منهجية. وعادةً تتعرض النساء اللاتي تتحدث علانية عن هذه الأمور أو تشتكي منها للوصم.

لا توجد إحصائيات موثوقة عن جرائم الشرف والعنف ضد النساء. جرائم كثيرة لا يتم الإبلاغ عنها. لكن في السنين الأخيرة ارتفعت بشدة نسبة الإعلان عن الجرائم على وسائل التواصل الاجتماعي. طبقًا لمنظمات حقوق النساء، قتلت ٣٥ امرأة في غزة والضفة الغربية في ٢٠٢٠.[٣] لكن حتى هذا الرقم يبقى مجرد تقدير، فكثير من حالات القتل تُسجَّل على أنها «جرائم شرف»؛ لأن العائلة أو مرتكبي الجريمة لا يخجلون مما فعلوا، لكن بعض الجرائم الأخرى تُسجل كانتحار أو حادثة بهدف غلق الملف بسرعة وتجنب التحقيق العام فيها.

إن مفهوم «الشرف» الكامن خلف جرائم الشرف هذه غامض جدًّا، لكنه الدافع الرئيسي المعلن لهذه الجرائم. ليس هناك كتالوج يحدد ما هي السلوكيات التي يمكن أن تلطخ شرف العائلة ومن ثم تستوجب العقاب، قد تكون أفعالاً غير ضارة تتنوع بين عدم الالتزام بنمط معين من الأخلاق أو امتلاك حساب على الفيسبوك أو تلقي مكالمة من زميل في العمل أو التحدث مع شخص غريب أو العودة إلى المنزل متأخرًا. هذا الغموض مرتبط بفكرة أن النساء يجب أن يحافظن على عفتهن، وهذا يتسق مع القوانين الدينية والمعايير الاجتماعية الأبوية الحاكمة في المجتمع الفلسطيني. تتعرض النساء غير المتزوجات لضغط إضافي حيث يحاول المجتمع السيطرة على جنسانيتهن وضمان «عذريتهن»، والنساء اللاتي

تلتزمن بالمعايير الاجتماعية والقوانين الدينية يُصنَّفن على أنهنَّ نساء «جيدات»، بينما النساء اللاتي لا تفعل هذا يعتبرن «سيئات».

وتُستخدم جرائم الشرف أيضًا كغطاء لجرائم ارتكبت لأسباب أخرى، مثل الحق في الميراث أو الحق في اختيار الشريك. يعرف الجناة جيدًا أنهم لو ادَّعوا أنهم ارتكبوا فعلتهم على أساس الدفاع عن شرف العائلة سيحصلون على عقوبة مخففة أو يفلتون بلا عقوبة على الإطلاق. وحتى إن كانت النساء محظوظات بما يكفي ليكون لها القدرة على الإبلاغ عن التهديدات أو الإساءة، فإن الشرطة تتجاهل شكاواهن. لا يعتبر هذا السلوك من الشرطة أو العاملين بالمستشفيات مجرد سلوك فردي، فهذه المؤسسات وهؤلاء الموظفون هم حراس للنظام الأبوي وهم أيضًا جزء من المشكلة.

الإبلاغ عن الإساءات أو التحرش الجنسي ليس عملية سهلة. فبسبب انتشار الوصم المرتبط بالإساءة الجنسية، غالبًا ما تخاف النساء من اللجوء للعدالة. وحين يقمن بهذا، يخضعن لعملية طويلة تنتهك أجسادهن عن طريق الفحوص الطبية مما يزيد من صدمتهن. فعلى المدعية أن تثبت أن الحادثة قد وقعت بالفعل وأن تواجه عددًا من العراقيل البيروقراطية. في معظم الأحوال، تنتهي العملية بإطلاق سراح المسيء وعدم تطبيق العدالة.

يؤدي هذا إلى إحجام النساء عن التحدث عن الاغتصاب والتحرش الجنسي المرتكب من الأقارب وأفراد العائلة. ويبقين مع المسيئين لهن لأن المؤسسات والقوانين لا توفر لهن أي حماية حقيقية. في غزة على سبيل المثال، يوجد ملجآن للنساء أحدهما تديره الحكومة والآخر تديره منظمة غير حكومية. وكلاهما لا يقدم حلولاً حقيقية. وفقًا لشهادات نساء دخلن هذين الملجئين، ما زال ملجأ المنظمة غير الحكومية يستخدم أساليب أبوية تقليدية في التعامل مع الحالات، مثل وساطة الذكور والتدخلات القبلية. أما الملجأ الحكومي فأسوأ كثيرًا حيث توصم النساء ويجري لومهن على ما حدث لهن، ويتبنى العاملون فيه نفس الأيديولوجية الاجتماعية المحافظة التي عرضت النساء للعنف. ومن ثمَّ، تجد النساء اللاتي في الملجأ أنفسهن يتفاوضن مع الأبوية بدلاً من إيجاد الملاذ والحماية التي يبحثن عنها.

وسائل التواصل الاجتماعي: أرض جديدة للمعركة

البنى الأبوية والمعايير الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني لا تسمح بالعنف ضد النساء وتجعله طبيعيًّا فقط، وإنما تمنعهن أيضًا من السعي إلى العدالة. ويقترن هذا بتواطؤ المؤسسات الرسمية التي ترسخ العنف وتعيد إنتاجه. فهي توفر الثغرات التي تسمح للمسيء بالإفلات بالجرائم أو الحصول على عقوبة مخففة. النظام كله في جوهره مصمم ليحمي المسيئين.

فقدت النساء والفتيات إيمانهن بالنظام، ويتساءلن باستمرار عن قدرة هذه المؤسسات على توفير السلامة والحماية لهن.

وقد دفعهن كل هذا للتفكير في طرق جديدة تجعل همومهن عامة وعلنية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل انستجرام وتويتر وفيسبوك أملاً في الحصول على بعض الحماية.

في حالة إسراء غريب، لولا مقاطع الفيديو والمحادثات التي سُرِّبت إلى وسائل التواصل الاجتماعي وأشعلت الغضب وأدَّت إلى حملة ضخمة تطالب بالعدالة والتحقيق تحت وسم «العدالة لإسراء» (#JusticeForIsraa) كانت الجريمة ستمر دون أن يلاحظها أحد وتصبح إسراء مجرد ضحية جديدة، مجرد رقم آخر.

وبالمثل، في حالة مادلين الجرابعة، لولا الجهود النسوية الفردية، ما كان أحد قد عرف ما حدث وأن تلك الفتاة قد قُتلت. فبسبب الضغط النسوي العام، تم إلقاء القبض على والدها لكن أخلِيَ سبيله بسبب ثغرة في القانون تسمح لولي الدم بالعفو عن المجرم، وهو الأب نفسه في هذه الحالة.

في أغسطس ٢٠٢٠، ظهرت شابتان من غزة في بث مباشر على فيسبوك لتتحدثن عن الإساءات الجسدية التي تتعرضان لها من أفراد الأسرة في وقائع منفصلة. هذا الحدث غير المسبوق تحدى القيود المجتمعية التي تعتبر العنف ضد النساء شأنًا خاصًا. إحدى هاتين الشابتين، آلاء ياسين، ذهبت إلى الملجأ الحكومي في أغسطس ٢٠٢٠ وقالت لي: «في أول أسبوع كان العاملون يعاملونني بشكل جيد، أما في الأسبوع الثاني بدأت الأمور تسوء، حاولوا مصادرة هاتفي ودفعوني للعودة إلى منزل عائلتي المسيئة. كان المكان كالسجن وليس مكانًا للأمان والحماية.» ولاحقًا، تمكنت من المغادرة إلى مصر.

بعد ذلك بشهر، خرجت فتاة في السابع عشر من سبتمبر على فيسبوك وإنستجرام للتحدث عن تعرضها لتحرشات جنسية من والدها وبعض أفراد أسرتها الآخرين. إذا كانت الأسر تخشى شيئًا واحدًا فهو خروج هذه الأمور إلى العلن حيث يمكن لهذا الإساءة إلى سمعة العائلة.

بسبب انعدام وجود تحركات مباشرة في الشارع حول هذه الجرائم، يمكننا أن نلاحظ مؤخَّرًا خروج المزيد من المجموعات النسوية الفلسطينية على وسائل التواصل الاجتماعي ينشرن المعلومات عن النسوية وحقوق النساء ويتحدثن عن الجرائم التي تُرتَكب ضد النساء ويبنين الشبكات. فيقمن بتدشين حملات مثل (#MeTooGaza) أو التي تتناول التحرش الجنسي، بينما توفر لهن المجهولية النسبية التي يتيحها الإنترنت الأمان والحماية في مجتمع محافظ. وعلى الأقل، تسمح هذه المجموعات للنساء بمشاركة قصصهن والتعافي معًا. وتسمح للنساء أيضًا باكتشاف طرق جديدة لدعم بعضهن بعضًا، وهو أمر غير ممكن خارج العالم الافتراضي.

سمحت وسائل التواصل الاجتماعي للنسويات بالتواصل المباشر بعضهن مع بعض وببناء أنظمة دعم على الإنترنت

حيث تعرف الضحايا والناجيات أنهن لسن وحدهن في معاركهن. أدى استخدام النسويات لمنصات التواصل الاجتماعي بهذا الشكل أيضًا إلى رد فعل عنيف في شكل تهديدات كارهة للنساء وتنمر وابتزاز. وقد فتح هذا الأمر نقاشًا حول أي التكتيكات يجب تطويرها لمواجهة هذه الهجمات وحماية الأفراد والمجموعات النسوية وإبقائهن آمنات.

محاربة الأبوية والاستعمار

بالمقارنة بقوانين الولاية المتشددة في المملكة العربية السعودية، يمكن للمرء أن يظن أن ولاية الذكور غير موجودة فعليًّا في فلسطين أو باقي العالم العربي، لكن هذا خطأ. هناك في فلسطين بالتأكيد نظام غير رسمي لولاية الذكور تحافظ عليه وتعززه المؤسسات الرسمية والمجتمع رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني ينص على غير ذلك. فكثيرًا ما تُمنَع النساء من الالتحاق بالجامعة أو الحصول على عمل أو الخروج للمشي أو زيارة الأصدقاء أو اختيار الشريك أو السفر بدون موافقة الولي.

في إحدى الحكايات لنساء حاولن مغادرة غزة عبر معبر رفح، وكلهن كنَّ أكبر من ١٨ سنة، صُدمن حين طلب منهن حرس الحدود الاتصال بأولياء أمورهن للموافقة على سفرهن. في ١٤ فبراير ٢٠٢١، أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي بغزة تعميمًا يمنع سفر النساء غير المتزوجات من كل الأعمار بدون موافقة الولي. ولكن بعد ضغوط وحملات عامة، قالوا إنهم سيراجعون التعميم.[٤] ورغم هذا، حتى لو تمت مراجعته، سيظل يُطلب من النساء بشكل غير رسمي الاتصال بوليهن وإلا يخاطرن بعدم العبور والعودة لغزة.

إن الأعراف المحافظة السائدة في المجتمع العربي تطرح على النسويات الفلسطينيات كثيرًا من العلل الاجتماعية للتعامل معها، لكن ليست كل مشاكلهن نابعة من الداخل فحسب. ففي كل الأحوال، لا يمكن فهم قهر النساء الفلسطينيات إلا في سياق العنف البنيوي للاحتلال الإسرائيلي، وما تتعرض له النساء الفلسطينيات كل يوم من عنف لا ينفصل عن واقع المجتمع الفلسطيني ككل.

إن السياسات الإسرائيلية وسلب الأراضي وقهر الأجساد الفلسطينية لعقود تتضمَّن أيضًا عنفًا ضد النساء الفلسطينيات على أساس النوع الاجتماعي. وفي نفس الوقت، الواقع السياسي والاقتصادي القاسي الذي يسببه الاحتلال يلعب دورًا في تعزيز العنف داخل المجتمع الفلسطيني. على سبيل المثال، تخضع النساء الفلسطينيات الحاملات للجنسية الإسرائيلية لأشكال مختلفة من العنف، حيث تعزز المؤسسات الإسرائيلية عن قصد أبنية وحدات القرابة الأبوية على حساب حياة النساء بحجة أن العنف جزء من الخصوصية الثقافية للمجتمع العربي. أما النساء في غزة فليس لديهن سوى القليل من السيطرة على حياتهن حيث يعشن تحت الحصار الإسرائيلي المصري، لكن الاحتلال هو ما يوحد هذه الخبرات المختلفة.

نفس الناشطات النسويات اللاتي يعارضن الأبوية البنيوية في المجتمع الفلسطيني يحاربن السياسات الاستعمارية. وبسبب ذلك، يخاطرن بأن يُلقَى القبض عليهن وأن يُعذَّبن في السجون الإسرائيلية ويتعرَّضن للتفتيش والإهانة في المعابر والمراقبة وسلب حرية الحركة والتعرض للحصار والابتزاز والمنع من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بل وحتى انتزاع حقهن في تقرير المصير. وبالنسبة لهذا الجيل الصاعد من النسويات، فهنَّ يرفضن أسلوب تغليب أولوية التحرر الوطني وتنحية الخطابات النسوية جانبًا، وبدلاً من ذلك يطرحن أن يسير تحرير الوطن وتحرير النساء معًا.

من مشهد إلى حركة

تواجه النسويات والمنظمون/ات من أجل حقوق النساء في فلسطين قائمة طويلة من التحديات، بداية من موقفهن الصعب بين الأبوية الداخلية والاحتلال الأجنبي. على الرغم من وجود عدة قوى أساسية من القهر والظلم تدفع باتجاه بناء حركة اجتماعية، يستمر الواقع في فرض قيود على قدرتهن على الانخراط في النضال السياسي. فعند بناء حركة نسوية، يشكل التفتت الجغرافي عائقًا ضخمًا.

تطرح قلة الموارد والبنية التحتية أيضًا تحديات ضخمة تؤثر على القدرة على التعبئة والتنظيم، وتعرقل بناء حركة نسوية قوية لأنها تجعل نمو الحركة أبطأ. وتتفاقم المشكلة مع العوامل السلبية الأخرى مثل الإحباط أو ضعف المعنويات أو ردود الأفعال العنيفة المستمرة من القوى المحافظة أو التهديدات بالإيذاء بسبب تنظيمهن تحت لافتات سياسية. تضعف كل هذه الديناميات من محاولات النساء الفلسطينيات تدشين أي فعل جماعي نسوي من أي نوع.

بُذِلَت جهود عظيمة لبناء حركة نسوية في فلسطين في السنوات الماضية، فالخطاب المحلي يتطور ويتغير وتسعى المجموعات النسوية لتغيير الوضع القائم. رغم ذلك، ما لدينا اليوم هو **مشهد** نسوي فلسطيني وليس حركة. «طالعات» على سبيل المثال اكتسبت زخمًا، ولكن لا يعلم أحد إن كانت ستثابر وتستمر أم لا.

لكن كل الجهود الحديثة، وكذلك انخراط النساء والنسويات معها، تبين بوضوح أن هناك تعطشًا للتغيير ورغبة في النضال من أجل التحرر والعدالة الجندرية. لبناء حركة نسوية في المستقبل ومن أجله، يجب على النسويات إعادة تعريف المجال السياسي وإعادة امتلاك المجال العام وعدم قصر وجود النساء على حالات الطوارئ الوطنية، يجب أن نعيد التفكير في عملية التنظيم وأن نطور نماذج تنظيمية مناسبة للسياق الاجتماعي السياسي والثقافي لفلسطين حتى نتمكن من صياغة رؤية أوسع لتحررنا الجماعي.

هوامش المترجمة:

(١) «طالعات» هي حركة نسوية لمناهضة العنف ضد الفلسطينيات، انطلقت في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩ تنديدًا بقتل النساء والعنف المنزلي وجميع أشكال القمع التي تعاني منها النساء في فلسطين. نظمت الحركة من قبل مجموعات مستقلة من النساء، وخرجت مع خروج الآلاف من النساء إلى الشوارع في ١٢ مجتمعًا فلسطينيًا مختلفًا رافعين شعار «لا وطن حر بدون نساء حرات». لقراءة المزيد عن حراك «طالعات»:

https://www.rosaluxemburg.ps/?p=2992

(٢) لقراءة بيان «طالعات»:

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=3047453715327906&id=2703156423090972

(٣) لقراءة المزيد عن الموضوع يمكنك قراءة تقرير: «عنف وكورونا وقوانين حماية مُعلّقة. ٣٠ امرأة قُتِلت على عَين (٢٠٢٠م) والفنجان جاهز»، المنشور على «شبكة نوى الإخبارية».

https://www.nawa.ps/ar/post/45596

(٤) أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي تعميم قضائي بأن الشباب دون سن ١٨ عامًا وأطفال الوالدين المنفصلين والنساء غير المتزوجات لا يمكنهم السفر دون موافقة أولياء أمورهم الذكور. أحدث القرار ضجة على المستويين الرسمي والشعبي، وأثار انتقادات من جماعات حقوقية لانتهاكه القوانين الفلسطينية المناهضة للتمييز على أساس الجنس. ثم وافق رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي على إعادة النظر فيه. لقراءة المزيد عن الموضوع، اقرأ تقرير «القضاء الشرعي في غزة لإعادة النظر في منع سفر النساء»، المنشور على موقع جريدة «الشرق الأوسط».

المراجع:

- Al Zaanin, Fidaa. (2021). “Feminist Protests in Palestine: Mapping the Fight for Women’s Liberation in Gaza and West Bank.” *Rosa Luxemburg Stiftung*.

الكلمات المفتاحية:

الاحتجاجات النسوية - جرائم الشرف - الخطاب النسوي في فلسطين - النسوية والتقاطعية - حقوق المرأة الفلسطينية - تحرر النساء – النسوية العلمانية – النسوية المحافظة – حركة طالعات - الحركات النسوية.

عندما يقول دُعاة إلغاء أنظمة الاستعباد والقمع «حرروهم جميعًا»، فإننا نعني فلسطين أيضًا

نادين النبر

ترجمة شهرت العالم

مترجمة مصرية تعمل في مجال الترجمة من عام ٠٨٩١. شغلت سابقًا موقع مساعد مدير المركز القومي للترجمة لشؤون الملكية الفكرية. ولها إسهامات واسعة في الترجمة، تشمل أكثر من ٠١ كتب وكتيبات، بالإضافة إلى ترجمات مشتركة

* هذه ترجمة لمقال (When Abolitionists Say "Free Them All," We Mean Palestine Too) للكاتبة نادين النبر، والذي نُشر على منصة (Truthout) في ديسمبر ٢٠٢٣.

يجب أن نحارب النزعة العسكرية والقمع في الخارج بشراسة، بمثل ما نفعل في الداخل

مع كل تصعيد لحروب الولايات المتحدة - سواء كانت حرب الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أو حرب الإبادة الجماعية التي يشنها جو بايدن حاليًا على فلسطين - نشهد تصعيدًا في التوجه البوليسي وعسكرة الحدود الأمريكية. فليس من قبيل المصادفة أن يناقش مجلس الشيوخ حاليًا إجراء تغييرات في نظام الهجرة الأمريكي، كجزء من حزمة المساعدات العسكرية المتعلقة بإسرائيل وأوكرانيا، باسم «الأمن القومي». تشتري إسرائيل أكثر من ٨٠٪ من أسلحتها وتكنولوجيتها العسكرية من الولايات المتحدة، باستخدام مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية التي تتلقاها من الولايات المتحدة سنويًا. وبدورها، تدعم الولايات المتحدة إسرائيل للعمل بوصفها شرطة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم أجمع. يحتاج اليساريون، ودعاة إلغاء أنظمة الاستعباد والقمع، والنشطاء المناهضون للحرب، إلى إدراك أن نضالاتنا ضد الشرطة والسجون والإمبراطورية الأمريكية لا تنفصم. وكما كتبت أنا ورفيقتي كلاريسا روخاس، من منظمة «إنسايت!» (INCITE)[1] فإن الإمبراطورية الأمريكية بمثل ما اعتمدت دائمًا على الشرطة والاحتواء كاستراتيجيات مترابطة لتأمين قوتها العالمية، فقد كانت دائمًا عسكرية، وموجودة في حالة دائمة من الحرب والتوسع، وتهتم بشكل مهووس بالتراكم الناتج عن استنفاد الأرض والموارد والثقافات والشعوب التي تُحولها إلى سلع لدى السلطة ورأس المال.

وفي هذه اللحظة فائقة الفظاعة من الإبادة الجماعية للفلسطينيين، علينا أن نعترف بأن منشآت الاعتقال، والعنف ضد المهاجرين، والغزو الأمريكي، كانت تسير دائمًا جنبًا إلى جنب.

كانت حركة «إنسايت!» بمثابة شبكة من النسويات الراديكاليات الملونات اللاتي بدأن في التنظيم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين؛ خلال العام الذي سبق إطلاق الولايات المتحدة حرب الإرهاب العالمية. وكان الدافع وراء ذلك يتمثل في فكرة أن وجود الدولة القومية الأمريكية يقوم على الاستعمار، وبناء إمبراطورية، وشن الحروب، والاستعباد. لقد أدركنا أن المستوطنين الأوروبيين الأوائل، الذين وصلوا إلى جزيرة السلحفاة، [٢] قد أسروا السكان الأصليين لاستخدامهم كممتلكات شخصية؛ وأن أنظمة السجن والقمع قد ظهرت في سياق فترات الاستيطان الاستعماري للأراضي؛ وأن الاستعمار الأوروبي لجزيرة السلحفاة قد شمل تأمين الحدود لتعزيز قوة الدولة القومية الأمريكية.

تعلمت من روخاس أن الميراث المؤسسي للمستوطنين الذين يقومون بمهام أمنية من دون سند من القانون، وكذا أصول العنف الاستعماري الخاص بالولايات المتحدة، قد تجسدا بشكل رسمي في «لا ميجرا» (دوريات الحدود)، [٣] ووكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة، ونظام الاحتجاز والترحيل. وتعلمت من دعاة إلغاء تجريم وإدانة التنوع الجنسي والجندري – جوي موجول وأندريا ريتشي وكاي ويتلوك - أن التوجه البوليسي والتجريم المنهجي للتنوع الجنسي والجندري كانا جزءًا لا يتجزأ من الاستعمار في الأمريكيتين. وتعلمنا أيضًا من الناشطة النسوية التي تنتمي للسكان الأصليين، لوانا روس، أن الشعوب الأصلية في الأمريكيتين كانت دائمًا، منذ الاتصال بالأوروبيين، مسجونة، «محتجزة في الحصون، والمدارس الداخلية، ودور الأيتام، والسجون والمحميات». فإذا كنا سنسعى جاهدين من أجل إلغاء السجون، فيجب علينا أيضًا أن نسعى جاهدين من أجل إلغاء العسكرة. وفيما يلي خمسة أسباب لعدم قدرتنا على إلغاء أحدهما دون الآخر:

١- عسكرة الشرطة

تُعتبر عسكرة الشرطة بمثابة ثمرة «الحرب على المخدرات»، التي أعلنها الرئيس ريتشارد نيكسون لأول مرة وقام رونالد ريجان بتوسيع نطاقها، ثم جرى دفعها إلى الأمام من خلال «الحرب على الإرهاب» في المرحلة التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي سياق ما بعد عام ٢٠٠١، على وجه الخصوص، اكتسب المقاولون العسكريون، مثل شركة «بلاك هوك للصناعات» (Industries Blackhawk)، أسواقًا أوسع من خلال بيع معداتهم - بما فيها القنابل الصوتية، والدبابات المُدرعة، ومركبات الهجوم المضاد - إلى هيئات الشرطة، وذلك عن طريق مِنح ضخمة من وزارة الأمن الداخلي بالولايات المتحدة. كما يحصل أيضًا المقاولون العسكريون على أجور لتدريب رجال الشرطة وفرق التدخل السريع (SWAT)، مما يربط الجيش والشرطة والأرباح معًا على نحو وثيق.

يتذكر الكثيرون منا صيف عام ٢٠١٤، عندما واجه النشطاء في مدينة فيرجسون بولاية ميسوري الأسلحة العسكرية لأربع أقسام شرطة في المدينة والولاية - الغاز المُسّيل للدموع، والقنابل الدخانية، والقنابل الصوتية، والدبابات - بينما كان الفلسطينيون، في الوقت نفسه، يواجهون القصف المدفعي الإسرائيلي الثقيل، والاستخدام المكثف للمدافع، وقذائف الهاون، والصواريخ التي يتراوح وزنها من نصف طن إلى طن. إنها الشركة الأمريكية نفسها - شركة «كومباينـد سيستمز» (Inc Systems Combined) - هي التي صنعت قنابل الغاز المُسّيل للدموع التي أُطلِقت في كل من فيرجسون وغزة. ولهذا السبب، من الخطأ أن تقتصر صياغة التضامن من فيرجسون إلى غزة على الاستناد إلى فكرة «تشابه» نضالاتنا (أي مواجهة المُجتَمَعين للدبابات والغاز المُسيل للدموع، وما إلى ذلك)، لأن نضالاتنا مترابطة أيضًا. فالمؤسسات التي هاجمت المتظاهرين السود في فيرجسون كانت تتقاسم التكنولوجيا والاستراتيجيات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي.

وفي واقع الأمر، تدرب الآلاف من ضباط الشرطة الأمريكية ومديريها، ورجال حرس الحدود، وضباط هيئة الهجرة والجمارك، وعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي، مع قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية كما تساهم بالفعل «رابطة مكافحة التشهير»[٤] - التي من المفترض أنها جماعة للحقوق المدنية - في عسكرة الشرطة الأمريكية؛ وذلك عن طريق جلب المسؤولين عن إنفاذ القانون في الولايات المتحدة لزيارة نقاط التفتيش والسجون العسكرية الإسرائيلية، وكل ذلك في الوقت الذي تساعد فيه الرابطة كل من الديمقراطيين والجمهوريين على توسيع أنظمة المراقبة والتصنيف العنصري للناس وقمع الاحتجاجات العامة بالقوة. لقد دعمت إدارات كل الرؤساء الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لفلسطين؛ ليس فقط لتعزيز المصالح العالمية للولايات المتحدة، وإنما أيضًا لتعزيز قوة رأس المال الأبيض والنخب البيضاء. وهم يفعلون ذلك، جزئيًّا، من خلال توسيع نطاق عمل الشرطة.

تبدو الروابط القائمة بين النزعتين العسكرية والبوليسية واضحة بوجه خاص في المجتمعات العربية والإسلامية. ولنتأمل هنا حملة وزارة الأمن الداخلي: «إذا رأيت شيئًا، قُل شيئًا». يعمل هذا البرنامج من خلال تقارير الأنشطة المشبوهة، [٥] كما كشفت شبكة العمل العربية الأمريكية. [٦] وقد أوضحت الشبكة قيام مسؤولي تقارير الأنشطة المشبوهة بتجنيد أفراد من المجتمع لمراقبة من حولهم خلال لحظات الحياة اليومية، والإبلاغ عن أي شيء «لا يبدو صحيحًا تمامًا». وينتهي بنا الأمر إلى قيام أفراد عشوائيين من المجتمع بالإبلاغ، على سبيل المثال، عن رجل يبدو «مُسلماً» يجلس على مقعد في محطة قطار أو يلتقط صورة لجسر. وينتهي الأمر بإدراج العرب والمسلمين، الذين يُنظر إليهم باعتبارهم «مشبوهين»، في قوائم المراقبة الحكومية. ومن خلال برنامج مكافحة التطرف العنيف، توفر وزارة الأمن الداخلي أيضا التمويل لمجموعات محلية مثل المُعلمين أو رجال الشرطة أو المتخصصين في الصحة العقلية، لتدريب أفراد المجتمع على الإبلاغ عن أفراد المجتمع الآخرين الذين تظهر عليهم علامات «التطرف». وإلى الآن، تُعد هذه «العلامات» - مثل إطلاق اللحية، أو أداء الصلاة خمس مرات في اليوم - بمثابة مخطط للتصنيف العنصري للمسلمين.

٢- الخصخصة

تعتمد كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على الشركات الخاصة في الحصول على تكنولوجيات المراقبة، وهي ممارسة كثيرًا ما تُسمى رأسمالية الإنترنت أو رأسمالية المراقبة. وتساعد الولايات المتحدة إسرائيل على اختبار هذه التكنولوجيات والاستراتيجيات البوليسية والقمعية على الفلسطينيين. وبعد ذلك، تستورد الولايات المتحدة هذه التكنولوجيات مرة أخرى لاستخدامها محليًا. وفي كل مرة تشن فيها الولايات المتحدة حربًا جديدة «في الخارج»، تستورد تكنولوجيات المراقبة العنيفة، أو تعذيب السجناء، أو قمع النشطاء إلى الولايات المتحدة. وتشير الباحثة إيلا رافيشاندران بالولايات المتحدة إلى هذا المسلك باعتباره نهج «استيراد/تصدير» المراقبة. وتجدر الإشارة إلى أن قمع الولايات المتحدة للنشاط المؤيد للفلسطينيين يساعد في تبرير قمع جميع حركات السود والسكان الأصليين وغيرهم من الأشخاص الملونين لدينا. وهذا يُمكّن الولايات المتحدة من استهداف النشطاء، وخاصة أعضاء حركة الدفاع عن حياة السود، [٧] بتهم الإرهاب. فعلى سبيل المثال، بعد مقتل جورج فلويد - لروحه السلام - على أيدي الشرطة، جمعت وزارة الأمن الداخلي معلومات استخباراتية عن المتظاهرين الذين أُلقي القبض عليهم بسبب مخالفات جنائية تافهة لا علاقة لها بالإرهاب المحلي. يجب أن يشعر المزيد منا بالغضب والقلق العميق من أن وزارة الأمن الداخلي تراقب المتظاهرين وتجمع قوائم لا تضم الناشطين فحسب، وإنما أيضًا أصدقائهم وأفراد أسرهم وزملائهم في وسائل التواصل الاجتماعي - سواء شارك أو لم يشارك هؤلاء الزملاء في أي نشاط سياسي بأنفسهم.

تعمل هذه المراقبة على مواصلة إرث برامج مثل «الاستخبارات المضادة» المعروف بالاختصار «كوينتيلبرو» (COINTELPRO)[٨] التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٧١. وقد عملت «رابطة مكافحة التشهير» بشكل وثيق مع مكتب التحقيقات الفيدرالي، منذ ستينيات القرن الماضي، لإجراء تحقيقات سرية، ليس لمجموعات النازيين الجدد والعنصريين المؤمنين بالتفوق العرقي للبيض مثل منظمة كو كلوكس كلان[٩] فقط، وإنما أيضًا لعشرات الآلاف من الجماعات ذات الميول اليسارية، بما في ذلك حركات مناهضة الفصل العنصري، و القوة السوداء (Black Power)، [١٠] وحركة شيكانو (Chicano)، [١١] ونشطاء حركات السكان الأصليين. لقد سعوا بشكل خاص إلى تصوير حركة القوة السوداء على أنها معادية للسامية، مثلما حدث مع الفهود السوداء وساعد على تعطيل دعمها. [١٢] لقد أدركت دائمًا جماعات الضغط الصهيونية، مثل «رابطة مكافحة التشهير»، أن السيطرة على حركات «السود والسكان الأصليين وغيرهم من الأشخاص الملونين» واحتوائها يُعد جزءًا لا يتجزأ من قمع المقاومة الفلسطينية. وبهذا المعنى، علينا أن نكون واضحين بأن الإمبراطورية الأمريكية تدرك أنها سوف تسقط عندما تتعلم حركاتنا رفض سياسة (تقدميون إلا فيما يتعلق بفلسطين). لا يمكننا أن نسعى لتحقيق أهداف العدالة العرقية، مثل إلغاء أنظمة الاستعباد والقمع، بينما نلتزم الصمت تجاه الحروب الإمبريالية الأمريكية.

٣- العنف الحدودي

يعتمد المجمع الصناعي العسكري على مراقبة الحدود، بما في ذلك عنف الدولة الأمريكية وعنف المواطنين ضد المهاجرين. تستوحي الولايات المتحدة ممارساتها القاتلة على الحدود المكسيكية من شرطة الحدود الإسرائيلية، وتستخدم الولايات المتحدة وإسرائيل حدودهما كمختبرات لتجربة أشكال جديدة من طرق إنفاذ القانون والسيطرة التي تستخدمها الشرطة ذات الطابع العسكري. فعلى سبيل المثال، قامت شركة «إلبيت سيستمز أوف أميريكا» (Elbit Systems of America) ومقرها إسرائيل ببناء أبراج مراقبة في محمية توهونو أودهام، التي تقع بالقرب من الحدود بين أريزونا والمكسيك، وهذه الأبراج تزيد من قدرة الشرطة وضباط مراقبة الحدود على مراقبة وتتبع حياة الناس اليومية، والمساهمة في عسكرة أراضي السكان الأصليين، وتعزيز الأفكار العسكرية الزائفة حول «حماية» الحدود من المهاجرين «الأعداء» الذين «يهددون» اقتصاد الولايات المتحدة وأمنها. وتعتمد الولايات المتحدة على شركة «إلبيت» خاصة وأنها «اختبرت» بالفعل ممارساتها تجاه الفلسطينيين من خلال عملها على إقامة الجدار العازل في إسرائيل مع حدود قطاع غزة.

دعونا لا ننسى أيضًا كيف اعتمدت الولايات المتحدة على ٥٠٠ صفحة من وثائق الجيش الإسرائيلي في قضية الترحيل الفيدرالية الأمريكية للناشطة المجتمعية المحبوبة رسمية عودة. ففي عام ٢٠١٤، قامت وزارة العدل الأمريكية، بالتعاون مع إسرائيل، بتقديم رسمية عودة، رئيسة لجنة المرأة العربية، للمحاكمة بزعم اتهامها بالكذب فيما يتعلق بطلب التجنس الذي قدمته قبل ١٠ سنوات. وعندئذ، قامت الولايات المتحدة بحملة بحث متوسعة عن المعلومات للإيقاع بناشطة أمريكية فلسطينية تبلغ من العمر ٦٩ عامًا، ثم استخدمت أوراق الهجرة الخاصة بها، التي قدمتها قبل عقد من الزمن، لبناء قضية ترحيل ضدها. وزعمت الولايات المتحدة أنها امتنعت عن الإشارة إلى أنها كانت مسجونة سابقًا. ومع أن رسمية عودة كانت قد سُجِنت بالفعل لمدة ١٠ سنوات في سجن إسرائيلي قبل هجرتها إلى الولايات المتحدة، فقد كانت سجينة سياسية؛ حيث ألقي القبض عليها في إطار حملة تمشيط عسكرية إسرائيلية مع ٥٠٠ فلسطيني آخر في عام ١٩٦٩، وعذبوها جنسيًّا لمدة ٤٥ يومًا، وأجبروها على الاعتراف بتفجيرين، وسجنوها لمدة ١٠ سنوات قبل نفيها من وطنها فلسطين. وقبل محاكمتها في قضية الهجرة، قرر القاضي جيرشوين درين، أنها ممنوعة من ذِكر سجنها في إسرائيل في المحكمة. وانطلاقًا من ثقافة الاغتصاب الأمريكية، أسكتها القاضي ومنعها من سرد قصتها حول الاعتداء الجنسي الذي تعرضت له على أيدي الجيش الإسرائيلي، لكنه سمح للمدعي العام الأمريكي بالاستناد إلى الوثائق العسكرية الإسرائيلية لتصويرها باعتبارها «مُفجِّرة» - وهذا ما كرره ٥٠ مرة على الأقل طوال المحاكمة، مما دفع هيئة المحلفين إلى اعتبارها مذنبة بتهمة الاحتيال في مجال الهجرة، ما أدى إلى إعادتها من الولايات المتحدة إلى المنفى الثاني، الأردن.

٤- نزع الملكية وسحب الاستثمارات

يعتمد المجمع الصناعي العسكري على نقل الموارد من الطبقة العاملة الملونة ومجتمعات المهاجرين إلى آلة الحرب الأمريكية. وهناك علاقة بين تخفيضات الموارد المحلية التي تحتاجها مجتمعاتنا والإبادة الجماعية التي تتم حاليًا، فجو بايدن يسعى لمنح ما لا يقل عن ١٤,٣ مليار دولار من المساعدات لإسرائيل. كل الانتفاضات الجماعية التي ثارت ضد عنف الشرطة تقريبًا كانت تدور حول ما هو أكثر بكثير من رجال الشرطة. فقد انتفضت مدينة فيرجسون ضد مقتل مايك براون، وتزايد الإحلال الطبقي العمراني، والفصل العنصري، وحرمان المجتمعات السوداء من الخدمات الاجتماعية، والفقر الناجم عن وقف التمويل الاجتماعي لتمويل النزعة العسكرية. وفي الوقت الحالي، لا تمتلك المؤسسات المحلية ومؤسسات الدولة موارد كافية لرعاية المهاجرين في مدن مثل شيكاغو، حيث تستمر ميزانيات الشرطة في النمو.

إذا أردنا أن نسعى لإلغاء أنظمة الاستعباد والقمع وخلق بدائل للنزعة البوليسية، فسوف نحتاج إلى القيام بالشيء نفسه فيما يتعلق بالنزعة العسكرية. هل يمكننا أن نتخيل بدائل للتجنيد العسكري للشباب الملونين، الذين يُرسَلون للموت بلا ثمن على الخطوط الأمامية للحروب الأمريكية في خدمة رأس المال المستند للتفوق العرقي للبيض؟ أو بدائل لتجنيد نساء مجتمعاتنا من السود والسكان الأصليين وغيرهم من الملونين، وكذا المثليين والعابرين جنسيًّا الذين يواجهون في الجيش جرائم العنف الجنسي بمعدلات أعلى من غيرهم؟ تزداد كثيرًا، في مجتمعات السود واللاتينيين والأمريكيين الأصليين، احتمالات زج الناس في السجن أكثر من الحصول على تعليم لائق، ويختار بعض الشباب الالتحاق بالجيش لتجنب ما يعتبرونه رحلة حتمية إلى السجن. وعلى حد تعبير أنجيلا ديفيس، يجب ألا يضطر الشباب الملونون إلى الاختيار بين السجن والجيش.

٥- النظام الأبوي المُغاير [١٣]

يستلزم المجمع الصناعي العسكري استخدام العنف الأبوي ضد غير النمطيين جنسيًّا وفرض ثنائية النوع الاجتماعي. ولا يُعد العنف الجنسي مجرد أثر ناجم عن النزعتين البوليسية والعسكرية، أو قضية ثانوية لهما؛ بل هو ضروري لهما. فهذه الأنظمة المترابطة تعتمد على الاغتصاب والاعتداء الجنسي كشكل من أشكال السيطرة والعقاب وتكتيكات الخوف

لقد كان العنف القائم على النوع الاجتماعي عنصرًا أساسيا في الاستعمار المستمر لفلسطين. فقد استخدم ضباط الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بانتظام، ولأكثر من ٧٥ عامًا، الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، والتهديد بالاغتصاب كأداة للاستعمار والسيطرة. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة تجد في إسرائيل حليفها المثالي، فليس من المستغرب أن يقوم رجال الشرطة الأمريكيون أيضًا بممارسة العنف الجنسي على الأجساد السوداء والسمراء. وفقًا للتقرير المعنون «محاط

بالصمت»، يشمل العنف الجنسي الذي تمارسه الشرطة: التحرش الجنسي مثل «الصفير»، واللمس القسري، والتفتيش غير القانوني للأشخاص وهم عُراة، وتفتيش تجاويف الجسد، فضلاً عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي. ومن المؤكد أن العنف الجنسي كان أداة تُستخدَم تقريبًا في كل السياقات التي تنطوي على العسكرة، والاستعمار، والحرب. ومع ذلك، عندما يكون الناجون فلسطينيين - أو أشخاص ملونين بشكل عام - تتستر المحاكم وكذا الخطاب الشعبي على ذلك وتخفيه. علينا أن نسأل لماذا إذن، بعد أن أبلغ الإسرائيليون عن خبرات الاغتصاب، أصبحت الولايات المتحدة والمؤسسات الإعلامية المسيطرة والصهاينة في جميع أنحاء العالم يريدون أخيرًا التحدث عن العنف الجنسي والاغتصاب في فلسطين/إسرائيل؟ إذا كنا نريد حقًا إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي، فيجب علينا أن نقف، في وقت واحد، ضد جميع حالات العنف الجنسي، وفي نفس الوقت نرفض التلاعب بنا من خلال استغلال الولايات المتحدة وإسرائيل لقضية العنف الجنسي بشكل استعماري لتبرير الإبادة الجماعية.

ومع إثارة المؤسسات الإعلامية المسيطرة لفكرة قيام «الرجال العرب المسلمين» الواقعين تحت الاستعمار باغتصاب «الإسرائيليات البيض» أساسًا، علينا أن نسترشد بالنسويات المناهضات للاستعمار والنسويات الملونات في توجيه ردودنا. فقد تعلمنا من حركة «إنسايت!» والتجمع النسوي الفلسطيني (PFC) أن التلاعب بالجهود النسوية لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي كان استراتيجية استعمارية أساسية استمرت لقرون واستندت إلى الإيمان بتفوق العرق الأبيض. ففي أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، اعتمد البريطانيون على فكرة «عبء الرجل الأبيض» الزائفة لتبرير الاستعمار، فاختلقوا قصصًا عن النساء الأوروبيات البيض اللاتي يحتجن إلى «إنقاذ» من الوحشية الجنسية التي يزعمون أن الرجال العرب والمسلمين ارتكبوها ضدهن. وتعلمنا من النسويات الفلسطينيات، مثل إصلاح جاد، أن الدولة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، التي ولدت في سياق هذا التوسع الأوروبي، ومروجيها، قد اعتمدت على هذا الإرث النسوي الاستعماري الأوروبي لتبرير الاستعمار المستمر لفلسطين.

كما استُخدِمت مثل تلك الأساطير ضد الشعوب الأصلية، بُغية إضفاء الشرعية على استعمار جزيرة السلحفاة، وظهرت معاداة السود من خلال استعارات مماثلة تتسم بالعنصرية والتحيز الجنسي. وتتضح هذه التقاربات بجلاء عندما ننظر إلى عام ١٤٩٢؛ عندما استهدف الأوروبيون، في غزوهم لجزيرة السلحفاة، السكان الأصليين باستخدام الاستعارات العنصرية والجنسية نفسها التي استخدموها ضد المسلمين واليهود في إسبانيا. فقد أدت فكرة أن النساء البيضاوات في محنة، وبحاجة إلى «حماية» من الرجال السود والسمر، إلى تعزيز العنف العنصري المستند للتفوق العرقي للبيض. وخلال فترات الاستعباد، استخدمت الولايات المتحدة تلك الاتهامات القائلة إن الرجال السود اغتصبوا النساء البيض، وذلك بهدف تبرير الإعدام من دون محاكمة، مع تشجيع الرجال البيض على الاعتداء جنسيًّا على النساء السود، اللاتي لم

يكن لديهن أي حماية من تلك الهجمات. وإلى يومنا هذا، فإن طريقة توجيه المحاكم للاتهام إلى الرجال السود مقارنة بالرجال البيض في قضايا العنف الجنسي تعزز نفس الذعر الأخلاقي نحو الرجال السود والمجتمعات السوداء، بما يتيح تكثيف النزعة البوليسية.

لذلك، لم تتفاجأ النسويات العربيات والمسلمات في جميع أنحاء العالم عندما استعارت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجيات النسوية الاستعمارية في الحروب على أفغانستان والعراق؛ لتبرير الفكرة العنصرية والمتحيزة جنسيًا بشكل لا يصدق والقائلة إن قصف هذه البلدان هو استراتيجية نسوية عملية. وما أثار قلقنا بوجه خاص أن استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي كسلاح لأغراض الحرب يعزز المساعي الأبوية الرامية إلى التنصل منه. ومع ذلك، شهدت الشهور الأخيرة إحياء لعمليات التنظيم النسوي المناهض للعسكرة، والرامية إلى وضع نهاية للاستعمار، وإلغاء أنظمة الاستعباد والقمع؛ والتي بلغت ذروتها في تشكيل «إنسايت! قوة فلسطين». وقمنا، بالتعاون مع التجمع النسوي الفلسطيني، بتعميم الفن الشعبي، كجزء من دعوة لحركات السود والسكان الأصليين وغيرهم من الأشخاص الملونين في الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات جريئة في مجال الفن الشعبي لتعطيل تدفق الأسلحة ورأس المال لتمويل الإبادة الجماعية للفلسطينيين، والمساعدة في نمو الاحتجاجات الجماهيرية وعمليات المقاطعات. وبينما تسعى حركتنا جاهدة لتعزيز الروابط بين نضالات التحرير الفلسطيني وحركات السود والسكان الأصليين وغيرهم من الأشخاص الملونين، الموجودة في الولايات المتحدة، فإننا نُصر أيضًا على مقاومة جميع أشكال العنف الجنسي والاستراتيجية النسوية الاستعمارية الأمريكية والإسرائيلية التي تستخدم الحجج العنصرية حول الاعتداء الجنسي المزعوم لتبرير وتكثيف الإبادة الجماعية. ولنؤكد أننا عندما نقول لا أحد حر إلى أن تتحرر فلسطين، فإننا نعني لا أحد. ومن هنا نوجه التحية إلى غزة الحرة، وفلسطين الحرة، ونؤكد على الحياة والحب والغضب من جزيرة السلحفاة إلى فلسطين.

* نتقدم بخالص الشكر لموقع (Truthout) على إتاحة الفرصة لنا لترجمة المقال الأصلي للكاتبة نادين النبر، المنشور في ديسمبر ٢٠٢٣. إن دعم الموقع وتعاون نادين يسهمان بشكل كبير في توسيع نطاق الوصول إلى أفكار ومحتوى هذا المقال الملهم

https://truthout.org/articles/when-abolitionists-say-free-them-all-we-mean-palestine-too/

عن الكاتبة:

نادين النبر أستاذة دراسات النوع الاجتماعي والنساء والدراسات الآسيوية العالمية، والمديرة المؤقتة لمعهد أبحاث العرق والسياسة العامة بجامعة إلينوي في شيكاغو، ومؤسِسة المركز الثقافي العربي الأمريكي، ومؤسِسة مشاركة لبرنامج الدراسات العربية والإسلامية الأمريكية بجامعة ميتشيجان، وعضوة مجلس إدارة شبكة العمل العربية الأمريكية، والمؤسسة المشارك لمنظمة «ماماس» لتنشيط الحركات من أجل إلغاء العبودية والتضامن، ومؤسسة منظمة (Liberate Your

Research). النبر مؤلفة و/أو محررة مشاركة لخمسة كتب، بما في ذلك «أمريكا العربية: النوع الاجتماعي والسياسة الثقافية والناشطية» و»لون العنف»، كما أنها كاتبة عمود في مجلة «شيكاغو ريبورتر»، وتعمل مع مجموعات ومنظمات مثل فريق الدفاع عن رسمية عودة، والحملة الأمريكية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، ومنظمة نساء ملونات ضد العنف «إنسايت» (INCITE!). وهي عضوة في هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، ومجلة الدراسات العرقية النقدية، فضلاً عن دوريات في جامعة نبراسكا ودار نشر جامعة واشنطن.

هوامش المترجمة

(١) «إنسايت!» (INCITE!): هي منظمة نشطة، مقرها الولايات المتحدة، تأسست في عام ٢٠٠٠، وكانت تُعرف سابقًا باسم «نساء ملونات ضد العنف».

(٢) جزيرة السلحفاة (Turtle Island): اسم يُطلق على مختلف أراضي الغابات الشمالية الشرقية، والمعروفة الآن بأمريكا الشمالية والوسطى. وجزيرة السلحفاة هو اسم يستخدمه بعض السكان الأصليين الذين يعتقدون أن أرضهم تشكلت على ظهر سلحفاة.

(٣) لا ميجرا (la migra): مصطلح غير رسمي باللغة الإسبانية يستخدمه المكسيكيون والأمريكيون للتعبير عن هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية.

(٤) رابطة مكافحة التشهير (Anti-Defamation League): منظمة يهودية غير حكومية تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها.

(٥) تقارير الأنشطة المشبوهة (Suspicious Activity Reports): هي تقارير تقدمها المؤسسات المالية لإعلام سلطات إنفاذ القانون بأي نشاط مشبوه قائم أو مُحتَمَل، وفقًا لقوانين مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية الأخرى.

(٦) شبكة العمل العربية الأمريكية (The Arab American Action Network): مركز مجتمعي يُعد منظمة شعبية غير ربحية مقرها شيكاغو. تأسست عام ١٩٩٥ لتعزيز المهاجرين العرب والمجتمعات الأمريكية العربية في منطقة شيكاغو من خلال بناء قدراتهم كعناصر فاعلة في التغيير الاجتماعي الإيجابي؛ وتتمثل استراتيجياتها في الدعوة والتعليم وتوفير الخدمات الاجتماعية وتنمية المهارات القيادية والتواصل الثقافي وإقامة علاقات مثمرة مع المجتمعات الأخرى.

(٧) حركة «حياة السود»: تحالف يضم أكثر من ٥٠ مجموعة تمثل مصالح مجتمعات السود في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

(٨) «كوينتيلبرو» (COINTELPRO): هو اختصار لـ»برنامج الاستخبارات المضادة» (Counterintelligence Program) وهو عبارة عن سلسلة من المشاريع السرية التي أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٧١ بهدف المراقبة والتسلل وتعطيل المنظمات السياسية الأمريكية التي اعتبرها مكتب التحقيقات الفيدرالي تخريبية.

(٩) كو كلوكس كلان (Ku Klux Klan): اسم يطلق على عدد من المنظمات الأخوية في الولايات المتحدة، لا يزال بعضها يعمل حتى الآن. تؤمن هذه المنظمات بتفوق العرق الأبيض، ومعاداة السامية، والعنصرية، ومعاداة الكاثوليكية، وكراهية المثليين؛ وتعمد عمومًا لاستخدام العنف والإرهاب والتعذيب.

(١٠) بلاك باور أو القوة السوداء (Black Power): شعار سياسي واسم يُطلق على مختلف الأيديولوجيات التي تهدف إلى تحقيق تقرير المصير للسود.

(١١) حركة شيكانو (Chicano Civil Rights Movement): حركة حدثت في ستينيات القرن العشرين، وعرفت أيضًا باسم حركة الحقوق المدنية للشيكانيكس، وهم الأمريكيون المكسيكيون. طالبت الحركة بالحقوق المدنية ووسّعت حركة الحقوق المدنية المكسيكية الأمريكية في الستينيات.

(١٢) الفهود السود (Black panthers): حركة سياسية في الولايات المتحدة، نشأت بعد مقتل الداعية الإسلامي المدافع عن حقوق الإنسان للأمريكيين من أصل أفريقي، مالكوم إكس، وما أعقب ذلك من توترات راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ مواطن أسود.

(١٣) النظام الأبوي القائم على هيمنة أصحاب الميول الجنسية المغايرة.

المراجع

1 American Friends Service Committee. (2019). New Report Shows CVE Program Profiles Muslims and Arabs in IL.

2 Jamail, Dahr. (2014). "Rasmea Odeh: Victim of Institutional Oppression, From Israel to the US." *TRUTHOUT*.

3 Naber, Nadine. (2023). "When Abolitionists Say "Free Them All," We Mean Palestine Too." *TRUTHOUT*.

4 Naber, Nadine. (2015). "Organizing After the Odeh Verdict." *JACOBIN*.

5 Naber, Nadine & Rojas, Clarissa. (2023). Genocide and "US" Domination ≠ Liberation, Only We Can Liberate Ourselves. Abolition Feminisms Vol. 1. *Haymarket Books*.

6 Palestinian Feminist Collective. (2023). *Shut Down Colonial Feminism on International Day for the Elimination of Violence Against Women*.

7 Parrish, Will. (2019). "The US Border Patrol and An Israeli Military Contractor are Putting A Native American Reservation under Persistent Surveillance." *The Intercept*.

8 Potier, Beth. (2003). "Abolish prisons, says Angela Davis." *The Harvard Gazette*.

[9] Polychroniou, C.J. (2023). "Talk of Border Crisis Is Misleading. The Real Crisis Is US-Imposed Poverty." *TRUTHOUT*.

[10] Researching the American-Israeli Alliance & Jewish Voice for Peace. (2018). *Deadly Exchange: The Dangerous Consequences of US-Israel Law Enforcement Exchanges*.

[11] Ritchie, J. Andrea. (2021). "Shrouded in Silence: Police Sexual Violence: What We Know & What Can We Do About It." *Interrupting Criminalization*.

[12] Speri, Alice. (2017). "Israel Security Forces are Training American Cops Despite History of Rights Abuse." The Intercept.

[13] Sales, Ben & The Jewish Telegraphic Agency. (2020). "More Than 1,000 Senior U.S. Police Officers Visited Israel. Here's What They Learn." *Haaretz*.

[14] Selsky, Andrew & Associated Press. 2022. "New report shows Department of Homeland Security gathered intel on Portland Black Lives Matter protestors." *The Public Broadcasting Service* (PBS).

الكلمات المفتاحية:
عسكرة الحدود - اللاجئون الفلسطينيون - الشتات - العنف الجنسي في السياقات العسكرية - العدالة العرقية - قمع المهاجرين - العنف العسكري في فلسطين - التضامن - مقاومة عابرة للحدود

الكتابة بلغة الآخر: قراءة في رواية سوزان أبو الهوى «في مواجهة عالم لا يعرف الحب» وجماليات الروايات الأكثر مبيعًا

لميس النقاش

مدرسة الأدب المقارن ودراسات الترجمة في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها بجامعة القاهرة، من مصر

سوزان أبو الهوى هي كاتبة وناشطة فلسطينية أمريكية، وُلِدت بالكويت في ١٩٧٠ لأسرة مقدسية هُجِّرت في ١٩٦٧. وروايتها «في مواجهة عالم لا يعرف الحب» (Against The Loveless World) الصادرة بالإنجليزية في ٢٠٢٠؛ هي الرواية الأحدث ضمن أعمالها التي تُرجِمت لثلاثين لغة، أما روايتها الأولى «صباحات جنين» (Mornings in Jenin) فقد تُرجِمت للعربية بعنوان «بينما ينام العالم»، وهي الرواية الأكثر مبيعًا في تاريخ الرواية الفلسطينية وضمن الكتب الأكثر مبيعًا في العالم. وكغيرها من كبار الفنانين الفلسطينيين لا تكتفي سوزان أبو الهوى بدورها كاتبة، فهي ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ومؤسسة لمنظمة غير حكومية معنية بالاهتمام بأطفال فلسطين اسمها «ملاعب من أجل أطفال فلسطين»، وناشطة في حركة المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل. وهي تكتب غير الروايات مقالات سياسية دفاعًا عن القضية الفلسطينية. ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة تمكَّنت سوزان أبو الهوى من الدخول إلى غزة مرتين؛ [١] لتوصيل التبرعات والمساعدات الإنسانية، والكتابة عن الأوضاع تحت العدوان، وتقديم شهادتها في كل مرة لوسائل الإعلام المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية. كما عملت في الزيارتين على تنظيم ورش عمل لشباب الكُتَّاب الغزيِّين؛ ليتمكنوا من التعبير عن تجربتهم. وحين سُئِلت عمَّا إذا كانت ستكتب هذه التجربة في رواية جديدة؟ قالت: إن أولويتها الآن هي وقف العدوان ومساعدة شباب الكتاب على التعبير عن أنفسهم: «آثرت أن يتأجَّل تفكيري في الكتابة لصالح دعم أصوات الآخرين؛ لذلك أقوم بتنظيم ورش للكتابة الإبداعية مع شباب في غزة ليتمكنوا من التعبير عمَّا يعيشونه رغم قسوة الظرف الراهن.» [٢]

وصلت رواية «صباحات جنين» إلى قوائم الكتب الأكثر مبيعًا في ٢٠١٠، [٣] قبل أن يضع السابع من أكتوبر/ تشرين الأول وما تلاه من عدوان القضية الفلسطينية - بوصفها قضية أخلاقية وإنسانية - على رأس القضايا المطروحة على

أجندة السياسيين والمثقفين والطلاب، ويسعى كثيرون لفهم أعمق للقضية من وجهة النظر الفلسطينية. وبالرغم من المعرفة الواضحة لسوزان أبو الهوى بتراث الرواية الفلسطينية واشتباكها معها في كتاباتها، فإن أعمالها تنتمي لنوع من أدب المُقاومة حول العالم استخدم أساليب الحكي الأكثر انتشارًا وخصائص الروايات الأكثر مبيعًا والتي كثيرًا ما نظر لها نقادُ «الأدب الجاد» على أنها على النقيض منه. تندرج تلك الأعمال إذن في نفس الوقت في سياق أدب المقاومة وكذلك الأدب الأكثر انتشارًا أو مبيعًا. والجمع بين النوعين: أدب المقاومة وأساليب الأدب الأكثر انتشارًا ومبيعًا، مسألة تكرَّرت في تجارب عالمية مختلفة. أذكر منها هنا - على سبيل المثال لا الحصر - تجربة إيزابيل الليندي والتي رصدت أهوال الطُغمة العسكرية في تشيلي من خلال رواياتها واسعة الانتشار، ومثل سوزان أبو الهوى كانت أعمالها الأدبية ونشاطها السياسي كلًّا لا ينفصل، ونجد كذلك على الجانب الآخر في جنوب أفريقيا أندريه برينك (١٩٣٥ - ٢٠١٥) والذي كانت قضايا التفرقة العنصرية قبل وبعد نجاح النضال من أجل إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قضيته وموضوعه الأساسي. وتتمثَّل أساليب هذا النوع من الكتابة في استخدام أساليب سردية مباشرة، وحبكة واضحة التسلسل تعتمد على التشويق ولا تدفع بالقارئ إلى العمل كثيرًا لفك شفرة البناء الزمني أو العمل على تفسير بنية، تتداخل فيها الأصوات السردية بطريقة غامضة، كما تعتمد تلك الروايات على كثيرٍ من عناصر الإثارة العاطفية والتي قد تصل إلى حد الميلودرامية، ودائمًا ما يُميِّز مثل هذه الروايات كتابة سلسلة وممتعة. ولا شك أن الاختيار المُتعمَّد من قِبل كُتَّاب المقاومة لهذا النوع من الكتابة هو اختيار فني وسياسي واعٍ يعمل على التوجُّه إلى أكبر جمهور ممكن من دون أن يكون جانب تجميل الواقع والهروب منه - الذي يميز الروايات الرائجة - جزءًا من معادلة كتاب المقاومة بل على العكس، بُحكم موضوعهم، فإن قضايا الواقع حاضرة بقوة.

ثمَّة اختيار آخر بالنسبة لكتابة سوزان أبو الهوى يُشكِّل أهمية كبيرة في قراءة أعمالها؛ وهو كونها تندرج فيما أصبح يُسمَّى الرواية العربية الأنجلوفونية أو الرواية العربية المكتوبة باللغة الإنجليزية، تلك الأعمال التي أصبحت في العقود الثلاثة الماضية تشغل حيزًا مميزًا استحق الدراسة والاهتمام النقدي والأكاديمي بالرغم من الاختلافات الكبيرة بين كُتَّاب هذه المجموعة سواءً في الأسلوب أو الموضوعات أو انتماءاتهم إلى بلدان مختلفة من العالم العربي، وكذلك بلدان مختلفة من العالم المتحدث بالإنجليزية. [٤] ويتوزَّع كُتَّاب هذه المجموعة بين مهاجرين وأبناء مهاجرين، بعضهم يعرف اللغتين العربية والإنجليزية، والبعض الآخر لا يعرف غير الإنجليزية، رغم انتمائه إلى الثقافة العربية، وهناك كذلك من يكتبون بالإنجليزية من داخل العالم العربي. والعرب الأمريكيون لهم مكانة مميزة ضمن هذه المجموعة؛ إذ بعد عقود من الاختفاء داخل الجسد الأمريكي في محاولة للاندماج التام، وتحديدًا بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول خرج العرب الأمريكيون عن صمتهم سياسيًّا وفنيًّا وأدبيًّا وانطلقوا في محاولةٍ للتعبير عن أنفسهم ووجودهم وقضاياهم. هذه الأعمال

تُشكِّل تمثيلاً للثقافة العربية بلغة الآخر، وتحاول وضع السردية العربية ووجهة النظر العربية بلغة الآخر بكل ما يخلقه هذا الجمع من تركيب وتعقيد وحوارية، وبالطبع تأتي السردية الفلسطينية لتشكِّل أحد أهم الخلافات بين وجهتي النظر في العالم العربي والعالم المُتحدِّث بالإنجليزية، وفي هذه الرواية كغيرها من روايات سوزان أبو الهوى تعمل الكاتبة على وضع السردية الفلسطينية بكل تفاصيلها المُناقضة لتلك السردية الصهيونية الأكثر انتشارًا وتداولاً في سياق الخطاب باللغة الإنجليزية. يسعى هذا المقال لتقديم قراءة لرواية «في مواجهة عالم لا يعرف الحب» من خلال تحليلها في سياق الأدب الأكثر مبيعًا وكذلك في سياق الأدب العربي المكتوب بالإنجليزية.

ولنبدأ بأساليب الروايات الرائجة التي لا تتخلَّى عنها سوزان أبو الهوى في روايتها الثالثة هذه، وإن كانت تخلق بنية سردية أكثر تعقيدًا فالراوية «نهر» تحكي لنا قصتها أثناء وجودها داخل زنزانة انفرادية في سجن إسرائيلي، وهو المكان الذي تبدأ فيه الرواية وكأنَّ «نهر» تُقاوم تلك العزلة المفروضة عليها من جيش الاحتلال عن طريق استرجاع قصتها، قصة انتمائها لفلسطين، قصة حبها لبلال المزارع والمقاتل الفلسطيني. وتنتقل فصول الرواية بين فصل قصير في الحاضر من السجن وفصل من قصة «نهر» منذ طفولتها إلى أن وصلت لتلك الزنزانة في سرد يتبع التسلسل الزمني. كل فصل من السجن يصف جانبًا من جوانب «المُكعَّب»/الزنزانة: «المكعب: شرقًا»؛ «المكعب: شمالاً»؛ «المكعب من الأعلى ومن الأسفل»؛ وهكذا، ومع كل زاوية في الزنزانة تنطلق «نهر» في سرد حكايتها والتي تبدأ من الكويت وتمرُّ على بغداد وعمان ثم الضفة الغربية حيث تنتقل الأحداث بين حيفا والقدس وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية. وتنتهي الرواية بصفقة تبادل للأسرى تخرج فيها «نهر» من السجن وتلتقي بزوجها وحبيبها بلال في نهاية تبدو متوافقة مع رومانسية الروايات الرائجة ولكنها هنا تحمل معاني المقاومة والصمود أكثر بكثير مِمَّا تحمل من الرومانسية والنهايات السعيدة.

وتتسق الرواية كذلك مع سمات الروايات الرائجة أو الأكثر مبيعًا من حيث الحبكة الميلودرامية التي تتضمَّن سلسلة لا نهائية من العثرات والكوارث والأزمات التي تلحق بالشخصية الرئيسية وتنتهي بعد ذلك بنهاية «سعيدة»، ولا يكون هناك مجال لتعميق الصراع الداخلي للشخصية. فتتابع الأحداث في حياة «نهر» من زواج وطلاق وعمل بالدعارة وتعرض للاغتصاب وعمليات نصب وسرقة ومواجهة مجتمعها التقليدي باضطرارها للعمل بالجنس والدفاع عن نفسها والتعرُّض للسجن هي وأخوها وزوجها على أيدي السلطات الكويتية مرَّة وسلطة الاحتلال الإسرائيلي في مرَّات أخرى، والدخول في علاقة معقدة مع المرأة التي دفعتها بالابتزاز إلى العمل بالدعارة، والنجاة من اعتداء للمستوطنين أدَّى إلى مقتل آخرين، والانخراط في عملية تهريب أسلحة ضمن عمل مجموعة مقاومة فلسطينية مسلحة داخل الأرض المحتلة، والحصول على ميراث ضخم وغير مُتوقَّع من المال من قريبٍ لم تكن الأسرة تعلم بوجوده ولا بثرائه، وغير ذلك من أحداث لا نهائية ترويها لنا «نهر» بأسلوب شهرزاد التي لا تدع مستمعها يفلت من براعة نسجها للحكاية وإبقائها على الرغبة في المضي

قدمًا. ولكن هذا الكم الهائل من الأحداث المتلاحقة، وكثير منها ضربات قدر مأساوية، بدلاً من خلق الميلودراما التي تُميِّز نوع الروايات الذي تندرج فيه أعمال أبو الهوى يصبح في سياق الرواية الفلسطينية تعبيرًا شديد الواقعية لتمثيل تاريخ النكبات والمجازر والتشريد والصدمات التي لا تُعالَج؛ لأنها واقع مستمر عانته أجيال متتالية من الشعب الفلسطيني لِمَا يقرب من قرن من الزمان. إنَّ هذه الضربات المتتالية التي قد تصنِّفها الرواية الواقعية حبكة ميلودرامية مُبالغًا فيها هي تمثيل دقيق لواقع ما أصبح يُسمَّى «اضطراب الصدمة المستمر»، تمييزًا له عن «اضطراب ما بعد الصدمة» الذي يعانيه الإنسان جرَّاء الحروب وأعمال العنف، فالأخير ينتهي ويكون للإنسان فرصة للتعامل مع ما مرَّ به من فظائع، أمَّا في الحالة الفلسطينية فإن العنف والفظائع لا تتوقَّف وتمضي حياة الفلسطينيين والفلسطينيات كبارًا وصغارًا في سلسلة من الصدمات العنيفة التي يتوجَّب التعامل معها بينما يعيشون غيرها ولا يرون أفقًا لانتهائها. [٥] و«نهر» خلال كل هذه الأحداث تتطوَّر شخصيتها من فتاة بوعي زائف تتصوَّر نفسها كويتية، في حين إنها تُعامَل كمواطنة من الدرجة الثالثة، إلى شابة تختار الانتماء إلى هويتها الفلسطينية وتختار الحياة في الضفة والانخراط في المقاومة. هنا يخلق أدب المقاومة من تفاصيل النوع الأدبي معنى جديدًا وقيمةً مختلفة.

الكتابة بلغة الآخر

يتوجَّه الأدب العربي المكتوب باللغة الإنجليزية بطبيعة الحال لمتحدثي هذه اللغة؛ وهو ما يعني التعامل مع انحيازات اللغة، فاللغة ليست وسيطًا مُحايدًا بل تحمل كل ما في ثقافتها من انحيازات وسرديات كبرى وافتراضات غير مُعلنة. والقرَّاء الذين تتوجَّه إليهم هذه الكتابة ليسوا فقط العرب المتحدثين بالإنجليزية سواء عاشوا في المهجر أو في أوطانهم، وإن كان هؤلاء - كما تقول هيلاري كيلباتريك - هم الأقدر على الفهم الكامل لمثل هذا الأدب الذي يتطلَّب استيعابه معرفةً بالتراث العربي والتراث الأنجلوفوني كذلك، فتصبح قراءة هذا الأدب نوعًا من أنواع دراسات الأدب المُقارن؛ لما يتضمَّنه من جمع بين ثقافتين ولغتين. [٦] وبالنسبة لكتابات سوزان أبو الهوى فمن المؤكد - بحكم كون كتبها على قوائم الأكثر مبيعًا عالميًّا - أن جمهورها لا يقتصر على العرب المتحدثين بالإنجليزية. وموضوع سوزان أبو الهوى: فلسطين ونساء فلسطين تحديدًا هو من الموضوعات التي تختلف فيها كثيرًا الخطابات باللغتين، تختلف لدرجة التناقض التام من أول السردية الكبرى إلى أدق التفاصيل والمسميات، وتقديم وجهة نظر عربية فلسطينية تعني مواجهة، بل مقاومة كل الانحيازات والسرديات المعادية للسردية الفلسطينية المسكوت عنها في الغرب حتى وقت قريب، وكل الصور النمطية الاستشراقية للنساء في فلسطين والعالم العربي بشكل عام. وهي مهمَّة مشتركة لكل كتاب الأدب العربي باللغة الإنجليزية، ولكنها في حالة فلسطين ونسائها تصبح مهمة أكثر إلحاحًا وصعوبة.

تنطلق كتابات سوزان أبو الهوى من وعي بتاريخ السردية الفلسطينية باللغة الإنجليزية، أو بالأحرى بالغياب الكامل

لتلك السردية في مقابل تغول السردية الصهيونية بكل أكاذيبها. فتستخدم لغة تتبنى السردية العربية بدءًا من المفردات التي تصف الصراع: استعمار، استيطان، قتل، إلى تفاصيل الحياة اليومية في فلسطين من هدم منازل ونقاط تفتيش لجيش الاحتلال ومنع المرور بين القرى والمدن الفلسطينية؛ وصولاً لاستخدام الرواية كمًّا هائلاً من المفردات العربية والتي تورد لها قاموسًا خاصًّا من إحدى عشرة صفحة في بداية الرواية. وتعبرِّ سوزان أبو الهوى عن إدراكها لتلك السرديات المعادية والصور النمطية فتقول في مقابلة صحفية مع موقع (International Action Centre) إن الكتب التي يريدها الناشر الأمريكي وقراؤه هي «الكتب التي تؤكد على ما تتبناه الغالبية من نماذج نمطية وأفكار مغلوطة؛» وهي تعرف أن أعمالها «لا تقدم تلك الصور الاستشراقية عن المرأة المقهورة.»

على العكس يبدو أن كتابة سوزان أبو الهوى هي تكسير للصورة النمطية الاستشراقية، وهي تقوم بذلك من خلال كتابة أدبية لا من خلال خطاب أيديولوجي مباشر. وهي على وعي تام بمتطلبات القارئ الذي تتوجه له وبدورها بصفتها صاحبة قضية وتنجح كتاباتها ببراعة في خلق هذا التوازن بين متطلبات الدفاع عن القضية ومتطلبات العمل الأدبي المبدع، كما تنجح ببراعة في استقراء توقعات القارئ حول العالم الذي تكتب عنه وتعمل على كسر ما يتبنَّاه من صور نمطية. تقول في مقابلة لها مع موقع الأدب العربي (Arab Lit) في أبريل ٢٠١٢ عن روايتها الأولى: «بدأت كتابة هذه الرواية باعتباري ناشطة ولكن بمجرد تجسد الشخصيات أمامي توارى هذا الجانب وأصبح كل التركيز على الشخصيات وحكاياتها وعلى الأدب. أصبح الأمر كله هو سرد حكاياتهم بإنسانية وصدق وشاعرية.»

ويمكن رصد هذا في روايتها الأخيرة هذه «في مواجهة عالم لا يعرف الحب»؛ إذ تبدأ الرواية بتقديم الصورة الاستشراقية النمطية للمرأة الفلسطينية، ثم تمضي في الكشف للقارئ عمَّا وراء هذه الصورة غير الحقيقية ودحضها. ولا يتم هذا بشكل تعليمي أو خطابي ولكنه يتم من خلال أخذ القارئ في رحلة يُتابع فيها «نهر» الشخصية الرئيسية منذ طفولتها. وتقوم الرواية بكسر تلك الصورة النمطية عن المرأة الفلسطينية أولاً عن طريق تقديم شخصية لا تُمثِّل غالبية الفلسطينيات، شخصية على هامش الحياة بالمعنى الاجتماعي والنفسي والقومي، فهي بالتأكيد لا تُطابق الصورة النمطية المُقدَّمَة في بداية الرواية ولا تُطابق أي صورة نمطية أو سائدة أخرى للفتاة الفلسطينية أو العربية. شخصية لا تنتمي لأي صورة مُسبقة عند القارئ أو لأي مجموع اجتماعي مُعرَّف، فيستطيع القارئ التماهي معها والتعاطف مع أحلامها وإحباطاتها باعتبارها مشاعر إنسانية تخصُّ البشر جميعًا، وبذلك تكون علاقة القارئ مع «نهر» علاقة إنسانية قبل أن يتعرَّف معها على فلسطينيتها. وثانيًا يشهد القارئ ويعيش مع نهر خطوة بخطوة بناء هويتها الفلسطينية، وكأن القارئ/القارئة هم من يبني هذه الهوية والمعرفة والتي تنتهي بها في الصورة التي وصفتها الصحفية في بداية الرواية، ولكن بنهاية الرواية يكون القارئ قد عرف عن «نهر» وعن هويتها الفلسطينية ما ينفي تمامًا تلك الصورة التي رسمتها الصحفية في بداية

الرواية أو بالأحرى ما يعطي هذه الصورة عمقًا وبعدًا إنسانيًّا هو عكس ما تمثله الصور النمطية.

في الفصل الأول نرى «نهر» في زنزانتها في سجن إسرائيلي وصحفية غربية تحاول إجراء حوار معها:

أبدت اهتمامًا بحياتي في الكويت وأرادت الحديث عن «حياتي الجنسية».

..

رفعت السيدة الغربية يدها.. ثم قالت: «لقد قرأت في مكان ما أنَّك تعرضت للاغتصاب الجماعي ليلة غزا صدام حسين الكويت.»

رفعت أحد حاجبي، فبدا عليها عدم الارتياح

..

ما الذي يجعلك تتصورين إنه من المقبول سؤالي عن هكذا أمور؟

..

ثم أخيرًا أجبت: «السلطات لم تقدم لي الأسئلة. تأكدي إنهم سيتلقون العقاب المناسب مني.» دفعتها سخريتي لحافة البكاء، فتراجعت قائلة: «ولكني سأجيب على سؤالك: لا لم أتعرض لاغتصاب جماعي ليلة غزا صدام الكويت.»

بدا عليها الإحباط، ولكنها انتقلت إلى السؤال عن كيفية انخراطي في المقاومة. أطلقت عليها «الإرهاب» [٧]

يتضح من الربط ما بين «الإرهاب» و«الاغتصاب الجماعي» أن ثَمَّة علاقة تراها الصحفية/الباحثة الغربية بين العنف الجنسي الذي تعرَّضت له السجينة وبين انخراطها في أعمال «إرهابية». هذه النظرة الاستشراقية هي ما تحاول الرواية نفيه عن حياة المرأة الفلسطينية. تمضي الرواية كلها في دحض هذه الصورة عن طريق تتبع حياة «نهر» منذ طفولتها، فكأنَّ الرواية تأخذ القارئ من يديه ليشهد بنفسه عكس ما تطرحه صحفية غربية تُحاور «نهر» في الفصل الأول من الرواية.

و«نهر»، على العكس من «آمال» و«نور»، الشخصيتين الرئيسيَّتَين في روايتي سوزان أبو الهوى السابقتين «بينما ينام العالم» و«الأزرق بين البحر والسماء»، لا يتوزع انتماؤها وهويتها بين فلسطين وأمريكا، «نهر» ولدت في الكويت لأسرة

فلسطينية، ولكن ككل الفلسطينيين بمن في ذلك المُهجَّرين لغزة أو الضفة، أو الباقين داخل ما أصبح إسرائيل، يظل سؤال الهوية حاضرًا. ويظل الصراع بين الانتماء إلى المكان الذي تمَّ النزوح إليه والحنين والرغبة في العودة للمكان الذي أُجبر الفلسطيني على تركه قهرًا. تعيش «نهر» هذا السؤال منذ وعيها الأول، فترى وهي طفلة أن الكويت وطنها ولا تفهم لماذا تُصُّر أمها على كونها فلسطينية. ولا تفهم ذلك الحنين والارتباط بمكان لا تعرفه «فلسطين هي عالم أمي، عالم حكايات ستي وصفية» (١٨٣). أحبَّت «نهر» الأثواب الخليجية، والمكبوس، وتراث صيد اللؤلؤ، والموسيقى والغناء، واللهجة الكويتية التي أجادتها، والرقص الشعبي الكويتي الذي برعت فيه في حفلات المدرسة أكثر من أهل البلد، ولكن إدارة المدرسة منعتها من المشاركة بعد أول حفلة كونها ليست كويتية. تتابع سوزان أبو الهوى إذن تجربة أزمة هوية فلسطينية مختلفة ولكن مثل روايتيها السابقتين فإن هذه الهوية الموزعة هي المدخل لفهم طبيعة المعاناة الفلسطينية وتوصيلها وتصويرها لمن لا يعرفها، خاصةً في ظل الكتابة بالإنجليزية. ولا تبني نهر فلسطينيتها إلا بعد ذلك بسنوات ومع الحياة في الضفة الغربية بعد طلاقها.

وهي مراهقة ثم شابة تتسم نهر بالتمرد وعدم الالتزام بالتقاليد وبالخروج على القواعد. تحب الرقص وتجد فرصًا مقبولة اجتماعيًّا لممارسته وإظهار براعتها سواء في المدرسة أو في أفراح الأقارب والجيران. تعرف هي وصديقاتها في مجتمع تقليدي التحايل على الأعراف والتواصل مع شباب رغم رقابة الأهل. وتحلم نهر بالزواج من محمد الشاب الوسيم القادم من الأرض المحتلة بعد خروجه من السجن تدور حوله هالات البطولة. وبزواجها من محمد تبدو أنها في طريقها لتحقيق الاستقلال والتحرر والاستمتاع بالحب، ولكنها تدرك من أول ليلة أن محمد منشغل بغيرها، ولن تعرف حتى لحظة الطلاق أن غيرها هذا ما هو إلا جندي إسرائيلي ورَّط محمد معه فيما هو أكثر بكثير من علاقة حميمة مع جندي من جنود العدو.

نحن إذن أمام شخصية لا تُمثِّل غالبية المجتمع الفلسطيني، ولا تمثل المجتمع الفلسطيني المنفي في الكويت، هي فتاة متمردة على كافة القواعد والأعراف ولكنها مثيرة للإعجاب والحب. تصف نفسها لاحقًا حين كان عليها اختيار اسم للعمل مع أم براق في الحفلات التي تديرها للترفيه والدعارة:

> سارعت دون تفكير باختيار «ألماس» اسمًا لي. تأملت لاحقًا ذلك الاختيار للاسم الآخر. هل كنت أعلن التزامًا ما؟ التزاما بالتمرد، أو ربما برفض ذلك المسار الحتمي لتحقيق حياة محترمة: السلوك المنضبط والزوج والأطفال والوضع الاجتماعي والمال؟ هل كان بي رغبة في تجربة الحياة على هامش كل ما هو مقبول اجتماعيًّا ولكنه غير طبيعي؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا؟ هل في سبيل المتعة؟ هل هي رغبة في علاقة بالواقع؟ رغبة في جذب للانتباه؟ أم رغبة في تحرر جنسي؟ (٤٤- ٤٥)

إن اختيار هذه الشخصية الهامشية لتكون دليل القارئ للثقافة والهوية الفلسطينية التي تبنيها هي نفسها هو ما يعطي هذه الشخصية كثيرًا من الزخم والتأثير والمصداقية.

لا تندرج نهر/ ألماس في إطار الصورة النمطية للفتاة سواء الصورة الاستشراقية أو النماذج المنتشرة في الثقافة العربية. وحتى في مرحلة عملها مع أم براق، لا تُمثِّل الصورة النمطية لنساء هذه المهنة فهي ليست المغلوبة على أمرها والمنبوذة اجتماعيًّا يدفعها الفقر إلى ذلك المصير. بل نهر تختار أن تلتحق بعمل أم براق، رغم أن الأخيرة تبتزها بصور التُقطت في أول حفلة قبل أن تعرف نهر طبيعة العمل، ولكن لاحقًا تعترف نهر أن أم براق ما كانت ستستخدم هذه الصور لو هي رفضت الانضمام إليها، وأنها كانت تملك الرفض. تبدأ نهر في حضور الحفلات، ثم في ممارسة الجنس مع الزبائن، ثم اختيار زبون واحد على أمل أن تصبح زوجة ثانية، وبعد عملية إجهاض تقرر أن وجودها في الحفلات لن يكون إلا للرقص فقط. فحتى في عملها هذا نهر تقرر وتفاوض وتختار.

وقبل العمل مع أم براق نشهد وجهًا آخر لخروج نهر عن الصورة النمطية الاستشراقية، فضمن تلك الصورة يصبح الأوروبي وثقافته الغربية مصدرًا للتحرر والتقدم، أما في حكاية نهر فإن محمد الذي يحمل الانتماء للثقافة الغربية ويحاول أن يحث نهر هو وأصدقاؤه على شرب الخمر والتدخين وهو المبهور بالتحرر الإسرائيلي والمرتبط بشاب من هناك، هو أول من يقهر نهر حقيقةً كما تدرك هي بعد أن تعرف تفاصيل علاقته بآيتمار واستغلاله لها:

> كان جسدي يعرف منذ تلك اللحظة حين انقبضت أحشائي. والآن فهمت السبب. لقد استغلني محمد. لقد سلبني حقي. كان هو أول من اغتصبني، وليس ذلك الرجل على شاطئ البحر. بل وكان بالإضافة لذلك متعاونًا مع الاحتلال وذلك اغتصاب من نوع آخر. (١٨٧)

لم يكن زواج محمد بنهر سوى أكذوبة ورطها هو فيها بدون علمها بهدف الحفاظ على المظهر الاجتماعي له ولأسرته. ولكن محمد بكل ما يُمثِّل من تشبث بالقيم الغربية لا يحمل - مثلما الصورة الاستشراقية - قيم التطور والتحرر من تقاليد الشرق البالية، بل على العكس يمثل الاستغلال والكذب والغش. وتواجه نهر كل هذا ببراءة وشجاعة وتمرد، ثم لاحقًا بفهم والتزام ووعي.

لإتمام الطلاق؛ تذهب نهر للضفة الغربية وتلتقي أم محمد وأخاه بلال وهناك تبني هويتها الفلسطينية بعدما تواجه الجميع بحقيقة تاريخها في العمل مع أم براق. تشهد نهر اعتداء المستوطنين على القرى والمزارع والمراعي الفلسطينية في أعمال وحشية ضد البشر والشجر والحيوان؛ لا يردعهم شيء عن هدف الاستيلاء على الأرض وبناء المزيد من المستوطنات. يعمل بلال بكل ما يستطيع للحفاظ على أرض أسرته ولتوفير المياه لأشجار الزيتون عبر مناورات لا نهائية مُستخدمًا

كثيرًا من العلم الحديث، تُشاركُ نهر في هذه العمليات فتتوطَّد علاقتهما، كما تتوطَّد علاقتها بـ«جندل» الفتى الذي يرعى الأغنام ويعزف الناي. ولا شك أن في هذه المعرفة بفلسطين، من حيث الطبيعة من مراع وأشجار زيتون، كثيرًا من التفاصيل التي تلتقي فيها كل معاني العلاقة بالأرض ومفرداتها في الثقافة الفلسطينية مع الرؤى والتصورات الغربية عن البيئة وعلاقة الإنسان بها، في مقابل تدميرها بسبب أساليب الحياة الحديثة.

في فلسطين تكتشف نهر حقيقة أن محمد يعمل مع صديقه الإسرائيلي وأنه يعيش هناك رغم ما يُشاع عن هجرته لكندا، وأنه لم يكن يومًا بطلاً للمقاومة الفلسطينية، ولكنها تعلم أيضًا أن سمعتها بسبب عملها مع أم براق قد وصلت لأسماع أهل القرية. تُدافع نهر عن نفسها بشجاعة وصدق، وتكتشف كثيرًا من تشابكات العلاقات التقليدية في ذلك المجتمع المحافظ والمترابط فتُفاجَأ بدفاع أم محمد عنها، وهي السيدة التي تحظى بالاحترام والتقدير داخل هذا المجتمع، واعتبار سمعة نهر من سمعتها ورفضها أي مساس بها. تنحاز أم محمد لنهر رغم أخلاقها المحافظة؛ لأنها تلمس صدق نهر وحبها لبلال، ولأنها قادرة على التسامح مع كل شيء باستثناء تلك الخيانة التي قام بها ابنها محمد. أما في داخل المجموعة الصغيرة من الشباب التي ضمَّت نهر وبلال فقد واجهت نهر الجميع: تدافع عن نفسها ولا تفخر بما كانت تقوم به ولكنها لا تكذب وتعرف مدى الخراب الذي لحق بروحها وبجسدها بسبب ذلك العمل، ولكنها ليست مدينة لأحد لا باعتذار ولا تفسير. هذه الشجاعة وهذا الصدق هما ما يجذب بلال الذي يرى فيها نموذجًا نادرًا لم يقابله:

> قال بلال «إن الطريقة التي تعيشين بها حياتك في مجتمعنا هذا، بدون حاجة لتقديم اعتذار أو شعور بالعار، وبرغم ما بداخلك من حزن، تجعل منك شخصًا استثنائيًّا وغير عادي يا نهر. أنت أكثر ثورية من أيٍّ منَّا والمُفارقة أنك لا تعرفين ذلك.» ولكني فكرت أن المفارقة الحقيقية هي إنني في تلك اللحظة فقط وبصحبته حيث هناك من يراني ويقدرني في تلك اللحظة لم يكن بداخلي أي شعور بالعار. (١٨٦)

صحيح أن نهر تبني هويتها الفلسطينية التي اغتربت عنها والتي لم تفلح مشاعر الحنين لدى الأم والجدة في بنائها، ولكنها تخلق هوية ثورية تنبع من تجربتها هي، لا هوية ثابتة وتقليدية كالتي يمكن لأي مستشرق أن يتبنَّاها. وهنا أيضًا لا تندرج فلسطينية نهر في أي صورة نمطية مُكرَّرة.

تشتبك نهر بكل عفويتها ورغبتها في التمرد وشجاعتها مع كثير من الجوانب المحافظة للمجتمع الفلسطيني، ولكنها لا تتصدَّى لتلك الجوانب من مُنطلَق ثقافة أخرى أكثر تقدمًا أو تحررًا، ولكن انطلاقًا من القوة التي امتلكتها من شجاعة التمرد على ما هو مألوف ومقبول، من الصلابة التي اكتسبتها وهي تحيا مخاطر عالم ظالم لمن هم على الهامش مثلها. فنجدها مثلاً قادرة على إبداع تصور للثورة الشعبية التي يشارك فيها الجميع دون سابق تنظيم، ولكنهم ينتظمون تحت

مظلة الهدف والغاية في لحظة الثورة نفسها، مثل هذا التصور يغيب عن زملائها المثقفين الذين يفكرون وفقًا لأطر تقليدية. كما نجد أن استقلالها واعتدادها برأيها يمثل نوعًا من التهديد لزميل وصديق «لم يعتد على معارضة النساء له بهذا الشكل»، فتخلق جدلاً داخل المجموعة حول دور الشابات ومسئولياتهن.

«نهر» ليست الفتاة الفلسطينية التي يتوقعها القارئ الغربي، ولا هي الفتاة الفلسطينية التي قد يعرفها القارئ العربي، «نهر» رحلة في طبيعة الهوية الفلسطينية وفي تفاصيل الحياة والثقافة الفلسطينية، وفي المعاناة والمقاومة الفلسطينية. لا تلجأ سوزان أبو الهوى في صياغتها للصور النمطية بل على العكس تتعمَّد تكسير تلك الصور وبناء هوية فلسطينية متمردة وحرة كشخصية نهر. تلك الكتابة الملهمة المؤثرة تجعلنا كقراء بالإنجليزية وبالعربية في شوق وترقب لكتابات سوزان أبو الهوى القادمة خاصة لسيرتها الذاتية التي يبدو من الشذرات التي تشاركها مع القراء أحيانًا أنها تجربة شخصية ووطنية تستحق الكتابة بجدارة.

هوامش كاتبة العرض

(١) صرحت الكاتبة بذلك في فيديو نشرته عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي من غزة في مايو ٢٠٢٤

https://www.youtube.com/watch?v=OKWciY0vWR0

(٢) من حوار مع سيد محمود لوكالة أنباء العالم العربي في مارس ٢٠٢٤ بعنوان: «الروائية الفلسطينية الأميركية سوزان أبو الهوى: حرب غزة محطة فاصلة في تاريخ فلسطين».

(٣) تم نشر الرواية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٦ تحت عنوان «ندبة داود» (The Scar of David)، ثم تُرجمت إلى الفرنسية ونُشرت تحت عنوان «صباحات جنين» (Les Matins de Jenin). أعادت دار بلومزبري للنشر إصدار الرواية في الولايات المتحدة باسم «صباحات جنين» (Mornings in Jenin) في فبراير ٢٠١٠، وصدرت الترجمة العربية عام ٢٠١٢ عن دار بلومزبري - مؤسسة قطر للنشر، التي سجلت على الغلاف الأخير أن الرواية أحد أكثر الكتب مبيعًا في المملكة المتحدة. وبحسب الموقع الإلكتروني لسوزان أبو الهوى، كانت الرواية على قوائم الكتب الأكثر مبيعًا على مستوى العالم وباعت أكثر من مليون نسخة ب٣٢ لغة، وتعتبر كلاسيكية في الأدب الفلسطيني.

(٤) أذكر هنا على سبيل المثال ثلاثة أعمال أكاديمية تناولت الروايات العربية المكتوبة بالإنجليزية بالدراسة:

- Gana, Nouri, ed. (2015). The Edinburgh Companion to the Arab Novel in English: The Politics of Anglo Arab and Arab American Literature and Culture. *Edinburgh University Press.*
- Al Maleh, Layla. (2009). Arab Voices in Diaspora Critical Perspectives on Anglophone Arab Literature. *Rodopi.*

- Mattawa, Khaled and Kaldas, Pauline, eds. (2004). Dinarzad's Children: An Anthology of Arab American Fiction. *University of Arkansas Press*.

(٥) تشرح زينب أسد في مقال لها طبيعة الحالة الفلسطينية وعدم إمكانية التعامل أثناء العلاج النفسي على أساس تشخيص «اضطراب ما بعد الصدمة،» حيث يحتاج الفلسطينيون إلى الاستعداد لمزيد من الصدمات والتفرقة بين الشعور بالتهديد وعدم الأمان بسبب خطر حقيقي وبين هذا الشعور بسبب ما مر به الشخص من صدمات. وتسرد تاريخ مصطلح «اضطراب الصدمة المستمرة،» الذي بدأ استخدامه في ١٩٨٦ على يد فرانك تشيكاني أثناء التعامل مع الأطفال في جنوب إفريقيا.

- Asad, Zainab. (2021). "Where there is no Post for Trauma." *Gators for Refugee for Medical Relief*.

(6) Kilpatrick, Hilary. (1992). "Arab Fiction in English: A Case of Dual Nationality." *New Comparison*. 13. no 46.

وردت في كتاب نوري قنة. مرجع سابق. انظر/ي: الهامش رقم (٤)

(٧) المقتطفات من الرواية من ترجمتي.

المراجع

Abulhawa, Susan. (2020). *Against the Loveless World: A Novel*. Simon and Schuster.

الكلمات المفتاحية:
سوزان أبو الهوى - الأدب الفلسطيني - أدب المقاومة - النساء في الأدب الفلسطيني - السردية الفلسطينية - الرواية الفلسطينية - الفلسطينيات.

خالدة جرار: في سجون إسرائيل وعنها

بقلم: سلمى النقاش وإلهام عيداروس

سلمى باحثة نسوية واستشارية في مجال النوع الاجتماعي والتنمية من مصر

إلهام ناشطة يسارية ونسوية مصرية. تعمل مترجمة، ودرست العلوم السياسية في جامعة القاهرة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

يستعرض هذا المقال مجموعة من أعمال الباحثة والسياسية اليسارية الفلسطينية خالدة جرار عن السجون الإسرائيلية. خالدة جرار هي أسيرة[١] سابقة وحالية (حتى كتابة هذه السطور على الأقل)، وفي نفس الوقت تُواصل نضالها ضد الاحتلال وسجونه وأوضاعها البشعة من خلال عملها البحثي والتوثيقي ونشاطها السياسي. وُلدت خالدة جرار في نابلس عام ١٩٦٣، وتعيش في محافظة رام الله بالضفة الغربية. هي عضوة في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وهي منظمة سياسية يسارية تأسَّست عام ١٩٦٧ وتعتبرها إسرائيل إرهابية. كما كانت عضوًا في «المجلس التشريعي الفلسطيني» الثاني عن قائمة «الجبهة» وترأست لجنة الأسرى فيه. بالإضافة إلى ذلك، شغلت منصب مديرة مؤسسة «الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان»، وهي أيضًا عضوة في «اللجنة الوطنية العليا» للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية التي تشكَّلت عام ٢٠١٥. [٢]

تعرضت خالدة جرار لسلسلة من الانتهاكات المُمنهجة على يد سلطات الاحتلال،[٣] التي شملت قرارًا بمنعها من السفر خارج البلاد في عام ١٩٩٨، وقرارًا آخر بإبعادها إلى أريحا في عام ٢٠١٤. دخلت خالدة سجون إسرائيل عدة مرات، سواء بموجب محكوميات أو بقرارات اعتقال إداري. كانت أولى تجاربها في السجن عام ١٩٨٩، وفي العقد الأخير قضت الجزء الأكبر من حياتها خلف القضبان، حيث سُجنت في أعوام ٢٠١٥ (لمدة ١٥ شهرًا)، و٢٠١٧ (لمدة ٢٠ شهرًا)، و٢٠١٩ (لمدة ٢٣ شهرًا)، و٢٠٢١ (لمدة عامين). وفي ديسمبر ٢٠٢٣، صدر قرار اعتقال إداري بحقها لمدة ستة أشهر، تم تجديده لستة أشهر أخرى. خلال فترة سجنها، فقدت والدها في عام ٢٠١٧ وابنتها في عام ٢٠٢١.

خالدة جرار ليست مجرد ناشطة سياسية، بل هي أيضًا باحثة متميزة. حصلت على درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من تعرضها المتكرر للاعتقال، فإن أعمالها البحثية والسياسية تستحق القراءة والتقدير.[٤] في هذا العدد، اخترنا تسليط الضوء على أعمال معينة لها عن السجون لأسباب

عدة: أولاً، تعبيرًا عن تقديرنا وتضامننا معها في ظل محبسها. ثانيًا، لأن هذه الأعمال شديدة الصلة بما نشهده حاليًا من وحشية تُمارس ضد الفلسطينيين والفلسطينيات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في ظل حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. وفي ورقتها الأخيرة، التي نُشرت بعد اندلاع العدوان الأخير على غزة وعموم فلسطين بأقل من ثلاثة أشهر، كشفت خالدة جرار عن العديد من الانتهاكات الجسيمة التي تعرَّض لها الأسرى. وقد أكَّدت التقارير والشهادات التي ظهرت لاحقًا تفاقم هذه الانتهاكات، والتي تشمل الاعتداءات الجنسية، واستخدام الكلاب البوليسية، والتفتيش العاري.

بشكل عام، تُعدُّ قضية السجون عنصرًا حاسمًا في حياة الفلسطينيين ونضالهم الوطني، حيث يستخدمها الاستعمار بشكل مستمر لتفكيك وتدمير المجتمع الفلسطيني ووأد نضاله الوطني. هذه الأداة الاستعمارية تسعى لتدمير الأواصر بين الأجيال الفلسطينية أيضًا، حيث عانى ما يقرب من مليون فلسطيني وفلسطينية من الاعتقال أو الاحتجاز أو التحقيق، بما في ذلك ١٧ ألف امرأة منذ عام ١٩٦٧.[٥] تتغيَّر أشكال وأدوات هذه الآلية الاستعمارية تبعًا للمرحلة التاريخية وظروف الفلسطينيين المختلفة، سواء في الضفة الغربية أو غزة أو داخل دولة الاحتلال. لذلك أولت الحركة الوطنية الفلسطينية أهمية بالغة لقضية الأسر، ليس فقط لأنها مسألة إنسانية، بل لاعتبارها قضية سياسية بامتياز، ومكونًا أساسيًّا في كل المؤسسات والبرامج الحزبية الفلسطينية. إذ تعتبر الحركة الأسيرة جزءًا لا يتجزَّأ من حركة التحرر الوطني الفلسطينية، كما تمتلك أشكالاً تنظيمية وخطابات سياسية لها تأثير كبير على السياسة الفلسطينية خارج السجون. لا تقتصر تأثيرات الحركة الأسيرة على مطالب الأسرى وأوضاع السجون فحسب، بل تشمل أيضًا الوضع الفلسطيني العام، كما رأينا في إصدار «وثيقة الحركة الأسيرة للوفاق الوطني» في عام ٢٠٠٦، [٦] ودعوة الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال لقادة الفصائل الفلسطينية المشاركة في اجتماع في مصر في يوليو ٢٠٢٣ إلى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية استنادًا إلى وثيقة الوفاق الوطني،[٧] بالإضافة إلى مواقف أخرى عديدة.

في أعمالها عن سجون الاحتلال، تركز خالدة جرار الضوء على قسوة وبطش الاحتلال وقواته العسكرية تجاه الفلسطينيين والفلسطينيات الذين يواجهون الاعتقال والحبس. لا تقتصر دراساتها على توثيق مظاهر الانتهاكات اليومية المعتادة في حياة الفلسطينيين، بل تتعمَّق في أدوات وآليات القهر المتنوعة مثل الاعتقال الإداري والمحاكمات العسكرية، وتسلط الضوء على البعد الجندري الذي يظهر في صور استهداف النساء المحتجزات والمعتقلات داخل هذه السجون، بدءًا من مرحلة التحقيق وصولاً إلى السجن وما يتبع ذلك من معاملة مهينة وحاطَّة للكرامة. تسلط الضوء أيضًا على استخدام العنف الجنسي سلاحًا ضد النساء، وانتهاك معتقداتهن الدينية وحرمانهن من أبسط الحقوق التي يكفلها القانون الدولي الإنساني، مثل النظافة الشخصية. يتضمَّن ذلك منع استخدام الحمام، وعدم توفير الفوط الصحية أو الملابس النظيفة للسجينات.

في هذا المقال، نعرض ثلاثة من أعمال خالدة جرار، وهي:

- ورقة بحثية بعنوان «**الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة**»، صادرة في ديسمبر ٢٠٢٣. [٨]
- دراسة بحثية بعنوان «**الحركة الأسيرة النسوية: واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال ٢٠١٥-٢٠١٦**»، أعدتها خالدة جرار مع لينا الجربوني أثناء وجودهما في السجن. [٩]
- مقالة بعنوان «**الحرية المقبلة: تحطيم العبودية، وتبييض السجون**»، تقريبًا، ونشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية بعد اعتقالها الأخير في عدد شتاء ٢٠٢٤. [١٠]

تتناول الورقة البحثية الأولى، التي نعرضها هنا، والمنشورة قبل أيام من اعتقالها وحبسها، موضوع العنف الاستعماري الذي يمارسه الاحتلال من خلال الاعتقال والأسر وممارسة كل أنواع الانتهاكات ضد الأسرى والأسيرات منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. لا تقتصر هذه الانتهاكات على غزة فقط، بل تشمل الضفة الغربية بما في ذلك القدس (الإعدامات الميدانية والاقتحامات الليلية للقرى والمدن والمخيمات، ومنع التنقل والتنكيل على الحواجز، بالإضافة إلى الاعتقالات الواسعة.) تركز الورقة بشكل خاص على العنف الجنسي والجندري الذي يستهدف الفلسطينيات داخل المعتقلات الإسرائيلية، موضحةً أبعاد هذا العنف وتأثيراته على النساء المعتقلات.

تعد هذه الورقة جزءًا من مشروع بحثي أكبر بعنوان «الأبعاد الطبقية والنوع اجتماعية للحركة الأسيرة الفلسطينية وانعكاساتها في المشروع الوطني التحرري»، وتستهدف دراسة الفترة الزمنية المُمتدَّة من عام ١٩٦٧ حتى الوقت الراهن، من أجل «سد الفجوة في الدراسات حول الأسر في السياق الاستعماري في فلسطين»، حيث أن «تقاطعات الأبعاد الطبقية والنوع اجتماعية وانعكاساتها على المشروع الوطني التحرري» لم تحظَ بالاهتمام الكافي رغم غنى الكتابات والدراسات حول الأسر. [١١]

في دراستها، اعتمدت الباحثة على منهجية جمع المعلومات، حيث أجرت مقابلات مع تسع أسيرات تحرَّرن عبر صفقات تبادل السجناء والأسرى من النساء والقُصَّر، وذلك خلال فترة الهدنة المؤقتة. كما شملت الدراسة مقابلات مع عدد من المحامين الذين التقوا بعشر أسيرات داخل سجن «الدامون» و٣٠ أسيرًا من سجون مختلفة مثل «عوفر» و»النقب» و»جلبوع.»

أظهرت هذه اللقاءات أشكال الانتهاكات المتنوعة التي تواجهها النساء في الأسر، وخصوصًا الانتهاكات التي تتخذ طابعًا

جندريًّا واضحًا يتجلَّى في تسليح العنف الجنسي واستخدامه ضد النساء، بما في ذلك التعرية وخلع الحجاب والتهديد بالاغتصاب وغيرها من مظاهر الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، وثَّقت الدراسة حالات الاختفاء القسري لمعتقلي قطاع غزة منذ بداية الحرب، وعدم معرفة أعداد معتقلي غزة بالتحديد، وأوامر الاعتقال الصادرة تحت بند «المقاتل غير الشرعي». وهي الانتهاكات التي أكدها تقرير صادر عن مسؤولين أمميين بعد شهرين تقريبًا من نشر ورقة خالدة جرار بعض هذه الانتهاكات، مثل إطلاق الكلاب على المعتقلين، ووضع السجينات من غزة في أقفاص، وتسجيل اغتصاب سجينتين على الأقل.[١٢] وتوالت التقارير والصور حتى تمَّ الكشف عن جريمة اغتصاب أحد السجناء من غزة في تسجيل مصور صادم من معسكر اعتقال «سدي تيمان» الإسرائيلي في يوليو ٢٠٢٤.[١٣]

قسَّمت الورقة مراحل الانتهاكات إلى: العنف المصاحب لعملية الاعتقال، والانتهاكات في مراكز التوقيف والتحقيق، والظروف المأساوية داخل السجون، وتتضمَّن شهادات وخبرات ليست مقتصرة على النساء فحسب، بل تشمل أيضًا الأطفال. كما تتناول الورقة تقنين الانتهاكات والعنف الاستعماري من خلال المحاكم والأوامر العسكرية الإسرائيلية. فقد عدَّل الاحتلال قانون الاعتقالات الصادر عام ١٩٩٦، والذي يُطبَّق على أسرى قطاع غزة، بما يسمح بتمديد فترة التوقيف إلى ٤٥ يومًا لغرض التحقيق، مع إمكانية تمديدها ٤٥ يومًا إضافية، مع حرمان المعتقل من لقاء محاميه طوال هذه المدة. والأمر المؤسف للغاية هو أن هذا الواقع المرير يتشابه في كثير من جوانبه مع ممارسات الاعتقال والسجن ضد السجناء السياسيين في بعض الدول العربية. وفي ظل الحرب الحالية، استحدثت دولة الاحتلال آليات قمعية جديدة، من بينها استحداث وحدة جديدة لضرب المعتقلين، وفرض إجراءات قاسية جديدة داخل السجون، بل وتعديل تعليمات التنفيذ لقانون «المقاتل غير الشرعي» لتعزيز سيطرتها القمعية.

الورقة الثانية التي نعرضها هي «الحركة الأسيرة النسوية»، والتي أثرتها بشكل كبير تجربة الباحثتين خالدة جرار ولينا الجربوني في السجن. استندت الورقة إلى المشاهدات والمقابلات مع النساء في السجون، بما في ذلك المقابلات مع لينا جربوني نفسها، التي سجلت معها خالدة وعايشتها في السجن لمدة ١٥ شهرًا.[١٤] تُسلِّط الورقة الضوء على الأوضاع البشعة التي تواجهها الأسيرات في السجون، وحتى في مراحل التحقيق قبل الاعتقال. على الرغم من أن فترة الدراسة تُركِّز على عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، إلَّا أن الورقة تشير إلى ظواهر ممتدة عبر السنوات.

تنقسم الورقة إلى عدة فصول، وهي: (١) خلفية تاريخية وقانونية، (٢) أشكال الاعتقال وظروف التحقيق والانتهاكات المرتبطة به، (٣) المعتقلات الطفلات القاصرات، (٤) الازدحام والظروف المعيشية البوسطة (وسيلة نقل السجينات) والزيارات والتعليم، و(٥) الخلفية الاجتماعية للاعتقال.

يسرد التقديم [١٥] والفصل الأول تاريخ تواجد النساء في سجون إسرائيل وتطور دور النساء في الحركة الأسيرة فيما بعد ١٩٦٧، حيث بدأت مشاركتهن في الإضرابات عن الطعام في السجون عام ١٩٨٤. كانت النساء في تلك الإضرابات ترفع المطالب لتحسين ظروف اعتقالهن كالسجناء من الرجال. ويخضن معارك سياسية مثل معركة ١٩٩٦ التي رفضن فيها الإفراج عنهن على إثر «اتفاق طابا» مُطالبات بالإفراج الجماعي، فلم يخرجن جميعًا سوى في ١٩٩٧.

يتناول الفصلان الثاني والرابع بالتفصيل الأوضاع والانتهاكات التي تتعرَّض لها الأسيرات، بما في ذلك الضرب والإذلال والحرمان من الرعاية الطبية. بعض هذه الانتهاكات تحمل بُعدًا جندريًّا واضحًا، مثل التفتيش العاري المهين، وتعمد الإهانة على أساس النوع والتشكيك في سلوكهن وأخلاقهن وخلع الحجاب عن بعضهن إمعانًا في انتهاك معتقداتهن الدينية، مما يُعمِّق الإهانة وسلب الكرامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم حرمان الأسيرات من الفوط الصحية ومنتجات النظافة الشخصية، مما يُعرِّض صحتهن الجنسية والإنجابية لمخاطر كبيرة. كما يبدو أن الحرمان من العلاج يشكل سمة شائعة في تجربة الاعتقال، سواء ضد النساء أو الرجال الفلسطينيين. وقد أظهرت خالدة جرار في الورقة السابقة المنشورة في ديسمبر ٢٠٢٣ أن هذه الانتهاكات نفسها ما زالت قائمة، مع تزايد مستوى العنف والتنكيل بشكل مفزع بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، خصوصًا ضد الأسرى من غزة. ورغم أن هذه الممارسات ليست جديدة على قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أنها مُتَّبعة منذ عام ١٩٦٧، إلاَّ أنَّها تتصاعد وتستفحل في مراحل تاريخية مُعيَّنة كالَّتي نشهدها حاليًا.

يُركِّز الفصل الثالث على المعتقلات القاصرات، حيث شهدت فترة الدراسة (عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦) زيادة ملحوظة في أعدادهن، وصلت إلى ٢٥ قاصرًا، أصغرهن كانت دون سن الـ١٣. يُحلِّل هذا الفصل الاختلافات في ظروف الاعتقال والسجن بين القاصرات والراشدات. على سبيل المثال، تُعتقل القاصرات عادةً من الحواجز والشوارع والمناطق المحيطة بالمستوطنات وليس من منازلهن. يوضح الفصل كيفية تعامل باقي الأسيرات الفلسطينيات مع القاصرات من خلال أشكال مختلفة من التضامن والرعاية، مثل الحرص على تحصيلهن التعليمي وتنظيم الأنشطة غير التعليمية وتعليمهن المهارات اللازمة، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقهن وإيصالهن بالمحاميات والنواب. ينوه الفصل إلى أن بعض الأسيرات القاصرات كن متزوجات، ويوضح الأبعاد الاجتماعية التي تشكل خلفية لاعتقالهن، حيث تم تخصيص الفصل الخامس لتناول هذه الأبعاد بشكل مفصل.

الفصل الخامس يعكس بصدق الوعي النسوي والاجتماعي العميق لخالدة جرار، وليس فقط وعيها الوطني. يتناول هذا الفصل قضية «الأسيرات ضحية الظلم والاضطهاد الاجتماعي» اللاتي دخلن السجن على هذه الخلفية، ويُمثلن تقريبًا نصف عدد السجينات. حيث يتضاعف الاضطهاد الاجتماعي ليُضاف إلى «اضطهاد الاحتلال وإجراءاته». من نماذج هؤلاء النساء عشر نساء/ فتيات أجبرن على الزواج من قبل أسرهن، مما دفعهن للتورط في سياقات قادت بهن إلى السجن.

وتتكرر القصة التي تحكيها هؤلاء الفتيات، حيث يتعرضن للعنف أو التعذيب أو التحرش من قبل الأهل أو الزوج، مما يدفعهن إلى التوجه لحاجز عسكري ومعهن أداة حادة للهروب من حياتهن القاسية، وفي نفس الوقت يعبِّرن عن محاولة «الدفاع عن شرفهن ووطنهن». في إحدى الحالات، هربت فتاة من أسرتها بعدما أُجبرت على الزواج، فتسلَّقت حاجزًا عسكريًّا ومعها مشرط، ليتم القبض عليها. نقرأ أنه تمَّ حل المشكلة مع الأهل بتدخل الباحثة بعد خروج الفتاة من السجن.

تطرح خالدة بكل شجاعة ووضوح أسئلة مثل: «هل كان السجن هو الحل في ظل صعوبة وقسوة وضع الأسر؟» وفي الحقيقة، كتابة وطباعة هذا الفصل تعكسان قدرًا كبيرًا من الشجاعة والانحياز لبنات الوطن، من دون الخضوع للخوف من استغلال الاحتلال الإسرائيلي لهذه القصص لتبرير همجيته تجاه الشعب الفلسطيني. تقول خالدة: «حاولت من خلال تواجدي في الأسر معرفة الدوافع والأسباب وسماع وجهة نظرهن حول كيفية مواجهة هذا الوضع». وبالفعل، طرحن العديد من المقترحات والحلول، واللافت لنظري جدًّا من بينها «تدخل الأحزاب السياسية وممارسة تأثيرها على العائلة»، بالإضافة إلى الحلول الأخرى المتوقعة مثل اللجوء للمؤسسات ووزارة الأسرى وتقديم الشكاوى، إلخ.

المقال الثالث الذي يستحق تسليط الضوء عليه من أعمال خالدة جرار هو آخر مقال رأي كتبته قبل اعتقالها الأخير، والذي نُشر بعنوان «الحرية المقبلة: تحطيم العبودية وتبييض السجون». في هذا المقال، تحتفي خالدة بشعار «تبييض السجون» الذي طرحته فصائل المقاومة، وتراه «بارقة أمل لم تحدث في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني فيما يتعلق بإمكان تحرير جميع الأسرى ضمن أكبر عملية تبادل على الإطلاق». تستعرض خالدة في مقالها تأثير هذا الشعار على معنويات الأسيرات وسلوك السجانين الصهاينة.

لعمليات تبادل الأسرى تاريخ طويل في الصراع العربي-الصهيوني. من أبرز الأمثلة على ذلك صفقة تبادل الجندي الإسرائيلي الذي احتجزته حركة حماس في غزة لأكثر من عامين (جلعاد شاليط) مقابل الإفراج عن أكثر من ألف أسير فلسطيني. بدأت عملية التبادل حينما تأكدت إسرائيل من أن شاليط ما زال على قيد الحياة، وأُطلق سراح عشرين أسيرة فلسطينية كخطوة أولى. من الجدير بالذكر أن الأسيرة لينا جربوني، التي كانت شريكة خالدة جرار في الورقة البحثية الثانية حول «الحركة الأسيرة النسوية»، كانت من بين ثلاث أسيرات من فلسطينيي ٤٨ رفضت إسرائيل الإفراج عنهن في ذلك الوقت. ما يميز عمليات تبادل الأسرى التي جرت بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، والتي ألهمت الكثيرين، هو شمولية الصفقة التي تضمنت الإفراج عن فلسطينيات من أراضي ٤٨.

لكن قراءة المقال بعد ثمانية أشهر من نشره تدمي القلب، فحرب الإبادة استمرت، وتوقف الإفراج عن الأسرى حتى لحظة

كتابة هذه السطور. تفاقمت الانتهاكات لتصل إلى مستويات غير مسبوقة من البشاعة منذ نكبة عام ١٩٤٨. بعض هذه الانتهاكات التي وصفتها خالدة في كتاباتها طالتها هي شخصيًّا، كما كشفت هيئة الأسرى في يناير ٢٠٢٤.[١٦] ورغم كل ذلك، لم تتحقق المطالب الأساسية والبديهية التي طرحتها خالدة وآخرون، مثل زيارة المسؤولين الأمميين لأسرى فلسطين، خاصة في غزة. هذا المطلب البديهي طُرح لاحقًا من قبل مسؤولات أمميات، ولكن من دون استجابة، في ظل تواطؤ ومشاركة النظام الدولي في حرب الإبادة الجارية على فلسطين عامةً وقطاع غزة خاصةً.

ختامًا..

إن قراءة أعمال خالدة جرار والتأمل في مواقفها وسيرتها تدعوان للفخر والاعتزاز، لكنها في الوقت ذاته تضع أمامنا العديد من المهام كنسويات مناصرات للتحرر الوطني الفلسطيني وحق الشعب في تقرير مصيره. علينا ألَّا نقع في فخ تصوير الشعب الفلسطيني ككتلة صمَّاء في مواجهة العدو. صحيح أن الشعب الفلسطيني بمُختلف فئاته وتنوعاته ضحية لهذا الاحتلال الغاشم، لكن آليات القهر الاستعماري تختلف وتتنوَّع بقدر تنوع أبناء وبنات فلسطين. النسويات الفلسطينيات لم يتقاعسن عن تقديم دراسات وتوثيقات مهمة يجب علينا الاطلاع عليها وترجمتها ونشرها والاسترشاد بها في تضامننا معهن.[١٧] إن الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء الوطنية «العلمانية» أو الإسلامية، يهيمن عليها الرجال كما هو الحال في سائر الحركات والتيارات السياسية في منطقتنا؛ لذلك قد لا تُسمع أصوات الفلسطينيات بوضوح، وقد لا تتضح معاناتهن وأشكال القهر المُركَّب الذي يواجهنه. كما أن نضالهن قد لا يحظى بالتقدير الكافي. وعلينا بوصفنا نصيرات للشعب الفلسطيني أن نسد الفجوات في تناولنا للأبعاد الطبقية والنوع اجتماعية في خطابنا وحراكنا عن فلسطين، كما تفعل خالدة ورفيقاتها.

هوامش كاتبات العرض

(١) يستخدم الفلسطينيون عادةً تعبير «أسير» وليس سجين للتدليل على عدم مشروعية سلب الحرية ولتغطية مختلف أشكال الاحتجاز والاعتقال والحبس والسجن التي تقوم بها إسرائيل.

(٢) مرسوم رقم (٣) لسنة ٢٠١٥م بشأن تشكيل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية.

(٣) للإطلاع على تاريخ خالدة جرار مع التنكيل الإسرائيلي، انظر الملف الخاص بخالدة جرار على «مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان».

(٤) يمكن أيضًا الاطلاع على هذه الندوة التي أدارتها خالدة في عام ٢٠٢٢، ونظمتها «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» بعنوان «الحركة الفلسطينية الأسيرة والبعد العربي» بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠٢٢

(٥) جرار، خالدة. (٢٠٢٣). ورقة بحثية: الانتهاكات بحق الأسيرات والأسرى أثناء حرب الإبادة الجماعية على غزة. **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».**

(٦) نص وثيقة الوفاق الوطني التي توصل إليها قادة الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال في شهر مايو/أيار ٢٠٠٦.

(٧) الغد. (٢٠٢٣). الحركة الأسيرة **تدعو قادة الفصائل الفلسطينية لطي صفحة الانقسام واستعادة الوحدة.**

(٨) المرجع رقم (٥).

(٩) جرار، خالدة & الجربوني، لينا. (٢٠١٦). الحركة الأسيرة النسوية: دراسة بحثية عن واقع الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال ٢٠١٥-٢٠١٦. **هيئة شؤون الأسرى والمحررين.** رام الله.

(١٠) جرار، خالدة. (٢٠٢٤). الحرية المقبلة: تحطيم العبودية وتبييض السجون. **مجلة الدراسات الفلسطينية.**

(١١) معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، دراسة عن الأبعاد الطبقية والنوع اجتماعية للحركة الأسيرة الفلسطينية وانعكاساتها في المشروع الوطني التحرري.

(12) UN Experts. (2024). Israel/oPt: UN experts appalled by reported human rights violations against Palestinian women and girls. *United Nations*.

(١٣) UN Human Rights Office in the Occupied Palestinian Territory. (2024). Statement on video purportedly showing sexual abuse of Palestinian man in Israeli detention. *United Nations*.

(١٤) لينا الجربوني هي ناشطة فلسطينية وأحد أبرز رموز النضال في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ملقبة بـ«عميدة الأسيرات» بسبب طول مدة اعتقالها، حيث قضت أكثر من ١٦ عامًا في السجون الإسرائيلية. اعتقلت لينا في ٢٠٠٢ وكانت صاحبة أطول محكومية وقتها وكانت ممثلة الأسيرات طوال فترة اعتقالها. وتنتمي لحركة الجهاد الإسلامي.

(١٥) التقديم كتبه عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين.

(١٦) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (٢٠٢٤). «**هيئة الأسرى تروي تفاصيل التنكيل بالمعتقلة خالدة جرار لحظة اعتقالها**».

(١٧) يمكنك الاطلاع على:

- Abdo, Nahla. (2014). *Captive Revolution: Palestinian Women's Anti-Colonial Struggle within the Israeli Prison System*. Pluto Press, 264 pages.
- Shwaikh, Malaka. (2022). "Engendering hunger strikes: Palestinian women in Israeli prisons." *British Journal of Middle Eastern Studies* 49, no. 4.

بولص، لنا. (٢٠١٨). «الأسيرات الفلسطينيات المحررات بين الدور النضالي والواقع الاجتماعي في الضفة الغربية.» رسالة ماجيستير. **جامعة النجاح الوطنية. كلية الدراسات العليا.**

الكلمات المفتاحية:
السجون الإسرائيلية - الحركة الأسيرة - أسيرات فلسطينيات - الانتهاكات بحق الأسرى - الاستعمار والعنف - المقاومة الفلسطينية - تجربة السجون - حرية الأسرى - الاحتلال.

فيحاء عبد الهادي والتاريخ الشفهي: الفلسطينيات يعُدن كتابة التاريخ

ميرهان فؤاد

صحفية وباحثة نسوية مصرية

في البداية إذا تحدثنا عن كتابة التاريخ بوجه عام، وتاريخ الحروب بوجه خاص، ربما نتذكَّر ما قالته الكاتبة البيلاروسية سفيتلانا أليكسييفيتش في كتابها «**ليس للحرب وجه أنثوي**» بأن «كل ما نعرفه عن الحرب نعرفه من صوت الرجل. نحن جميعًا أسرى تصورات الرجال وأحاسيسهم عن الحرب، أسرى كلمات الرجال، أما النساء فيلذن بالصمت» (١١). إن ما نقرأه ونعرفه عن الحروب في الغالب قد عرفناه من ألسنة الرجال، وعندما يُكتب التاريخ، فإنه يتمحور غالبًا حول الرجال وبطولاتهم، حتى الأحداث المفصلية التي عشناها وشهدنا عليها عندما نقرأ عنها نجد أن حضورنا كان شرفيًّا. لم نُستَدْع لكتابة التاريخ، ولم يسأل أحد أين كانت النساء حينها؟ ما أدوارهن الاجتماعية والسياسية؟ ماذا كنَّ يفعلنَ عندما كان الرجال يصنعون التاريخ؟ حينما نتحدَّث عن التاريخ المُدوَّن عن الثورات أو الحروب، فإن وجود النساء يظل هامشيًّا، أو يُكتفَى بذكر وقوفهن خلف الرجال بما يتماشى مع الأدوار الاجتماعية المعروفة للنساء، وهذه هي العقبة التي تواجه الباحثين والباحثات: ندرة المصادر المكتوبة عن النساء في التاريخ. لذا كان لزامًا البحث عن النساء في التاريخ، أين كنَّ؟ وهل كان وجودهن بالفعل هامشيًّا أم تم إقصاؤهن وتحجيم ظهورهن. لذا كان من الضروري جمع سرديات النساء المختلفة، من خلال «التاريخ الشفهي النسوي» الذي يعمل على ملء الفراغ الذي يتركه التاريخ المكتوب والمعروف وتسجيل مشاعر النساء، المهمشات، العاديات، وشهاداتهن، وأصواتهن. وهنا يتضح جليًّا أننا في حاجة إلى إعادة كتابة التاريخ من منظور نسوي.

أتذكر هنا ما تقوله د. هدى الصدة في ورقة بعنوان «**التاريخ الشفهي**» إن التاريخ الشفهي النسوي هو استجابة لسؤال «أين النساء في التاريخ؟» لذا شرعت المؤرخات النسويات والمؤرخون النسويون إلى عدل الموازين واستعادة أصوات النساء، وغالبية مشروعات التاريخ الشفهي كانت تتم بواسطة النساء، وعن النساء ومن أجل النساء. واحتلَّ التاريخ الشفوي مكانًا مهمًّا في حركات التحرر بوجه عام، والحركات النسائية بوجه خاص كما تقول الصدة في الورقة ذاتها. وبينما

اتُهم التاريخ الشفوي كثيرًا بأنه يفتقر إلى الدقة، يرى مؤرخو التاريخ الشفهي أن تلك التهمة هي مصدر قوته، فتعاملوا مع الذاكرة كمعمل وليس مخزنًا، وأن التاريخ والذاكرة هي مثل الأحجية، يشارك كل شخص في تركيب قطعة منها.

للتاريخ الشفهي الفلسطيني شأن خاص، كما تُعتبر النساء الفلسطينيات والتجارب الفلسطينية في التاريخ الشفهي هنَّ الأنشط في المنطقة، ذلك لأن الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري الاستيطاني الإحلالي يعمد دائمًا إلى إبادة الذاكرة الفلسطينية ونسف الوثائق والتاريخ المكتوب، وهو النهج الذي اتبعه ومازال يتبعه حتى هذه اللحظة. لقد دمَّر الاحتلال الإسرائيلي في بداية حرب الإبادة على غزة، تحديدًا في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ مركز التاريخ الشفهي في الجامعة الإسلامية بغزة، والذي يحوي آلاف الوثائق والأرشيفات والكتب، وكان قد دمَّر في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، ودمَّر كذلك مبنى الأرشيف المركزي لمدينة غزة وبه آلاف الوثائق التاريخية التي يتجاوز عمرها الـ١٥٠ عامًا. كذلك، دمَّر الاحتلال «مركز رشاد الشوا الثقافي» وبه مكتبة «ديانا تماري صباغ» التي تضم عشرات الآلاف من الكتب، هذا إلى جانب تدمير مكتبة جامعة الإسراء، ومكتبة بلدية غزة بعد إعدام وحرق محتوياتها، والتي بلغت عشرة آلاف مجلد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتدمير المتحف الوطني ومكتبته بعد نهبه في ١٨ يناير/ كانون الثاني الماضي.[١] جميع الأهداف السابقة لم تكن عشوائية، بل هي استمرار لنهج تدمير الأرشيف الفلسطيني الذي بدأه الاحتلال منذ عام ١٩٤٨، حينما دمَّر آلاف الأرشيفات الفلسطينية ونهب ٣٠ ألف كتاب ومخطوطة من منازل الفلسطينيين أثناء النكبة، إلى جانب سرقة أكثر من نصف محتويات مكتبة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تُقدَّر بعشرين ألف كتاب، وسرقة وتحطيم وثائق المركز خلال اجتياح بيروت صيف ١٩٨٢. [٢] ومنذ ذلك التاريخ وحتى العدوان على غزة أكتوبر ٢٠٢٣؛ لم يتورَّع الاحتلال عن سرقة عشرات الآلاف من أرشيفات الصور والخرائط والتسجيلات الصوتية والمرئية، من المؤسَّسات الفلسطينية وحتى من الأفراد [٣] الذين يقومون بحفظ الأرشيف البصري ويحتفظون بأرشيفهم الخاص الذي هو جزء من أرشيف المدينة. بل تم حفظ جميع هذه الممتلكات الفلسطينية المسروقة في مخازن «المكتبة الوطنية الإسرائيلية» في القدس، والتي تحتوي على أكثر من ٨٠٠٠ كتاب، ووضع عليها الحرفان: (AP) اختصارًا لعبارة: ممتلكات متروكة (Property Abandoned)، كل ذلك لكي يقوم بمهمته في إبادة الذاكرة. (٤) انتبه الفلسطينيون والفلسطينيات إلى هذا الأمر مبكرًا، أي بضرورة امتلاك أرشيفهم، فعكفت الباحثات على جمع شهادات الفلسطينيين والفلسطينيات في مخيمات اللجوء في فلسطين، وفي الأردن، وفي لبنان، وفي الشتات، في محاولة لاستعادة الذاكرة الفلسطينية وحمايتها من الضياع، وتم نشر مشروعات التاريخ الشفهي باللغة العربية والإنجليزية، وحتى بالعبرية، في كتب ودوريات وصناعة أرشيف رقمي.

عند الحديث عن التاريخ الشفهي الفلسطيني يجب ذكر الكاتبة والباحثة الفلسطينية فيحاء عبد الهادي، وهي من أبرز الباحثات والمتخصصين في هذا المجال، حيث عمدت إلى التقصي عن أدوار المرأة الفلسطينية ونضالاتها على مدار التاريخ بدايةً من الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦ إلى التاريخ المعاصر، كما سعت إلى البحث عن النساء في التاريخ الفلسطيني المدون، أدوارهن السياسية والاجتماعية والعسكرية؛ عن النساء اللاتي حملن السلاح وتعرضن للاعتقال، والنساء اللاتي يهدهدن أطفالهن ويصنعن الخبز، أو اللواتي ساعدن في إخفاء الرجال من قوات الجيش البريطاني. يظهر هذا الجهد البحثي في كتابيها «**ذاكرة حية**» و«**أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢**»، واللذان أتناولهما في هذه المقالة. إلى جانب هذين الكتابين، أصدرت عبد الهادي عدة أعمال أخرى مرتبطة بالتاريخ الشفهي والنساء الفلسطينيات، من بينها: «**أدوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينيات**» الذي يناقش المساهمة السياسية للنساء في تلك الفترة، وكتاب «**أدوار المرأة الفلسطينية في الخمسينيات حتى منتصف الستينيات**» الذي يتناول مشاركة النساء في العمل السياسي خلال تلك الحقبة، بالإضافة إلى كتاب «**أدوار المرأة في الأربعينيات**». كما قدَّمت عبد الهادي أعمالاً أخرى متعددة مثل «**نماذج المرأة/البطل في الرواية الفلسطينية**» و«**المرأة الفلسطينية والذاكرة**».

ذاكرة حية

كتاب «**ذاكرة حية: شهادات حول تهجير الفلسطينيين عام ١٩٤٨**» هو من إعداد وتحرير الباحثة الفلسطينية د. فيحاء عبد الهادي، وقامت بجمع رواياته عدة باحثات ميدانيات داخل فلسطين وفي الشتات. الكتاب هو المشروع الرئيس لمؤسسة الرواة التي تهدف للحفاظ على الذاكرة الفلسطينية، [٥] ويجمع روايات شفوية لفلسطينيين هُجِّروا أثناء نكبة ١٩٤٨، وذلك إيمانًا بأن حكايات الفلسطينيين الفردية هي رواية تاريخهم. المشروع لا يستثني الرجال، حيث يجمع شهاداتهم أيضًا لأنهم، مثل النساء، شهود على النكبة. وبما أن الرواة والروايات الذين شهدوا النكبة يتناقصون مع مرور الوقت، تسعى الباحثة جاهدة إلى توثيق روايات كل من عاصروا تلك الفترة، سواء كان لهم دور فعَّال سياسيًّا ونضاليًّا أم لا. فهذه هي وظيفة التاريخ الشفهي: توثيق تاريخ الناس العاديين، دون إغفال دور من ساهموا في العمل الوطني.

يستعرض كتاب «**ذاكرة حية**» - المكتوب باللهجة الفلسطينية - ست شهادات لأشخاص يعيشون في الأردن ومصر وتشيلي، وجميعهم مِمَّن عاصروا نكبة ١٩٤٨. يحكي هؤلاء الشهود عن حياتهم في قراهم التي تعرضت للتطهير العرقي. يضم الكتاب شهادات كل من: أمين محمد عبد المعطي (مواليد صفورية)، حمدي محمد الخطيب (مواليد قالونيا)، رشيدة حسن فضالات (مواليد عراق المنشية)، فريال حنا أبو عوض (بيت جالا)، لبيبة رشيد عيسى (صفورية)، ومحمد أحمد القاضي (قرية كوكبا، سابقًا لواء غزة). أجمع الرواة على أنهم كانوا يعيشون حياة هانئة في قراهم، وأنهم كانوا يعتقدون أن تهجيرهم بعد الهجوم المباغت للعصابات الصهيونية كان مؤقتًا، وأنهم سيعودون قريبًا. تتفق روايات الفلسطينيين/

ات المُهجَّرين في الكتاب على أن ما حدث لقراهم كان عملية تطهير عرقي بامتياز؛ حيث لجأت العصابات الصهيونية إلى طرد منظم لعائلات فلسطينية بأكملها، عبر القتل المباشر وإطلاق الرصاص الحي والترويع وارتكاب المجازر. قامت الباحثة فيحاء عبد الهادي بجمع هذه الشهادات لحفظ ذكرى قرى فلسطينية طُهِّرت عرقيًا بالكامل.

للنساء الفلسطينيات أدوار متعددة تشمل الجوانب السياسية، والاجتماعية، والإنسانية. وبينما لم تحمل الراويات الأسلحة بالضرورة، تُمثِّل دورهن السياسي في حفظ ذاكرة البلاد ونقل هذا الإرث، وهو بذلك دور سياسي غير تقليدي، خاصةً عندما تقوم به النساء. يضم كتاب «**ذاكرة حية**» شهادات لجدات وأمهات فلسطينيات عاديات طالما هُمِّشن في كتب التاريخ. تحكي الراويات عن حياتهن الهانئة في القرى الفلسطينية قبل النكبة، وعن الطعام، وعن النكبة وما حلَّ بالشعب الفلسطيني في ظل الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. يروي هؤلاء النساء والرجال الذين عاصروا النكبة قصصًا عن امتلاكهم بيوتًا ودورًا، وأراضٍ ودكاكين وحياة مزدهرة. وأشاروا إلى أن معجزة فلسطين تكمن في أنه بمجرد أن احتُلت الأرض، بدأوا يفكرون في كيفية إعادة الحياة مرة أخرى. لكن العصابات الصهيونية استخدمت ضدهم القتل والمذابح والترويع والتهجير. تغلب العاطفة بشكل كبير على حكايات الراويات. تحكي رشيدة فضالات، من مخيم البقعة في الأردن، عن قريتها عراق المنشية التي طُهِّرت عرقيًا بالكامل: «الخير اللي كنا فيه ما كنش حدا فيه». تستعيد في ذاكرتها الأطعمة التي كانت تملأ دارها، وترتبط ذاكرتها بالطعام الذي يوثق صلتنا ببلادنا؛ مثل المشمش والكروم والقمح والشعير والميرمية والزيتون. كما تتذكَّر خالها الشهيد الذي قتلته بريطانيا بعد شهرين فقط من زواجه، قبل أن تنسحب وتترك أسلحتها بالكامل لإسرائيل. تروي راوية أخرى من ذكرياتها عن أغنيات «العتابا» التي كان والدها يغنيها لها وهي طفلة، وهو نوع من الشعر الغنائي التراثي المنتشر في بلاد الشام. بينما يحكي شاهد آخر من صفورية أنهم كانوا يعيشون بسلام مع اليهود قبل النكبة، قبل أن تشن العصابات الصهيونية هجماتها، مشيرًا إلى أن اليهودية نفسها كانت ضحية لهؤلاء الصهاينة.

يروي حمدي مطر، أحد الرواة، عن زيارته لفلسطين مع أحفاده الذين وُلدوا في الأردن، حيث اصطحبهم لزيارة مكان ولادة المسيح ومكان البركة التي كان يسقي منها أرضهم قبل النكبة. ومن سان دييجو، تشيلي، حيث أكبر تجمع للفلسطينيين خارج الشرق الأوسط، تحكي فريال حنا أبو عوض عن أخيها الذي رفض إقامة عرسه في بيت جالا؛ لأن الأسبوع ذاته شهد مذبحة دير ياسين. قريتها كانت قد طُهِّرت عرقيًا بالكامل، حيث ارتكبت العصابات الصهيونية المسلحة مذبحة في ٩ إبريل/نيسان ١٩٤٨. يُبرز الكتاب أيضًا لمحات من حياة النساء في فترة الاحتلال الإنجليزي، حين كان من النادر أن تتعلَّم النساء أو يكملن دراستهن حتى المرحلة الثانوية. كما يتفق الرواة والراويات على أن الطرد المنظم للعصابات الصهيونية لأهل الأرض في عام ١٩٤٨ كان مصيريًا، ويشتركون في حلم العودة إلى الوطن والبيت.

أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينات حتى عام ١٩٨٢

في كتابها «**أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢**»، تسعى فيحاء عبد الهادي مرة أخرى إلى سد الفجوات وإعادة كتابة التاريخ الفلسطيني بطريقة تعترف بوجود النساء ودورهن الفعَّال. من خلال إجراء مقابلات مع نساء فلسطينيات، تكشف عبد الهادي عن الأدوار المتعددة التي لعبتها النساء في فلسطين. صدر الكتاب في عام ٢٠١٥، وشارك في إعداده باحثات ميدانيات من فلسطين والأردن وسوريا ومصر. تنوعت مصادر الكتاب بين الشهادات الممتزجة بالتاريخ المدون والمراسلات والمقابلات المسجلة، بالإضافة إلى أساليب السيرة الذاتية. تعكس هذه المصادر المتنوعة الجهد المبذول لتوثيق دور النساء الفلسطينيّات في هذه الفترة الحاسمة.

يتناول **الباب الأول** من الكتاب تحليلاً ونقدًا للمصادر التي تناولت أدوار المرأة الفلسطينية من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٨٢، مع التركيز على مأساة الهوية الفلسطينية في مصر. في **الفصل الأول**، تستعرض فيحاء عبد الهادي أدوار المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩، مع التركيز على الوعي السياسي النسوي المبكر، والعمل السياسي المُنظَّم وأشكاله، بالإضافة إلى عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧ وتأثيره على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. يناقش الفصل أيضًا العمل التنظيمي والسياسي والاجتماعي، بما في ذلك العمل النقابي والدور التحريضي والعمل العسكري. كما تتناول الباحثة في الكتاب كراسة إعلامية لمؤلفة مجهولة الهوية تسرد معاناتها كامرأة في مجتمع ذكوري، وتستعرض تجارب النساء العاملات في المناطق المُحتلَّة وفي المؤسسات الإسرائيلية، وتقدم شهادات لمناضلات في سجون الاحتلال. وفي **الفصل الثاني**، تستعرض الباحثة تطور مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي والنقابي والنسوي، بما في ذلك دور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وتأسيس الجمعيات النسوية الفلسطينية. كما تتناول تطور الكتابة السياسية للنساء. أما في **الفصل الثالث**، فتناقش التغيرات الاجتماعية التي حدثت منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢، وتأثير المقاومة المسلحة على تغيير المفاهيم الاجتماعية.

في **الباب الثاني**، تعرض الباحثة روايات النساء من خلال نصوص المقابلات الشفهية مع شخصيات مثل نهى البرغوثي، نائلة العطعوط، زهيرة كمال، وعائشة نعيم. تنتقد الباحثة التناول المحدود لحياة مناضلات وفدائيات مثل شادية أبو غزالة في المصادر المكتوبة، مشيرة إلى تجاهل نشاطاتها العسكرية والثقافية والسياسية. كما تتيح فيحاء عبد الهادي المجال لسماع أصوات نساء عاصرن الشهيدة، في إطار اهتمامها بالكشف عن أسماء الفلسطينيات اللاتي كان لهن دور بارز سياسيًّا وعسكريًّا، واللواتي أغفلتهن المصادر المكتوبة أو أشارَت إليهن بشكل عام ك»أم فلان».

تُلفت الباحثة النظر إلى أن بعض الفلسطينيات أدركن مبكرًا ضرورة كتابة روايتهن بأنفسهن، بوعي سياسي ونسوي، وذلك

لإيمانهن بأنَّ من لا يسجل روايته يسمح للآخرين بتدوينها كما يريدون. تظهر فيحاء عبد الهادي مفتونة بفعل التذكر حينما تستعرض حكايات النساء عن عائلاتهن وأسرهن، والشوارع والبيوت التي نشأن فيها. تركز الباحثة على فكرة البوح التي قد تجد العديد من النساء صعوبة في الوصول إليها، وتستعرض الأدوار غير التقليدية التي لعبتها الفلسطينيات، مثل حمل السلاح وتشكيل خلايا مسلحة، بالإضافة إلى تعرضهن للاعتقال. يُبرز الكتاب التحولات الاجتماعية القوية والأدوار المتعددة لهؤلاء النساء اللاتي لم يُكتب عنهن كثيرًا ولا يُذكرن بما يكفي، وهو ما قد يكون نتيجة لترسيخ الأدوار الاجتماعية التقليدية للنساء. كما يكشف الكتاب عن وجه آخر لمعاناة الفلسطينيات، وهو النضال ضد عائلاتهن للانخراط في النشاط السياسي، وضد أزواجهن وآبائهن الذين يحتلون مواقع مهمَّة في الثورة ولكنهم لا يسمحون لهنَّ بالمشاركة في العمل السياسي، وهو ما يُفهَم في سياق مجتمع محافظ مثل المجتمع الفلسطيني العربي.

يضم الكتاب نماذج متنوعة للمرأة الفلسطينية، ويحتوي على حكايات لنساء من خلفيات طبقية مختلفة، من الحضر والريف، بين المحافظات والمتمردات. يتضمَّن الكتاب قصصًا لنساء حملن السلاح وشاركن في السياسة والعمل التنظيمي والتدريب العسكري، وكذلك لأولئك اللاتي اخترن حياة عادية. يشمل أيضًا المتعلمات والأميات، ومن واجهن الاحتلال بشكل روتيني يوميًّا، ومن تعرضن للاعتقال أو حبسهن أقاربهن. يرصد الكتاب واقع النساء الفلسطينيات من حيث إقصائهن من التعليم، وتبرز من خلال الشهادات أدوار النساء خلال النكبة في التصدي جنبًا إلى جنب مع الرجال للعصابات الصهيونية.

الإصغاء العميق، الملاحظة الدقيقة، وتدوين التفاصيل، بما في ذلك عواطف الراويات وإحساسهن بالمرارة والحسرة، هي السمات التي تميز التاريخ الشفهي. يتطلَّب هذا النوع من التاريخ تسجيل الأحداث التي عشنها، مهما كانت معاناتها أو شدتها، وفتح المجال لتدفق الذكريات من جميع جوانبها. تكمن أهمية كتابي «**ذاكرة حية**» و« **أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢**» في تقديم تجربة فلسطينية رائدة في مجال التاريخ الشفهي، في مواجهة محاولات الاحتلال الإسرائيلي لإبادة الذاكرة وتدمير الأرشيف والوثائق الفلسطينية. تعرَّفنا من خلالهما على أسماء نساء فلسطينيات «عاديات» وناشطات لم نكن نعرفهن من قبل، وأدوارهن في التاريخ، وكيف يتذكَّرن الاحتلال الإنجليزي الذي شكَّل بداية لهذه المأساة. اكتشفت شخصيًّا أنني كنت أجهل الكثير عن النساء الفلسطينيات، حيث كنت أعلم فقط عن الأسماء الشهيرة مثل ليلى خالد وشادية أبو غزالة. لكن العديد من النساء الفلسطينيات لم يقمن بخطف طائرات أو حمل أسلحة، بل هناك نساء عاديات يعتنين بأسرهن ويقمن بتدبير شؤون حياتهن، وأخريات خبَّأن السلاح لآبائهن، وبعضهن تعرضن للتهجير. جميعهن يتذكرن، وكل واحدة منهنَّ تستحق أن نعرف اسمها، ودورها، وذاكرتها الحية.

هوامش كاتبة العرض

(١) لقراءة المزيد عن التدمير الإسرائيلي للأرشيفات، المكتبات والمتاحف في غزة منذ بداية حرب الإبادة الحالية يمكنك الاطلاع على تقرير منظمة «مكتبيون ومؤرشفون من أجل فلسطين» الصادر في فبراير ٢٠٢٤ بعنوان «التدمير الإسرائيلي للأرشيفات، المكتبات والمتاحف في غزة، تشرين أول ٢٠٢٣- كانون ثاني ٢٠٢٤».

(٢) من مقال لفيحاء عبد الهادي، بعنوان «كي نفتح خزائن الذاكرة» منشور في فبراير ٢٠٢٤ على موقع جريدة «الأيام».

(٣) تقرير آخر عن التدمير الإسرائيلي للأرشيفات الخاصة والعامة ومكتبات غزة ومتاحفها بعنوان «أرشيف غزة والتدمير المستمر»، منشور على «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» في ٢٠٢٤.

(٤) من مقال فيحاء عبد الهادي «كي نفتح خزائن الذاكرة» المذكور في الهامش رقم (٢).

(٥) مؤسسة «الرواة للدراسات والأبحاث»، هي مؤسسة تعنى بتوثيق التاريخ الاجتماعي الفلسطيني، عن طريق جمع الروايات الشفوية، وتركز على تسجيل تجارب النساء. تعمل المؤسسة في فلسطين (شمال، جنوب، وسط، القدس، غزة، فلسطينيو ١٩٤٨) والشتات (الأردن، ولبنان، ومصر، وتشيلي).

المراجع

١ أليكسفيتش، سفيتلانا. (٢٠١٦). **ليس للحرب وجه أنثوي**، ترجمة نزار عيون السود. ممدوح علوان للنشر.

٢ الصدة، هدى. (٢٠١٥). **التاريخ الشفوي في القرن الواحد والعشرين**. ترجمة هالة كمال. دليل توثيق سير وتجارب النساء من منظور النوع الاجتماعي. المرأة والذاكرة.

٣ عبد الهادي، فيحاء. (٢٠١٥). **أدوار المرأة الفلسطينية منذ الستينيات حتى ١٩٨٢**. مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

٤ عبد الهادي، فيحاء. (٢٠١٢). **ذاكرة حية: شهادات حول تهجير الفلسطينيين عام ١٩٤٨**. الرواة للدراسات والأبحاث.

الكلمات المفتاحية:

التاريخ الشفهي - أدوار المرأة الفلسطينية - غزة - حرب ١٩٨٤ - إبادة الذاكرة - تهجير الفلسطينيين - الأرشيف الفلسطيني - الذاكرة الجماعية.

دراسة «تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري»

أيلين كتّاب ونداء أبو عواد وريما حمامي ولينة ميعاري

عرض نولة درويش

باحثة حقوقية وناشطة نسوية مصرية، وعضوة مؤسِسة بمؤسسة «المرأة الجديدة»

يعرض هذا الكتاب الصادر في ٢٠٢٠ عن «معهد دراسات المرأة» بجامعة بيرزيت نتائج دراسة أعدتها الباحثات، اعتمادًا على البيانات التي جُمعت في إطار دراسة استقصائية دولية بدأ تطبيقها عام ٢٠٠٨، واهتمت بالتعرُف على واقع الرجال والمساواة بين الجنسين. غطت الدراسة الأصلية، التي حملت عنوان (MENA IMAGES) ثلاثين دولة حول العالم بحلول عام ٢٠١٧، وتم تكليف مجموعة باحثين من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمشاركة فيها، بينهم باحثين من مصر ولبنان والمغرب وفلسطين؛ وتضمنت جمع معلومات كمية وكيفية خلال الفترة من إبريل/ نيسان ٢٠١٦ إلى مارس/ آذار ٢٠١٧ مع رجال ونساء تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٩ عامًا؛ خلال مسح ميداني بدعم من هيئة «بروموندو» (PROMONDO) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والتنسيق بينهما؛ وسعت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات الرجال وسلوكياتهم فيما يتعلق بنواحٍ متعددة مرتبطة بالعلاقات بين النساء والرجال، ورؤى وإدراك كل طرف لطبيعة تلك العلاقات.

يحتوي الكتاب على ملخص تنفيذي ومقدمة وتسعة فصول، وينتهي بالتوصيات الخاصة بمجمل الدراسة، كما يقع في حدود ١٤٠ صفحة بما فيها المراجع.

محتويات فصول الكتاب

تناول **الفصلان الأول والثاني** تباعًا المنهجية المُتبعة في الدراسة، والخصائص الاجتماعية والديمغرافية للمستجيبات والمستجيبين الذين بلغوا ٢٣٩٩ مقسمين بين ١٢٠٠ رجل و١١٩٩ امرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمثلون سكان من المناطق الريفية والحضرية وسكان المخيمات في المناطق المحتلة. كما استند الشق الكيفي من الدراسة إلى إجراء مناقشات جماعية في مجموعات بؤرية إلى جانب مقابلات فردية متعمقة.

اهتم **الفصل الثالث** باستقصاء المواقف المختلفة حول المساواة تجاه النوع الاجتماعي، وقد تبين أن النساء أكثر إنصافًا في مجال أدوار وحقوق كل من الرجال والنساء، كما برزت استجابة أفضل بهذا الشأن بين الرجال من ذوي المستوى التعليمي أو الدخل الأعلى من نظرائهم، وكذلك من شاهدوا آبائهم يساهمون في أداء المهام الأسرية. ومع ذلك، اعتبر ما يقرب من ٨٠٪ من الرجال و٦٠٪ من النساء المشاركين في الدراسة أن الدور الأساسي للمرأة يتمثل في العناية بالمنزل. [١] أما بالنسبة لحق المرأة المتزوجة في العمل خارج المنزل فقد اتفق عليه ما يقرب من ٧٥٪ من النساء وحوالي نصف الرجال. وفي سؤال عن مشاركة أكبر للنساء في السلطة السياسية تعتقد ٥٩٪ من النساء أن ذلك مطلوب مقابل ٤٢٪ من الرجال. وعلى الرغم من ذلك، يتفق معظم الرجال والنساء على أن «النساء عاطفيات للغاية لتكنّ قائدات». عديد من الرجال، وربما عدد أكبر من النساء يميلون إلى دعم النساء كناخبات، وقياديات لمنظمات غير حكومية أو نقابات مهنية، وبرلمانيات؛ ولكن، حينما تعلق الأمر بفكرة أن تكون امرأة رئيسة للدولة، ظهر تراجعًا كبيرًا بين صفوف الرجال - مقارنة بإجاباتهم على الأسئلة السابقة - إذ بلغت نسبة الرفض ٦٣٪ في الضفة الغربية و٦٦٪ في قطاع غزة. كذلك عارض نصف الرجال ونحو ٤١٪ من النساء أن تكون امرأة رئيسة لحزب سياسي. كان هناك توافقًا كبيرًا بين النساء والرجال حول أن أوضاع النساء بحاجة إلى مزيد من الجهود من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، ومع هذا، لا تزال المواقف بشأن القوانين المتعلقة بالأسرة تشير إلى هيمنة نظرة ذكورية خاصة بين الرجال، وتميل الأغلبية من بين النساء والرجال إلى الاعتقاد بأن قوانين الطلاق (مثل: النفقة، ودعم الطفل، وحقوق السكن) هي لصالح النساء. من ناحية أخرى، الأمر المُبشر هو أن ٦٤٪ من الرجال يؤيدون سن قانون يُجرم العنف الأسري، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي.

سعى **الفصل الرابع** إلى التعرف على خبرات الطفولة التي تساهم بقدر مهم في تشكيل الوعي لاحقًا عند البالغين؛ فقد ظهر من الإجابات أن الرجال الذين نشأوا في أسر حصلت الأمهات فيها على تعليم جامعي، أو شارك آباؤها في أداء بعض المهام المنزلية، يقومون بنصيب أكبر قليلاً في الأعمال المنزلية في أسرهم مقارنة بالرجال الآخرين. أغلبية من تم سؤالهن/م نشأوا في أسر كانت صناعة القرارات في أيدي الآباء وحدهم، وهو ما انعكس في إجابات العينة. اقترح كل من الرجال والنساء فتح المجال أمام مزيد من مشاركة النساء في صنع القرارات - رغم عدم التماثل في نطاق هذه الصلاحية بين الجنسين - كما تبين أن الأطفال الذكور الذين تعرضوا لأشكال مستمرة وأقسى من العقاب الجسدي أكثر ميلاً لتبرير العنف الأسري في مرحلة البلوغ.

يتناول **الفصل الخامس** مسألة ممارسة الأبوة، وهو ما تعلق بممارسات الأزواج تجاه زوجاتهم خلال فترة الحمل، ثم مدى قبول فكرة إجازة رعاية المولود/ة للآباء، والتزام الآباء برعاية أطفالهم إلى جانب الأمهات، وعمق العلاقة بين الأطفال والآباء، ووسائل العقاب المتَّبعة لتأديب الأطفال من قبل الأبوين. وقد بينت قراءة النتائج أن ما بين نصف إلى ثلثي

الأزواج قد رافقوا زوجاتهم في العيادات الصحية لمتابعة الحمل، وأن هناك نسبة ٦٠٪ من الآباء في الضفة الغربية قد أخذوا إجازة خلال الشهور الستة الأولى للمولود/ة، بينما انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠٪ في قطاع غزة. [٢] أما بالنسبة لرعاية الأطفال، فأغلبية النساء والرجال يعتقدون أن دور الرجال يقتصر على الإعالة المالية للأسرة، بينما أشار ٦٠٪ من الآباء أنهم يتحدثون مع أطفالهم حول أمور شخصية مهمة. [٣] كما أبرزت البيانات الكيفية بعض الصعود لتوجهات جديدة لدى الآباء في اتخاذ أدوار إضافية في رعاية الأطفال؛ هذا، وقد أشارت نتائج البيانات إلى وجود مستويات عالية من استخدام العنف الجسدي مع الأطفال، مع ارتفاع هذه النسب بين الأمهات اللاتي يتكبدن معظم العبء الجسدي والنفسي في تنشئة الأطفال؛ وأخيرًا، أشار الرجال الذين اعتقلوا سابقًا من قبل الاحتلال الإسرائيلي إلى قدرات النساء على تحمل المسئوليات المعتادة المضاعفة أثناء وجودهم في الاعتقال، كما تبين أن من تم تحريرهم من الاعتقال بعد حرمانهم من أطفالهم أصبحوا أكثر التزامًا بشئون الأطفال بعد أن عجزوا لفترة عن ممارسة أبوتهم.

في **الفصل السادس** بعنوان «الزواج، الطلاق، وديناميات العلاقة في حياة البالغين الخاصة» يتبين أن الرجال والنساء يحملون تصورات مختلفة حول عدد من القضايا المتعلقة بالزواج، كما أظهرت البيانات فروقًا كبيرة تجاه مسألة اتخاذ القرارات بشأن التخطيط للزواج وترتيب التفاصيل الخاصة به، والتي لا يزال أغلبية الرجال هم أصحاب الفصل فيها؛ وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الحاصلات على تعليم جامعي ومشاركتهن في سوق العمل، لا يزال تقسيم العمل في الأسرة قائمًا على أساس النوع الاجتماعي، وهكذا تفيد النساء عن مستويات عالية من المشاركة في جميع أشكال العمل المنزلي تقريبًا.

الفصل السابع يتناول موضوعي الصحة والرفاهية، حيث يشير إلى أن الرجال يميلون إلى قصر استخدام الخدمات الصحية على حالة الإصابات الصحية التي تتطلب تدخلات طبية عاجلة؛ كما عبَّر الرجال والنساء عن مستويات عالية من الشعور بعدم الأمان، بما في ذلك مخاوف متعلقة بسلامتهم وسلامة أسرهم، وعدم القدرة على تزويد أسرهم/ن بضرورات الحياة اليومية.

الفصل الثامن خاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار العلاقات الزوجية أو العلاقات شبه الزوجية، أي الواقع على النساء بصفة عامة سواء في المجال الخاص أو العام؛ ففي المجال الخاص أفاد ما يقرب من ٤٠٪ من الرجال أنهم ارتكبوا نوعًا من العنف النفسي تجاه زوجاتهم، بينما أفادت ٤٦٪ من النساء بأنهن تعرضن لهذه النوعية من العنف؛ كما قال تقريبًا واحد من بين خمسة رجال (١٧٪) إنهم ارتكبوا عنفًا جسديًّا ضد الشريكة أو الزوجة، فيما أفادت نسبة ٢١٪ من النساء بأنهن تعرضن لهذا العنف. أما بالنسبة للعنف الجنسي، اتفق أغلبية الرجال والنساء على أنه ينبغي تزويج المرأة المُغتَصَبة من مُغتَصِبها؛ ويميل الرجال أكثر إلى تبرير الاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، وذلك بحجة أنه لو

كان الزوج يتولى الإنفاق فالزوجة مُلزمة بممارسة الجنس معه في الوقت الذي يحلو له، ولم توافق على هذا الرأي سوى ٢٥٪ من النساء. وتشير الدراسة إلى تقرير [٤] يفيد بأن النساء يتسامحن مع العنف الواقع عليهن من قبل شركائهن في الحياة حينما يعتقدون أنه ناتج عن الفرص وهويات الرجال المنقوصة بسبب التداعيات طويلة الأمد للاحتلال.

نأتي الآن إلى **الفصل التاسع**، وهو الأكثر قربًا من موضوع هذا العدد من مجلة «طيبة» [٥] إذ يتناول تأثير العنف الاستعماري على حياة النساء وعلى طبيعة العلاقات الأسرية، ولذلك سيتم التركيز عليه بصفة خاصة. يتناول الفصل أثر الاستعمار على الجنسين، وكيف يعيد بناء الذكورة وديناميات الإدراك المتبادل بينهما، فقد طرحت الدراسة أسئلة حول التجارب التي تعرض لها المبحوثين وأسرهم خلال السنوات الخمس السابقة بسبب ممارسات الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، بالإضافة إلى أسئلة حول تجاربهم مع ممارسات قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. كما تضمنت الدراسة بحثًا كيفيًّا استطلع مفاهيم الذكورة الفلسطينية وديناميات العلاقة والإدراك المتبادل بين الجنسين المرتبطين بتجارب وواقع الاعتقال السياسي

فيما يتعلق بالتجارب المرتبطة بالاعتقال وبأشكال أخرى من العنف، أفاد ٦٥٪ من الرجال و٥٥٪ من النساء أنهم تعرضوا لشكل واحد أو أكثر من أشكال العنف التالية على أيدي الاحتلال الإسرائيلي: هدم المنازل، العنف من قبل المستوطنين، التحرش من قبل قوات الاحتلال و/أو المستوطنين، الإجبار على مغادرة المسكن، فقدان الحق في الأرض المملوكة لهم، احتجاز أحد أفراد العائلة ليوم واحد على الأقل، إصابة أحد أفراد العائلة نتيجة للعنف من قبل قوات الاحتلال و/أو المستوطنين، إصابة الشخص نفسه/ا نتيجة للعنف من قبل قوات الاحتلال و/أو المستوطنين، وفاة أحد أفراد الأسرة نتيجة للعنف من قبل الجنود و/أو المستوطنين (في غزة بسبب الحرب)، صعوبة الحصول على الخدمات الصحية، صعوبة زيارة الأقارب والأصدقاء نتيجة للقيود التي يفرضها الاحتلال على التنقل، فقدان الحق في اختيار المؤسسة التعليمية المناسبة. وقد بيَّنت الدراسة أن الموت له أقصى الآثار سوءًا، فبالإضافة إلى فقدان أحد أفراد الأسرة، إن كان هذا الشخص هو المُعيل - كما هو الحال في أغلب الأحيان - تواجه الأسرة مصاعب اقتصادية جسيمة؛ كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن الرجال في قطاع غزة قد تعرضوا لنسبة أعلى من العنف بأشكاله المختلفة المرتبطة بالاحتلال مقارنة بالضفة الغربية.

يتناول هذا الفصل أيضًا التصادمات العنيفة مع قوات الأمن الفلسطينية، وهي تتضمن ما يلي: التعرض للتحرش أو التهديد به، الاحتجاز ليوم واحد على الأقل، الإصابة بجروح نتيجة للمواجهات، إصابة أحد أفراد الأسرة بسبب أعمال العنف التي مارسها أفراد الأمن الفلسطيني؛ وتبين نتائج الدراسة أن الرجال كانوا أكثر عرضة من النساء لهذه النوعيات من العنف؛ وتنبه الدراسة إلى أنه يجب وضع سياق العنف الذي ترتكبه قوات الأمن الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو التي أدت إلى تشكيل قوات الأمن الفلسطينية كقوات حماية لأمن إسرائيل من خلال التنسيق الوثيق بين قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية، مما يؤدي إلى انعدام ثقة الفلسطينيين في الهياكل الأمنية للسلطة الفلسطينية.

من جانب آخر، سعى الشق الكيفي من الدراسة إلى استكشاف البُنى التي تقوم عليها الذكورة وديناميات العلاقة بين الجنسين في تجارب الاعتقال السياسي؛ وقد تبين أن نضالات الرجال داخل جدران السجون انعكست خارج الأسوار عبر نضالات النساء في تحمُّل عبء جميع المسئوليات الأسرية وحدهن، وبصفة خاصة المسئوليات الاقتصادية والعبء النفسي الناتج عن غياب شريك الحياة؛ وقد عبرت نسبة كبيرة من الرجال المعتقلين في السابق عن التقدير الكبير لمثابرة النساء وتضحياتهن، وعن الإعجاب بقدرتهن على الصمود. ويشير البحث إلى أن زوجات الأسرى قد يصبحن أكثر عرضة للأذى مع اعتقال الأزواج، فقد يتم اعتبارهن ضعيفات وغير قادرات على العناية بأنفسهن أو أطفالهن، مما قد يؤدي إلى محاولات للتحكم في حياتهن سواء من قبل عائلاتهن أو عائلات أزواجهن، أو يصبحن مهددات بسوء المعاملة أو الاستغلال من جهات مختلفة، كما قد يواجهن: التقييدات الأمنية الإسرائيلية، والمصاعب في الزيارات إلى السجن، ومن قبل العائلة الممتدة، والأعباء الأسرية المُضاعفة، والعزلة الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية؛ ومع ذلك هناك نقطة مضيئة في الشهادة التالية لزوجة أحد المعتقلين السياسيين التي أدركت بشكل إيجابي قدراتها الخاصة من خلال التجربة

«هناك دومًا جانب إيجابي في الحياة. ليس لدي شك في أنني استفدت من تحمل المسئوليات التي كان لها دورًا حاسمًا في تكوين شخصيتي المهنية والاجتماعية. يتمثل دور زوجة المعتقل السياسي في الموازنة بين العلاقات سواء مع زوجها في المعتقل، أو مع أطفالها، أو مع عائلتها وعائلة زوجها.»

ولكن، ما الوضع عندما يعود الأسير إلى بيته؟ قالت بعض النساء أن أزواجهن يكنّون لهن كل التقدير بعد الخروج من السجن، بينما أفادت أخريات بحدوث توتر بين الزوجين بسبب رغبة الرجال في فرض سيطرتهم من جديد. من جهتهن، تقاوم النساء هذا التوجه وترفضن التخلي عن بعض الصلاحيات التي حصلن عليها أثناء غياب الأزواج.[٦]

توصيات الدراسة

تتضمن الدراسة مجموعة من التوصيات تم إيجازها فيما يلي:

- أهمية تغيير البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك النظام الذكوري كمؤسسة من مؤسسات الهيمنة؛ فالاحتلال يتيح لأصوات معينة في المجتمع الفلسطيني تبرير البنى الاجتماعية الذكورية بحجة أنها وسيلة لحماية المرأة والأسرة والدفاع عنهما.

- وتحت عنوان «جدلية التغيير في المجالين الخاص والعام»، توصي الدراسة بأهمية تغيير علاقات القوة غير المنصفة داخل الأسرة، وهو الأمر الذي قد يمثل نقطة انطلاق للنساء للدخول إلى المجال العام والمشاركة فيه، ذلك أن المجالين يمثلان امتدادًا لبعضهما البعض ولهما تأثير متبادل.

- إشراك الرجال في النضال من أجل إعمال العدالة والإنصاف بين الجنسين من خلال تشجيع الرجال التقدميين المنحازين لحقوق النساء على المشاركة في هذا النضال والتأثير على نظرائهم من الرجال.

- تحقيق المساواة التشريعية لا تكفي وحدها، خاصة حينما يُنظر إلى التغييرات القانونية على أنها ضد مصالح الرجال؛ فالتغيير ينبغي أن يشمل التجارب اليومية للأشخاص العاديين، لا أن يقتصر على تدخلات من القمة إلى القاعدة، بل يجب أن تصاحبه تغييرات هيكلية على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- التوصية الخامسة تتعلق بتناول التغيير الاجتماعي من بوابة الأبوة والأمومة، بمعنى تشجيع الآباء على الانخراط في أدوار تربية الأطفال كوسيلة فعالة لتغيير تصورات الأطفال - ذكورًا وإناثًا - تجاه أدوار الجنسين التي يتم تشكيلها اجتماعيًّا، وانعكاس هذا النموذج كأداة تغيير حيوية لاكتساب الشرعية والقبول على المستوى الوطني.

- التركيز على صحة الرجال فيما يتعلق بالتماسهم الرعاية الصحية مع التركيز على أهمية اقتناع الرجال - خاصة في قطاع غزة - باللجوء إلى خدمات الصحة النفسية.

- إدماج النساء في مجال الحياة العامة، وهي التوصية التي تلقي الضوء على أهمية اعتبار الحركات النسائية الاجتماعية والحركات الأخرى المُدافعة عن العدالة الاجتماعية كونها آليات مهمة للتغيير.

- طرح قضية العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتبارها مشكلة مجتمعية، وذلك من خلال استخدام أسلوب فتح الباب للحوار العام وحملات التوعية لمساعدة الرجال على إدراك أهمية مناهضة العنف القائم ضد النساء لما له من آثار على الأسر وعلى المجتمع بأسره.

- تعزيز نماذج رجولة إيجابية، مع إبراز صور بديلة إيجابية وتقدمية للرجال لتمثل مرجعية مهمة للأجيال الجديدة

- وضع برنامج بحثي حول الذكورة والرجال لتعميق الدراسة واكتساب المعرفة المتعمقة لبنى الذكورة الفلسطينية، مقارنة بالمناهج التي تبحث في الذكورة من منطلق ثقافي محض.

- التركيز على الشباب [٧] من أجل التغيير، مع إشراكهم من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي بهدف إدماجهم في حملات التوعية والضغط الرامية إلى الدفاع عن حقوق النساء، مع إدراج مسألة الذكورة على جميع مستويات التدريبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية حول قضايا النوع الاجتماعي.

عن الباحثات:

أيلين كتّاب هي ناشطة نسوية وأكاديمية فلسطينية، تعمل أستاذة مشاركة في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، وباحثة وأستاذة في معهد دراسات المرأة بالجامعة. تختص في قضايا النوع الاجتماعي وتحليل التكوينات الثقافية والسياسية للذكورة في السياقات الاستعمارية، وتركز على الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال.

ريما حمامي هي أستاذة متخصصة في الدراسات النسوية والتحليل الاجتماعي، تهتم بتأثير السياسات الاستعمارية على الذكورة والنمط الاجتماعي الفلسطيني. تعمل لينا أستاذة مشارك في الأنثروبولوجيا وعضوة هيئة تدريس في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

لينة ميعاري هي أستاذة مشاركة في الأنثروبولوجيا وعضوة هيئة تدريس في قسم العلوم الاجتماعية والسلوكية وفي معهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت، متخصصة في التحليل النقدي للذكورة والنوع الاجتماعي في المناطق المحتلة. تهدف أبحاثها إلى كشف الأبعاد المعقدة لتأثير الاستعمار على الهويات الجندرية في فلسطين.

نداء أبو عواد هي عضوة هيئة تدريس في قسم العلوم الاجتماعية والسلوكية ومعهد دراسات المرأة بجامعة بيرزيت. حاصلة على دكتوراه في الدراسات العربية والإسلامية، وتركز أبحاثها على قضايا النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في السياقات الاستعمارية، وتأثير الاستعمار على بناء الهويات في المجتمعات الفلسطينية.

هوامش الكاتبة

(١) تتطلب هذه النتيجة تدخلات خاصة موجهة للأسر، وبصفة خاصة نحو الأزواج على الرغم من صعوبة الحياة تحت الاحتلال؛ إذ أن تغيير علاقات التنميط وإدراك أضرارها من الممكن أن يؤثر إيجابيًّا في مجرى ومستقبل الأوضاع المتعلقة بالاحتلال؛ ذلك أن جميع أشكال التمييز بين البشر والنزوع إلى إعلاء التراتبية بأي شكل كان ينطبق على جميع المواقف.

(٢) ربما يكون السبب لذلك الظروف المعيشية الصعبة في القطاع وعبء الالتزامات الأسرية التي تؤدي إلى تزايد الأعباء المهنية، وتحول دون تكريس الآباء للوقت اللازم لمرافقة الزوجات.

(٣) لم يبين البحث ما إذا كان هذا التقارب يحدث مع الأطفال من الجنسين أو كانت هناك أفضلية من جانب الآباء للتقارب مع الأطفال الذكور، وهي الملاحظة التي قد تنطبق أيضًا على ميل نسبة من الآباء إلى أخذ إجازات لرعاية المولود/ة.

(٤) تقرير عن الآثار طويلة المدى للقيود المفروضة على الحركة والتنقل على الاقتصاد والحياة العملية للفلسطينيين في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧. يستكشف التقرير البعد الجنساني للقيود المفروضة على المشاركة في القوى العاملة، وكيف أثرت التوترات الجديدة في مجال العمل الناتجة عن ترسيخ القيود المفروضة على الحركة والتنقل في أعقاب الانتفاضة الثانية على العلاقات بين النساء والرجال، وكيف أدت التوغلات العسكرية الإسرائيلية، والاعتقالات، ونقاط التفتيش المأهولة، وهدم المنازل، والجدار العازل، ورد فعل الفلسطينيين أنفسهم، إلى خلق شبكة من العنف في القطاعين العام والخاص، أثرت على الحياة اليومية لجميع الفلسطينيين. لقراءة التقرير بالكامل:

- World Bank. (2010). *Checkpoints and barriers: Searching for livelihoods in the West Bank and Gaza, gender dimensions of economic collapse.*

(٥) على الرغم من أن المعاناة من الاحتلال في حياة الفلسطينيين كامنة وراء كثير من الإجابات والتحليل في الفصول الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر: الإحساس بعدم الأمان الجسدي والمادي، العجز عن ممارسة الأبوة في حالة الاعتقال.. إلخ.

(٦) قد تفيد شهادات من نساء قاومن عودة انفراد السلطة الذكورية تلك عنصرًا ملهمًا لنساء أخريات.

(٧) وربما أيضًا البدء بتطوير تدخلات تربوية/تعليمية وأخرى منذ المراحل الأولى لتنشئة الأطفال، وكذلك التركيز على تدخلات تتعلق بإدراك النساء لواقعهن وإمكانيات تغييره.

المراجع

١ أيلين كتّاب، نداء أبو عواد، لينة ميعاري، ريما حمامي. (٢٠٢٠). **تشكلات الذكورة وديناميات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني الاستعماري.** معهد دراسات المرأة. جامعة بيرزيت.

2 UN Women & Promundo. (2017). *Understanding Masculinities, Results from the International Men and Gender Equality Study in the Middle East and North Africa.* United Nations.

الكلمات المفتاحية:

العدالة الجندرية - السلطة الأبوية - العلاقات الأسرية - العنف الأسري - ممارسة الأبوة - العنف الاستعماري – الاستعمار والعنف - النظام الذكوري - العنف القائم على النوع - علاقات القوة.

جدتي وأمي وأنا: مذكرات ثلاثة أجيال من النساء العربيات، لـ«جين سعيد مقدسي»

فريال غزول

باحثة وناقدة ومترجمة عراقية، وأستاذة الأدب المقارن في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

بدءًا، تحية إلى مؤسسة «المرأة والذاكرة»؛[١] أولاً، لأجندتها التقدمية والإنسانية في رفع القهر عن المرأة، ولجعل همومها قضيةً من قضايا المقهورين والمُهمَّشين والمسكوت عنهم. والتحية ثانيًا لكون هذا المنتدى -على الرغم من الإشكاليات والتحديات- قد صمد في الاستمرار بحضوره الفعال على الساحة الثقافية، وبالتالي تمكنه من تشكيل خطاب يجمع بين الناشطية والبحث العلمي فيما يخص المرأة في الوطن العربي والجنوب العالمي. تحية للمنتدى وصموده وللقائمات عليه.[٢]

نجتمع الآن لإضاءة عمل رائد لجين سعيد مقدسي بعنوان «**جدتي وأمي وأنا**» (*Teta, Mother and Me*)، نُشر بالإنجليزية عام ٢٠٠٥ عن دار «الساقي» في لندن لأول مرة، [٣] ثم أُعيد نشره عام ٢٠٠٧ في دار «نورتون الأمريكية»[٤] مع إضافة عنوان فرعي «ثلاثة أجيال من النساء العربيات» (Three Generations of Arab Women)، وهو فيما يتجاوز الأربعمائة صفحة. وقد ترجمته هالة كمال إلى العربية في عام ٢٠٢٣ عن المركز القومي للترجمة في القاهرة.[٥]

والترجمة عمل إحياء للأصل في سياقات لغوية مغايرة. ولا أقول إنه عمل رائد من باب الاستسهال أو الإطراء أو المجاملة، بل اعتزازًا بدور هذا الكتاب في تأريخ ما سقط من التاريخ وإعادة تعريف لمفهوم التاريخ وماهيته من جهة، ومن جهة أخرى هو إعادة تعريف للسيرة الذاتية بتركيزه على تسلسل نسوي جماعي لا يقتصر على المؤلفة جين سعيد مقدسي، بل يتجاوز سيرة الأنا ليقدم سيرة الأم هيلدا موسى وسيرة الجدة منيرة بدر موسى (أم أمها) مع التطرق إلى جدتها هنا (أم أبيها) وقريبات أخريات مثل العمة نبيهة. وكم كنت أتمنَّى لو شمل الكتاب نسب العائلة في شجرة تبدأ بليلى حداد بدر (أم الجدة منيرة) لتنتهي بأولاد جين وزوجها سمير مقدسي. فهناك حشد من الأسماء والأقارب والقريبات يتطلَّب مجهودًا من القارئ حتى لا يخلط بينهم.

تعلَّمنا التاريخ في المدارس والجامعات باعتباره سجلًّا لِما تقوم به النخبة الحاكمة وما يتم تقريره من خلال السياسة المهيمنة - من دبلوماسية وحروب. وهذا التاريخ لا يلامس معاناة البشر العاديين أو العامة، مع أنهم مُدرجون في تشكيل هذا التاريخ ووقعه عليهم. وقد طلع علينا مؤرخون جدد يعيدون التفكير في ماهية التاريخ من أمثال هوارد زِن بكتابة نمط جديد من التاريخ يهتم بالعامة لا بالخاصة، مما أُطلق عليه (People's History) أي تاريخ الناس في مقابلة مع تاريخ الحكام. وهذا تحديدًا ما تقوم به جين في كتابها مُركِّزةً على دور المرأة في تاريخ المجتمع. تبحث جين بلا ملل في تاريخ عائلتها الممتدة، تاريخ الطبقة الوسطى المستنيرة في فلسطين عوضًا عن اختزال التاريخ في محطات سياسية، مع العلم أنها أيضًا توثق السياق بقدر ما يترك آثاره على العائلة من العصر العثماني إلى الاحتلال الإنجليزي إلى النكبة، ومن ثمَّ معركة التحرير في السويس ومن بعدها الحرب الأهلية في لبنان. وإن كان زن قد نظر إلى التاريخ من الأسفل (History from Below) إن صح التعبير، فقامت جين بالإضافة إلى النظر من أسفل بالنظر إلى الجانب حيث تعيش النساء في الظل.

هناك أيضًا ريادة في كتابة هذه المذكرات؛ فقد عُرفت السيرة الذاتية باعتبارها سرد المؤلف لحياته بدءًا من طفولته وامتدادًا لمسيرته. وأما جين فهي لا تكتب السيرة بصيغة المفرد وإنما بصيغة الجمع. إنها تكتب سيرتها وسيرة أمها وسيرة جدتها في صياغة تقترب من المعيش والشعبي، مما لم يتطرق له كثيرون في المذكرات التاريخية والرجالية. فهذه السيرة التي هي في آن سيرة الذات وسيرة الغير (Autobiography + Biography) لا تقتصر على فرد واحد، أو على شخصية رئيسية كما نجد في الصياغات المكرسة للسير مثل «**اعترافات القديس أوغسطين**» و«**صورة الفنان في شبابه**» لجيمس جويس. إنها سيرة - على عكس هذين النموذجين السابقين- لا تُعنَى بمركز واحد، بل بمراكز متعددة. إنها سيرة مُركَّبة لثلاثة أجيال ومجايليهم. ومن المعروف أن شجرة النسب تأخذ بنظر الاعتبار التسلسل عبر الأب والجد.. إلخ، أي التسلسل الذكوري. لكن جين مقدسي تفكك هذا المفهوم لتقدم لنا سيرة تعتمد على مرجعية نسوية أمومية عوضًا عن التسلسل البطريركي من ناحية التركيز. وهي تقدم صورة للتغير الاجتماعي في الأسرة الكبيرة الذي حل بالأجيال المتعاقبة. العمل، إذن، نص ثري يمكن توظيفه أنثروبولوجيًّا وتاريخيًّا ونسويًّا، وهو يندرج بامتياز في حقل الدراسات الثقافية (Cultural Studies). إنه عمل يعلي من الصوت الخافت ويستحضر المغيبات ويراجع معنى التاريخ ومعنى السيرة.

يأخذ كتاب جين مكانة مهمة في ظل ما يجري من طمس للتاريخ الفلسطيني، حيث يقوم العدو الصهيوني بتدمير الأرشيف الثقافي للفلسطينيين تدميرًا مُمنهجًا مع سبق الإصرار والترصد، وهذا ما فعله في بيروت في الثمانينيات في الأرشيف الفلسطيني، وهذا ما يفعله اليوم وكل يوم في غزة لمحو الكيان الفكري. وتبقى الوثائق الشخصية المتبقية عبر الذاكرة أو عبر الرسائل فرصة لاسترجاع الماضي والتقاط ما كان.

وقد لقي هذا العمل الرائد إجماعًا على أهميته ونال أربعة نجوم ونصف من خمسة في تقييم أمازون. كما أنه لقي

ترجمة متميزة بعد ثمانية عشرعامًا من صدوره عكفت عليها بتفانٍ منقطع النظير الزميلة هالة كمال، أستاذة الأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة، والمعروفة بمؤلفاتها القيمة في الترجمة وفي مجال الدراسات النسوية ودراسات الترجمة، وكان عنوان ترجمتها «**جدتي وأمي وأنا: مذكرات ثلاثة أجيال من النساء العربيات**». تتضمن هذه الترجمة مقالتين جديدتين هما مقدمة من المؤلفة جين مقدسي للطبعة العربية، بالإضافة إلى تقديم من المترجمة هالة كمال.

وسأتطرَّق للحديث بشيء من التفصيل عن المقالتين، بدءًا بمقالة جين بعنوان «اللغة والتاريخ»، وفيها تعترف بأن اللغة العربية، وهنا أقتبس: «هي لغة قلبي ولغة روحي وهي اللغة التي تربطني بماضّي، بفلسطين ومصر ولبنان». ومع هذا، تتحرج جين من عدم إتقانها للعربية، واضطرارها لكتابة مذكراتها الحالية والسابقة باللغة الإنجليزية. فقد نشرت معايشتها للحرب اللبنانية في عمل بعنوان (*Beirut Fragments: A War Memoir*)، والتي ترجمت إلى العربية بعنوان «**شتات بيروت: مذكرات الحرب**». فعند جين عواطف ملتبسة بالنسبة للغة الإنجليزية، فهي تعشق الأدب الإنجليزي الذي درسته ودرَّسته لكنها تمقت الإمبريالية الإنجليزية. وبحكم دراستها في سياق كولونيالي في فلسطين ومصر والولايات المتحدة أتقنت الإنجليزية لا العربية، ومن ثم اعتبرت ترجمة كتابها إلى العربية، على يد مترجمة فذة، هبةً من السماء. فقد كان هذا حلمها المستعصي في تقديم تاريخ نسائي فلسطيني باللغة الأم.

وأما مقالة هالة كمال بعنوان «تأملات في المذكرات والتاريخ والترجمة»، فقد استعانت بخلفيتها النقدية لتضيء نصَّ جين، بالإضافة إلى وضعه في السياق الاجتماعي والثقافي الأدبي. وجدت هالة في كتاب جين تجاوزه للكتابة التقليدية المتعارف عليها عن الإنجازات الشخصية لتجد فيه، وأنا أقتبس: «السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي مع إعلاء للتجربة الذاتية»، أي أن العمل يبتعد عن تمركز الذات والنرجسية التي طالما لازمت السيرة، وتُحدِّد هالة الجنس الأدبي للعمل باعتباره منتميًا إلى نوع أدبي فرعي للسيرة وهو «المذكرات».

وهناك ثلاث نقاط مهمَّة تُقدمها هالة في هذه الدراسة، أستشفها نقطةً نقطةً، فهالة تتجاوز تلخيص الكتاب وإن كانت تذكر مفاتيحه:

١- وأهم ما تقوم به هالة بوصفها ناقدة؛ هو وضع هذا العمل في سياق النقد الأدبي المعاصر، وتحديدًا انتماؤه لكتابة ما بعد الكولونيالية، حيث ترى فيه ما سماه أشكروفت وزملاؤه - ومن قبله سلمان رشدي - الرد بالكتابة (Writing Back)، وهو تعبير ينطوي على مقاومة الاستعمار عبر الكتابة؛ أي الرد على المستعمر بالكتابة. وتشير هالة إلى الناقدة نوار الحسن غولي التي أطلقت على كتابات السيرة عند المرأة العربية تعبير «الرد بالكتابة».

٢- تقوم هالة برد الاعتبار إلى عمل المرأة المنزلي، وهذا متواجد ضمنًا في عمل جين وعكوفها على التعرف على مهام

المرأة من الطبخ والتطريز والحكايات. فالمرأة تعمل في دارها، لا خارج المنزل عمومًا، وهذا عمل بامتياز، فلا يمكن قصر مفهوم العمل على المهن خارج المنزل، بل يجب إدراج تفاني المرأة في إدارة منزلها وتربية أطفالها تحت بند «العمل». وبذلك نجد تلمسًا وإدراكًا للدور الاقتصادي المسكوت عنه الذي تلعبه المرأة في التنمية، رغم أنها قد تكون ملازمة لبيتها.

٣- وتقدم هالة مفهومًا جديدًا ومبتكرًا للترجمة عبر تجربتها مع جين في استشارتها، وتطلق عليها «الترجمة التشاركية»، حيث يتشارك المترجم مع المؤلف في تفسير ما يستعصي عليه من النص عند نقله من لغة إلى أخرى. وهذه الاستعانة لا تلغي مسئولية المترجم لكنها تمثِّل عونًا له. وتعلم هالة جيدًا أن الترجمة قبل كل شيء فعل تأويل قبل أن تكون فعل نقل. وبذلك ترى المشاركة في الترجمة اقترابًا للمقصود وتعطيلاً لما عرف بالإيطالية (Traduttore, traditore)، وهذا تلاعب لفظي يدين المترجم باعتباره خائنًا للأصل. فهذا العمل التشاركي (Collaborative work) يكبح شطح المترجم أو سوء فهمه وبالتالي ابتسار الأصل، وهذا ينطبق بشكل خاص في عمل جين على الطقوس الدينية المختلفة لطوائف مسيحية متعددة، كما أنه ينطبق على المناهج الدراسية وعلى المسلمات العائلية التي لم تكن تعرف بها المترجمة.

وأودُّ أن أضيف فقرة عن بلاغة العمل. فكتاب جين نص يسرد بلغة تبتعد عن التفنن الأدبي وشاعرية الأسلوب، لكنه نص جذاب يستفز قارئه للتبحر في المعنى ولا يخلو من بعد فكاهي عندما يسخر الأولاد الصغار من لغة جدتهم الإنجليزية. فبعد مقدمة جين عن كتابها وكيف بدأت وكيف عانت وكيف بحثت وكيف استكتبت أمها وأخوالها في كتابة مذاكراتهم لتعينها في التوصل إلى الصورة العائلية، بدأت فصلها الأول وهو عن ذاتها بالعبارة التالية وهي جملة لافتة أقتبسها: «اسمي جين، وفي اسمي يكمن تاريخي»، ثم تستطرد جين لتقول إن والدها أطلق عليها اسم أمه الجدة «هنا»، بعد أن أعيدت صياغته ليصبح إنجليزيًّا (Jean). وهذا مما لم أكن أعرفه وبحثت عنه ووجدت أنه فعلاً اسم (Jean) يشير إيتمولوجيًّا إلى هناء (bliss). إلا أن هذه الجملة الافتتاحية تستدعي نقيضها بالضرورة أو بالنسبة لي على الأقل بيتًا شعريًّا أصبح متداولاً تُضرب به الأمثال، قالته جولييت في مسرحية شكسبير:

What's in a name?

That which we call a rose

By any other word would smell as sweet

وما قد يكون الاسم؟

ما نسميه وردة،

بأي اسم آخر ستكون رائحته جميلة

جين، فلسطينية النشأة وفلسطينية الهوى، تناقض مقولة شكسبير على لسان جولييت التي تهون بل تكاد تلغي أهمية الاسم في الهوية، بينما جين تؤكد على أهمية الاسم ودلالته التي تعبر عن تاريخ الذات. وسواء قصدت جين ذلك أم لم تقصد، فقد تداعى إلى ذهني كيف تم تعديل اسم فلسطين إلى إسرائيل. ففي الاسم يكمن التاريخ، ولهذا أصبح اسم فلسطين تابو في بعض الأوساط؛ لأنه يستحضر تاريخها واغتصابها.

هوامش كاتبة العرض

(١) مؤسسة «المرأة والذاكرة» هي مؤسسة مصرية تشكلت عام ١٩٩٥ من مجموعة من الباحثات والباحثين المهمومين بتغيير الصور النمطية للنساء في الثقافة السائدة، ارتكازًا على منظور النوع الاجتماعي. تهتم المؤسسة بالتأريخ والتوثيق، وتسعى إلى تحقيق هدف رئيسي، وهو دعم وتمكين النساء من خلال إنتاج المعرفة ونشرها. لمعرفة المزيد عن المؤسسة: https://wmf.org.eg/

(٢) تقدم هذه المداخلة نص الكلمة التي ألقتها د. فريال غزول بمناسبة احتفال مؤسسة «المرأة والذاكرة» بإطلاق وتوقيع الطبعة العربية من كتاب جين سعيد المقدسي «جدتي وأمي وأنا: مذكرات ثلاثة أجيال من النساء العربيات،» والذي عُقد في المؤسسة مساء يوم ٢٢ مايو ٢٠٢٤، وذلك بحضور المؤلفة والمترجمة.

(3) Makdisi, Jean Said (2005). *Teta, Mother and Me: An Arab Woman's Memoir*. London: Saqi Books.

(4) Makdisi, Jean Said (2007). *Teta, Mother and Me: Three Generations of Arab Women*. New York, Norton & Co.

(٥) كمال، هالة. (٢٠٢٣). **جدتي وأمي وأنا: مذكرات ثلاثة أجيال من النساء العربيات**. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الكلمات المفتاحية:
جين سعيد مقدسي - المرأة والتاريخ - الكتابة ما بعد الكولونيالية - التاريخ الفلسطيني - المرأة في الأدب - الهوية والتاريخ - السيرة الذاتية - السيرة النسوية - أدب ما بعد الاستعمار – التاريخ الشفهي

الأبعاد الجندرية لإعاقة التنمية في القدس الشرقية: التفكير من خلال الحياة اليومية

تأليف: نادرة شلهوب - كيفوركيان وراشيل بوسبريدج

عرض أمنية خليل

باحثة مصرية حاصلة على دكتوراه في الأنثروبولوجيا، تركز أبحاثها على قضايا العمران في مصر، وتعمل محاضرة في سيتي كوليدج بنيويورك

هذا المقال يعرض الفصل الرابع من كتاب «نزع الاستعمار عن الاقتصاد السياسي الفلسطيني، ما وراء إعاقة التنمية» (Decolonizing Palestinian Political Economy: De-development and Beyond)، الصادر عام ٢٠١٤ من تحرير ماندي ترنر وعمر شويكي. [1] في هذا الفصل تعرض الكاتبتان نادرة شلهوب-كيفوركيان وراشيل بوسبريدج الحياة اليومية لفلسطينيات في القدس الشرقية من خلال دراسة إثنوجرافية تضمنَّت معايشة ومجموعة من المقابلات الشخصية. أجرت الكاتبتان هذه الدراسة حوالي عام ٢٠١٠، وفيها تُقدمان من خلال أصوات ثلاث فلسطينيات من القدس (أعطتهن الكاتبتان الأسماء المستعارة منال وروان وسلمى) تحليلاً نسويًّا نقديًّا لرسم خريطة لعلاقات القوى التي تتحكم في حياتهن بشكل يؤدي إلى تعطيل التنمية وأي سبل لأن تعشن حياة أفضل. وباستخدام القدس الشرقية كدراسة حالة، تدرس الكاتبتان التاريخ والنواحي الاقتصادية والاجتماعية في حياة الناس لتوضيح كيف يلعب الاحتلال الصهيوني دورًا أساسيًّا في تعطيل التنمية دائمًا في حياة النساء، مما يؤدي لحصار أجسادهن داخل احتمالات ضئيلة للنجاة. تتناول الكاتبتان قوانين الاحتلال وسياساته في ضوء تفاصيل الحياة اليومية لرصد وفهم ماهية معوقات التنمية من منظور النوع الاجتماعي في مختلف مناحي الحياة.

الإطار النظري

يستند الإطار النظري للفصل إلى تحليل الواقع الاستعماري، وكيف أنه دائمًا وأبدًا معوق رئيسي للتنمية في فلسطين. يستند الفصل إلى ميشيل فوكو في أن القوة ليست مجرد شيء، بل هي مجموعة من العلاقات التي تمثل حدودًا ومعوقات في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية لدى الحكومة الإسرائيلية وكيفية فرض سطوتها في مناحي الحياة اليومية. أما بالنسبة

للإطار الأوسع من هذه القوة فتعرضه الكاتبتان من خلال مقاومة الفلسطينيين والفلسطينيات، وتحدي المعوقات التي تواجهها الفلسطينيات في سياقهن. حسب ميشيل فوكو، حيثما توجد قوة، توجد مقاومة. ومثلما تتواجد القوة على مستويات عدة من الهياكل الأساسية لتشكيل الدولة وحتى التفاصيل اليومية للمعيشة، تتواجد المقاومة أيضًا في شكل شبكي وفيه مستويات عدة لتقاوم الأشكال المختلفة من القوة والهيمنة.

تنظر الكاتبتان إلى إعاقة التنمية في فلسطين من منظور امتلاك الفلسطينيين للعديد من الخبرات المهنية والمعرفية والتي يمكن أن تُسهم في الحياة في المجتمع، لكنهم دائمًا مُجبَرون على تجاهلها وعدم استخدامها ويعملون في أي وظائف ممكنة ليقاوموا الفقر والأخطار الاقتصادية. في حالة حيوات النساء، يتم تجاهل هذه الخبرات المهنية والمعرفية وقمعها تمامًا، خصوصًا حتى يقمنَ هؤلاء النساء بأدوارهن الاجتماعية المرتبطة بالمنزل والرعاية الاجتماعية، مما يدحض دورهن التاريخي في المقاومة الجماعية في فلسطين. لكن أفعالهن هي جزء أساسي من المقاومة وتؤثر على الحياة العامة والسياسية. أخيرًا تستند الكاتبتان إلى إيموجولو وبورستين في القول بأن التركيز على السياسة والعمل الجماعي في المساحات العامة يهمش نضالات النساء ويعيق تبني مقاربات تنموية حساسة للنوع الاجتماعي (١١٣ - ١١٤).

معوقات التنمية للنساء في حياتهن اليومية

منال ذات الـ٤٧ عامًا، لديها أربع بنات وولد، وتوفي زوجها، كما فقدت عملها كمعلمة في مدرسة. منال من غزة، تزوجت منذ ٢٧ عامًا وزوجها من القدس الشرقية، وانتقلت إلى القدس الشرقية لغرض الدراسة حيث قابلت زوجها. أنهت درجة الكيمياء في الجامعة، وعمل الزوج في شركة إسرائيلية، وخسر عمله لموقف سياسي، وظل عامين بلا عمل. احتاجت العمل بشدة لدفع تكاليف المحامين حتى يحصلوا لها على تصريح إقامة في القدس، كان هذا قبل وفاة زوجها؛ وكل هذا نظرًا لأنها من غزة، وعملت عاملة نظافة في الجامعة العبرية لتوفير هذه النفقات. معاناة مستمرة لها ولعائلتها، فقط لأنها من غزة. عانت مع زوجها للحصول على بطاقات هوية إسرائيلية لأولادها، وحصلا عليها للبنات، ولكن الولد الوحيد ليس لديه بطاقة هوية. وعليه، أصبح ابنها عنيفًا معها ومع أخواته البنات ودائم الضرب لهن ولومها على عدم حصوله على بطاقة الهوية. كما أصبح يصرخ ويدخن السجائر. قرر الأخ الذكر منع أخواته البنات من المذاكرة؛ لأنه لا يستطيع التحرك بحرية، فيحرم أخواته البنات من المتع التي لا يستطيع هو الحصول عليها، ومن ضمنها دخول الجامعة.

طبقًا لقانون صدر عام ٢٠١٠ بأمر عسكري رقم ١٦٥٠، بعد وفاة زوجها، أصبح عليها أن تنزح إلى غزة موطنها الأصلي، وكأن سبب عيشها في القدس انتفى، لتصبح عرضة للترحيل القسري والإبعاد عن عائلتها. كانت منال قد تركت غزة منذ أن كان عمرها ١٦ عامًا وكل أصدقائها وعائلتها في القدس الشرقية. وكي تحصل على مساعدة المحامي، كان عليها أن

تدفع أموالاً طائلة ليس لديها أي منها. اقترح ابنها أن تتزوج رجلاً من القدس حتى لا يتم ترحيلها، وتقول منال: «لا أستطيع تخيل الزواج مرة أخرى من رجل بعد دفن زوجي منذ شهرين فقط، ومن سيتزوجني وأنا لدي ستة أبناء، ومن غزة؟»(١٠٩).

أما روان، ٣٩ عامًا، أنجبت بنتين توْءمين في عام ١٩٩١، كانت تعمل وقتها ممرضةً في مستشفى «المقاصد»، بينما عمل زوجها في نفس المستشفى. كانا سعيدين رغم عملهما الشاق، ويذهبان للعمل سويًّا ويعودان سويًّا. لكنهما أصبحا مهددين بخطر هدم منزلهما بعد صدور قرار بأنه مخالف ويجب هدمه، وعليه كان عليهما أن يغيرا القرارات التي اتخذاها سابقًا لحياتهما. فتركت روان عملها كي تبقى دائمًا في المنزل حال مجيء القوات العسكرية لتنفيذ القرار. كذلك كانت ابنتاهما التوأمين لامعتين ومتفوقتين في الدراسة، ولكنهما لم يملكا المال لإلحاقهما بالجامعة، كما أن الطرقات ليست آمنة للبنات. تشعر روان بالذنب الشديد لإجهاض حق ابنتيها في التعليم الجامعي، لكن لم يكن أمامهما أي خيار آخر. قررت هي وزوجها أن يلحقا إحداهما فقط بالتعليم الجامعي. لكن بعد أن خسرت روان وظيفتها، قد تفقد ابنتها فرصتها في التعليم، وبعدها قد يكونوا مشردين. يلاحقون المحامين للطعن في قرار الهدم، كما يتحدثون إلى أشخاص في السلطة الفلسطينية، ويدفعون الغرامات لإيجاد أي وسيلة لمنع هدم المنزل.

يوضح وضع منال المعاناة اليومية الناجمة عن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وتحكمها في الحياة العامة والخاصة مما يحول حياة الفلسطينيين لمعاناة يومية ومستمرة. وعليه فإن الاحتلال يمتد للبعد النفسي، والعائلي، والزوجي، والمادي، والدراسي، وأكثر، بل ويصل لكل مناحي الحياة. تقول منال: «هل يريدنا الاحتلال أن نختفي؟» حياة منال توضح الطرق والإجراءات التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي لاستمرار معاناة الفلسطينيين من خلال سياسات الاقتصاد السياسي، والقوانين، والبيروقراطية في إدارة مناحي الحياة.

كما توضح قصة روان تأثير عملية إعاقة التنمية على ظروف الأسرة جراء الحياة تحت الاحتلال. يوضح صوتها الصعوبات الاقتصادية والمكانية والقانونية والتحكم الاجتماعي الذي يخترق حياتها هي وأسرتها، ويضطرهم لأخذ قرارات مصيرية يوميًّا مما يجهض أحلامهن ويمنعهن من حياة كريمة ومحترمة تليق بهم. تركز الدراسات المطروحة على معوقات الحياة الكريمة للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية منذ اتفاقية أوسلو، رغم أن القدس الشرقية تتعرض لنفس المعوقات والتحكم من قوات الاحتلال حيث أنها مُعرَّفة بالقانون الدولي أنها منطقة تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي تم ضمها بشكل غير شرعي في عام ١٩٨٠ ضمن حدود إسرائيل، لكن يبقى وضع الفلسطينيين داخلها مزريًا ومجحفًا بكل حقوقهم. تقول روان: «لقد قتل الاحتلال أحلامي، ولا أستطيع حتى توفير أي شيء لأولادي، واضطرت بنتي ذات الـ١٦ عامًا أن تترك المدرسة، وتعمل الآن عاملة نظافة لدى الجانب الإسرائيلي» (١١٩).

قصة روان قصة متكررة في القدس الشرقية، حيث الهيمنة على المساحات المبنية من الأراضي ومن يسكنها تحدث دائمًا، وكل هذا من سياسات الاحتلال وإعاقة التنمية لدى الأسر الفلسطينية. منذ عام ١٩٦٧، هُجرت أغلب الأسر الفلسطينية أو نُزعت ملكيات منازلها ولا يتمتعون بحيازة آمنة. ٣٥٪ من أراضي الفلسطينيين سيطر عليها جيش الاحتلال، ٢٢٪ منها بدعوى استخدامها للمنفعة العامة، وفقط ١٣٪ من القدس الشرقية متاح لمعيشة الفلسطينيين. عليه. يعاني الفلسطينيون من نقص كل الخدمات الأساسية في القدس الشرقية، لكن منعهم من الحصول على تصاريح للبناء هو الأسوأ وبسببه يضطرون للبناء بشكل غير رسمي، مما يعرضهم لخطر الإخلاء. تم هدم حوالي ٢٠٠٠ بيت، بنسبة ٣٢٪ من كل منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية.

يوضح خطر الإخلاء الدائم الصعوبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية على الأسر. فبالإضافة للإهانات المستمرة من الموظفين والإداريين وجيش الاحتلال لحركة النساء وتعنيفهن دائمًا داخل المؤسسات المحلية ليدفعوا الغرامات اللازمة، تصل الغرامات المدفوعة إلى ٢٥,٥ مليون شيكل (٧,٢٣ مليون دولار أمريكي) تم جمعها من الفلسطينيين جراء البناء المخالف في السنوات من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦. ٦٧٪ من الأهالي المطرودين من منازلهم يعانون من الفقر، كما نرى في سردية روان حول حياتها وأسرتها. بناء إسرائيل للجدار العازل جرمته محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، وبناؤه أثَّر بشكل كبير على التنمية في حياة الفلسطينيين. المخطط للجدار أن يبلغ طوله ٧٩٠ كيلومترًا، منها ١٦٧,٣ كيلومترًا حول القدس، مما يعني إحاطة القدس بغلاف خرساني. عندما يتم الانتهاء من بنائه، سوف يتم عزل ٢٣٠ ألف فلسطيني داخل القدس بالكامل عن الضفة الغربية، وأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون شرق الجدار سيتم عزلهم عن القدس الشرقية. يعيش الفلسطينيون في مأساة إدارية تسمى بطاقات هوية للقدس مع الإدارات المحلية الإسرائيلية. تذكر الكاتبتان أن هناك دراسة صدرت عام ٢٠٠٦ أفادت بأن تأثير السيطرة على الحركة والتنقل لدى الفلسطينيين أدَّى إلى جعل ٤٣,٩٪ من الأطفال الفلسطينيين ينتظمون في الذهاب للمدرسة، و٢٤,٧٪ يتسربون من التعليم و٢٤,٦٪ يكملون تعليمهم، و٦,٨٪ لا يدخلون المدارس مُطلقًا. [٢]

سلمى ذات الـ٢٩ عامًا تشرح وضعها بوصفها سيدة فلسطينية حاملاً تعيش في القدس الشرقية ثم أمًّا. فقد كانت مصابة بفيروس في أوائل شهور الحمل تطلِّب حقنات أسبوعية، لكن نظرًا لكونها تقطن في قرية «العيساوية» والتي يوجد بها عنف سياسي، ومن ثم نقاط تفتيش ومنع من الحركة، أصبحت لا تستطيع الحصول على حقنتها الأسبوعية. فاضطرت أن تتعلم الحقن لنفسها لتحصل على دوائها حتى لا تُصاب أثناء الاشتباكات، وحتى لا تتعرض للغاز المسيل للدموع. اضطرت سلمى ألا ترسل بناتها إلى المدرسة خوفًا عليهن ولحمايتهن من الإصابات أو الاعتداءات اليومية. ولا ترى عائلتها الممتدة ومنهن والدتها، لأنهم يسكنون في الخليل. في مرة تسللت أمها عبر الحائط حتى تساعدها في استقبال مولودها، لكنها كسرت ساقها أثناء تسلقها للجدار.

توضح الكاتبتان، من خلال حياة روان وسلمى ومنال، الصعوبات التي يواجهنها دائمًا بسبب الاحتلال في القدس. أصواتهن تبرز الأثمان الباهظة التي يدفعنها في حياتهن اليومية من أجل الاستمرار في العيش. وهو ما يطرح فكرة إعاقة التنمية، إذ كان كل منهن وأسرهن سيكونون في حالة أفضل كثيرًا نفسيًّا واجتماعيًّا وماديًّا لو لم تكن هناك معوقات الاحتلال المستمرة. كان بإمكانهن - وأطفالهن - الحصول على تعليم أفضل في المدارس والجامعات، مما قد يجعلهن أعضاء فاعلات في المجتمع بالتخصصات الدراسية التي يتمتعن بها. كما كن سيستطعن رؤية عائلاتهن الممتدة بشكل مستقر وآمن، مما يساعدهن في أدوارهن الاجتماعية كونهن سيدات في مراعاة الأبناء، ويوفر استقرارًا اجتماعيًّا ونفسيًّا. كما كنَّ لن يعانين خطر الإخلاء والتشرد الدائم، مما يوفر لهن حياة أكثر استقرارًا، من دون الشعور بالخطر الدائم من تشريدهن وفقدهن لكل ما يملكن. كما كان سيقل أو ينعدم العنف المبني على النوع الاجتماعي من رجال الأسرة ضد النساء والأخوات نتيجة حصولهم على نفس مزايا أخواتهم، ولن يتم لوم الأمهات وإلقاء العبء عليهن في توفير حياة دراسية وتنقل مستمر وآمن، وهو أمر خارج عن سلطتهن.

توضح الكاتبتان أننا نرى من خلال مفهوم الحياة اليومية، بناء على فلاسفة مثل ميشيل دو سيرتو، وهنري لوفيفر، أن الحياة الاجتماعية والأنشطة اليومية أساسية لفهم حياة المواطنات وعوالمهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية. نرى من خلال واقعهن اليومي كيف تحولت الحياة لمجموعة من المشقات جراء الاحتلال الإسرائيلي، ووجود الكيان الاستعماري المتحكم في حياتهن اليومية وواقعهن دائمًا.

المقاومة اليومية كأداة للنجاة

تقول روان إنها قابلت المحامي وشرح لها أنهم سيذهبون إلى المحكمة لإيقاف الهدم المتوقع لمنزلها. في أثناء ذلك، نقلت روان كل أثاث بيتها إلى بيت أهلها، وتركت الأساسيات فقط في بيتها، وتعيش من غير المبرد أو غسالة الملابس، حتى تحمي ممتلكاتها. كما اشترت ماكينة للخياطة، وتعمل عليها من المنزل لمصنع للملابس الداخلية، حتى تساعد أسرتها وفي نفس الوقت تستطيع التواجد في المنزل ومراعاة أطفالها، وتساعد زوجها ببعض الأموال خصوصًا في حالة فقدهم للمنزل. سلمى أيضًا، ونتيجة لعدم حضور أمها، شاركتها جاراتها في الاحتفال بالمولود الجديد، كما سيساعدها زوجها بأخذ بعض أيام الإجازة من العمل. كما اقترحت إحدى السيدات من كبار السن من المنطقة أن تعطيها تصريحها لتستخدمه أمها للعبور من الخليل إلى القدس الشرقية. وهو ما حدث بالفعل وزارتها أمها لاحقًا.

توجد العديد من التحديات اليومية في حياة الفلسطينيين، رغم ذلك توجد العديد من جوانب المقاومة والتي لا تكون دائمًا منظمة أو جماعية، لكنها تحدث بالفعل في ظل مصاعب الحياة اليومية. عرضت الكاتبتان هذا من خلال سرديات

الحياة اليومية وصعابها في حياة الثلاث فلسطينيات من القدس، واللاتي يتعرضن لحرمان من التعليم، ومن المسكن الآمن، والوظائف الدائمة، ومن الحصول على رعاية صحية ملائمة، ويتعرضن أيضًا للعسكرة الدائمة للأماكن التي تسكنها، والتي تمثل تحكم دائم في وقتهن وأجسادهن. من خلال أصوات النساء نرى وجه آخر للاحتلال من خلال تحليل النوع الاجتماعي والتحديات التي تواجه النساء وتؤدي إلى تعطيل أي تنمية إيجابية لحياتهن في القدس الشرقية، وتعرض صعاب ومأسي واقع الحياة للنساء الفلسطينيات.

نرى من خلال أصوات النساء سبلهن للحياة ومحاولة إيقاف عجلة الهيمنة والسيطرة التي تعيق حياتهن دائمًا عن أن تصبح أفضل. ومن خلال تفاصيل حياتهن اليومية، نرى قمعهن الدائم، ونرى أيضًا إرادتهن واستغلالهن لكل السبل المتاحة لإكمال رحلتهن وجعل حياتهن وحياة أسرهن أفضل بشكل أو بآخر. وعليه فإن الفلسطينيات في القدس الشرقية يتفاوضن ويقاومن في كل تفاصيل حياتهن اليومية، ليخلقن بشكل أو آخر - وبإبداع - مساحات للحياة في أماكنهن تمكنهن من العيش تحت ظروف الاحتلال الإسرائيلي.

عن الكاتبات:

نادرة شلهوب- كيفوركيان هي أستاذة جامعية وباحثة نسوية فلسطينية، تركز أعمالها على الصدمات وجرائم الدولة والإبادة الجماعية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمراقبة والقانون والمجتمع. تم إيقاف شلهوب- كيفوركيان عن العمل في الجامعة العبرية في مارس/آذار ٢٠٢٤، ثم أعيدت بعد التحقيق. كما تعرضت للاعتقال ليوم واحد وأُخلي سبيلها بكفالة في أبريل/ نيسان ٢٠٢٤ بسبب تصريحاتها المتعلقة بالسابع من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، والتي اعتبرت محرضة. وهناك أنباء تشير إلى أنها استقالت مؤخرًا من عملها في الجامعة.

راشيل بوسبريدج هي أستاذة علم الاجتماع في المدرسة الوطنية للفنون والعلوم الإنسانية في ملبورن، أستراليا، وعالمة اجتماع سياسي متخصصة في السياسة الثقافية. تركز اهتماماتها على النظرية الاجتماعية والسياسية وما بعد الاستعمار والقومية والسياسة الحضرية، ولها عدة مؤلفات في هذه المجالات. شغلت سابقًا مناصب بحثية في الجامعة العبرية في القدس وجامعة (La Trobe) وجامعة (Freie) في برلين كزميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه.

هوامش كاتبة العرض

(١) الفصل الرابع بعنوان: «جندرة التنمية في القدس الشرقية: التفكير من خلال الحياة اليومية». تتناول فصول الكتاب الأخرى الكثير من الموضوعات المهمَّة مثل: الاستراتيجيات الاقتصادية للاحتلال، الاقتصاد السياسي للمساعدات الغربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٩٣، الأبارتهايد المائي وتوافر المياه في إسرائيل/فلسطين، واللاجئون الفلسطينيون، والاقتصاد السياسي للعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، واستخدام التنمية الموجهة من الدولة كأداة لنهب العرب البدو في النقب، والخطة الإسرائيلية ٢٠٢٠ وتأثيرها على القدس الشرقية، والنيوليبرالية وتناقضات برنامج بناء الدولة الخاص بالسلطة الفلسطينية، ودور اقتصاد الإنفاق في إعادة تنمية غزة، والاقتصاد

السياسي للتحرر الوطني والسلطة الفلسطينية والعمل الاجتماعي (ما قبل وما بعد النيوليبرالية)، والتعلم من دروس أوسلو (الحريات وبناء الدولة في فلسطين).

(2) Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights and The Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Center. (2006). *Displaced by the Wall: Pilot study on forced displacement caused by the construction of the West Bank Wall and its associated regime in the Occupied Palestinian Territories, Bethlehem, Palestine.*

https//:www.badil.org/publications.406/html

المراجع

- Turner, Mandy. (2014). "EN.Gendering Development in East Jerusalem: Thinking Through The Everyday." In The Book: *Decolonizing Palestinian political economy: De-development and beyond*, edited by Omar Shweiki. Palgrave Macmillan.

الكلمات المفتاحية:

جندرة التنمية - العدالة الجندرية - إعاقة التنمية - الاقتصاد الفلسطيني - التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال - السلطة والمقاومة - الفلسطينيات - الحقوق الجندرية - الاحتلال.

عرض كتاب إصلاح جاد «الحركة النسائية الفلسطينية: القومية والعلمانية والإسلامية»

ملك لبيب

مؤرخة مصرية وباحثة في المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

في هذا المقال أعرض كتاب «الحركة النسائية الفلسطينية: القومية والعلمانية والإسلامية» للكاتبة الفلسطينية إصلاح جاد الذي يلقي الضوء على تاريخ النشاط النسائي الفلسطيني وتطوره في علاقته بحركة التحرر الوطني وصعود الإسلام السياسي. تركز الكاتبة، وهي أستاذة متخصصة في دراسات النوع الاجتماعي بجامعة بيرزيت، على التفاعل بين النشاط النسائي العلماني والإسلامي، خاصةً في مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو، وتسعى إلى مساءلة التقسيمة الشائعة بين المرأة «الحديثة» و«التقليدية» في السياق الفلسطيني، في إطار العلاقة المركبة بين الهوية الوطنية والقضايا الجندرية في ظل الاحتلال الإسرائيلي والتحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها النساء الفلسطينيات.

في الفصلين الأولين من كتابها، «أمة مشردة وقومية بلا دولة: نشاط الفلسطينيات في سياقه» و«معضلات فلسطين ما بعد أوسلو: من مناضلات إلى مواطنات بلا مواطنة»، تستعرض جاد تطور الحراك النسوي - المُسمَّى بـ«العلماني» - منذ عهد الانتداب البريطاني. وتبرز جاد سمة أساسية للحركة النسائية الفلسطينية، حيث قادتها تاريخيًّا نخبة حضرية من الطبقة الوسطى بينما ظلت النساء الريفيات واللاجئات على الهامش. تشير جاد إلى أنه كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة، بدأ النشاط النسائي الفلسطيني من خلال مؤسسات خيرية، ومع صعود الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين سعت الناشطات إلى توسيع نطاق عملهن. إلا أنهن واجهن صعوبات في تكوين قاعدة شعبية واسعة وإشراك النساء من الطبقات الدنيا والريفية، وذلك لأسباب متنوعة، من بينها تعامل القيادات النسائية البارزة مع الريفيات كتابعات ومجرد موضوعات للعمل الخيري و«الترقية» (٦٩).

ثم جاءت منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسَّست عام ١٩٦٤ كخطوة مهمَّة في تطور المقاومة استنادًا إلى المبادرات الشعبية والمشاركة المباشرة. في هذا السياق، ظهرت المنظمات النسائية القاعدية في منتصف سبعينيات القرن العشرين، مما أتاح للناشطات فرصة لأول مرة في تاريخ الحركة النسائية الفلسطينية لتقريب الفجوة بين النساء من الريف والحضر

والطبقة الوسطى. ومن خلال نشاطهن، استطعن تحدي النظام الجندري السائد وتطوير نسوية محلية مزجت بين النضال الوطني والنضال لتغيير النظام الجندري السائد. (١٥٩).

تتوقف جاد عند محطة مهمة في تاريخ الحركة النسائية الفلسطينية، وهي حقبة الثورة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢، والتي شهدت صعود تنظيمات نسوية ذات طابع يساري تميَّزت بتنوع طبقي واضح. ومع ذلك، أعادت اتفاقية أوسلو وظهور السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ النخبة المهنية الحضرية إلى الواجهة، حيث شهدت تلك الفترة صعود نخب نسوية جديدة تعمل في المنظمات غير الحكومية أو ضمن أجهزة السلطة الفلسطينية، كما تحوَّلت منظمات نسائية عديدة إلى تنظيمات مجتمع مدني، وهو ما تعتبره جاد أحد الأسباب الرئيسية لضعف المنظمات النسائية العلمانية. فحسب أطروحات الكتاب، أدَّى هذا التحول إلى إضعاف المنظمات النسائية العلمانية ونزع البعد السياسي عن نشاطها، مما أتاح للحركات الإسلامية فرصة ملء الفراغ السياسي. تتناول جاد هذا الموضوع في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب، بعنوان «بين الإيمان والنسوية: نساء حماس الإسلاميات» و«المرأة الإسلامية الجديدة: خطاب النوع والسياسة الإسلامية.»

من وجهة نظر جاد، نتج صعود التيار الإسلامي في السياق الفلسطيني، إلى حد كبير، عن فشل الحركة العلمانية في الوفاء بوعودها المتعلقة بالاستقلال الوطني وبناء الدولة. في ظل هذا الفشل، سعت الحركات الإسلامية إلى دمج الإسلام مع القومية الفلسطينية، مما مهَّد الطريق لتعزيز تأثيرها في الساحة السياسية.

تتتبَّع جاد تطور بنية وخطاب الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أواخر السبعينيات، حيث سعت الحركة الإسلامية – بالتحديد الإخوان المسلمون – خلال فترة السبعينيات والثمانينيات إلى الانتشار من خلال تقديم خدمات اجتماعية والتوسع بين طلاب الجامعات. من خلال نشاطهم في الجامعات، احتك النشطاء الإسلاميون بخطابات الكتل الطلابية الوطنية العلمانية، بالتحديد الماركسية، وتأثروا بأساليبهم في العمل السياسي. أدَّى هذا التنافس مع الكتل المعارضة إلى تطوير الخطاب الإسلامي ليتناسب مع جمهور أوسع من الطلاب. بشكل موازٍ، ومع تصاعد النضال الوطني الذي وصل لذروته مع الانتفاضة الأولى، طوّر الإخوان المسلمون الفلسطينيون أساليب نضال متنوعة، أبرزها المقاومة المسلحة، وفي هذا السياق نشأت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تأسست عام ١٩٨٧. جاء هذا التطور بعد أن ظل الإخوان المسلمون لفترة طويلة بعيدين عن النضال الوطني، مركزين على الدعوة والتربية الإسلامية في المجتمع، خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ (٨٩).

فيما يتعلق بقضايا النوع، تستعرض جاد أولاً الجدل حول تعريف الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، ومنظمة فتح بشكل خاص، فيما يتعلق بـ«علمانيتها». يرى بعض الكتاب والباحثين أن هذه الحركة كانت بالفعل علمانية تفصل الدين

عن العمل السياسي وتتسع للفلسطينيين من جميع الأديان. بالمقابل، يعتقد آخرون أن الحركة الوطنية الفلسطينية لطالما دمجت الرموز الدينية في خطابها منذ عهد الانتداب، وبالتالي لم تكن علمانية بشكل كامل. تركز جاد على البعد الجندري المتعلق بوضع النساء في المجتمع الفلسطيني، مسلطة الضوء على هيمنة الدين في تنظيم المجال الخاص (الأحوال الشخصية) وكذلك على مقاومة القيادات الوطنية الفلسطينية «العلمانية» لتحدي التقسيم التقليدي للأدوار بين النساء والرجال في الأسرة، أو لتولي النساء المستويات العليا في قيادة النضال الوطني الفلسطيني، لا سيما في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

تتناول جاد بتركيز تطور مشاركة النساء في الحركة الإسلامية، في محاولة منها لتفسير نمو قوة الإسلاميين وكذلك غياب دور ظاهر للنساء الإسلاميات في المقاومة الوطنية. وتسلط الضوء على الطبيعة المتغيرة للأيدولوجيات الجندرية والممارسات اليومية داخل الحركة الإسلامية، وتوضح كيف طوَّر الإسلاميون خطابهم، بداية من التسعينيات، نحو إدماج أكبر للمرأة من خلال إعادة تفسير النصوص الدينية. ترى جاد أن هذا التغير كان، إلى حد كبير، نتاج تأثير الحركات النسوية العلمانية، وتكشف كيف سعى الإسلاميون إلى استهداف النساء، لا سيما نساء متعلمات من خلفيات متواضعة، ودمجهن في الحزب على جميع المستويات. سمح ذلك لحركة حماس في التحول من منظمة شبه عسكرية سرية إلى حركة سياسية شعبية، فقد دعمت القيادة العليا للحركة قرار إنشاء حركة نسائية إسلامية ورعايتها من قبل أعلى مستوى من الحركة لتصبح مسألة المرأة استراتيجية للحركة الوطنية لأول مرة تحت لافتة الإسلام. لكن نظرًا للتعامل مع الشريعة باعتبارها ثابتة ولا تتغير تعطَّلت مطالب النساء بالمعاملة المتساوية أمام القانون. (١١٩ - ١٢٠).

من خلال تتبعها لعمل «حزب الخلاص الوطني الإسلامي» (الذي أعلنت حماس تأسيسه في ديسمبر ١٩٩٥ وتم حله/ تجميده بعد انتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦)، وخاصة دائرة العمل النسائي به، تسلط جاد الضوء على الدور الذي لعبته نساء الحركة من أجل توسيع مساحة عملهن في المجال العام. استند هذا النشاط السياسي للنساء الإسلاميات إلى المكاسب التي حققتها المرأة في المجتمع الفلسطيني بشكل أوسع - وخاصة الحق في العمل والتعليم - وكان أيضًا نتاجًا للنقد الذي وجهته النسويات العلمانيات لرؤى الإسلاميين فيما يخص قضايا النوع. في الوقت ذاته، تلفت جاد الانتباه إلى التوقعات المتناقضة المفروضة على النساء، حيث كان يُطلب منهن أداء دور الأمهات المثاليات والزوجات المطيعات وفي الوقت نفسه دور المناضلات السياسيات النموذجيات. لم يكن هذا التناقض مقتصرًا على الحركة الإسلامية فقط بل ميّز جزءًا كبيرًا من الحركة الوطنية الفلسطينية أيضًا.

من خلال تحليلها لدور النساء في الحركة الإسلامية تقدم جاد إسهامًا مهماً وإضافة قيمة لدراسات النوع الاجتماعي في الشرق الأوسط وللأدبيات المتعلقة بالحركات الإسلامية في المنطقة. إذ تندر الكتابات النسوية التي تناولت بالدراسة نساء

الحركة الإسلامية في فلسطين وتأثيرهن على الأيديولوجية الجندرية للحركة. وعلى الرغم من أن نشاط النساء الإسلاميات كثيرًا ما يُنظر إليه على أنه يحدث في «فقاعة أيديولوجية» ويبدو خاضعًا لمؤثرات دينية غير متغيرة، توضح جاد العلاقة القوية بين الحركة الإسلامية والعلمانية، سواء من الناحية الأيديولوجية أو الحركية. وتُظهر الكاتبة كيف أن «النسوية» التي ابتكرها الإسلاميون نشأت من خلال تفاعلهم مع الحركات العلمانية.

قراءة هذا الكتاب تساعدنا في فهم التطور (أو التعثر) التاريخي في قضايا حيوية تمس حياة النساء الفلسطينيات، مثل فرض (أو نشر) الحجاب وقوانين الأسرة (الأحوال الشخصية) والحقوق الجنسية وممارسة الحقوق السياسية ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كل ذلك في سياق تفاعلات القوى الوطنية «العلمانية» والدينية والانقسامات الجغرافية والتباين في الأنظمة السياسية والقانونية التي يخضع لها الفلسطينيون والفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل، بالإضافة إلى الشتات.

اعتمدت دراسة جاد على بحث ميداني أجرته بشكل رئيسي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ واستكملته بعد الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦، التي أسفرت عن فوز الإسلاميين في غزة وسيطرة حماس على القطاع. تركز جاد في خاتمة الكتاب على تلك المرحلة التي شهدت انقسامًا في النظام السياسي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تحليل عمل وزارتي شؤون المرأة في كلا المنطقتين.

توضح جاد كيف ركزت «وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية» على قضايا مؤسسية مثل المساواة داخل أجهزة السلطة الفلسطينية والالتزام بالمواثيق الدولية، من دون الاهتمام الكافي بمعالجة الهموم اليومية للنساء اللاتي يعشن تحت الاحتلال. كما تشير إلى أن الوزارة عانت من مشكلات تمويل أثرت سلبًا على أدائها. في المقابل، ركزت مشروعات «وزارة شؤون المرأة في غزة» على توفير فرص عمل للخريجات في مجالات مثل الدفاع المدني والإسعافات الأولية، والتعامل مع الذخائر غير المنفجرة ودعم النساء المتضررات مباشرة من الاحتلال مثل أرامل وبنات الشهداء.

من وجهة نظر الكاتبة، لم يأتِ الواقع السياسي الجديد الذي نشأ بعد انتخابات ٢٠٠٦ بتحولات جذرية في قضايا النوع الاجتماعي، بل عزز الاختلافات في النشاط السياسي بين النساء المنتميات للتيار العلماني والإسلامي. كما أدى الانقسام السياسي إلى تقويض القدرات التنظيمية للنساء، وقضى على احتمالية إيجاد أرضية مشتركة بين الحركات النسائية الفلسطينية لمواصلة النضال ضد الاحتلال.

من الضروري الإشارة إلى أن ملاحظات جاد بشأن فترة ما بعد عام ٢٠٠٦ تعتمد على تحليل عام لعمل وزارتي شؤون المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك حاجة ماسة لمزيد من البحث حول تطور العمل السياسي النسائي، سواء في الحركات الإسلامية أو النسوية الوطنية «العلمانية»، في ظل الظروف الراهنة مثل الحصار الإسرائيلي على غزة والحروب المتتالية

التي تعرض لها القطاع، بما في ذلك حرب الإبادة الحالية التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣. تشير بعض الدراسات، خاصة تلك المنشورة من قبل «مركز شؤون المرأة في غزة»، [١] إلى أن النساء كن من أكثر الفئات تضررًا من هذه الحروب الإسرائيلية على القطاع، حيث زادت التحديات التي تواجههن في مجالات متعددة، مثل حصولهن على حقوقهن القانونية أو تزايد العنف بمختلف أشكاله ضدهن. كذلك، أعادت حرب الإبادة الحالية طرح الأسئلة حول المشاركة السياسية للنساء في العمل السياسي، حيث تفتقر قيادة الحركة السياسية الإسلامية في غزة إلى أي وجوه نسائية بارزة (وقتلت إسرائيل في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ جميلة الشنطي عضوة المجلس التشريعي الفلسطيني التي أصبحت أول امرأة يُعلَن انتخابها عضوة في المكتب السياسي لحماس.) [٢] بالإضافة إلى ذلك، تظل المعلومات عن مشاركة النساء في المقاومة المسلحة محدودة، بينما ظهرت سجينات سياسيات من مختلف الفصائل في صفقات التبادل بين حماس وإسرائيل، والتي توقفت في نوفمبر ٢٠٢٣، في ظل استمرار الحرب الشاملة على قطاع غزة المُحاصر.

عن الكاتبة:

إصلاح جاد هي أستاذة مساعدة في النوع الاجتماعي والسياسة في معهد دراسات المرأة وقسم الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية، وهي مؤسسة مشاركة والمديرة الحالي لمعهد دراسات المرأة، وعضو المجموعة الأساسية في مجموعة العائلات العربية العاملة، وتشتهر بخبرتها في دراسات النوع الاجتماعي والسياسة والحركات الاجتماعية.

هوامش كاتبة العرض

[١] يمكن الاطلاع على أعمال مركز شؤون المرأة في غزة عن آثار عدوان مايو ٢٠٢١ على النساء في غزة، وبالأخص ورقة عبير جمعة عن أثر العدوان على الفتيات المراهقات، وورقة محمد أبو يوسف عن الآثار النفسية، وورقة عزة أحمد سعد الله عن أثر العدوان على أشكال وأنواع ومسببات العنف ضد النساء والفتيات المبني على النوع الاجتماعي، وورقة دنيا الأمل إسماعيل عن تأثير النزوح على النساء والفتيات أثناء وبعد العدوان، وورقة سعيد عبد الله عن الآثار القانونية للعدوان على النساء، وورقة جنين زرق عن آثار العدوان على النساء والفتيات ذوات الإعاقة والجريحات، وورقة ابتسام حسن حالم على أثر العدوان على المشاريع الصغيرة التي تديرها نساء. https://new.wac.ps/issues

[٢] تضمن المكتب السياسي لحركة حماس المشكل عام ٢٠٢١ امرأة أخرى هي فاطمة شراب بصفتها رئيسة الحركة النسائية في حركة حماس.

المراجع

- Jad, Islah. (2018). *Palestinian Women's Activism: Nationalism, Secularism, Islamism.* Syracuse University Press.

الكلمات المفتاحية:

الحركة النسائية الفلسطينية - الدراسات الجندرية - قضايا النوع الاجتماعي - الحجاب - قوانين الأسرة - الحصار على غزة - الإسلام السياسي - اتفاقية أوسلو - النسوية العلمانية - المرأة الفلسطينية والاحتلال - العدالة الجندرية.

أوراق مؤتمر معهد دراسات المرأة (٢٠١٦) حول الحقل السياسي ما بين المشاركة والاغتراب

عرض: فاطمة عبد اللاه

مدرّبة مصرية متخصصة في مجال الطفولة وعضوة اللجنة المركزية في حزب العيش والحرية

أُسِّس «معهد دراسات المرأة» بجامعة بيرزيت باسم «برنامج دراسات المرأة» عام ١٩٩٤، وتحوَّل إلى معهد في عام ١٩٩٨. يُصدر المعهد «دورية دراسات المرأة» التي أعرض في هذا المقال المحور الثاني من عددها الثامن، وهو عدد خاص حول بعض إنتاجات المعهد من دراسات ومؤتمرات وورشات عمل خلال العامين ٢٠١٤ – ٢٠١٥، ومن ضمنها المؤتمر الذي أعرض أوراقه الخمسة هنا، والمنعقد في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٤ بعنوان «حول الحقل السياسي ما بين الاغتراب والمشاركة».[1]

تناولت الأوراق الخمسة مفهوم (المشاركة السياسية والاغتراب) للفئات المتنوعة في المجال السياسي بعد اتفاقية أوسلو، وذلك من خلال رصد أمثلة وتجارب من الواقع الفلسطيني. تميَّزت كل ورقة على حدة بجرأة النقد للحركة ذاتها من فاعلين في كل مجال، وأيضًا شمل النقد باقي أطياف الحركة السياسية من أحزاب أو منظمات غير حكومية، وامتدَّ أيضًا لموقف السلطة وتعاطيها مع التجارب المختلفة. وتناولت الأوراق مشكلات المشاركة السياسية من حيث المساهمة في القرار السياسي من خلال التواجد في الأحزاب والمجالس التشريعية والمحلية والبلدية.

الأوراق الثلاثة لكاتبات تناقش القضايا العملية الرئيسية للمرأة الفلسطينية، ومنها مثلاً: تراجع المستوى المعيشي نتيجة الفقر والبطالة، وعلى المستوى السياسي قضية المصالحة بين فتح وحماس، أو الحرب على غزة والآثار النفسية على النساء جراء العنف الداخلي أو الاحتلالي، أو قضية الأسيرات، وهي كلها قضايا لا تنفصل فيها المسألة الوطنية عن المسألة النسوية، في حين أن التمويل الخارجي يدفع إلى فصلهما بشكل نتج عنه فقدان الأمل والثقة في الحركة النسائية من قبل جماهير النساء، كما أشارت الأوراق.

وبينما غاب عن الأوراق شمول البحث لنساء إسلاميات أو حركات نسائية إسلامية قد تؤثر سلبًا أو إيجابًا على العمل

النسوي الفلسطيني، فالمُلاحَظ فيها التركيز على فحص علاقة العمل النسوي بالعمل السياسي وفي القلب منه العلاقة مع الأحزاب. وهذا في تقديري لا توليه الحركات النسوية الأهمية نفسها في بلدان أخرى، ومصر تحديدًا، حيث يندر بحث النسويات حول هذا السؤال المهم، وتنشغل الحركة أكثر بنفسها وقضاياها الخاصة كحركة نسوية وكأنَّها بمعزل عن المجال السياسي العام، ويعود ذلك لأسباب لا يسمح المجال لمناقشتها خلال هذا العرض. من جانب آخر، يُلاحَظ أيضًا غياب البعد الجندري تقريبًا عن ورقتي الحراك الشبابي الفلسطيني والحركة الطلابية.

كمصرية تهتم بالمشاركة في العمل السياسي/الحزبي أنتمي لتيار يرى في القضية الفلسطينية جزءًا لا يتجزَّأ من النضال التقدمي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة، وكامرأة لا أفصل الاهتمام السياسي عن الاهتمام النسوي المرتبط بحضور النساء في المجال العام بكافة أشكاله، يشغلني السؤال دائمًا حول علاقة الحزب السياسي بالعمل النسوي تحديدًا أو بالحركة/ات الاجتماعية بشكل عام. وإن كانت الإجابة على هذا السؤال صعبة نظريًّا، فإن إشكاليات الاشتباك وإمكانيات التكامل بينهما تبرز بوضوح وتشكل معوقًا أساسيًّا سواء أمام إثراء العمل السياسي بطاقات النساء، أو استفادة العمل النسوي من أي مخرجات أو ديناميات للعمل السياسي. هذه المسائل بدت حاضرة بقوة في أوراق المؤتمر والتي ناقشت هذه الأسئلة بجرأة وموضوعية نادرة، واستعرضت إشكاليات الواقع بما فيها نقد الحركات والتنظيمات السياسية والنسوية من داخلها. وأكثر ما لفت انتباهي في الأوراق أن خصوصية الوضع الفلسطيني لم تدفع لتأجيل تلك الأسئلة أو التقليل من ضرورة مواجهتها. بل كانت تلك الخصوصية - على العكس - دافعًا لإبراز التباينات وتناولها الباحثون/ات بقوة وشجاعة.

استعراض الأوراق بتفصيل أفكارها الغنية والمهمَّة أمر قد يصعب إنجازه خلال هذا العرض، لذلك سأكتفي باستعراض أهم الإشارات الواردة بالأوراق.

الورقة الأولى: تَشكُّل المفاهيم النسوية في ظروف اغتراب وطني وسياسي ما بعد أوسلو: الحالة الفلسطينية - أيلين كتاب

تناقش الورقة بالأساس أسباب الاغتراب في الواقع الفلسطيني على المستويين النظري والتطبيقي. على المستوى النظري، ظهرت إشكالية تَخَلُّق اتجاهين فكريين متناقضين حول اتفاقيات أوسلو. الاتجاه الأول يراها مرحلة انتقالية نحو المقاومة والنضال ضد الاحتلال وبناء الدولة المستقلة، إلا أن ضعف الأحزاب الفلسطينية حوَّل هذا الاتجاه إلى شعار رمزي لا علاقة له بالواقع. والاتجاه الآخر يُركِّز على تعريفها كمرحلة بناء الدولة في ظل الاحتلال والمواطنة المنقوصة، والعمل المؤسسي الهادف لمواجهة الوضع القائم بخصوص النوع الاجتماعي الذي يُعزِّز التمييز ضد النساء، وهذا التوجه الثاني أصبح الأكثر ترويجًا بسبب الدعم الذي تلقَّاه من قبل الرباعية الدولية وأتباعها. [٢]

أما أسباب الاغتراب على المستوى التطبيقي، فتتمثَّل في قدرات التعبئة وشكل البنية التنظيمية المطلوبة لفعالية الحركة الوطنية والسياسية عمومًا والحركة النسوية خصوصًا وترتيب أولويات الأجندة النسوية لتحديد المساحة المتاحة والحقيقية للمشاركة، وأخيرًا مدى الانسجام بين أولويات القيادات والقاعدة الجماهيرية بخصوص تلك القضايا.

وتذكر الورقة أهم المعوقات النظرية والبنيوية أمام المشاركة السياسية للنساء، يمكن إيجازها في ثلاثة منابع أساسية: أولاً، موقف المجتمع التقليدي والنظام السياسي الرسمي الذكوري تجاه دور المرأة. ثانيًا، موقف الحركة الوطنية والأحزاب السياسية واعتبار قضية المرأة وكأنها قضية خاصة بفئة يدعون محدوديتها وليست قضية مجتمع. ثالثًا، موقف النساء أنفسهن وعدم ثقتهن بأنفسهن بما يكفي لخوض المعترك السياسي وتحدي الضغوط الأبوية التي تواجههن في الأسرة والعمل والنظام السياسي الرسمي وغير الرسمي والمجتمع عامة.

وتذكر عددًا من المعوقات العملية، ومنها غياب التعبئة الجماهيرية المتمثلة في الارتباط بالحركة الاجتماعية من الاتحادات والأحزاب السياسية والمنظمات، والذي تمثل بوضوح في مرحلة ما بعد أوسلو بانتقال كوادر نسائية ذات خبرات تنظيمية جماهيرية إلى مؤسسات السلطة وتحولها إلى شريحة تكنوقراط تنفذ أولويات السلطة وبرامج التمويل الخارجي بشكل فيه تهميش للحركات الاجتماعية والجماهيرية.

كذلك، هناك معوقات تنبع من داخل الأحزاب ومنها عدم قناعة الأحزاب - حتى اليسارية منها - بقضية المرأة كقضية بنيوية ومدى تأثيرها في تطور المجتمعات. واستعانت الباحثة ببعض الإحصائيات المهمة الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول مشاركة النساء في الأحزاب وفي بنية السلطة ومنها:

- حركة فتح: ٥٪ فقط من اللجنة المركزية، و٣٣٪ من المجلس الثوري، و٤٠٪ من اللجنة الحركية العليا.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ١٠٪ من اللجنة المركزية، و٢٠٪ من المركزية الفرعية.
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ٦٪ من المكتب السياسي، و١٧,٥٪ من اللجنة المركزية.
- الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا): ١٩٪ من اللجنة المركزية، و٣٠٪ من المكتب التنفيذي.

ويُلاحظ أن نسبة تمثيل النساء تزيد كلما انخفضت المرتبة الحزبية والتي تتطلَّب العمل الميداني وليس القرار السياسي.

كذلك، تتناول الكاتبة المعوقات النابعة من داخل الحركة النسوية ويمكن إيجازها في جانبين؛ الأول هو غياب الديمقراطية في الحركات والمؤسسات النسوية واعتماد المحاصصة الفصائلية كحاكم أساسي في التمثيل، بغض النظر عن عوامل أخرى

كنوعية ومدى تأهل المرشحات وعمق تجربتهن أو أهمية تمثيل النساء المستقلات عن الأحزاب أو السلطة كعامل إيجابي مهم لاحتواء القيادات النسائية غير المنتميات لأحزاب أو فصائل. وتذكر مثالاً ما كان في انتخابات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية المنعقد في مايو ٢٠١٠ في مدينة رام الله، حيث اعتمدت المحاصصة كأساس للتمثيل، وتم تجاهل كل الاعتبارات الأخرى. الثاني هو الأزمات الموجودة في الأطر النسوية كاستمرار القيادات والنخب النسائية في مواقعهن لفترات طويلة مما يعيق دمج الشابات وافتقاد الفعالية والتجدد، وغياب رؤيتهن لقضايا النساء اليومية واستجابتهن للتوجه التنموي للسلطة وتوجهاتها الليبرالية والطبقية كخصخصة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة مما ينفر القاعدة النسائية منها ولا يحفزهن على المشاركة.

وتشير الكاتبة إلى نقطة مهمَّة وهي أهمية تجاوز مؤشرات تمكين النساء في المؤسسات الرسمية فقط كالتي تتبنَّاها الأمم المتحدة؛ بحيث يشمل مفهوم المشاركة السياسية مشاركة النساء في كافة أطر المجال العام كالنقابات والاتحادات والأحزاب والجمعيات، لا في فلسطين فقط وإنما البلدان العربية عامة.

الورقة الثانية: المشاركة السياسية والاغتراب في الفعل النسوي الفلسطيني - عرين هواري

تقدم الباحثة نقدها للحركة النسوية من مدخل طرحها لنفسها كحركة سياسية تهدف لتغيير علاقات النوع الاجتماعي، بينما تسلك في الواقع واحدًا من ثلاثة مسالك قد تُناقض أهدافها؛ الأول هو الترفع عن العمل الحزبي وفصل النسوي عن السياسي، الثاني هو الاستعلاء والتصنيف حتى ضد النساء المنتميات للأحزاب بدعوى أنهن يراعين المواءمات السياسية، والشكل الأسوأ اللاأخلاقي على الإطلاق الذي تحكمه أجندات مخالفة للتحرر الجندري والوطني.

إزاء **المسلك الأول**، يكون أمام الناشطة النسوية أحد ثلاث خيارات: إما أن تتعالى على الأحزاب وتقصي نفسها عن إمكانية التأثير السياسي (على ضعفه أصلاً في السياق الفلسطيني)، أو الانخراط بالعمل السياسي بترفع ونقد دائمين لحزبها حفاظًا على نسويتها، أو - إن لم تفعل وانتهجت أداءً سياسيًّا ما كمراعاة توازنات القوة مثلاً- تُنعت بكل صفات التبعية لحزبها ويُعدُّ أداؤها غير نسوي. وفي هذا الخيار الأخير تربح النساء التطهر ويخسرن القدرة على الحشد السياسي.

مثال وضع لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في الداخل:

تناقش الباحثة برؤية مُركَّبة تدعو للاهتمام والتأمل نحو عمل هذه اللجنة التي تُعَدُّ المرجعية الأولى لفلسطينيي الداخل لمواجهة العداء المتصاعد في دولة عنصرية معادية لهم، لكن بنيتها الحالية عليها انتقادات كثيرة من حيث ديمقراطيتها، وضعف التمثيل النسائي بها، ومواقفها الباهتة، وضعف قدرتها على الحشد. لكن تجري محاولات لإعادة بنائها وتفعيلها

موقف معظم النسويات هو النفور منها، بينما الحركات السياسية ترى ضرورة وجودها، وبعضها ترى ضرورة إعادة بنائها. وتلفت الكاتبة النظر إلى أنها عضوة في مجلسها العام بناء على مبادرة من ائتلاف نسوي يسعى لرفع تمثيل النساء فيها.

وتتساءل الكاتبة: ماذا لو دافعت عن موقف حزبها (التجمع الوطني الديمقراطي) وقد اتخذ مبادرة لإعادة بناء لجنة المتابعة؟ فحينها تُتَّهم بأنها تدافع عن مصالح حزبية ضيقة. وإذا اختارت الصمت تجاه الهجوم على حزبها أو الأحزاب عمومًا، فستكون غير منصفة لمشروعها السياسي. فهل تناضل من أجل رفع تمثيل النساء في لجنة تراها كيانًا رجوليًّا محضًا يحتاج للإسهام في بنائه، أم تتركها وتتخلَّى عن تلك الفكرة، وبذلك تسهِم في تكريس تهميش النساء لكنها تتمسَّك بـ«طُهرها»؟

أما **المسلك الثاني** فيتمثَّل في اتخاذ الحراك النسوي توجهًا استعلائيًّا يصنف الآخرين، ويتبنَّى نموذجًا واحدًا صالحًا لكل زمان ومكان، ينتج عنه فرض نموذجه وإقصاء من ليس على شاكلته حتى من النساء بغض النظر عن واقعهن.

وتعرض مثالاً لتجربة مهمَّة في الانتخابات المحلية وتصف الأداء فيها بالاستعلاء والعنجهية النسوية (أو بالأحرى غير النسوية). حيث تعرضت حنين زعبي لنقد ساخر لحديثها في اجتماع انتخابي تم خلاله فصل النساء عن الرجال في ساحة أحد البيوت. تساءلت الكاتبة هل يُمكن أن تدير المرشحة أو النائبة ظهرها للنساء الحاضرات «للاستماع لها وبعضهن يشارك لأول مرة في اجتماعات شعبية؟» هل يستقيم أن نقرر لهن شكل مشاركتهن التي ترضينا أو ما يلبسن؟ «هل على أولئك النساء أن يخترن بين العودة للبيوت وبين الخروج للحيز العام بمعاييرنا؟»

وتختتم المقال بمخاطبة النسويات باحترام حراك النساء انطلاقًا من موقعهن دون الضغط البائس على مفاهيم النساء ومعتقداتهن، وأن هذا لا يعني التخلي عن أهدافنا في تعزيز مشاركة النساء بحرية ومساواة ومن دون فصل.

الورقة الثالثة: رؤى الحركات النسوية حول أشكال المشاركة / الاغتراب ما بعد أوسلو - ختام سعافين

ترى ختام سعافين [٣] أن أشكالاً مختلفة من الاغتراب تسللت إلى العمل الوطني والنسوي حتى من قبل توقيع اتفاق أوسلو. فمع التحول التاريخي بانهيار المنظومة الاشتراكية وتوسع القطب الإمبريالي بهدف السيطرة على الموارد الكونية، دخلت مفاهيم جديدة للحقل النسوي للقفز على الدور المحوري المفترض للعمل النسوي المعني أساسًا باحتياجات النساء الشابات الفقيرات لترضي التوجه الغربي الليبرالي الجديد، مما استتبع خلق كوادر تكنوقراط منفصلة عن واقع النساء على حساب قيادات نضالية.

وجاء اتفاق أوسلو نتيجة لهذه التحولات، واتخذه التيار الرئيسي في القيادة الفلسطينية كاتجاه وحيد لتحقيق الأهداف الفلسطينية، مِمَّا تطلَّب الالتزام باستحقاقات مؤلمة على صعيد الداخل الفلسطيني كادت أن تودي بالإنجازات التاريخية للنضال الفلسطيني، وتطلَّبت التنازل عن الحقوق الوطنية وإفراغ الهياكل والمؤسسات الفلسطينية من مضمونها الوطني وإلحاقها بالسياسات الليبرالية الغربية التي هي في الأصل في تحالف تام مع المشروع الصهيوني.

وفي ظل ذلك، عاش الشعب الفلسطيني مرحلة من عدم الوضوح - على أقل تقدير- ما بين الوهم بتحقيق الأهداف الوطنية بالعملية السياسية المبنية على التفاوض المباشر والتنسيق متعدد المستويات بين السلطة الوطنية ودولة الاحتلال (من دون ضمانات جدية)، وبين الحقيقة التي كرَّسها الاحتلال على الأرض بإنكار الحقوق الوطنية عمليًّا خلال هذه المرحلة. وأصبح الحديث يدور عن نضال مطلبي يومي منفصل عن النضال التحرري. وتصف الكاتبة موقفًا عامًّا تبلور بعنوان: (إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وتفريغها لصالح السلطة)، تندرج تحت سقفه مختلف النتائج الأخرى حتى وصل الأمر بالبعض للدعوة لحل التنظيمات، والانتهاء من كافة الأشكال الجماهيرية المرتبطة بها، وجاء ذلك تزامنًا مع انتقال العديد من القيادات الجماهيرية والشعبية إلى مواقع السلطة أو المنظمات غير الحكومية وانخرطت في برامجها المنفصلة عن الجماهير كفئة مستهدفة.

وتذكر سعافين بتجربة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية [٤] وكانت رئيسته حينها. فقد عانى الاتحاد من الآثار السلبية لتلك المرحلة على المستوى العملي حيث اضطر لتقليص العديد من خدماته وأنشطته في ظل السياسات المتبعة. ومع ذلك، حاول الاتحاد جاهدًا ألَّا يتأثَّر خطابه النسوي المُنحاز للمصالح الطبقية الفقيرة والذي ربط دائمًا بين الحقوق الوطنية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية، وهو ما ساعد الاتحاد على إعادة تطوير صفوفه وبرامجه في فترة قصيرة نسبيًّا مُتمكنًا من استيعاب كفاءات جديدة خاصة من الجيل الشاب، الذي انخرط بشكل واسع ومتدرج في صفوف الاتحاد.

وتختتم الكاتبة ورقتها بالقول إنه: «بالرغم من الجنوح الواسع في التسعينيات نحو الخطاب النسوي الغربي، إلا أنَّه يمكننا القول إن هناك حالة من تأصيل وتوطين الخطاب النسوي الفلسطيني، من دون إنكار لضرورة الحوار، بل والنضال المشترك مع الحركات النسائية التحررية في العالم.»

الورقة الرابعة: الحراك الشبابي الفلسطيني - سريعًا من الربيع إلي الخريف: فراس جابر - إياد الرياحي - أيلين كتاب

هذه الورقة منتج لدراسة حاولت رصد وتحليل الظروف التي ظهرت فيها المجموعات الشبابية الفلسطينية حتى ٢٠١٣، ومحاولة استكشاف العلاقة بين ظهور هذه المجموعات والربيع العربي من جانب، والتغييرات السياسية التي طرأت

على الساحة الفلسطينية في المرحلة التالية من استقطاب طبقي وتراجع للعمل السياسي والوطني من جانب آخر. اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات معمقة ومجموعات بؤرية من شباب وشابات قادوا ونشطوا داخل الحراك الشبابي الفلسطيني.

يرصد الباحثون أبرز الملاحظات التي تم تشخيصها خلال مقابلات الشباب، وأوجزها فيما يلي:

- رغم كل الانتقادات للأحزاب، فإن كثيرًا من الشباب يؤمنون بأنها ما زالت آلية التغيير والتعبئة والتنظيم ويجب أن تبقى وتستمر، لكن مع إعادة بنائها وفق أسس جديدة ديمقراطية ووفق أولويات القضايا الوطنية والاجتماعية.
- غياب رؤية واضحة تجمع الحراك رغم وجود محاولات أولية للنقاش.
- تشتت المجموعات الشبابية وعدم وجود جسم مركزي واحد أو مظلة، وكذلك وجود اختلافات جوهرية داخل العمل الشبابي بروافده المتنوعة ومطالبه. لكن يوجد أفق للتنسيق لمصلحة العمل الوطني.
- غياب التمثيل الملائم لشباب القرى والمناطق النائية والأبعد عن المدن الرئيسية في إدارة الحراك ونقاش آليات الحركة أو تحديد المطالب.
- غياب طلاب الجامعة عن الحراك بما لهم من ثقل في العمل الشبابي.
- غياب القدرة على الحشد الجماهيري في الفعاليات التي يتم تنظيمها.

الورقة الخامسة: الحركة الطلابية والحزب السياسي: تجربة جريدة التقدم - بسام الرفيدي

الأساس في الورقة هو التأكيد على جوهرية العلاقة بين الحزب السياسي والحركة الطلابية. وقد خلصت إلى إبراز الجدل حول الحِراكات الثورية فيما عُرف بالربيع العربي بين موقفين متناقضين. الأول أنه يمكن حشد الملايين في الشارع وإسقاط أنظمة عاتية من دون حزب سياسي، وهو ما تم في الواقع في بلدان كتونس ومصر واليمن. والثاني - وهو ما ينحاز إليه كاتب الورقة - يرى أن مجريات الحِراكات في بلدان المنطقة أثبت أن ما جرى لم يكن إسقاطًا فعليًّا للأنظمة، إنَّما فقط إسقاط لرأس النظام دون برنامج ثوري للتغيير الجذري، بل عادت النخب القديمة بوجوه جديدة للسلطة.

وإذ تؤكد الورقة على أهمية تلك العلاقة بين الحزب السياسي - وهو هنا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - والنضال الطلابي من خلال نموذج جريدة «التقدم» الناطقة باسم «جبهة العمل الطلابي النقابي» (المنظمة الطلابية للجبهة الشعبية) من

خلال تحليل عينة منتقاة من أعداد الجريدة. انتظمت جريدة «التقدم» لثلاث سنوات (١٩٨٤-١٩٨٧) وتناولت مختلف القضايا النقابية التي واجهت الطلاب، وتبحث الورقة إن كانت نجحت فيما رُسِمَ لها من مهام.

فمثلاً بخصوص رسم مهام برنامجية طلابية عامة، عالجت الجريدة عبر سنواتها الثلاثة موضوعات استراتيجية يعددها الباحث، ومنها مناهج التدريس والتمثيل النسبي والدساتير والطلبة بين سندان السلفية الدينية ومطرقة الإدارة وغيرها. ويرى أنها تتجاوز الغرق في المطالب الطلابية اليومية (على أهميتها) باتجاه رؤية وتوجه أوسع وهذه ميزة إشراف الجبهة الشعبية وتوجيهها.

كذلك بالنسبة لنقل التجارب وتبادل الخبرات، فإن الحزب كان قد أولى رفع التقارير لهيئة التحرير أهمية لدرجة الإلزام عبر إفراد من ثلاث إلى أربع صفحات من كل عدد شهري لتقارير وأخبار من المواقع التعليمية الثلاثة (جامعات، معاهد، مدارس ثانوية).

أمَّا بالنسبة لربط الحركة الطلابية بالنضال الوطني الديمقراطي العام، فقد واكبت جريدة «التقدم» الأحداث الوطنية خلال الثمانينيات، وحرصت على أن تكون صحافة تستهدف الدور الكفاحي أكثر من كونها صحافة تنشر الأخبار والتقارير بمفهوم رسمي. اتضح ذلك بدءًا من اجتياح لبنان ومرورًا بـ»حصار حركة أمل المشبوه للمخيمات»، والإضراب الشهير للحركة الأسيرة حتى الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ حتى تم إغلاق الجامعات وتوقفت معه جريدة التقدم.

خاتمة

يُلاحَظ في الأوراق المعروضة شبه إجماع على أمرين هما: خطورة غياب الحركة الاجتماعية وانفصال العمل السياسي عنها، وأهمية الحزب السياسي ودوره في الحشد والتنظيم.

كما تبرز الأوراق المعروضة الصعوبات والمعوقات الجمَّة أمام المشاركة السياسية للفلسطينيات والفلسطينيين، والتي تشمل بالطبع كلَّ المُعوِّقات الداخلية التي تواجهها كل شعوب المنطقة، ويزيد عليها ممارسات احتلال استيطاني استعماري مدعوم من الإمبريالية العالمية بما له من أدوات القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي اليومي. لكن رغم كل هذا، لا تزال معظم الحركات والتنظيمات والأفراد يتبنُّون ثقافة المقاومة والنضال، ويخوضون التجارب وينتقدون أنفسهم ويعيدون المحاولة مرةً تلو الأخرى.

فتحية واحترام لنضال الشعب الفلسطيني عامةً ونسائه خاصةً، وأتمنَّى أن يُسهِم عرض تجاربهم وأفكارهم، كالواردة في هذه الأوراق، ولو بقدر يسير، في دعم جهودهم والتعلم من تجاربهم.

هوامش كاتبة العرض

(١) معهد دراسات المرأة. (٢٠١٦). عدد خاص حول بعض إنتاجات معهد دراسات المرأة من دراسات ومؤتمرات وورشات عمل خلال عامي ٢٠١٤- ٢٠١٥. دورية دراسات المرأة. المجلد الثامن. الصفحات من ٤٤ إلى ٧٤. جامعة بيرزيت.

(٢) المجموعة الرباعية تتكون من الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، وتأسست عام ٢٠٠٢ عقب اندلاع الانتفاضة الثانية بهدف معلن وهو تيسير مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط.

(٣) ختام سعافين هي مناضلة نسوية فلسطينية وعضوة بعدد من المؤسسات النسوية المحلية والإقليمية. ترأست «اتحاد لجان المرأة الفلسطينية» منذ عام ٢٠١٠ وتعرضت للاعتقال من قبل الاحتلال الإسرائيلي عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠.

(٤) «اتحاد لجان المرأة الفلسطينية» هو منظمة نسوية أهلية جماهيرية تقدمية تأسست عام ١٩٨٠ لبناء مجتمع مدني فلسطيني تقدمي خالٍ من جميع أشكال التمييز.

الكلمات المفتاحية:

المشاركة السياسية للنساء - الاغتراب - المرأة الفلسطينية والاحتلال - النساء في الحركات السياسية - حقوق المرأة الفلسطينية - النسوية والاحتلال - الانقسام الفلسطيني - التمثيل السياسي للنساء - القيود على الحركات النسوية

من أرشيف الأمم المتحدة.. قراءة في وثائق قديمة حول الصهيونية كنظام عنصري

آمال عبد الهادي

ناشطة وباحثة نسوية مصرية

تضامن النسويات في جنوب العالم، الذي حظيت به القضية الفلسطينية فيما بعد حرب الإبادة الجماعية التي تشنها دولة الاستيطان الاستعماري الصهيونية منذ أكتوبر ٢٠٢٣، يعيد إلى أذهاننا تضامن نسويات الجنوب مع قضية فلسطين في المؤتمر العالمي الأول للمرأة عام ١٩٧٥، والذي تكلَّل بـ«إعلان المكسيك»، مُسجِّلاً لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة إدانة الصهيونية بالعنصرية والمساواة بينها وبين الأنظمة العنصرية السائدة وقتها في جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي).

ربما الفارق الأساسي بينهما أن السياق السياسي في السبعينيات كان يتميَّز بوجود الاستقطاب بين القوتين «العظميين» الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية من جانب، والولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية من جانب آخر، ومحاولات كل منهما لاستقطاب دول عدم الانحياز وحركة التحرر الوطني في كلٍّ من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بينما يتميَّز السياق السياسي العالمي الحالي بالهيمنة المُطلقة للسياسة الأمريكية على النظام العالمي بعد انهيار الكتلة الشرقية ودخول دولها تباعًا إلى كنف النظام العالمي الجديد، بالإضافة إلى تراجع حركة دول عدم الانحياز بعد تحول العديد من حركات التحرر الوطني إلى دول أوتوقراطية تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن تلك الفترة شهدت مواجهة بين النسوية البيضاء في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وبين الحركات النسوية في دول المعسكر الاشتراكي والحركات النسوية السوداء في أمريكا وفي دول الجنوب، من أجل ربط النضال النسوي لمناهضة التمييز على أساس الجنس بالنضال من أجل التمييز الطبقي والنضال ضد القمع الإمبريالي والعنصري.

كانت السنة العالمية للمرأة ومؤتمر المكسيك هي السنة الأهم على الإطلاق فيما يتعلَّق بالعمل على حقوق النساء،[١] سواء على المستوى العالمي أو الوطني. لقد استطاع التضامن النسوي وقتها التأثير على منظومة الأمم المتحدة، لتصدر

الجمعية العامة - بعد شهور قليلة من مؤتمر المكسيك - قرارها الشهير رقم ٣٣٧٩ الذي اعتمد في ١٠ نوفمبر١٩٧٥ ليحدد أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ويطالب جميع دول العالم بمقاومة الأيدولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين. مثَّل هذا القرار ضربة شديدة للدولة الصهيونية، التي حاربت بشدة لمنع صدوره وقتها. [٢]

الوثيقة

تتناول هذه الورقة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدد آخر من الوثائق السابقة عليه واللاحقة له، أهمها كان «إعلان المكسيك» الصادر عن المؤتمر العالمي الأول للمرأة عام ١٩٧٥، وهو أول وثيقة للأمم المتحدة تتضمَّن إدانة صريحة للصهيونية كنظام عنصري.

مؤتمر المكسيك:

جاء مؤتمر المكسيك (١٩ يونيو/ حزيران – ٢ يوليو/تموز ١٩٧٥)[٣] في إطار السنة الدولية للمرأة التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام ١٩٧٥. في البداية، كان المؤتمر يُعتبر إحدى الفعاليات التي تُنظم ضمن السنة الدولية للمرأة، إلا أن السياق الدولي في ذلك الوقت، بما في ذلك الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، والدور البارز لحركات التحرر الوطني، ممثلة في حركة عدم الانحياز، ساهم في تصعيد الأجواء المؤدية إلى المؤتمر. لذلك، أصبح المؤتمر - خاصة المساحات المخصصة للمنظمات غير الحكومية - مسرحًا للمواجهة بين النسويات البيض ونسويات الجنوب العالمي. في حين ركزت النسويات الغربيات البيض على قضايا التمييز على أساس الجنس وقضايا الحقوق الجنسية والإنجابية، طالبت نسويات الجنوب بنظام اقتصادي عالمي جديد ومواجهة السياسات الإمبريالية والعنصرية.

كان مؤتمر المكسيك «أول مؤتمر حكومي كرس برنامج عمله لوضع النساء في المجتمع، وأول مؤتمر تمثل فيه النساء في كل الوفود الحكومية.» وبالإضافة إلى برنامج عمل المؤتمر؛ صدر عنه أيضًا «إعلان المكسيك» بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلم. نص الإعلان على أن «التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية والفصل العنصري والتمييز العنصري بكل أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير.»

٣٣٧٨ (د - ٣٠) - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٣٨ باء (د - ٥٨) ، المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٧٥ ،

١ - تلاحظ مع التقدير عرض حكومة غانا استضافة المؤتمر العالمي المزمع عقده بوصفه احد الملامح الاساسية لعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري ؛

٢ - وترجو من الأمين العام أن يدخل في مشاورات مع حكومة غانا حول ترتيبات عقد المؤتمر ، وكذلك طبيعة المساهمة المالية التي سيكون في وسع حكومة غانا ان تقدمها فيما يتعلق بعرضها ؛

٣ - وترجو كذلك من الأمين العام ان يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته الستين ، تقريرا عن مشاوراته في هذا الشأن ، لتمكين المجلس من تقديم المشورة الى الجمعية العامة حول هذه المسألة .

الجلسة العامة ٢٤٠٠
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥

٣٣٧٩ (د - ٣٠) - القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٩٠٤ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، الذي اصدرت فيه اعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، وجه خاص الى تأكيدها " ان أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية او التفوق العنصري مذهب خاطئ علميا ومشجوب ادبيا وظالم وخطر اجتماعيا " ، والى اعرابها عن القلق الشديد ازاء " مظاهر التمييز العنصري التي لاتزال ملحوظة في بعض مناطق العالم ، بعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية او ادارية او غيرها " ،

واذ تشير ايضا الى ان الجمعية العامة قد ادانت في قرارها ٣١٥١ ذاي (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، في جملة امور ، التحالف الآثم بين العنصرية بافريقيا الجنوبية والصهيونية ،

واذ تحيط علما باعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة واسهامها في الانماء والسلم، ١٩٧٥(٤) المعلن من قبل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، والذي اعلن المبدأ القائل بأن " التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال التوبيين ، وازالة الاستعمار والاستعمار الجديد ، والاحتلال الأجنبي ، والصهيونية ، والفصل العنصري ، والتمييز العنصري بجميع أشكاله ، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير " ،

واذ تحيط علما أيضا بالقرار ٧٧ (د - ١٢) الذي اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثانية عشرة (٥) المعقودة في كمبالا في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه الى ١ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، والذي رأى " ان النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زمبابوي وافريقيا الجنوبية ترجع الى اصل استعماري مشترك، وتشكل كيانا كليا ، ولبها هيكل عنصري واحد ، وترتبط ارتباطا عضويا في سياساتها الرامية الى اهدار كرامة الانسان وحريته " ،

واذ تحيط علما ايضا بالاعلان السياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز (٦) ، اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد بليما ، في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، واللذين أدانا الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديدا للسلم والأمن العالميين وطلبا الى جميع البلدان مقاومة هذه الايديولوجية العنصرية الامبريالية ،

تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .

الجلسة العامة ٢٤٠٠
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥

٣٣٨٠ (د - ٣٠) - حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٣٠٦٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ الذي أقرت فيه الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وعرضتها للتوقيع والتصديق ،

---

(٤) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.76.IV.1) ، الفصل الاول .

(٥) انظر A/10297 ، المرفق الثاني .

(٦) A/10217 و Corr.1 ، المرفق ، ص ٣ .

المصدر:

United Nations Digital Library. (1975). Elimination of All Forms of Racial Discrimination: Zionism as Racism (3379)

كان «إعلان المكسيك» بمثابة حجر ألقي في بحيرة السياسات العالمية مُخلِّفًا دوائر متسعة من التأثير. فقد قرر مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في كمبالا /أوغندا (١٩ يوليو/ تموز – ١ أغسطس/آب ١٩٧٥) أن «الصهيونية خطر على السلام العالمي»، وأن «النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصريين الحاكمين في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية، ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كيانًا كليًّا، ولها هيكل عنصري واحد، وترتبط ارتباطًا عضويًّا في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمته.» [٤] في العام نفسه، أصدر مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المُنعقد في ليما/بيرو (٢٨ يوليو/ تموز – ١ أغسطس/ آب) إعلانًا سياسيًّا واستراتيجية تهدف إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة بين دول عدم الانحياز، والتي أدانت الصهيونية بقوة بوصفها تهديدًا للسلم والأمن العالميين، وطالبت جميع البلدان، بمقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الإمبريالية. [٥]

وكان التتويج لتلك الجهود، إصدار الجمعية للأمم المتحدة لقرارها الشهير رقم ٣٣٧٩، والذي يقر صراحةً بأن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية، مطالبًا «جميع دول العالم بمقاومة الأيدولوجية الصهيونية التي «تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين.» وقد مثَّل القرار ضربةً شديدةً لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، فرغم كل جهودهما لمنع صدوره، صدر القرار بتصويت ٧٢ دولة بنعم مقابل ٣٥ بـلا وامتناع ٣٢ عضوًا عن التصويت، فهددت الولايات المتحدة بالانسحاب من المؤتمرات «المسيسة والمشينة» بما فيها تلك المسيئة للصهيونية، وبحجب مساهماتها المادية كعضو بالأمم المتحدة، والتي تصل إلى ما يوازي مجموع مشاركات الدول الأعضاء الأخرى. [٦]

كثَّفت المجموعات اليهودية جهودها في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، بما في ذلك الجهود التثقيفية لشرح «المعنى الحقيقي» للصهيونية وتاريخها، آملة في أن الانقسامات داخل منظمة التحرير وبين الدول العربية المعتدلة والمتشددة وضعف قوة البترودولار وبداية الانفصال بين الدول الإفريقية والعربية ستؤدي إلى عرقلة - إن لم يكن انعكاس - موجة معادة الصهيونية داخل الأمم المتحدة. [٧]

حققت تلك المساعي تقدم مطرد خلال ثمانينيات القرن العشرين نتج عنه التراجع عن قرار الجمعية العامة بإدانة الصهيونية كحركة عنصرية. ظهر ذلك واضحًا في مؤتمر اليونسكو (المكسيك ١٩٨٢)، حيث امتنعت غالبية كبرى من الدول (٧٥ دولة) عن التصويت بينما صوتت ٤٥ دولة فقط لصالح الإشارة للصهيونية. وفي المؤتمر الثاني لمكافحة العنصرية (جنيف ١٩٨٣) لم يتم تأكيد أن الصهيونية عنصرية. على أن التراجع الأكبر كان في نهاية العقد العالمي للمرأة مع المؤتمر العالمي الثالث للمرأة (نيروبي/ كينيا ١٩٨٥) الذي صدرت عنه وثيقة استراتيجيات نيروبي الاستشرافية من دون أن يتم الإشارة صراحة فيها إلى الصهيونية.

من المهم الإشارة هنا إلى استخدام تكتيكات متعددة للالتفاف حول قرار مؤتمر المكسيك:

١- في المرحلة التحضيرية لمؤتمر نيروبي، هددت وفود الدول المناصرة لإسرائيل بالانسحاب من المؤتمر لو تم التأكيد في وثيقة المؤتمر على أن الصهيونية عنصرية. بالإضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كانت هناك أيضًا استراليا وكندا. كما أن دول أوروبا الغربية وبعض الدول من أفريقيا وأمريكا اللاتينية عارضت الفقرة المتعلقة بالموضوع (الفقرة ٩٥ من مسودة الوثيقة النهائية التي تضمنت ٣٧٠ فقرة).

٢- اعتماد قاعدة إجرائية جديدة لاتخاذ القرار بشأن وثيقة المؤتمر، ألا وهي ضرورة الموافقة بالإجماع على الوثيقة ككل، وهو ما واجه في البداية اعتراضات من الاتحاد السوفيتي ووفود دول العالم الثالث باعتباره سيمثل سابقة للمؤتمرات التالية. لكن المفاوضات السياسية أفضت في النهاية إلى تعديل الفقرة ٩٥ بحيث لا تشير صراحة إلى الصهيونية عنصرية، واستبدالها بتعبير «وجميع الأشكال الأخرى من العنصرية»، مقابل الإبقاء على الفقرة المتعلقة بالنساء العربيات والفلسطينيات (فقرة رقم ٣٠٧)، والتي كانت تنص على «تطبيق كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبرنامج عمل مؤتمر «الحقوق الفلسطينية» (جنيف ١٩٨٣). [٨]

٣- أصدرت الأمم المتحدة كلًّا من برنامج عمل مؤتمر المكسيك و»إعلان المكسيك» في ديسمبر ١٩٧٥ معًا باعتبارهما وثيقة واحدة. ولكن فيما بعد أصبح برنامج العمل فقط هو الوثيقة الوحيدة الممثلة للمؤتمر واختفى الإعلان.

وبذلك، أصبحت مهمة إلغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ (١٠ نوفمبر ١٩٧٥) الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية أكثر سهولة، وهو ما تم بالفعل عام ١٩٩١.

قرار الجمعية العامة ٨٦/٤٦ في ١٦ ديسمبر ١٩٩١

ساهم الوضع السياسي المتغير في التسعينيات في إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ بخصوص الصهيونية. من جانب تسبب الانقسام المعروف بين الدول العربية بعد زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد والضربات المتوالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في إضعاف تأثير الدول العربية على التجمعات التي تنتمي إليها مثل «مجموعة ٧٧»، ومن جانب آخر تبنت دول أوروبا الشرقية السياسات الغربية المؤيدة لإسرائيل. وكان التصويت بالموافقة على إلغاء قرار ٣٣٧٩ بأغلبية ١١١، والرفض ٢٥، بينما امتنعت ١٣ دولة عن التصويت. جاء قرار الإلغاء في نص مختصر مؤلف من سطر ونصف، مما عكس الضغوط السياسية التي أسهمت في تمريره.

١ ـ تقرر أن قرار اسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف قرار غير قانوني ومن ثم فهو لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق ؛

٢ ـ تشجب نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس ، منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار ؛

٣ ـ تطلب مرة أخرى إلى تلك الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٤ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٣
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٨٦/٤٦ ـ القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

إن الجمعية العامة ،

تقرر إلغاء الحكم الوارد في قرارها ٣٣٧٩ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ .

الجلسة العامة ٧٤
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٠٩/٤٦ ـ الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

ألف

إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣ ، و٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و٦٤٤ (١٩٨٩) المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، و ٦٥٠ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، و ٦٥٣ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، و ٦٥٤ (١٩٩٠) المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، و ٦٥٦ (١٩٩٠) المؤرخ في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، و ٧١٩ (١٩٩١) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وإلى قراراتها ١٠/٣٨ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، و ٤/٣٩ المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ ، و ٣٧/٤١ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، و ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، و ٢٤/٤٣ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، و ١٠/٤٤ المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، و ٤٤/٤٤ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ١٥/٤٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تدرك أن اتفاق " إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى " الذي وقّعه في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ رؤساء جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس أثناء اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني[٩٨] هو ثمرة قرار سكان أمريكا الوسطى أن يقبلوا بصورة كاملة التحدي التاريخي المتمثل في صياغة مصير سلمي لأمريكا الوسطى ،

واقتناعاً منها بأن شعوب أمريكا الوسطى ترغب في تحقيق السلم والمصالحة والتنمية والعدل دون تدخل خارجي ، وفقاً لما تقرره هي ووفقاً لخبرتها التاريخية ، ودون التضحية بمبدأي حرية تقرير المصير وعدم التدخل ،

وإذ تدرك أيضاً الإرادة السياسية التي تحدوهم إلى تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول ووضع التزامات يضطلع بها بنية حسنة من خلال التنفيذ القابل للتحقق للإجراءات الرامية إلى تحقيق السلم والديمقراطية والأمن والتعاون واحترام حقوق الإنسان ،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الثاني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ، المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١[٩٩] وبتقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، المتعلق بفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى[١٠٠] ،

وإذ تحيط علماً مع الارتياح بالعمل الذي قام به الفريق في المنطقة في مجال التحقق من الالتزامات المتعلقة بالأمن التي تعهدت حكومات أمريكا الوسطى في الاتفاق الذي وقع عليه في اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني بالوفاء بها ، وكذلك بما قامت به لجنة الدعم والتحقق الدولية في مجال إعادة المشردين واللاجئين إلى الوطن وتوطينهم بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

---

(٩٨) A/42/521-S/19085 ، المرفق : انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الوثيقة S/19085 .

(٩٩) A/46/658-S/23222 و Corr.1 : انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الوثيقة S/23222 .

(١٠٠) S/23171 : انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الوثيقة S/23171 .

المصدر: United Nations Official Document System . (1991)

الخلاصة

في الشهور الماضية وفي ظل عجز المجتمع الدولي عن وقف حرب الإبادة العرقية ضد الشعب الفلسطيني، برز اتجاه رافض للتعامل مع الأمم المتحدة باعتبارها «أداة المسيطر». ومن دون أوهام عن إمكانية تحرير فلسطين عبر الأمم المتحدة، إلا أن التأمل في مسار قرارات الجمعية العامة بخصوص «الصهيونية»، وفي القضية التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ديسمبر ٢٠٢٣، يوضح أنه من الممكن، بل والضروري استخدام الآليات الدولية لفضح عورات النظام الدولي نفسه، وأحيانًا لإحراز بعض الانتصارات، لكن أيضًا لكشف نفاق ومراءاة الدول الكبرى أمام شعوبها وحركات التغيير فيها.

هذا لا يلغي ولا حتى يوازي التضامن الشعبي والتضامن النسوي مع نضالات التحرر الوطني، بل يؤكد على أهميتها المطلقة، ويشدد على أهمية توثيق العلاقات مع الحركة النسوية العالمية خاصة نسويات الجنوب.

هوامش الكاتبة

(١) للمزيد عن السنة الدولية للمرأة يمكنك الاطلاع على تقرير عنها منشور على موقع الأمم المتحدة:

https//:www.un.org/en/conferences/women/mexico-city1975

و

- Olcott, Jocelyn. (2017). International Women's Year: the greatest consciousness-raising event in history. *Oxford University Press*.

(٢) للاطلاع على القرار ٣٣٧٩:

Elimination of all forms of racial discrimination. (un.org)

(٣) فتح مؤتمر المكسيك الباب لسلسلة من المؤتمرات العالمية للمرأة على مدى العقدين ١٩٧٥-١٩٩٥. في العقد الأول انعقد مؤتمر نصف العقد عام ١٩٨٠ في كوبنهاجن، وانتهى العقد بمؤتمر نيروبي ١٩٨٥ والوثيقة الناتجة عنه «استراتيجيات استشرافية» والتي نصت على عقد مؤتمر عالمي رابع للمرأة بعد عشرة أعوام، وهو مؤتمر بكين ١٩٩٥. من جانب آخر انعكست تأثيرات مؤتمر المكسيك ونجاحات الحركة النسوية العالمية في فرض التواجد النسوي على المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال عقد التسعينيات. ونجحت الحركة النسوية العالمية في طرح المنظور النسوي من كافة القضايا التي ناقشتها تلك المؤتمرات، عبر ما اصطلح على تسميته بالتجمع النسائي «Women's Caucus» وأثرت على الخطاب المتعلق بتلك المؤتمرات والوثائق الناجمة عنها. فمؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو تضمن الالتزام بإنهاء التمييز ضد النساء وضمان حقوقهن في الأرض والموارد، واعتبرهن من المجموعات الأساسية التي لها دور في برنامج العمل المتفق عليه. وشهد التحضير لمؤتمر فيينا لحقوق الإنسان ١٩٩٣ جهودًا للحركة النسوية أدت إلى صدور وثيقة دولية هامة هي الإعلان العالمي

لمناهضة العنف ضد المرأة، كما أن الوثيقة الصادرة عن المؤتمر تضمنت إقرارًا واضحًا لأول مرة بأن حقوق النساء هي جزء أصيل من حقوق الانسان. أما مؤتمر الأمم المتحدة للسكان فقد تغير اسمه ليصبح مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤، وشهدت مسودة وثيقة المؤتمر مناقشات ساخنة غير مسبوقة حول الصحة والحقوق الإنجابية والجنسية، وخرجت وثيقة المؤتمر لتقر لأول مرة بالحقوق الإنجابية كجزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان بسبب الجهود المستميتة للنسويات في التجمع النسائي للمؤتمر. ولئن لم تتمكن النسويات من الحصول على إقرار بالحقوق الجنسية، فإن النقاشات التي دارت حولها على كافة الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية كانت غير مسبوقة. لقد ساهمت مؤتمرات النصف الأول من التسعينيات في التحضير الواسع للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥)، لتخرج وثيقته بمثابة برنامج عمل شامل لحقوق النساء.

(٤) قرار مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في كمبالا /أوغندا عام ١٩٧٥:

- The Council of Ministers. (1975). Resolution of The Twenty- Fifth Session. *The Organization of African Unity*.

(٥) للاطلاع على قرارات المؤتمر الخامس لوزراء الخارجية في دول عدم الانحياز حول قضية فلسطين والشرق الأوسط عام ١٩٧٥، يمكنك قراءة محضر الاجتماع المنشور على «موقع خدام»:

https://khaddam.net/articles/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3-%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A/

(٦) للمزيد انظر/ي:

- Liskofsky, Sidney. (1985). A Dismal Anniversary: A Decade of the UN's 'Zionism Equals Racism' Resolution 1975-1985. *The American Jewish Committee Archives*.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

الكلمات المفتاحية:
الصهيونية والعنصرية - إعلان المكسيك - قرار الأمم المتحدة ٩٧٣٣ - مؤتمر المكسيك - حركات التحرر الوطني - النسوية والعنصرية - الصهيونية والنظام العالمي - التضامن النسوي العالمي - وثائق تاريخية - التمييز العنصري